

234302

(44)

الجزء السابع من

كتاب

الموافق تأليف الامام الاجل القاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد
الابجي اشرحه للمحقق السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني المتوفي سنة
٨١٦ مع حاشيتين جليتين عليه احدهما لعبد الحكيم السيالكوتي والثانية
للمولى حسن جلي بن محمد شاه الفناري رحم الله الجميع وأنزلهم من منازل
كرمه المكان الرفيع

(تأنيده) وقد جعلنا في أعلى الصحيفة موافق بشرحها وهاهنا حاشية عبد الحكيم السيالكوتي
ودونهما حاشية حسن جلي مضمومة ولا بين كل واحد منها يندول فلذا انفردت احدي
الحاشيتين في صحيفة انها على ذلك

عزير حشيتي ميرزا علي

الطبعة الأولى على نفقة

ميرزا محمد حسين بن ميرزا علي

سنة ١٣٢٥ هـ ١٩٠٧ م

مطبع السعدون بولاق مصر

«لعلها محمد اسماعيل»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١١١١

المقصد الثاني * ليس الجسم مجموع اعراض مجتمعة خلافا للنظام والنجار من المعتزلة (فانهم ذهبوا الى ان الجواهر مطلقا اعراض مجتمعة وهذا باطل) لما علمت ان العرض لا يقوم بذاته (سواء كان واحداً او متعدداً) بالغا ما بلغ فلا بد من انتهائه الى جوهر يقوم به (فلا يكون الجوهر القائم بذاته مجموع اعراض وحدها) وبالحجة فبطلانه ضروري (اذ كل عاقل يعلم ان الامر المجتمع من امور يمتنع قيامها بنفسها لا يكون قائما بذاته بل محتاجا الى امر آخر يقوم به) وما ذكرناه نبيه على الحكم البديهي فلا يتجه عليه ان الكل من حيث هو كل قد يخالف حكمه حكم كل واحد منه وقد يستدل على امتناع تركيب الجوهر من العرض بأن الجوهر الفرد متحيز بالاتفاق فلو كان مركبا من الاعراض فكل واحد من تلك الاعراض اما ان يكون متحيزا بالذات فهو جوهر ويلزم منه ان يكون الجوهر الفرد مركبا

(قوله خلافا للنظام) هذا موافق لما هو المذكور في كتب المعتزلة من ان الجسم عند النظام مركب من اللون والعمق والرائحة ونحو ذلك من الاعراض فتبطل في الجمع بين هذا القول منه والقول منه بتركبه من الاجزاء الغير انتهائية ان الجوهر الفرد عنده مركب من الاعراض وان له قوانين لكن المذكور في شرح انقاصد ان الظاهر من كتبهم ان ما قيل الاكوان والاعتقادات والآلام والذات وما أشبه ذلك اعراض لا تدخل لها في حقيقة الجسم زفاقوا اما الالوان والاضواء والعلوم والروائح والاصوات والكيفيات الملموسة من الحرارة والبرودة وغيرها فعند النظام جواهر بل أجسام حتى صرح بان كلا من ذلك جسم لطيف واذا اجتمعت وتداخلت حمل الجسم الكثيف وعند الجمهور كذلك اعراض لان الجسم عند ضرار بن عمرو والحسين النجار مجموع من تلك الاعراض وعند الآخرين جواهر مجتمعة تحملها تلك الاعراض فما وقع في المواقف خلافا للنظام ليس على ما ينبغي والاصواب مكان النظام ضرار فعلى هذا لا يتم الجمعية عليه بان الامر المجموع من امور غير قائمة بذاتها يمتنع ان يكون قائما بالذات كما لا ينبغي (قوله مطلقا) جما كان أو جزا لا يجزي

[قوله اما أن يكون متحيزا بالذات فهو جوهر] اذ لا معنى للجوهر عند المتكلمين الا المتحيز بالذات فلا يرد ان الاتفاق على كل جوهر متحيز لا يستلزم القول بان كل متحيز جوهر مع ان صحة الاستدلال موقوف عليه

من جواهر فلا يكون جوهرًا فردًا ولا يكون متحيزًا بالذات ومن المعلوم ان ضم ما لا يتحيز الى ما لا يتحيز لا يوجب التحيز وزيفه الآمدى بجواز كون الانضمام شرطًا للتحيز (احتجا بوجهين الاول ان الجواهر من حيث هي جواهر متجانسة) لا شترًا كما في صفات نفس الجواهر وهي التحيز والقيام بالنفس وقبول الاعراض (والاجسام) كالنار والهواء والماء (مختلفة) بالضرورة (فليست) الاجسام (عبارة عن جواهر) مؤتلفة والا كانت متماثلة فتكون اعراضًا مجتمعة (فلنا) لا نسلم ان الجواهر متجانسة (بل الجواهر) عندنا (مختلفة بذواتها)

(قوله فلا يكون جوهرًا فردًا) لكونه مركبا من أمور كل واحد منها متحيز بالذات فتقسم في الجسم (قوله ان الجواهر من حيث هي جواهر) أي مع قطع النظر عن عوارضها (قوله والا كانت الخ) اشارة الى أن الدليل قياس استثنائي وليس قياسا افتراضيا على هيئة الشكل الثاني كما يتبادر من ظاهر العبارة لان النتيجة حينئذ لا يحصل شيء من الاجسام من الجواهر الفردة لانه ليس مركبا وتقريره انه لو كان الاجسام عبارة عن الجواهر المؤتلفة لكانت متماثلة والثاني باطل اما الملازمة فلان الجواهر متماثلة وأما بطلان الثاني فلأن الاجسام مختلفة فالقدمة الاولى لا ثبت الملازمة والثانية لا بطلان الثاني

(قوله فتكون اعراضاً) أي اذا لم يكن الاجسام جواهر مؤتلفة تكون اعراضاً مجتمعة اذ الممكن الموجود ينحصر في الجوهر والعرض ويرد عليه انه يجز ان يكون مركبا من الجواهر والاعراض (قوله لا نسلم ان الجوهر الخ) في شرح المقاصد هذا الجواب لا يتم على مذهب المانعين ويتم الزمان لان النظام قائم بمقابل الجواهر الفردة الاقرب منع اختلاف الاجسام بحسب الذات بل بحسب العوارض المستندة الى ارادة المختار والاختلاف انما هو مذهب النظام وفيه ان بعض المعتزلة لا يقولون بمقابل الجواهر ويتم الجواب على مذهبهم وان القول بمقابل الاجسام كلها بان تكون صفات النفس بين التحيز

(قوله فلا يكون جوهرًا فردًا) فيه بحث لان معنى الجوهر الفرد ما لا ينقسم بحسب المقدار أصلاً وهو لا ينافي أن يكون له أجزاء كالهوى والعصور للجسم

[قوله ومن المعلوم أن ضم ما لا يتحيز الخ] فيه بحث لان قوله أولا يكون متحيزا رفع الانجاب السكلى فيجوز أن يكون بعضها متحيزا بالذات فلا يلزم ما ذكره من الحذور ويمكن أن يدفع بان المقصود بابطال مذهب النظام القائل بتركب الجوهر من محض الاعراض وانما لم يقتصر على الشق الثاني مع انه كاف في المقصود توسيعاً للدائرة فلا يضر عدم تصريحه بابطال ما ذكره من الاحتمال المحض

[قوله الاول ان الجوهر الخ] هذا الوجه عن تقدير تمامه لا يثبت مذهبهما أعني كون الجسم محض الاعراض المجتمعة بل انما يثبت كون الاعراض داخلية في حقيقة الجسم وفي قول الشارح فلا حاجة بنا حينئذ الى دخول الاعراض في حقائق الجواهر اشارة الى هذا

وما ذكر من اشتراك الجواهر في الصفات المذكورة لا يدل على تماثلها في الحقيقة لجواز ان تكون تلك الصفات اعراضاً عامة مشتركة بين حقائقها المتخالفة فلا حاجة بنا حينئذ الى دخول الاعراض في حقائق الجواهر (ولذلك) أي ولعدم دخولها فيها عندنا (قلنا) ان الاعراض لا تبقى) لما سر (والجواهر باقية للمساكن ولا يخفى انه يمكن ان تجعل معارضة بأن يقال الاعراض غير باقية فلا تكون داخلية في الجواهر الباقية لان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل (واعلم انه لا يحصى لمن اعترف بنجاس الجواهر) الافراد وتماثلها في الحقيقة كالاشاعة قاطبة وأكثر المعتزلة) عن جعل الاعراض داخلية في حقيقة الجسم فيكون الجسم حينئذ جوهراً مع جملة من الاعراض) منضمة الى ذلك الجوهر اذ لو كانت مؤلفة من الجواهر المتجانسة وحدها لكانت الاجسام كلها تماثلة في الحقيقة وأنه باطل بالضرورة واما النظام والتجار فقالوا ان الجواهر اذا تركبت من اعراض مختلفة فهي مختلفة وإذا تركبت من اعراض متجانسة فهي متجانسة

والقيام بالذات وقبول الاعراض وغيرها فما يشترك فيه الاجسام وما عداها من الصفات المعللة مكابرة (قوله الى دخول الاعراض) وتركبها منها.

(قوله ان تجعل معارضة) أي دليلك وان دل على ان الاجسام اعراض مجتمعة لكن عندنا ما يثبت وهو انه لو كانت الاجسام اعراضاً مجتمعة لكانت الاجسام غير باقية لان الاعراض غير باقية وهي اجزاء الاجسام وانتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل ثم هذه المعارضة لا تتم على النظام على ما لحظه شارح المناسد بقوله تجدد الاجسام أيضاً فيكون الجسم عندهم الخ وما في انتفاء من لزوم عدم بقاء الاجسام ضرورة ان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل فانما يلزم لو قيل بدخوله جملة معينة لا بخصوصها بل أي جملة من الاعراض المتماثلة المتجدة كما قال الحكماء في بقاء الهيولي بالصورة الجسمية والا فلا

[قوله معارضة بان يقال الخ] فيه ان هذه المعارضة لا تصح على مذهب النظام لان الاجسام غير باقية عنده كالأعراض ويمكن أن يقال الكلام فحقق للاراضي وبقاء الاجسام ضروري فلا يضر عدم قول الخصم فيه ما فيه

[قوله عن جعل الاعراض داخلية في حقيقة الجسم] ومن عدم الفرق بين الجواهر والاعراض في التجدد والبقاء ضرورة ان تجدد الجزء يوجب تجدد الكل فيلزم التعبير الى أن القائل بعدم بقاء الاعراض هو الشيخ الأشعري وهو لا يقول بتمثل الجواهر بل الموجودات عنده حقائق مختلفة وأما الاشاعة فهم قائلون ببقائها وأنت خبير بان هذا مخالف لما سبق في مباحث الاعراض من أن الشيخ الأشعري ومتبعيه من عتق الاشاعة قائلون بعدم البقاء والحق أن يختار القائل بتمثل الجواهر الافراد تماثل الاجسام وان الامتياز بينهما بأمور خارجة عن حقيقتها

قالا ولذلك اتصفت الاجسام المؤلفة منها نارة بالتخالف وأخرى بالتماثل الوجه (الثاني أنه اذا وجد الجسم) بل الجوهر (وجد الاعراض واذا انتفى) الجوهر (انتفى وبالعكس) أى اذا وجدت الاعراض وجد الجوهر واذا انتفى انتفى (قلنا التلازم) بينهما وجوداً وعدمًا (لا يفيد الوحدة ولا دخول أحدهما فى الآخر) كالتضاييقين ﴿ المقصد الثالث الجسم ﴾ اما مركب من أجسام مختلفة الحقائق فلا شك ان أجزاء المختلفة موجودة فيه بالفعل ومتناهية كالحيوان واما بسيط وهو مالا يكون كذلك كالماء مثلاً والزراع انما وقع فيه فنقول الجسم (البسيط) لا شك (أنه يقبل القسمة) والتجزئة بان يفرض فيه شئ غير شئ (فاما ان الاجزاء) التى يمكن فرضها (توجد) كلها (بالفعل أولاً) توجد كذلك (واياها كان فاما متناهية أو غير متناهية فالاحتمالات) العقلية (أربعة الاول الاجزاء) التى يمكن فرضها كلها موجودة (بالفعل ومتناهية وهو مذهب) جمهور (المتكلمين وهو القول بتركبه من الاجزاء التى لا تجزى) أصلاً لا قطعاً اضمرها ولا بكسر الصلابة ولا وهما لعجز الوهم عن تمييز طرف منها عن طرف آخر ولا فرضاً عقلياً أيضاً وانما قلنا انه القول بتركبه من تلك الاجزاء (إذ لو كانت الاجزاء متجزئة) أى قابلة للاقتسام (لم تكن الانقسامات الممكنة كلها حاصلة بالفعل) فلم تكن الاجزاء التى يمكن فرضها موجودة بأسرها فيه بالفعل وهو خلاف المقدّر (وحاصله ان قولنا كل ما يمكن من الانقسامات حاصل بالفعل) وهو معنى قولنا جميع الاجزاء الممكنة بحسب الفرض موجودة بالفعل (يلزمه) قولنا (كل ما ليس بحاصل بالفعل) من الانقسام (فليس بممكن) فذكون الاجزاء الموجودة بالفعل متمتعة الانقسام من جميع الوجوه (الثانى الاجزاء) كلها (بالفعل وغير متناهية) مع امتناع الانقسام عليها لما عرفت (وهو قول النظام) من المعتزلة وانكشافراطيس من الاوائل (الثالث الاجزاء) كلها (بالقوة ومتناهية وينسب الى محمد الشهر ستانى صاحب كتاب الملل والنحل

(قوله لا يفيد الوحدة) بل يفيد الانثنية لان التلازم لا يكون الا بين شيئين

[قوله واذا انتفى انتفى] تمامه فى غير السكون محل بحث

[قوله ولا فرضاً عقلياً] أى فرضاً مطابقاً الواقع بان يوجد فيه شئ غير شئ فى نفس الامر وان تجزى

الوهم عن تمييز الشئيين بناء على ان هذا التمييز معنى جزئى متفرع على الاحساس ولا احساس بهما لغاية الصغر فلا تمييز لالوهم بينهما

الرابع) الاجزاء كلها (بالقوة وغير متناهية وهو مذهب الحكماء) واعلم ان المذهبين الاولين يقتضيان خروج جميع الانقسامات الممكنة الى الفعل اما متناهية أو غير متناهية والمذهبين الآخرين يقتضيان ان لا يكون هناك انقسام بالفعل بل يكون الجسم بسيط متصل في نفسه لا مفصل فيه أصلا الا أنه يقبل انقساماً امامتناهياً أي واصلا الى حد يقف عنده ولا يمكن تجاوزه اياه فيكون الانقسام منتهياً الى اجزاء لا تجزى وقد تركب الجسم منها بالقوة كإذهب اليه الشرستانى ويقرب منه ما نقل عن أفلاطون من أن الجسم بالتجزئة ينتهي الى ان ينمحق فيعود هيولى واما غير متناه لا بمعنى ان تلك الانقسامات يمكن أن تخرج من القوة الى الفعل بل بمعنى ان الجسم من شأنه ان يقبل الانقسام دائما ولا ينتهي انقسامه الى جزء لا يمكن فرض انقسامه وهذا مثل ما ذهب اليه المتكلمون من أنه تعالى قادر على ما لا يتناهى مع انهم يحيلون انصافه أمور غير متناهية بالوجود سواء كانت مجتمعة أو متعاقبة فليس مرادهم الا ان قدرته تعالى لا تنتهي الى حد لا يمكن تجاوزه اياه فقس حال القابلية على حال الفاعلية واذا تمهد هذا فيقول ههنا مذهب خامس وهو مذهب ديمقراطيس فانه ذهب الى أن الجسم البسيط مركب من اجسام صغار لا تنقسم بالفعل بل بالفرض فلا تكون الاحتمالات المذكورة منحصرة في المذاهب الاربعة وذلك لانه اذا لم تكن جميع الانقسامات حاصلة بالفعل جاز ان لا يكون شيء منها بالفعل وان يكون بعضها بالفعل دون بعض كما هو

(قوله الى أن ينمحق) أى يمتحى الاتصال والامتداد الذى هو حقيقة الجسم عنده فيعود اجزاء الامتداد له قابلية للاتصال كما هو اذا مجزئ ثم يعاد فى اثناء واحد

[قوله ينتهي الى أن ينمحق فيعود هيولى] واعلم انك قد انتهت فى أول الموقف على مذهب وانه لا يقول بالهيولى المتصاحبة وههنا لا معنى لقوله بالمتحاق الجسم وعوده هيولى الا أن يريد بالهيولى ما هو فى حكم الجوهر العدمى لنفسه كذا قبل ذلك أن تقول مراده انه يعود معدوما كما ان الهيولى عنده كذلك ويشعر به لفظ الانمحق كما عرفت معناه

(قوله فيعود هيولى) المراد ما هي المصطلح عندهم
(قوله فقس حال القابلية على حال الفاعلية) هي قابلية الجسم الى الاجزاء بحال فاعلية التبارى للاشياء فان الجسم من شأنه وقوته أن ينقسم دائما ولا ينتهي انقسامه الى حد لا يمكن انقسامه كما ان مقدور الله تعالى غير متناهية بمعنى ان قدرته لا تنتهي الى حد لا يكون قادرا على أزيد منه (قوله وذلك لانه اذا لم تكن جميع الانقسامات حاصلة الخ) لزوم هذا من ترك سور التكملى فيحتمل ما ذكره بخلاف المذهبين الآخرين

مذهبه نعم اذا جعل المبحث هو الجسم المفرد وهو الذى لا يتركب من أجزاء هي أجسام
كان مذهبه خارجا عنه فان قلت اذا كان بعض الانقسامات حاصلادون بعض احتمل ان
تكون أجزاء الجسم الموجودة فيه بالفعل المتصلة في أنفسها قابلة للانقسام في الجهات كلها
أو في جهتين أو في جهة واحدة أو مختلطة منها فهذه احتمالات سبعة خارجة عن المذاهب
لاربعة قلت هذا صحيح الا ان ستة منها لم يذهب اليها أحد فهي احتمالات عقلية لامذاهب
المقصد الرابع في حجة جمهور المتكلمين على مذهبهم (وهي نوعان * النوع الاول
ان ينين أولا ان كل منقسم) أى قابل للانقسام (له أجزاء بالفعل) أى يكون جميع مايقبل
الانقسام اليه من الاجزاء حاصلة بالفعل (ثم نبين انهما) أى تلك الانقسامات والاجزاء
الحاصلة بالفعل (متناهية) فيعلم من الاول ان أجزاء الجسم البسيط حاصلة بالفعل غير قابلة
للانقسام ومن الثانى تناهيها (أما الاول) وهو ان كل مايقبل القسمة فهو منقسم بالفعل
(فلوجوده) ثلاثة (الاول القابل للقسمة نوكان واحدا) في نفسه غير منقسم بالفعل (لزم
انقسام الوحدة والتالى باطل فالشرطية) أى استلزام المقدم للتالى (لانه يلزم) على ذلك
التقدير (قيام الوحدة) الحقيقية (بما يقبل القسمة وانقسام المحل يوجب انقسام الحال فيه

(قوله فهي احتمالات عقلية الخ) والنقسم الحاصر للاحتالات العقلية أن يقال الجسم اما مركب من
أجسام مختلفة أو ليس يتركب منها فاما أن لا يكون مركباً فاما من اعراض أو جواهر اما أجسام متفقة أو
سطوح أو أجزاء لا تنجزى فهذه هي الاحتمالات بعضها مذاهب وبعضها لا

(قوله وانقسام المحل الخ) الانقسام الى أجزاء غير متناهية في الوضع لا يوجب انقسام شئ منها
انقسام الآخر سواء كانت الاجزاء خارجية كالهوى والصورة أو عقلية كالجنس والفصل والى أجزاء
متباينة في الوضع وتسمى مقدارية انقسام المحل بالاتفاق ضرورة ان الاجزاء المتباينة في الوضع بان يشار الى
كل واحد منها أين هو من صاحبه في الحال يستلزم تبينها في المحل وأما انقسام المحل الى الاجزاء المتباينة
فهو موجب لانقسام الحال الى تلك الاجزاء اختلفوا فيه فمنهم من قال بالاستلزام وادعى الامام للمفخص
البداية فيه واستدل عليه البعض بما في المتن وتفصيله ان الحال في المحل المنقسم اما أن يكون بتمامه حاصل في كل
جزء منه وهو باطل أو في بعض الاجزاء وهو خلاف المفروض أو بعضه وهو الانقسام أو لا يكون شئ من
أجزائه فلا حلول أصلا والشبهة انما هو في بطلان هذا القسم فانه يجوز أن يكون حالا في شئ من أجزائه
وقال بعضهم الحلول في التقسيم ان كان من حيث ذاته يوجب انقسام الحال انقسام المحل وان كان لا من حيث
ذاته بل من حيث انه غير منقسم فلا وصول للطراف والاضافات من هذا القبيل وسموا حالا سرانياً

(قوله فهذه احتمالات سبعة) الثلاثة الأول منها ظاهرة والاربعة الأخيرة منها هي التي ذكرها بقوله
أو مختلطة منها وهي الحاصلة من اختلاط الاثنين من الثلاثة أو من اختلاط مجموعها وقوله الا أن الستة
منها لم يذهب اليها أحد فاما الاحتمال الاول منها فهو مذهب خالص ذهب اليه ديمقراطيس كما مر آنفاً

ضرورة ان الحال في أحد الجزئين غير الحال) في الجزء (الأخر والاستثنائية) أي بطلان
التالي (بينة اذ لا معنى للوحدة الا كونها لا تنقسم) يعني ان وحدة الشيء عبارة عن عدم
انقسامه فلا بد ان يكون مفهوماً عدم الانقسام الحال فيه غير منقسم اذ لو انقسم لم يكن
وحدة بل أنيضية حالة في ذلك الشيء، وهذا الوجه مبني على ان الوحدة صفة وجودية سارية
في محلها لكن الظاهر انها صفة اعتبارية متعلقة بمجموع الامر المنقسم من حيث هو مجموع
فاذا ورد عليه القسمة زالت الوحدة في الوجه (الثاني لو كان المقابل للانقسام واحداً) في
نفسه متصلاً في حد ذاته (كان التفريق) الوارد على ذلك المقابل (اعداماً له) وإيجاداً
لغيره (والتالي باطل اما الملازمة فلان التفريق حينئذ اعدام لهوية) هي متصلة في حد ذاتها
(واحداث لهويتين) منفصلتين لم تكونا موجودتين في تلك الهوية الاتصالية والا كانت
منقسمة بالفعل والمفروض خلافه وقد وجب كون التفريق على ذلك التقدير اعداماً
واحداً (فان من المحال ان الشيء للعين يكون نارة هوية) واحدة لا انفصال فيها أصلاً
(ونارة هويتين) متفاصلتين (وأما بطلان اللازم فلانه) أي اللازم (يوجب ان يكون شق
البموض بآثره للبحر المحيط اعداماً لذلك البحر وإيجاداً للبحرين الآخرين وبديهية العقل

(عبد الحكيم)

(قوله صفة وجودية سارية إلخ) في شرح المقاصد وأوجب بالوحدة من الاعتبارات العنانية ولو سلم
فلاست من الاعراض التي تنقسم بانقسام المحل فملى هذا ما في الشرح في الحقيقة جواً بان منع وجودية ومنع
التمرية لكن التحقيق بان كونها وجودية يستلزم كونها سارية فهي صفة معلقة وذلك لانها اذا كانت موجودة
في الخارج كان قيامها في الخارج بالمحل متوجهاً في الخارج فهو منقسم فيلزم انقسامها اما اذا كانت اعتبارية
كان قيامها في الذهن بمجموع المحل من حيث انه مجموع اما اذا لم يعتبر العقل زالت عنه الوحدة ولم يلزم
انقسامها وبهذا التدقيق ما في الشرح الجديد بان البديهة لا تفرق بين الامور الموجودة في الخارج والاعتبارية
الموجودة في نفس الامر فلما جاء في الاعتباري شغل كل المحل لا يطرق السرير جاز في الخارج أيضاً ذلك
وانما قلنا الدفع لان الامور الاعتبارية عارضة للمجموع من حيث المجموع فاذا زالت الحيزية زالت تلك
الامور الاعتبارية بخلاف الامور الموجودة فلها عارضة من حيث لانها المنقسمة لا باعتبار حيزية الاجتماع
(قوله وقد وجب كون التفريق على ذلك التقدير إلخ) أي على تقدير كون التفريق اعداماً للحيزية الاتصالية
واحداً واحداً لهويتين وكذا كان كذلك كان اعداماً لما ورد عليه واحداً لغيره فهو اشارة الى كبري التباس
المعلوية المدالة بقوله فان من المحال إلخ وتقريره ان التفريق على تقدير كون الجسم متصلاً في نفسه اعداماً
طوية اتصالية واحداً لهويتين وكذا كان كذلك كان اعداماً لما ورد عليه واحداً لغيره لان من المحال إلخ ولا ينبغي
ما فيه عن البعد والتسكاف والظاهر ان يقال واذا كان كذلك كان اعداماً لما ورد عليه واحداً لغيره

تفنيه) وقد اجيب عنه بأنه استبعاد لا يفيد اليقين ودعوى الضرورة في محل الخلاف غير مسموعة * الوجه (الثالث ان مقاطع الاجزاء) في الامر القابل للانقسام اليها (متميزة بالفعل فان مقطع النصف غير مقطع الثالث ضرورة وكذا الربع والخمس) وغيرهما من الاجزاء (بالغا بما بلغ) فان مقاطعها متميزة بأسرها (وذلك) أى تمايز مقاطع الاجزاء التي يمكن فرضها (بموجب التمايز) في تلك الاجزاء (بالفعل) اذ لو لم تكن الاجزاء متميزة في الوجود لم تختلف تلك الخواص المتميزة واجيب عنه بان مفهومات المقاطع أوصاف اعتبارية يمتثلها العقل عند فرض التجزئة وذلك لا يوجب تمايزها عما لا يحسب الفرض ايضا (واما الثاني) وهو ان تلك الاجزاء الحاصلة بالفعل من الانقسامات الفعلية متناهية (فلو جوه) ثلاثة ايضا (الاول لو كانت المسافة) المتناهية للفرار (مركبة من اجزاء غير متناهية) موجودة فيها بالفعل كما ذهب اليه النظام (لامتنع قطعها في زمان متناه) اذ لا يمكن قطعها الا بعد قطع نصفها ولا قطع نصفها الا بعد قطع نصف نصفها وهكذا الى ما لا نهاية له فامتنع قطعها الا في زمان غير متناه (ولم يلحق السريع البطيء) اذ توسط بينهما مسافة قليلة فان تلك

(قوله وقد اجيب بأنه استبعاد الخ) والتحقيق انه ان أريد الجزء المانع للاتصال فلا شك في انعدامه كما ان التركيب من الاجزاء بالفعل وان أريد بالجزء المانع التركيب وان أريد نفس الماء فهو يمتنع مع الاتصال والتفريق فتدوله واجيب الخ لا نسلم ان المقاطع متميزة في الخارج بل تمايزها في الذهن بعد فرض القسمة

(قوله واجيب عنه بأن مفهومات المقاطع الخ) وقد يجاب ايضا بأن الانقسامات عندهم متناهية وهو يستلزم تنامي الاقسام فلانها لا يتصور له نصف أو ثلث أو ربع أو غيرها ورد بأنه انما يمتنع ذلك فيما هو غير متناه بحسب الكمية المتصلة أو المنفصلة واما فيما هو متناه المقدار ولكنه قابل للانقسامات غير متناهية فلا وانما يمتنع ان لو كان هناك أقسام بالفعل غير متناهية بالعدد وليس كذلك اذ معنى قبول الجسم لانقسامات غير متناهية كما مر آنفاً انه يمكن خروجها من القوة الى الفعل بل انه من شأنه وقوته أن يتقدم دائماً ولا ينتهي انقسامه الى حده لا يمكن انقسامه كما ان مقسورات الله تعالى غير متناهية بالعني المذكور آنفاً

(قوله الاول لو كانت المسافة) هنا الوجه على تقدير تشابه يدل على امتناع تركيب الجسم من اجزاء غير متناهية ولو في جهة واحدة فقط من الجهات الثلاثة

(قوله ولم يلحق السريع البطيء) وانما لم يقل ولم يلحق المتحرك الساكن مع ان الواقع انه لم يلحق متحرك ساكناً أصلاً فضلاً عن أن يلحق ذلك المتحرك متحركاً آخر وان كان بطيئاً وذلك لان المقصود

المسافة مركبة من اجزاء غير متناهية لا يمكن للسريع قطعها في زمان متناه فلا يلحق البطيء قطعا (وبطلان اللازم) وهو امتناع قطع المسافة المتناهية في زمان متناه وعدم لحوق السريع للبطيء (دليل بطلان المألوم) وهو كون تلك المسافة مركبة من اجزاء موجودة بالفعل غير متناهية وبحكى ان العلاف لما أورد هذا اللازم على النظام التجأ الى القول بالطفرة فقال ان المتحرك قد يقطع المسافة بان يجاذى بعض أجزائها دون بعض ولا حاجة له الى هذه المكابرة بل يكفي ان يقول كما ان المسافة المتناهية مركبة من اجزاء موجودة غير متناهية كذلك الزمان المتناهي مشتمل على اجزاء غير متناهية فيتقابل اجزاء المسافة والزمان معا فيمكن قطعها فيه واعلم ان النظام لم يكن قائلًا بالجزء الذي لا يتجزأ وتركب الجسم منه الا انه لزمه ذلك من حيث لا يدري فانه لما وقف على أدلة نفاة الجزء ولم يقدر على ردها أدعن لها وحكم بان الجسم ينقسم اتقسامات لا تنتهي لسكنه لم يفرق بين ما هو موجود في الشيء بالقوة وبين ما هو موجود فيه بالفعل فظن ان جميع الاتقسامات التي لا تنتهي حاصلة

(قوله وهو كون تلك المسافة الخ) قال قبل بطلان اللازم المذكور انما يستلزم بطلان تركيب المسافة من اجزاء غير متناهية وكل مسافة مركبة من اجزاء غير متناهية فالتناهي الاجزاء هي الامتدادات الثلاثة يستلزم تنامي الشكل بناء على ان الاجزاء التي وسط المسافة المتناهية الاجزاء التي في الامتدادات الثلاثة المتصلة بعضها ببعض لا يزيد عليها في العدد انه لا يجوز ان يتصل بجزء واحد جزآن أو تقول المراد كون المسافة من حيث هي مسافة أي من حيث وقع فيها الحركة متناهية والنظام يقول بعدم التناهي بالفعل في كل امتدادات غير متناهية اذ لو تنهت في امتداد بناء على ان جميع الاتقسامات الممكنة عنده حاصلة بالفعل والاتقسامات في كل امتداد غير متناهية اذ لو تنهت في امتداد لزم الجزء وما في حكمه (قواء ولا حاجة له) أي للنظام الي هذه المكابرة وهي القول بالطفرة وما يدل على كونه مكابرة انما هذا القلم فيحصل خط السواد من غير ان يبقى في خلاله اجزاء بيض وليس كذلك لفرط اختلاط الاجزاء البيضاء في السواد بحيث لا امتياز في الحسن لان الاجزاء مصلقون عنها كثيرا بل لا نسبة لها الاجزاء بالسواد لكونها غير متناهية

ههنا هو اراد لازم آخر باطل فلو قال لم يلحق بالمتحرك الساكن لكان هذا اللازم مندرجا في اللازم الاول فلم يحمل المقصود هذا خلفه

(قوله كذلك الزمان المتناهي مشتمل على اجزاء غير متناهية) هذا مع القول بتناهي الآتات المتجددة مكابرة ابناء فان بداهة العقل يقتضى عدم تنامي الزمان المركب من الآتات الغير المتناهية المتتالية في التحقيق كما لا يخفى

في الجسم بالفعل فصرح بان في الجسم أجزاء غير متناهية موجودة بالفعل ولزمه القول بالجزء فانه اذا كان كل انقسام ممكن في الجسم حاصلافيه بالفعل فلا يكون من الانقسامات حاصلافى الجسم امتنع حصوله فيه فتكون أجزاء غير قابلة للانقسام فقد وقع فيما كان هلوبا عنه نافياله غير معترف به ومن ثمة نقل عنه انه لما عيره مثبتو الجزء على القول بالطفرة أجاب بأنها ليست أبدا مما لزمكم من القول بتفكيك الرضى فالترتموه الوجه (الثانى انه) أى الجسم الذى نحن بصدد متناه بالحجم والمقدار فهو (محصور بين الطرفين) المحيطين به وكذا أجزاء محصورة بينهما (والمحصار ما لا ينتهى بين الحاصرين بمال) فاستحال ان تكون أجزاء الموجودة فيه بالفعل غير متناهية الا ان يلتزم التداخل فيما بين تلك الاجزاء لكنه مما تشهد البديهة بطلانه الوجه (الثالث بان التأليف) هو ضم بعض الاجزاء الموجودة في الجسم الى بعض (لا بد ان يفيد زيادة حجم والا لكان حجم الاثنين كحجم الواحد وكذا الثلاثة والاربعة الى غير النهاية فلا يحصل من تأليف الاجزاء) وان كانت غير متناهية (حجم) أصلا (والفروض خلافه) لان الجسم له حجم تمتد في الجهات ولا شك ان هذا الحجم انما حصل له من تأليف أجزائه بعضها الى بعض (واذا كان التأليف يفيد زيادة حجم فليجعل التأليف من أجزاء متناهية في جميع الجهات فيحصل حجم في

(عهد الحكيم)

(قوله ومن ثمة) أي ومن أجل انه غير مقترن بالجزء أنجب بمعنى الجزء بهذا الجواب فان قوله لزمكم يدل على انه غير مقترن والا لزمه أيضاً
(قوله وكذا أجزاء الخ) ان أريد انحصارها مقدارا فسلم وان أراد انحصارها عددا ففيه النزاع
(قوله الا ان يلتزم التداخل) لا ينفعه لانه يلزم تنافى الاجزاء المتناهية في الوضع لانه يقول ان جميع الانقسامات الممكنة الى الاجزاء المقدارية حاصلة بالفعل
(قوله مما يشهد الخ) أي مداخيل له حجم أو مقدار فيما له حجم أو مقدار شبهة البديهة بطلانه لانه يستلزم بطلان الحكم البديهي الاول وهو كون الكل المقدارى أعظم من جزئه المقدارى
(قوله وان كانت غير متناهية الخ) له ان يقول قياس غير المتناهي باطل فالاجزاء المتداخلة اذا كانت متناهية لا يفيد التأليف زيادة في الحجم واذا كانت غير متناهية يفيد لها عدم انقطاع التداخل فلا يمكن ان يقال جميع الاجزاء المتداخلة ليس حجما زائدا على حجم الواحد اذ لا جميع

الجهات) كلها (وهو الجسم) وتوضيحه ان كل عدد سواء كان متناهياً أو غير متناه فانه يشتمل على آحاد حقيقية أي غير منقسمة بالفعل لان حقيقة العدد مركبة من الآحاد قطعاً والمقسم بالفعل عدد لا واحد فلو لم يوجد في العدد الا ما هو منقسم بالفعل لم يوجد فيه الواحد أصلاً فلا يكون عدداً قطعاً فإذا فرض ان أجزاء الجسم عدد غير متناه فلا شك ان فيها آحاداً متناهية فإذا أخذت تلك الآحاد وضم بعضها الى بعض حصل جسم مركب من أجزاء متناهية (فليس كل جسم مركباً من أجزاء لا تنتهي) فبطل الكمية التي ادعاهما النظام فان هذا جسم مصنوع وما ذهب اليه انما هو في الاجسام المخلوقة قلت ماذا كرهه تصوير له مع كونه موجوداً في ضمن تلك الاجسام اذ لا بد ان يضم فيها أجزاء متناهية بعضها الى بعض (ثم) اذا شئنا ان نبطل قوله بالكمية (نقول وهذا الجسم له حجم متناه وأجزاء متناهية والجسم الذي فيه البعث ماله حجم متناه) لنتأهى الابعاد (وأجزاء غير متناهية) على زعمه (ولا شك ان بحسب ازدياد الاجزاء يزداد الحجم) لان حجم المؤلف من الاجزاء هو حجم الاجزاء المؤلفاتة بالقيضية لا بزيادة حجمه (فتكون نسبة الحجم الى الحجم نسبة الاجزاء الى الاجزاء لكن نسبة الحجم الى الحجم نسبة متناه الى متناه ونسبة الاجزاء الى

(عبد الحكيم)

(قوله وتوضيحه الخ) المقصود منه دفع ما قيل ان النظام لا يقول بوجود الجزء على الانفراد وانما يكون في ضمن الجسم وحاشى لا دفع انه لا بد من وجود الواحد في تلك الكثرة التي ركب الجسم فاذا أخذ الآحاد المتناهية واعتبر انضمام بعضها ببعض حصل الجسم المتأهى الاجزاء في ضمن ذلك الجسم المتأهى مع كونه موجوداً في ضمن الاجسام المخلوقة لاسئع له فهو أيضاً جسم مخلوق الا انه مخلوق في ضمنها (قوله أي غير منقسمة الخ) لا بمعنى لا يمكن انقسامه فان وجوده غير لازم في العدد اذ اللازم وجود مايقوم به العدد وهو الواحد بالفعل

(قوله لان حجم المؤلف الخ) اندفع بهذا ما قيل ان ازدياد الحجم بحسب الازدياد مع كون النسبتين مختلفتين بل يجوز أن يكون نسبة الجسمين من النسب التي يوجد في المقادير دون الاعداد فلا يوجد منها في الآحاد لان نسبها عددية وخلاصة الدافع انه ليس حجم المؤلف على تقدير التركيب من الاجزاء ليس المجموع احجام الاجزاء المؤلفات لا تعابير الا بالاعتبار فلا بد ان تكون النسبة في المقادير أي في العظم والصغر كاسية أجزائها وما ذكرتم انما يتم اذا كان العظم والصغر غير تابع للكثرة الاجزائية وقتها وذلك مبني في الاجزاء واشبات الهيولى والعورة

الاجزاء نسبة متناهية الى غير متناهية تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غير المتناهي هذا خلف) فلا يكون شئ من الاجسام المتناهية المقدار مؤلفاً من اجزاء غير متناهية ولا مهرب له عن ذلك أيضاً سوى تجويز التداخل اذ لا يجب حينئذ أن تكون نسبة الحجم الى الحجم نسبة الاجزاء الى الاجزاء لكنه باطل كما عرفت وهذه الوجوه الثلاثة لا تبطل القول بكون الجسم موصلاً واحداً قابلاً لانتقاسات غير متناهية على معنى انها لا تقف على حد لا تتجاوز له لان الجسم ليس حينئذ مشتملاً على اجزاء غير متناهية بالفعل بل بالقوة التي يستحيل خروجها بأكملها الى الفعل كما مر (النوع الثاني) من حجة جمهور المتكلمين على ما ذهبوا اليه (أن سبب تركيب الجسم منها) أى من الاجزاء التي لا تتجزأ (ابتداء) أى من غير استعانة بان كل قابل للانتقسام فهو منقسم بالفعل كما في النوع الاول واما كون تلك الاجزاء متناهية فهو ظاهر أو معلوم مما مر آنفاً (وهو وجوه) سبعة (الاول التقطعة) وهي ذات وضع لا تنقسم (موجودة اذ يتماس الخطوط والخطوط يتماس السطوح والسطوح يتماس الاجسام وتماس الموجودين بالمعدوم ضروري البطلان) يعني أنه لاشبهة في ان الاجسام موجودة وانها تماس بالموجود موجوده متقابلة في الطول والعرض دون العمق والالزام التداخل بين المنقسمين في العمق أو كون التماس يجوز يعني منهما لاهما فينقل الكلام الى ذلك الجزئين وعدم انقسامهما ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما لا ينقسم في العمق وذلك هو السطح فثبت وجوده ثم ان السطحين الموجودين يتماسان على أمر منقسم في الطول دون العرض والالزام أحد الأمرين كما عرفت وذلك هو الخط فثبت وجوده أيضاً ثم ان الخطين الموجودين يتماسان على أمر ذي وضع

(قوله ولا مهرب له الخ) تجويز التداخل لا ينفعه لما عرفت من أن الكلام في الاجزاء المتباينة في الوضع وانها متباينة وغير متناهية

(قوله وتماس الموجودين بالمعدوم الخ) لان التماس على ما في الشفاء كون الشئين بحيث يكون طرفاهما معاً في الوضع أى في قبول الاشارة الحسية ولا شك أن المعدوم لا يقبل الاشارة الحسية

(قوله ولكنه باطل كما عرفت) أي من قوله ولكنه بما يشهد البدئية ببطلانه (قوله بل بالقوة التي يستحيل خروجها بأكملها الى الفعل كما مر) أي في المقصد الثالث من قوله اما متناهياً أى واصلاً الى حد يقف عنده ولا يمكن مجاوزته اياه واما غير متناه لا يعني ان تلك الانتقاسات الخ (قوله واما كون تلك الانتقاسات متناهية فهو ظاهر) يعني انه لا بد منه في هذا النوع الا انه ترك لظهوره أو لكونه معلوماً

لا يتقسم أصلاً وهو النقطة (وأيضاً فإنها) أى النقطة (طرف للخط وهو للسطح وهو للجسم وطرف الوجود موجود) فتكون النقطة موجودة (ثم إنها لا تنقسم) أصلاً (فلنا في الجسم وجود ذروى لا يتقسم فإن كان جوهره فهو المطلوب) لأن ذلك الجوهر الذى لا يقبل الانقسام بوجه من الوجوه جزء للجسم (والا) أى وإن لم يكن جوهره بل عرضاً لكان له محل لا يتقسم والا انقسم الحال فيه لما مر مراراً) وذلك المحل إن كان جوهره فذاك وإن كان عرضاً كان له محل آخر (ولا يتسلسل بل ينتهي الى جوهر كذلك) أى غير منقسم (وهو الجزء الذى لا يتجزأ) وقد وقع جزءاً للجسم ثم إذا أخرجناه عن الجسم واعتبرنا التماس بالقياس الى ما كان مجاوراً له وهكذا ظهر أن أجزائه كلها جواهر غير قابلة للانقسام كما هو معلوم بنا وقد أجابوا عن ذلك بأن النقطة عرض غير سار في محله فلا يلزم من انقسام محلها انقسامها بل الاطراف كلها اعراض لكن الخط سار في محله في جهة واحدة فينقسم في هذه الجهة فقط والسطح سار في جهتين فينقسم فيها فقط والنقطة لا سريان لها فلا انقسام فيها * الوجه الثاني الحركة * موجودة * بالضرورة (وإنها تنقسم الى حاضرة وماضية ومستقبلية فتقول ان الحاضرة منها موجودة والا لم يوجد الماضى) منها (ولا المستقبل لان الماضى ما كان حاضراً والمستقبل ما سيحضر * ولا شك ان الماضى منها له وجود له حال كونه ماضياً

[قوله وطرف الوجود موجود] لانه اما جوهره وعرض قائم به

(قوله بل الاطراف الخ) كلمة بل لترقى بيان فائدة زائدة على المقصود لالاضراب

(قوله ولا شك الخ) ههنا تقريران الاول ما ذكره المصنف رحمه الله وهو انه لو لم يوجد الحاضرة لم توجد الحركة أصلاً لان الماضى ما كان حاضراً والمستقبل ما سيحضر فوجودهما ليس الا بالحضور فاذا لم تكن الحاضرة موجودة لم يكونا موجودين وثانيهما انه لو لم تكن الحاضرة موجودة لم تكن الحركة موجودة أصلاً لان الماضى والمستقبل معدومان لان الماضى سار معدوماً والمستقبل لم يوجد أصلاً وهذا التقرير لا يحتاج الى أخذ ما ذكره المصنف من أن الماضى كان حاضراً والمستقبل ما سيحضر كما ان تقرير المصنف لا يحتاج الى أخذان الماضى والمستقبل معدومان والشارح رحمه الله جمع بين المقدمتين لزيادة

(قوله وقد أجابوا عن ذلك) أى الحكماء فانهم يزعمون ان انقسام الحال بانقسام المحل مختص بما يكون

حلوله سرى بالياً كالبياض في الجسم

(قوله غير سار في محله) اذ النقطة مثلاً عارضة للخط من حيث انتهائه في جهة لانه حيث هو هو

فلا يلزم من انقسامه انقسامها وقس عليها الخط بالنسبة الى السطح والسطح بالنسبة الى الجسم التعليمى

ولا المستقبل حال كونه مستقبلاً فاذا لم يوجد الحاضر لم يوجد شيء منهما قطعاً فلا وجود للحركة أصلاً وهو باطل بالضرورة فوجب ان تكون الحاضرة منها موجودة (وانها لا تنقسم) بوجه ولو فرضنا (والا لكان بعض أجزائها) المفروضة (قبل وبعضها بعد لانها) أي الحركة (غير قار الذات ضرورة) فاذا فرض فيها جزآن امتنع ان يكونا مجتمعين (فلا يكون كلهما حاضراً) بل بعضها (هذا خلف) لان المقدر خلافاً (وكذا جميع أجزائها) غير قابلة للانقسام (اذ ما من جزء) من أجزائها (الا وكان حاضراً حيناً ما ثبتت ان الحركة مركبة من أجزاء لا تنجزاً فكذا المسافة) التي هي الجسم مركبة منها أيضاً (لانطباقها) أي انطباق الحركة (عليها) بحيث اذا فرض في احدهما جزء يفرض بازائه من الاخرى جزء فاذا كانت أجزاء الحركة غير قابلة للانقسام كانت أجزاء المسافة كذلك (أو تقول) يجب ان تكون أجزاء المسافة غير منقسمة (لانه لو انقسمت المسافة) التي يقع عليها جزء من أجزاء الحركة (لانقسمت الحركة عليها) أعني ذلك الجزء من الحركة (فان الحركة الى نصفها) أي نصف المسافة (نصف الحركة اليها) قال الامام الرازي هذا أقوى ما احتج به مثبتو الجزء ويرد عليه ان الحركة بمعنى القطع لا وجود لها أصلاً كما مر والحركة بمعنى التوسط موجودة في الإتيان الحاضر لكنها ليست منطبقة على المسافة اذ لا جزء لها في امتداد المسافة بل هي موجودة في كل حشد من الحدود

الايضاح والجواب عن هذه الحجة ظاهر لان الحركة متصلة في نفسها اذا قسمها الوهم باعتبار الزمان حصل فيه جزآن كل منهما واقع في زمانه والآن الحاضر الحد المشترك بين ذينك الزمانين يمنع وقوع الحركة فيه فالقول بكون الحركة منقسمة الى الحاضرة والمستقبل وان عدم وجودها في الحاضر يستلزم عدمها مطلقاً وان الماضي كان حاضراً والمستقبل لم يوجد فانه لا يلزم من عدمها في الحال عدمها مطلقاً فانها موجودة في زمانها

(قوله أو تقول الخ) فالاول كان اثباتاً لتركيب المسافة من أجزاء لا تنجزى بطريق الاستقامة وهذا اثبات له بطريق الخلف

(قوله لا وجود له أصلاً كما مر) أي في المقصد الثاني من مباحث الايق على رأى الحسنة وفي مباحث الزمان أيضاً على أن الشارح صرح هناك بأن الحسنة لا يثبتون الحاضر من الزمان بل الحاضر عندهم هو الزمان الموهوم الذي هو قدر مشترك بينهما بمنزلة النقطة المفروضة على المعلوم ليس جزءاً من الزمان أصلاً الخ فليرجع اليها ليطالع على فوائد جمة وعوائد كثيرة

المفروضة فيها فليس لنا حركة مركبة من أجزاء لا تنجزاً نعم يرسم من هذه الحركة
الموجودة في الخارج أمر ممتد في الخيال منطبق على المسافة منقسم مثلها إلى أجزاء لا تقف
على حد لا يقبل الانقسام الوجه (الثالث برهن اقليدس) في الشكل الخامس عشر من
المقالة الثالثة من كتاب الاصول (على وجود زاوية هي أصغر الزوايا وهي ما تحصل من
ماسسة خط مستقيم) لمحيط دائرة نهي (لا تنقسم) اذ لو انقسمت لم تكن أصغر الزوايا
(ولا تتصور) الزاوية التي لا تنقسم (الا بآيات الجزء) لأن تلك الزاوية ان كانت جوهراً
كانت جزءاً وان كانت عرضاً فلا بد لها من محل هو جوهراً غير منقسم والجواب ان البرهن
في كتابه هو ان الزاوية الحادة الحادثة من حدة الدائرة والخط المماس لها أصغر من كل زاوية
حادة مستقيمة الخطين لا انها أصغر من جميع الحواد (الوجه الرابع نفرض كرة) حقيقية
(تماس سطحاً مستويًا) حقيقياً (لا يمكن الكرة والسطح) المذكورين (وتماس ضرورة على)
تقدير انقضاء الجزء كما هو مذهب الخصم (فأبى المماس) بينهم (لا يتقسم والافانما) ان يتقسم

(قوله لانها أصغر المماس) فهي قابلة للتقسمة إلى غير النهاية ويحصل بالقسمة زاوية بين محيط الدائرة
والخط المستقيم أصغر منها
(قوله لا يمكن الخ) في الشفاء لا يدري هل يمكن انه يوجد كرة على السطح بهذه الصفة في الوجود
أو هو في التوهم فقط على نحو ما عليه التعاليم فلا يدري انه ان كان في الوجود هل يصح مدحرجة أو لا
عليه انتهى ولا خفاء في ان منع امكان وجود الكرة والسطح مكابرة لان الشكل العليبي لا يسطح الكرة
بل واقعة لان الافلاك عندهم كرات حقيقية كذا وجود السطح المستوي لانه لا شك في وجهه والسطح
فان كان مستويًا فهو المطلوب وان كان ذوات زوايا فلا بد من الانتهاء اليه لامتناع اشتغالها على السطوح
وزوايا غير منتهية وقد مر ذلك في بحث الخلاه

(قوله هو ان الزاوية الحادة الحادثة من حدة الدائرة) الحدية بالنقاط الثلاث وذكر في الصحاح ان
الحطب ما ارتفع من الارض والحدية التي في الظاهر يعني ان نفرض دائرة تماس حديتها خطاً مستقيماً بقطعة
في وسط هذا الخط فيحدث هناك زاويتان حادتان ولا شك ان كل واحدة منهما تكون أصغر من كل
حادة مستقيمة الضلعين اذا فرض تساويهما في الضلعين والوتر جميعاً وقوله لانها أصغر من جميع الحواد
اذ لا شك ان الحادة الحادثة من حدة الدائرة الكسيري مع الخط المستقيم أصغر من الحادة الحادثة من
حدة الدائرة الصغرى مع ذلك الخط المستقيم أيضاً فان أحد ضامتي الحادة الاولى يكون بين ضامتي الحادة
الثانية فيكون وتر الثانية أطول من وتر الاولى كما يشهد به التخيل الصحيح
(قوله لانها أصغر من جميع الحواد) كما يظهر من أطراف المنتهات وانها أيضاً متفاوتة

(في جهة) واحدة (فهو خط أو) في (أكثر) يعني في جهتين (فهو سطح ولا نطباؤه) أي ولا انطباق ما به المماس من الكرة (على السطح المستوي فهو مستو) سواء كان خطا أو سطحاً (فلا تكون الكرة) المفروضة (كرة) حقيقية لاستحالة ان يوجد على محيطها خط مستقيم أو سطح مستو بالضرورة (هذا خلف) فتعين ان يكون ما به المماس فيهما أصراً غير منقسم (ثم نفرض تخرجها على السطح) المستوي (بحيث تماسه بجميع أجزائها فتكون جميع الاجزاء) من ظاهر الكرة ومن ذلك السطح (غير منقسمة) وكذا الحال في الاجزاء التي في أعماقها (وهو المطلوب) وأجاب ابن سينا عن ذلك بان الكرة اذا ماست السطح على نقطة فانها لا تماسه على نقطة أخرى الا بحركة منقسمة في زمان منقسم ثم ان النقطة الاخرى ليست مجاورة الاولى متصلة بها والا كانت منطبقة عليها اذ لا يمكن ان يتصور اتصال بين أمرين غير منقسمين الا بطريق الانطباق بينهما بكتابتها فلا بد ان يكون بين النقطتين خط وكذا الحال في سائر النقط التي يقع بها التماس بينهما فلا يكون محيط الكرة

(قوله وأجاب ابن سينا الخ) نسب اليه ما هو يرى منه فانه قال في الشفاء ليس يلزم أن تكون الكرة مماسة للسطح في أي حال تكن النقطة لا غير بل يكون في حال اثبات والسكون كذلك فاذا تحركت بأسط بالخط في زمان الحركة ولم يدهم البتة وقته بالفعل تماس فيه بالنقطة الا في الوهم وذلك لا يتوهم الا مع توهم الآن والآن لا وجود له بالفعل انتهى ولا يخفى ان هذا الجواب تام لا ورود عليه للاعتراض الآتي (قوله ثم ان النقطة الخ) لاحاجة الى هذه المقدمات لانه اذا ثبت أن المماس بالنقطة الاخرى انما هي بعد الحركة المنطبقة على الزمان والمسافة لم يلزم تنال النقطتين الا ان يقال هذا اثبات لعدم التناهي بطريق آخر فكأنه قال ثم نقول بعد الانغاض عن كون المماس بالنقطة الاخرى بعد الحركة ان النقطة الخ ومع ذلك يرد عليه ان اتصال النقطتين لا يستلزم وجود الخط بينهما فانهما متتاليان لان المتتاليان على ما في الشفاء هما اللذان ليس بينهما شيء من جنسهما وليستا بمنصاتين لان الاتصال يقال للمقدار اذا انحدر طرفه وطرف غيريه ولاحد الجسمين المتلازمين في الحركة ولا يقبل القسمة في ذاته بحيث يحصل بين القسمين حد مشترك وجميع هذه المعاني منتف ههنا وان أردت بالاتصال سوي المعاني الثلاثة المصاحفة فبينه حتى ينظر في الشفاء في هاتين النقطتين وان الشفاء يستلزم وجود الخط بينهما

(قوله والا كانت منطبقة عليها) أي والا كان وضعها واحداً بحيث لا يمتاز ان في الاشارة الحسية أصلاً (قوله فلا بد أن يكون بين النقطتين خطاً) ويكون هذا الخط مستقيماً ان كانت النقطتان على السطح المستوي وخطاً مستديراً ان كانت النقطتان على الكرة

ولا السطح المستوي مركبا من نقط متتالية لا يقال فعلى ما ذكر لا تحصل المماسية على النقطة الاخرى الا بعد الحركة ففي حال الحركة لا بد من المماسية فان كانت المماسية على النقطة الاولى كانت الكرة ساكنة حال كونها متحركة وان كانت على نقطة متوسطة بينهم لازم خلاف المقدر على انا ننقل الكلام الى تلك المتوسطة فوجب اذن ان لا يكون بين نقطتي التماس واسطة فيلزم تالي النقط لانا نقول المماسية على النقطة الاولى وان كانت حاصلة في

(قوله فعلى ما ذكر لا تحصل الخ) العواب من انه يحصل المماسية لانه المذكور سابقا وليس

يترتب عليه

(قوله كانت الكرة ساكنة) لعدم التغير من الحالة الاولى حال كونها متحركة لان المفروض ان حال الحركة خلاف المقدر لان المقدر ان المماسية على النقطة الثانية

(قوله ننقل الكلام الخ) لانها ايضا بعد الحركة ففي حال الحركة تكون المماسية على نقطة اخرى يتوسط بين الاولى والمتوسط الاولى وهلم جرا حتى يلزم وجود تماسات ونقاط غير متناهية مع كونها محصورة بين حاصرين بل نقول جميع هذه التماسات الغير المتناهية حاصلة بعد الحركة ففي حال الحركة لا بد من مماسة اخرى فلم يكن الجميع جميعا

(قوله المماسية على النقطة الاولى الخ) يمنع الملازمة المستفادة من قوله فان كانت المماسية على النقطة الاولى كانت الكرة ساكنة حال كونها متحركة يعني لان لم لزوم كونها ساكنة حال كونها متحركة لان مماسة الكرة على النقطة المعينة من السطح الحادثة لكونها غير متقدم باقية في زمان حركة الدرجة الى ان تحصل المماسية على النقطة المعينة الاخرى من السطح لان الكرة متحركة على نفسها فيبديل نقاطها مع بقاء المماسية على النقطة الاولى من السطح واذا وصل الى النقطة الثانية من السطح حصل مماسة اخرى باقية مع حركة الكرة على نفسها الى ان يحصل النقطة الثالثة من السطح وهكذا وفيه بحث اما أولا فلان

(قوله لانا نقول المماسية الخ) هذا اختيار للشق الاول ومنع الملازمة قوله كانت الكرة ساكنة حال كونها متحركة وقوله لكونها باقية في زمان مخركة الدرجة ولعل السر في ذلك هو ان حركة الكرة المذكورة على السطح المذكور كانت مركبة من الحركة المستقيمة والحركة المستديرة معا فاعتبار الحركة المستديرة يتصور ان تبقى المسامية على نقطة واحدة من السطح زمانا وباعتبار الحركة المستقيمة يتصور ان تزول تلك المسامية بحيث لا تبقى هناك هذا ولكن بنى وان يقال انك قد اقررت انه لا بد ان يكون بين النقطتين خط مخركة الكرة على هذا الخط اما ان يكون بالمماسية وهو باطل لانه خلاف المفروض واما ان يكون بالمماسية وهذه المماسية لا يتصور ان تكون على النقطة الاولى او على النقطة الثانية اذ المفروض هو ان يكون الحركة على الخط فيما بين النقطتين فنعين ان المماسية كانت على نقطة متوسطة بينهم ما فيمنهذ يلزم ما ذكر من انه خلاف المفروض وانه ينقل الكلام الى تلك المتوسطة فتأمل

أن لكنها باقية في زمان حركة الدرجة المؤدية الى المماس على النقطة الاخرى ففي آن حصول هذه المماس الثانية نزول المماس الاولى وهكذا كل مماسة على نقطة تحصل في آن أو تبقى زمانا ولا ينافي ذلك استمرار حركة الكرة كما يظهر ذلك بالتخييل المصادق لحركة الدرجة فلا يلزم تتالي النقط والآتات الوجه (الخامس نفرض خطأ قائما على خط ويمر) بالخط الاول (عليه) أي على الخط الثاني (فانه مماس) الخط المار (في مروره جميع أجزاء ذلك) الخط الممرور عليه أو المماس (بينهما) انما تكون بنقطة (لان المماس من الخط القائم المار هو طرفه الذي هو النقطة ومماس النقطة لا يكون الانقطة (فالخط الممرور عليه مركب من نقط (متتالية (و) كذلك (السطح) مركب (من خطوط) متتالية (والجسم) مركب (من سطوح) مجتمعة (وهو المطلوب) ويتجه عليه ان المتحرك هو المتحيز بالذات فلا بد ان يكون منقسما في جميع الجهات كما سيأتي فالسطح والخط والنقطة لا تكون

الدرجة حركة مركبة من مستقيمة ومن وضعية والمماس على النقطة الاولى باقية بالقياس الى الحركة الوضعية واما بالقياس الى الحركة المستقيمة التي وقعت على السطح فمكلا والسائل انما أورد السؤال باعتبار هذه الحركة وقال انه لو كانت المماس على النقطة الاولى باقية بالقياس الى هذه الحركة كانت الكرة ساكنة بالقياس الى هذه الحركة والمفروض تحركها بهذه الحركة وأما ثانياً فلا نه لو قرر السؤال هكذا ان المماس بالنقطة المعينة على الأخرى لا تحصل الا بعد الحركة ففي حال الحركة لابد أن تكون الكرة ساكنة وان كانت النقطة الاولى من الكرة على النقطة الاولى من السطح كانت الكرة ساكنة وان كانت بنقطة أخرى على نقطة أخرى متوسعتين بين النقطتين الاوليين والاخرين لزم خلاف المفروض لم نجه أن يقال المماس الاولى باقية الى حصول المماس الثانية فانها وقد تقررت بتبدل النقطة الاولى من الكرة فالخط ما استفيد من الشفاء أن المماس حال على الحركة على الخط وليس فيها مماسة على النقطة الكرة فرض الآن وما قاله الامام من انه لو ماست الكرة السطح بالخط لوجب أن ينطبق من الكرة خط على ماضيه من ذلك السطح فيكون ذلك الخط مستقيماً لان المنطبق على المستقيم مستقيم فتكون الكرة متصلة مدفوع بان استقامة الخط في الكرة انما يلزم لو كان انطباقه على خط السطح دفعياً وأما اذا كان تدريجياً علي ماهو اللازم ههنا قائما يلزم وجود الخط المستدير في الكرة والاخر فيه (قوله) ويتجه عليه الخ) وهكذا يتجه عليه ان الحركة بتصلة منطبقة على المسافة المتصلة ليس فيها النقطة بالفعل الا بعد فرض الآن في الزمان فبين ان كل نقطتين مفروضتين خط كان بين كل آتين زمان وبين كل جزئين حصول في حد

(قوله) فلا بد وأن يكون منقسما في جميع الجهات كما سيأتي) أي في أول مقصد يليه

الأعراض فكيف يتصور حركة خط عرضي على آخر مثله * الوجه (السادس لولا انتهاء
 الاجسام الى أجزاء لا تتجزى لكان الانقسام في السماء والخردلة ذاهبا الى غير النهاية فتكون
 أجزاءها الممكنة سواء لان أجزاء كل واحدة منهما غير متناهية حينئذ (وهو يدعي البطلان)
 ويرد عليه ان الاجزاء فيهما وان كانت غير متناهية بالمعنى الذي عرفت الا أن مقادير أجزاء
 السماء ليست كمقادير اجزاء الخردلة فلا استعجاله * الوجه (السابع لولا الجزء) وانتهاء تقسيم
 الجسم اليه (لكان يمكن ان تقسم الخردلة الى صفائح غير متناهية فتعمر) تلك الصفائح
 (وجه الارض) وتستروى وجوه السموات (وتفضل عليها بما لا يتناهى وأنه ضروري البطلان)
 ورد هذا بما عرفت من معنى لا تنهي الانقسام وامتناع خروج جميع الاقسام الى الفـعل
 وجوداً بل فرضاً أيضاً قال المصنف (وبعض ذلك) الذي ذكرناه من حجج المتكاملين
 على اثبات الجزء وتركب الجسم منه (وان كان يمكن الجواب عنه جداً لا فقيه للمصنف اذ انما)
 وطائفة باطن فارجع أنت الى انصافك في الاجوبة التي مر ذكرها * المقصد الخامس *
 حجة الحكماء على ان الجسم (البسيط) (واخذ متصل) في نفسه (قابل للقسمة الى غير النهاية
 لا أنه مركب) أي وليس بمركب من أجزاء لا تتجزى (أنواع) أربعة * (النوع الاول

(قوله الوجه السادس الخ) يعني هذا الوجه السابع أخذ ما هو بالقوة بالفعل والجواب الفرق بينهما
 (قوله فارجع الخ) في شرح المقاصد ان حديث السكر والسلمح قوي وتماهما بنحوهما ضروري
 انتهى وقد عرفت هذا الحديث بما لا مزيد عليه والانصاف ان هذا الوجه غير مفيدة لظن فضلا
 عن الطائفة

(قوله اي وليس بمركب) أشار الى أن قوله انه مركب ليس معطوفاً على قوله انه واحد كما هو الظاهر
 فيختل المعنى بل هو معطوف على قوله واحد

(قوله بالمعنى الذي عرفت) أي آخر المقصد الثالث بمعنى ان الجسم من شأنه أن يقبل الانقسام دائماً
 الخ وقد ذكرناه مراراً الا أن مقادير اجزاء الخردلة فلا استعجاله يعني أن اللازم الاستواء في عدد
 الاجزاء بأن يكون اجزاء كل منهما غير متناهية فلا استعجاله فيه والحوال استواء مقاديرهما وهو غير لازم
 ولا عبرة بما يقال من أن الاستواء في الاجزاء يستلزم الاستواء في المقدار ضرورة أن تفاوت المقادير انما
 هو بتفاوت الاجزاء بمعنى أن ما يكون مقداره أعظم يكون أجزاءه أكثر فلا يكون أجزاءه أكثر
 لا يكون مقداره أعظم

(قوله فارجع أنت الى انصافك في الاجوبة التي الخ) إشارة انه يمكن الجواب من جميعها لا عن بعضها

ما يتعلق بالمخاذاة وذلك وجهان الاول كل متحيز (يمينه غير يساره ضرورة) وكذا
سائر جهاته المتقابلة متفابرة فظهر ان المتحيز بالذات يجب أن يكون منقسماً في جميع الجهات
فاستحال وجود الجزء الذي لا يتجزى وكذا وجود الخط والسطح الجوهريين فضلاً عن تركيب
الجسم منها بخلاف النقطة والخط والسطح العرضيين فانها ليست بمتحيزة بذواتها حتى يتصور
لها جهات مقتضية لانقسامها * الوجه (الثاني انا اذا ركبتنا صفحة من أجزاء لا تتجزى ثم
قابلنا بها الشمس فان الوجه المضي) من تلك الصفحة (أى) الوجه (الذي الى الشمس
غير) الوجه (المظلم أى الذى لنا وهذا أيضاً ضرورى) فوجب أن تكون تلك الاجزاء
منقسمة وقد أجب عن هذين الوجهين بان اللازم منهما تعدد الاطراف ويجوز أن يكون
لشيء واحد غير منقسم في ذاته أطراف هي اعراض حالة فيه ودفع هذا الجواب بان
الطرفين المخاذين لليمين واليسار مثلاً ان كانا جوهرين فيما جزأ للمضى فرض غير منقسم
وان كانا عرضين فاما ان يكونا حالين في محل واحد بحيث تكون الاشارة الى أحدهما عين
الاشارة الى الآخر فيلزم ان يكون ماحاذي من يمينه عين ماحاذي منه يساره وهو بدیهى
البطلان وأما ان يكونا حالين في محلين متميزين في الاشارة فيلزم الانقسام ولو فرضا اذ

(قوله كل متحيز بالذات يمينه غير يساره) يعنى ان ماحاذي منه لجهة اليمين غير ماحاذي منه لجهة اليسار
والجواب ان هذا حكم وهمي من قياس غير المنقسم على المنقسم فانه لعدم انقسامه محاذ بنفسه لكل واحد من
الجهات الست فله شاذيات متعددة باعتبار تعدد ماحاذي به من الجهات وهذه المخاذاة نقطة لمركز نقاطه
محيطه بالذات فانه محاذية بنفسها لكل واحد منها وتحقيقه ان المخاذاة من الامور الاعتبارية التي ينزعا
الوهم من الشيء بالقياس الى الامور الواقعة منها وضع مخصوص. ويكفى لاعتباره تعدد أحد الطرفين ولا
يحتاج الى تعدد كل واحد منهما كالأبوة المتعددة باعتبار تعدد الابناء من غير تعدد في ذات الاب نعم لو
كانت المخاذاة عرضاً قائماً بالحل فلا بد للمخاذتين من محلين فيلزم الانقسام وهذا الجواب مطرد في
الاستدلال بنوع المخاذاة

(قوله وأما ان يكونا الح) بقى ههنا احتمال وهو ان يكونا حالين في محل واحد لكن لا يتحدان في
الاشارة كالنقطتين الحاليتين في الخط على زعمهم فالأوجه أن يقال ان كانا في محل واحد بحيث يتحدان في
الاشارة كان ماحاذي يمينه عين ماحاذي يساره وان اجتدا في الاشارة الحسية يلزم انقسام المحل ولو هما
يتبع الاشارة الى الحالين

فقط بحيث يحتاج الاندفاع بوجه الاقتناع وبالجملة الأدلة المذكورة في النوعين لاثبات الجزء مردود لا يفيد
الظن والقدر المشترك انما يفيد اذا فاد كل منهما الظن وقد عرفت الامر

يمكن حينئذ أن يفرض فيه شيء غير شيء كما تشهد به البديهة (النوع الثاني ما يتعلق بالتماسة وهو) أيضاً (وجهان الاول لو تركب الجسم من أجزاء لا تتجزى فليست) تلك الاجزاء أجزاء (لا تتجزى هذا خلف) لكونه اجتماعاً للقيضين (بيانه) أنه اذا تركب الجسم منها فلا بد لها من أن تكون مجتمعة مترتبة متلاصقة والا لم يكن هناك تركب حقيقة وحينئذ فلاشك (ان الواقع) من تلك الاجزاء (في وسط الترتيب يحجب الطرفين عن التماس إذا به يماس) الوسط (أحد الطرفين غير مابه يماس) الطرف (الآخر) اذ لو كانا متعددين لم يكن الوسط حاجباً للطرفين بل كانا متماسين واذا كان الامر كذلك (فينقسم) الجزء الوسط مع كونه غير منقسم (لا يقال لانسلم ذلك) أى حجب الوسط للطرفين حتى يلزم اتقسامه (لجواز التداخل) بين تلك الاجزاء (لانا نقول بطلانه ضروري) فان بديهة العقل شاهدة بان المنجز بذاته يمنع أن يداخل مثله بحيث يصير حجمهما مما يحجم واحد منهما (وان سلم) جواز التداخل (بجد لا فيكون حيزها) أى حيزا للتداخلين (واحداً) ولا يزداد بانضمام أحدهما الى الآخر مقدار (توكلنا اذا انضم اليهما رابع وخامس) وغيرهما من الاجزاء (بالغا ما بلغ فلا يكون تمة ترتيب بين الاجزاء) ولا يقطب ولا طرف ولا يحصل من تأليفها حجم) زائد على حجم كل واحد منها (وذلك) كله (خلاف المفروض) لانا فرضنا تركب الجسم الذي هو حجم متمدد في الجهات الثلاث من تلك الاجزاء فلا بد أن يكون بينها ترتيب وان يكون هناك وسط وطرف (ومع هذا) الذي ذكرناه من لزوم خلاف المفروض على تقدير التداخل نقول (فالتداخل) بين جزئين انما تكون (بعدم التماس)

(قوله تركب حقيقة) وان كان تركب في الحس بعدم الاحساس بالفرج

(قوله فانه يماس أحد الخ) ان أريد بالتماس ما هو المصالح وهو كون الشئين بحيث يتحد طرفاهما في الوضع فلا تماس بين الاجزاء اذلاطراف لها وان أريد به عدم الفرجة بينهما والتعريف في الوسط بنفسه متصل بأحد الطرفين بمعنى ليس له انفصال عن كل منهما وهذا الجواب في جميع وجوه التماس

(قوله وكذا اذا انضم اليهما رابع وخامس) فيه بحث ظاهر لم يجوز التداخل بين اثنين أو ثلاثة ولا يجوز بين أربعة أو خمسة ولعل المقصود من إيراد هذه الكلام هو التنبية دون الاستدلال فلتنع هنا لا يجدى كثير نفع

بينهما (فلا شك ان الملاقى) من أحد الجزئين (عند المماس غير الملاقى) منه (عند المداخلة التامة فيلزم الانقسام) في كل واحد من الجزئين ولا يذهب عليك ان لزوم الانقسام من التداخل انما يتم اذا كان التداخل حادثا بعد وجود الاجزاء وانضمام بعضها الى بعض اما اذا كانت الاجزاء متداخلة في ابتداء الخلقة بان خلقت كذلك فلا وجه (الثاني لوجاز) ان يقع (جزء) لا يتجزى (على ملتي اثنين) من الاجزاء (لم يكن) ذلك الجزء جزءا (لا يتجزى) بل كان متقسما (والملزوم حق فاللازم) ايضا (حق واللازم بين فانه يكون) الجزء الواقع على ملتقاهما (مماساهما لا بالكلية) أي لا يجوز ان يكون بكليته مماساهما شيئا منهما والا لم يكن واقعا على الملتقى بل على أحدهما فوجب أن يكون ببعضه مماساهما لأحدهما وببعضه مماساهما الآخر (ولا معنى للانقسام الا ذلك واما حقيقة اللزوم) أعني وقوعه على ملتي جزئين (فلو جوه) ثلاثة (الاول لاشك أنه) أي الجزء الذي لا يتجزى على تقدير وجوده (يتحرك من جزء) مثله (الى) جزء (آخر) كذلك (فانصافه بالحركة اما عند كونه بتمامه في الجزء الاول أو) في الجزء (الثاني أو) عند كونه (على الملتقى والاولان باطلان لانه) أي كونه في أحد الجزئين حاصل (اما قبل الحركة) وهو كونه في الجزء الاول (أو بعد الفراغ منها) وهو كونه في الجزء الثاني ^{فقط} لا يتصور انصافه بالحركة حال كونه في أحدهما (وفي الثالث) أعني انصافه بالحركة حال كونه على ملتقاهما (المطلوب الثاني) من هذه الوجوه (نفرض خطأ)

(قوله فلا شك ان الملاقى من أحد الجزئين الخ) وهذا اذا كان المماس غير حال المداخلة فاما اذا كان متعدينا فلا انقسام

(قوله انه يتحرك الخ) هذا الوجه انما يتم اذا وجد الجزء على الانفراد وأمكن حركته والقائلون بتركب الجسم من الاجزاء يمتنعون وجود الجزء منفردا فضلا عن حركته

(قوله وبعد الفراغ الخ) أصحاب الجزء يقولون الحركة هي السكون الثاني في المكان الثاني فلا يسلمون كونه في الجزء الثاني بعد الفراغ منها

(قوله نفرض خطأ الخ) أصحاب الجزء يقولون حده المفروض على نحو المفروض التي في التعاليم ولا نسلم تحققها في الخارج

(قوله ان الملاقى من أحد الجزئين) كلمة من ههنا تبعيضية
(قوله أي كونه في أحد الجزئين حاصل اما قبل الحركة) قيل لم لا يجوز أن يكون هو على الجزء الاول حال الحركة بأن يكون مماسة عليه باقية زمانا مافي حال حركته في العجزه اذ هو حال الحركة لو لم يكن زائلا بمماسه عن الجزء الاول يلزم انقسامه أو عدم حركته هذا خلاف

مركبا (من أجزاء شفع كسنة) مثلاً (ونفرض فوق أحد طرفيه جزءاً وتحت الطرف (الآخر) من الخط (جزءاً) آخر (ثم) نفرض انهما (تحركا) أى تحرك كل منهما الى صوب الآخر على التبادل حركة (على السوية فلا بد أن يتحاذيا قبل أن يتجاوزا وذلك) التعاذي انما يكون (على المنتصف) من الخط (اذا) قد (فرضنا الحركتين سواء) في السرعة والبطء (وهو) أى منتصف الخط (ملحق الثالث والرابع) من تلك الاجزاء بالقياس الى كل واحد من طرفي الخط كما يلوح بادنى تأمل صادق * (الثالث) منها (نفرض خطأ من أجزاء وتر) كالخمس مثلاً (ونفرض ذلك الجزئين كليهما من فوق كلا) منهما (من طرف) من طرفي الخط (ثم) نفرض انهما (يتحركان) أى كل منهما الى صاحبه حركة (سواء فيلتقيان) لاعماله (في الوسط وهو الجزء الثالث) من كل واحد من الطرفين (فيكون هو) أى الجزء الثالث (على ملتقاهما) لانهما معا عليه (وربما منع هذا بانهما) أى الجزئين المتحركين (يقعان قبل) الجزء (الثالث اذ شرط انتقاهما) الى الثالث (فراغ ما يسهل الجزئين) معا ولا شك ان الثالث لا يسهل بل يسهل واحداً منهما النوع (الثالث ما يتعلق بالسرعة والبطء وحاصله مأخذ الامرين لازم) أى ثابت في الواقع على سبيل منع الخلو (اما انتفاء تفاوت الحركات بالسرعة والبطء واما تجزى الاجزاء) التي لا تجزى فلهما لا يجتمعان في الكذب لان عدم التجزي يستلزم انتفاء التفاوت وعدم الانتفاء أعني وجود التفاوت يستلزم التجزى (والاول) وهو انتفاء تفاوت الحركات (منتف) ضرورة ان الحركات متفاوتة في السرعة والبطء (ثبت الثاني) وهو تجزى الاجزاء (بيان لزوم أحد الامرين من طريقين أحدهما أنه اذا) تركبت المسافة من أجزاء لا تجزى فاذا (قطع السريع جزءاً) منها (فالبطيء لا يقف لما بينا) من قبل (ان البطيء ليس لتخلل السكات فهو) أى البطيء (اذن يتحرك فاما ان يتحرك جزءاً أيضاً فالسريع كالبطيء وهو الاول) أعني انتفاء التفاوت فيما بين الحركات (أو أقل من جزء) اذ لا مجال لتوهم حركته أكثر من جزء (فيتجزى) الجزء الذي لا تجزى لثبوت ما هو أقل منه (وهو الثاني) من الامرين اللذين أدعينا لزوم أحدهما * (وثانيهما) أى ثاني الطرفين المذكورين (ان نبين ان ثمة حركة

(قوله على سبيل منع الخلو) فان التجزي والانتفاء متحققان معا

(قوله بانهما يقعان) من وقف وقفا أي لانسلم أنهما يلتقيان في الوسط بحيث يكون ذلك الوسط

سريمة وبطيئة متلازمتين) بحيث يستحيل انفكاك أحدهما عن الأخرى (فيمستغني)
 حينئذ عن الاستعانة بان البطء ليس لتخلل السكنات بل يكون ذلك) أي تلازم هاتين
 الحركتين (دليلا على ذلك) أي على أن البطء ليس للتخلل (مستأنفا) كما نسبت عليه فيما
 مر وإذا كانت الحركتان متلازمتين (فمنعنا قطع السريمة جزأ أن قطعت البطيئة مثلها لزم
 تساوي السريمة والبطيئة) وهو الأمر الأول (أو أقل لزم التجزئ) وهو الأمر الثاني
 (وذلك) أي تلازم السريمة والبطيئة حاصل (في صور) ست * (الأولى الدائرة الطوقية
 من الرحي مع الدائرة القطبية منها) فإن حركة الأولى سريمة لطول مسافتها وحركة الثانية
 بطيئة أقصر مسافتها وهما متلازمتان (اذ لو تحركت الطوقية) مثلا (ووقفت القطبية لزم
 انفكاك وانقسام الرحي إلى دوائر) متعددة (بحسب أجزائها) وانما يتضح ذلك باخراج خطوط
 متلاصقة من مركز الرحي إلى الطوق العظيم معها في جميع الجهات فإن تلك الخطوط تكون
 مركبة من أجزاء لا تتجزئ وتتركب من أجزاء تلك الخطوط أطواق متداخلة متفاوتة في
 الكبر والصغر والطوق العظيم منها مركب من أطراف هذه الخطوط فاذا تحرك هذا
 الطوق ولم يتحرك الطوق الذي يلاصقه فقد انفك أحدهما عن الآخر وكذا اذا تحرك
 الطوق الثاني ولم يتحرك الثالث وهكذا إلى الطوق الذي هو أصغرها فلزوم تفكك الرحي
 عند تحركها على مثال دوائر محيطية بعضها ببعض (ولو كانت) الرحي (من حديد أو ما هو
 أشد منه ثم التصاقها عند الوتوف بحيث لا يمكن أن يتفكك منها جزء بأبلغ السبي وذلك)
 الذي ذكرناه من تفكك الرحي حال تحركها والتعمانها حال سكونها (وان كان مما لا يتمتع

(حسن جاه)

(قوله لزم التفكك وانقسام الرحي) ههنا منع مبنى على قولهم أن محور السكرة لم يكن متحركا إن
 ما تحرك تلك السكرة على ذلك المحور معناه لم يلزم التفكك حينئذ أصلا فعمل هذا لم لا يجوز تحرك
 الرحي ولا يتحرك قطبيه أصلا وتحرك الدائرة القطبية بعينه تارة وتقف أخرى فتزحزح بطأ من
 حركة الدائرة الطوقية ويكون ذلك بواسطة استعدادات شرائط مختلفة ومع ذلك لا تفك الرحي
 أصلا وهذا ليس بأبعد من القول باستمرار حركة الدحرجة زمانا على قطعة واحدة وكذا الكلام
 في سائر الصور الست فنأمل وقوله ولو كانت الرحي هذا وصل متعاق بقوله لزم التفكك وقوله ثم
 التصادق مرفوع عطفًا على التفكك المذكور

في قدرة الله تعالى فالعقل حازم بعمده كسائر الماديات ومعلوم (ان الله تعالى لم يخلق في الرحي كل هذه) الغرائب و (العجائب) ليثبت مذهبكم * الصورة الثانية فرجارله شمس ثلاث فثبت واحدة منها (وتدور اثنتان حتي يرسم دائرتين الداخلية صغيرة والخارجية كبيرة) ولا شك ان هاتين الشعبتين (بتمان) الدائرتين معا بحر كتيهما (وهما متلازمان ضرورة والانفكاك) بين الشعبتين (ههنا مع عدم التناثر) والتساقط (ابعد) من الانفكاك بين أجزاء الرحي * الصورة (الثالثة من وضع عقبه على الارض ويدور على عقبه فانه يرسم دائرتين احدهما بعقبه) وهي أصغر (والاخرى باطرافه) وهي أكبر (وان شئت فافرضه) أي الدائر على عقبه (ماداً بأه فرأس أصبعه يرسم دائرة أكبر بكثير) من الدائرة التي يرسمها عقبه وحركتهما متلازمان لانه اذا تحرك رأس أصبعه جزاً لم يقف عقبه أصلاً والا لزم تقطع ذلك الشخص على قياس مامصر (ونحن نعلم بالضرورة أنه لا يقطع جزاً جزاً) كيف وتفرق الاتصال يوجب الالم مع أنه لا يجد الما أصلاً (وان شئت فافرضه) أي رسم الدائرة الصغيرة والكبيرة (في الفلك في كوكبين يدور احدهما قريب القطب والاخر على المنطقة) فان حركتهما في رسم الدائرتين متلازمان والا لزم الانحراف في الافلاك

(قوله فالعقل حازم الخ) أصحاب الجزم لا ينعون الجزم بعمده بل يقولون انه مستبعد عادة واذا ساق البرهان الى تركب الجسم من الاجزاء فلزوم المستبعدات لا يضره كما قال الحكماء ان البرهان يتعلق الى اتصال الجسم في نفسه فلزوم اعدام البحر يشق البعوضه ووجود البحرين الاخيرين المستبعد لا يضره ان ثبوت سكون بين كل حركتين يستلزم وقوف الجبل في البحر ولما نقه الخردلة المستبعد ولا خير في ذلك (قوله ابعد الخ) لا شبهة في الاستبعاد لكن الامور الحقيقية تستلزم المستبعدات كما مناع الخلاه يستلزم امورا يستبعدها العقل استبعادا قريباً من الاستحالة .

(قوله كيف وتفرق الخ) تفرق الاتصال انما يوجب الالم اذا كان طبيعياً ولا نسلم وجوده فيما نحن فيه (قوله فان حركتهما الخ) فيه ان رسم الدائرتين اذا وقعت الاجزاء على وضع واحد بحيث يتصل

(قوله كل من هذه الغرائب والعجائب) ومن الغرائب هو ما عطي كل من أجزاء الرحي من النقطة حتى علم الايضاً منها انه كم ينبغي أن يقف حتى لا يزول عن سميت الذي كان له مع ان الانسان على كمال فطنته يعجز عنه وقوله صغيره وكبيره يوزن بالنصف والرفع .

(قوله ابعد من الانفكاك بين أجزاء الرحي) فان أجزاء الرحي لسكونها في احيازها لا يقتضي التناثر والتساقط لاقترانها الاحياز التي يكون بعد الانفكاك

وان لا تكون موصوفة بالشدة والاحكام * الصورة (الرابعة الشمس مع ظل الخشبة المروزة حذاءها فان الظل يقطع) بالانتهاص (من الصباح الى الظهر قدراً من الارض محدوداً) كذراع أو ذراعين مثلاً (والشمس) في هذه المدة (تقطع ربع فلكها) فحركتها أسرع من حركة الظل بكثير (من غير وقوف الظل) عن الحركة (لان الشماع) الخارج من الشمس المار برأس الخشبة الواصل الى طرف الظل (انما يقع بخط مستقيم) كما تشهد به التجربة الصحيحة (ووقوف الظل) عن الحركة مع تحرك الشمس يبطل الاستقامة في الخط الشماعي لان الشمس اذا كانت في ارتفاع وقد وصل منها خط شماعي مار برأس الخشبة الى طرف الظل على الاستقامة فاذا انتقلت الى ارتفاع أعلى ولم ينقص الظل أصلاً كان القدر الواقع من ذلك الخط فيما بين رأس الخشبة وطرف الظل باقياً على حاله وقد تغير ما كان منه بين الشمس والخشبة عن وضعه فلا يكون ذلك القدر الذي كان متصل به على الاستقامة في وضعه الاول متصلاً به كذلك في وضعيه الثاني والا كانت خط واحد مستقيم متصلاً على الاستقامة بخطين ليسا في سبب واحد وهو باطل بالضرورة * الصورة (الخامسة دلو على رأس حبل مشدود طرفه الآخر) بتود (في وسط البئر مع كلاب يحمل في ذلك الحبل) عند التود (وتود به فالدلو والكلاب يصلان الى رأس البئر معاً فالدلو قطع مسافة البئر حين ما قطع الكلاب نصفه من غير وقوف)

على هيئة الدائرة ووقوعها على هذا الوضع حال التركيب ليس ضرورياً فلا تحصيل الدائرتان ولو سلم فاللازم الاتسكك وهو غير الانحراف فانه مباعد الاجزاء بعضها عن بعض والاتسكك لا يستلزمه ولو سلم فالانحراف جائز بل واقع عند أصحاب الجزء

(قوله انما يقع بخط الخ) وفيه ان الاستقامة الحقيقية محل بحث والاستقامة الحسية التخيلية ينافي عدم الاستقامة الحقيقية

[قوله مع كلاب] نلوف مستقر وقع حالا من الضمير المستكن في الطرف أعنى قوله على رأس حبل

(قوله طرفه الآخر) أي الطرف الآخر للحبل المذكور وقوله يوتر البئر ههنا خشبة أو حديدة معترضة في حاق وسط البئر وقوله مع كلاب هو بضم الكاف وتشديه اللام يقال له بالتركيب (قوله فالدلو قطع مسافة البئر الخ) مثلاً اذا فرضنا بئراً عمقها مائة ذراع وفي منتصفها خشبة شدة عليها طرف حبل طوله خمسون ذراعاً وعلى طرفه الآخر دلو ثم شددنا كلاباً معرباً قلاباً على طرف حبل طوله خمسون أيضاً وأرسلناه في البئر بحيث وقع الكلاب في الحبل الاول على طرفه المشدود في الخشبة

للكلاب (ضرورة) فقد تلازمت حركة سريعة وبطيئة وقد توهم النظام تساوي هاتين الحركتين في السرعة فاستدل بذلك على الطفرة * الصورة (السادسة جزء يتحرك جزأ على خط متحرك جزء آخر) في جهة حركة ذلك الجزء (ونفرض اب ح خطا) سا كننا مركبا من أجزاء ثلاثة (ونفرض) أيضا (كه خطا) مركبا من جزئين كائنا (على اب) بحيث يكون ك و قعا بازا او ه و قعا بازا ب (و) نفرض (ز جزء) كائنا (على ك) من خط كه بحيث يلزم من حركة هذا الخط حركته هكذا ز (فاذا تحرك ك) بحركة خط كه على خط اب ح

(من الى د فقد تحرك ه) د ه اب ح بتلك الحركة من د الى ح وفرضنا (مع ذلك تحرك ز) على خط كه (من ك وكان) أي ك (مقابل ا) في ابتداء الفرض (الى ه) أي تحرك ز من ك الى ه (وهو) أي ه وان كان مقابل ب ابتداء لكنه (الآن مقابل ج) فيكون ز حينئذ مقابل ج أيضا (فقد تحرك ز) بمجموع حركته الذاتية والعرضية (جزئين حين تحرك ك) بحركة واحدة (جزأ) واحدا فان ز وك كانا معا محاذيين ل ا من خط اب ح قبل الحركة والآن قد صار ز محاذيا ل ج وك محاذيا ل ب فقد ثبت حركتان متلازمتان سريعة وبطيئة وهو المطلوب وان شئت قلت (حين تحرك ز) بمجموع حركته (جزأ) واحدا (يكون ك تحرك أقل من جزء وفيه المراد) الذي هو انقسام ا ب ل ز (النوع الرابع ما يتعلق بالاشكال الهندسية وهو وجوه) ستة (الاول نأفرض مركبا من أربعة خطوط كل خط) منها (من أربعة أجزاء) ونجهد في ضم الخطوط بعضها الى بعض غاية الاجتهاد (فذلك) المربع (ستة عشر جزءا) هكذا

الراجع الى الدلو وكيفية أن يكون الدلو المشدود بعطف الحبل واقعة في البئر ويكون الطرف مشدودا بالوند الذي في شط البئر ويكون السكالب متعلقا بذلك الحبل عند الوند قائمة ذلك الحبل بالسكالب بان يند حبل السكالب يكون وصول السكالب والوند معا الى رأس البئر حركة الدلو سريعة لانها قديمة كل مسافة البئر وحركة السكالب بطيئة لانها نصف مسافة

(قوله جزء يتحرك الخ) أصحاب الجزء لا يقولون بوجود الجزء على الانفراد فدلنا عن الحركة فهذا تخيل محض من قبيل التعاميات

(قوله ما يتعلق بالاشكال الهندسية الخ) ثبوت الاشكال الهندسية موقوف على وجود التقدير المتوقف

ثم جردناه الى رأس البئر فيكون ابتداء حركة السكالب من الوسط والدلو من الاسفل معا وكذا انتهأها الى رأس البئر وقد قطع الدلو مائة ذراع والسكالب خمسين فقد تلازمت حركة سريعة وبطيئة كذا في المقامد

(فيكون كل ضلع من المربع أربعة أجزاء والقطر) الواصل بين
 طرفي ضلعين محيطين بزواوية (أيضاً أربعة أجزاء) لأنه انما يحصل من الجزء الاول من الخط
 الاول والثاني من الثاني والثالث من الثالث والرابع من الرابع (فالقطر كالضلع) في المقدار
 (وأنه محال بشهادة الحس والبراهين الهندسية) بالدالة على ان وتر الزاوية القائمة أطول من
 كل واحد من ضلعها لان مربعة يساوي مربعيهما كما بين في الشكل المسمى بالمعوس
 وأيضا اذا كان إحدى زوايا المثلث قائمة كانت الباقيتان حادتين والزاوية العظمى بوترها الضلع
 الاطول (لا يقال لم لا يجوز) في المربع المذكور (ان يكون القطر أطول و) ذلك بان يقع
 (بنها) أي بين اجزاء القطر (خلاء) دون أجزاء الضلع (لانا نقول الخلاء الذي بين كل
 جزئين) من أجزاء القطر (ان وسع جزءا كان القطر مثل) مجموع (الضلعين لانه) حينئذ
 (سبعة أجزاء) هي الاربعة المذكورة والثلاثة الواقعة في الفرج الثلاث بين جميع تلك الاربعة
 لان وقوع الفرجة في بعض دون بعض تحكم محض ولا شك ان مجموع الضلعين سبعة
 أيضا لا شترها كما في جزء واحد ومساواة القطر لهما بما باطلة حسا وبرهانا (وان كان)
 الخلاء الواقع بين جميع الاجزاء أو بعضها (أقل) من أن يسع جزءا (لزم الانقسام) في
 الجزء لثبوت ما هو أقل منه الوجه (الثاني مثبث قائم الزاوية كل من الضلعين المحيطين
 بالقائمة منه عشرة أجزاء فنقول قام البرهان) في شكل المعوس (علي ان مربع وتره) أي
 وتر قائمة المثلث (كمجموع مربعي الضلعين ولكن مجموع مربع كل ضلع) في المثلث المذكور
 (مائة فمجموعهما مائتان فالوتر جذر مائتين بوانه فوق أربعة عشر) جزءا (وأقل من خمسة عشر)

على اتصال الجسم في نفسه المتوقف على نفي الجزء فلا استدلال بها على نفي الجزء دور فمتداحجا لازاوية
 ولا وتر ولا قطر ولا دائرة انما هي تخيلات باطلة واعتمد الاحساس بالفاصل وتوهم الاتصال والواقع
 هو تركيب الاجزاء والقيام بعضها مع بعض من غير حصول زاوية فضلا عن الوتر والقطر والقائمة

(قوله مثبث قائم الزاوية الخ) قوله قائم مضاف الى الزاوية ومرفوع على انه صفة مثبث وأما الزاويتان
 الاخرتان فهما حادثان كما مر

(قوله فالوتر جذر مائتين) جذر الشيء أصله وعشرته في حساب الضرب جذر مائة كذا في الصحاح
 يعني انك اذا ضربت عددا في نفسه فالباقي الحاصل من الضرب هو الجذور وذلك العدد هو جذر ذلك

جزأ وذلك لان الحاصل من ضرب أربعة عشر في نفسها مائة وستة وتسعون والحاصل من ضرب خمسة عشر في نفسها مائتان وخمسة وعشرون فلا بد ان يكون جذر المائتين فيما بينهما (فيلزم انقسام الجزء حينئذ) أي الكسر الذي به يتم الجذر المذكور * الوجه (الثالث هذا المثلث) القائم الزاوية (اذا طبقنا رأس وتره) أي وتر قائمته (على ضلع) من ضلعي القائمة منصوب نحو السماء (ومددنا رجله) أي رجل الوتر (من الطرف الآخر) كسلم موضوع على جدار قائم على سطح الارض يمد أسفله عن موضعه الى خلاف جهة الجدار (فلا شك أنه كلما ينحط من هذا الضلع) المنصوب (شيء) والمقصود أنه كلما ينحط رأس الوتر عن شيء من هذا الضلع (يخرج من ذلك الضلع شيء) أي يخرج رجله عن ذلك الضلع بشيء وهكذا الى أن يصل رأسه الى أسفل الضلع المنصوب (فان كان) ما يخرج به أسفله (مثله) أي مثل ما ينحط عنه أعلاده (لزم ان يكون الوتر مثل المنطبق على ضلع) وهو الضلع الذي يمر من طرفه أسفله لان بعض الوتر منطبق على هذا الضلع (و) مثل (الفاضل عليه) أي على هذا الضلع أعني مقدار الانجرار (وهو) أي هذا الفاضل (مثل) الضلع (الآخر) اذ المفروض ان مقدار الانحطاط كمية دار الانجرار (فيكون) الوتر (كمجموع الضلعين) ويكذبه الحس والبرهان (فوجب ان يكون مقدار ما يخرج اليه أقل مما ينحط عنه فاذا انحط جزأ انجر أقل من جزء (وهذا) الوجه (يليق بالنوع الثالث من وجهه) وهو ان حركة

(حسن رأيي)

المباح ثم ان الوتر الذي اعتبر كونه وتراً لقائمة المثلث المذكور لا بد أن يكون جذراً للمائتين وانه يكون أكثر من أربعة عشر جزءاً وثمن جزء الى ربع جزء .
(قوله كلما ينحط من هذا الضلع شيء يخرج عن ذلك الضلع شيء) الفظ شيء في الموضعين قد وقع في أكثر النسخ مرفوعاً وبان الباء الجارة وفي بعض النسخ قد وقع بخروا بالياء الجارة وعلى النسخة الاولى أريد بالشيء في الموضعين ما هو طرف من الوتر وهو رأسه فقوله الشارح عن شيء من هذا الضلع أراد به بيان حاصل القامى ولم يرد بالشيء ههنا ما أراد به المصنف وعلى النسخة الثانية أريد بالشيء الاول شيء من الضلع المنصوب فقوله بشيء أي يقتصر من الضلع المنصوب وأريد بالشيء الثاني شيء من الضلع الفاضل على الضلع الاسفل فقوله بشيء أو بمقدار من الضلع الذي فضل على الضلع الاسفل وأما لفظ الشيء في قوله عن ذلك الضلع بشيء فهو بالياء الجارة فيما وجدنا من النسخ وقوله كمجموع الضلعين وهما الضلع المنصوب والضلع الاسفل بدون اعتبار الضلع الفاضل المساوي للضلع الاسفل قرصاً

الانحطاط أسرع من حركة الانجرار مع تلازمهما * الوجه (الرابع بينا) فيما تقدم (وجود الدائرة) وامكانها مناف لوجود الجزء الذي لا يتجزى كما يتبين من قوله (فاذا فرضنا دائرة فلو كان محيطها) مركبا (من أجزاء لا يتجزى فان كان ظاهر) تلك (الاجزاء أكبر من باطنها) حتى اذا تلاقت بطواهرها وبواطنها كان محدد المحيط المركب منها أكبر من مقعره (انقسم الجزء) لاشتماله على ظاهر أكبر وباطن أصغر (والا) أي وان لم يكن ظاهرها أكبر من باطنها (فبين كل جزئين) من أجزاء المحيط في جهة محده (اما خلاء) بان تكون بواطن الاجزاء متلاية دون ظواهرها فيلزم الانقسام في الجزء أيضا لان ما كان منه ملائيا مغايرا لما ليس بملاق على انا نقول (فان كان) الخلاء الواقع بين كل جزئين (بقدر ما يسمع جزءا كان ظاهرها) أي ظاهر محيط الدائرة (ضعف باطنها) على ذلك التقدير (والحس يكذبه) فان محدد المحيط وان كان أكبر من مقعره الا أنه يستحيل ان يكون ضعفه (وان كان ذلك الخلاء) أي كل واحد منه أو بعضه (أقل) من قدر يسمع جزءا (لزم الانقسام) في الجزء لثبوت ما هو أقل منه (واما الخلاء) بان يكون ظواهرها متلاية كبواطنها مع أنه لا تفاوت بينهما (فيكون) حينئذ (باطنها) أي باطن محيط الدائرة أو باطن الدائرة فلها قد تطلق على محيطها (كبواطنها) في المقدار (ومثو) أي باطنها (كظاهر) دائرة (أخرى) محاطة بها (لانطباقها عليه) وظاهر المحاطة أيضا كباطنها) لما عرفت في المحيطة (وهي) أي الدائرة المحاطة (كثلاثة واربعة) الى دوائر أخرى (بالغة ما بلغت فتكون أجزاء طوقية الرحي مثلا كالعظمية) منها (وبطلانه لا يخفى) والظاهر في تقرير هذا الوجه ما ذكر

(عبد الحكيم)

(قوله فان كان ظاهر تلك الخ) فيه ان هذا التردد على وجود الظاهر والباطن المحيط للدائرة فانه مركب من أجزاء لا يتجزى ليس لها ظاهر وباطن نعم أجزاء المحيط أكثر من أجزاء الحاط ولذا كان أوسع منه وهذا كما يقولون في محيط الدائرة على تفسير انتهاء الجزء فانه ليس له ظاهر وباطن بل خط غير منقسم محيط بالسطح أوسع من كل خط يعرض بمحاذاة والفرق بأنه على تقدير الجزء جوهر متعيز بالذات فلا بد له من ظاهر وباطن وهم ناشئ من قياس غير المنقسم.

(قوله فان محدد الخ) هذه المقدمة لاحاجة إليها بعد قوله والحس يكذبه وليس دليلا على تكذيب الحس الا أن يقال المراد ان محدد المحيط وان كان أكبر عند الحس من مقعره الا أنه يستحيل عند الحس أن يكون ضعفه فيكون بيانا لتكذيب الحس

(قوله والظاهر الخ) لانه أقل ترديدا ومقدماته أسهل بيانا

في الملتصق من أنه يمتنع جعل الخط المركب من الاجزاء التي لا تجزى دائرة لاناذا جعلناه دائرة فاما ان تتلاقى ظواهر اجزائه كما تلاقى بواطنها فيلزم أن تكون مساحة ظاهرها كمساحة باطنها فاذا أحاطت بهذه الدائرة دائرة أخرى كان حكمها مثل حكم الاولى فيكون ظاهر المحيطه كباطنها وباطنها كظاهر المحيطه بها لانطباقه عليه وظاهر المحيطه بها كباطنها فيكون ظاهر المحيطه كباطن المحيطه بها ثم هكذا نجعل الدوائر محيطا بمضاهيا ببعض بلا فرجة بينهما الى ان تبلغ دائرة طوقها مثل طوق الفلك الاعظم فلا تزيد اجزاء هذه الدائرة العظيمة جدا على اجزاء الدائرة المفروضة أولا مع كونها صغيرة جدا واما ان لا تتلاقى ظواهرها مع تلاقى بواطنها فيلزم الاتقسام لان الجوانب المتلافية غير الجوانب التي لم تتلاقى فظاهر ان امكان الدائرة يتنافى وجود الجزء « الوجه (الخامس برهن اقليدس) في المقالة الاولى من كتاب الاصول (ان الزاوية المستقيمة الخططين قابلة للتتصيف بمحيط مستقيم فيكون نصفها زاوية مستقيمة الخططين قابلة للتتصيف ايضا وهكذا فالزاوية المستقيمة الخططين) تنقسم الى غير النهاية وأنه ينفي الجزء » « الوجه (السادس برهن) اقليدس في تلك المقالة (على ان كل خط قابل للتتصيف فاذا فرض) الخط مركبا (من اجزاء وتر) كخمسة مثلا (لزم تجزى) الجزء (الوسطاني) « المقتصد السادس » في تحيير مذهب الحكماء (في الاجسام البسيطة الطباع) قالوا لما نقرر (بالبرهان) ان الجسم البسيط كالماء مثلا (لا يتصل الى اجزاء لا تجزى) وما في حكمها من الجواهر المنقسمة في جهة واحدة أو في جهتين (فقط فقد ثبت أنه متصل واحد في الحقيقة) لا مفصل فيه أصلا (كما هو عند الحس وقابل للقسمة الى غير النهاية) أي لا متصل قسمته الى حد تقف عنده كما مر واللازم وجود الجزء عند انتهاء القسمة والحاصل ان ذلك الجسم ليس مركبا بالفعل من اجزاء لا تجزى وما في حكمها فيكون متصلا في نفسه ولا تنهي قسمته اليها فيكون قابلا لانتقاسات غير متناهية والقسمة (اما بالفك) كسرا أو قطعاً والفرق بينهما ان القطع يحتاج الى آلة نفاذة فاصلة بالنفوذ دون الكسر وايضا للقطع نوع اختصاص بالاجسام اللينة والكسر بالاجسام الصلبة (واما باختلاف عرضين قارين) في محالهما لا بالقياس الى غيرهما (كالسواد والبياض أو

(حسن جلي)

[قوله كالسواد والبياض] فان محل السواد مغاير في الخارج بمحل البياض لا امتناع قيام العرض الواحد

غير قارين) في الحل باعتبار نفسه بل بالاضافة الى غيره (كماستين وعحاذايتين) واما بالوهم
والفرض فهذه الثلاثة وجوه انقسامه في الجهم (نعم قد يمنع عن) القسمة (الانفكاكية مانع
كصورة نوعية) كما في الافلاك (أو صلبة) شديدة في بمض الاجسام العنصرية (أو
فقدمة آلة) يحتاج اليها في التقطع (أو صغر) متبالغ لا يتكسر معه القطع ولا الكسر (واما)
القسمة (الفرضية فلا تقف أبداً) وقد بين انحصار القسمة في الثلاثة المذكورة بانها اما
مؤدية الى الاقتراق وهي الفسكية أولاً وحينئذ اما أن تكون موجبة للانفصال في الخارج وهي
التي باختلاف عرضين أو في الذهن وهي الوهمية وانما ذكر الفرض العقلي مع الوهم لان
الوهم ربما لم يقدر على تمييز طرف عن طرف لغاية الصغر فيقف بخلاف العقل فانه لا يقف
لاحاطته بالكليات المشتملة على الكبير والصغير والصواب ان اختلاف الاعراض لا يوجب
انفصالاً خارجياً لانا نعلم قطعاً ان الجسم المتصل في نفسه اذا وقع ضوء على بعضه لم ينفصل
في الخارج حتى اذا زال الضوء عنه عاد الى اتصاله بان هذا الاختلاف باعث للوهم على
فرض الاجزاء وحينئذ يقال الانفصال اما في الخارج كما بالقطع والمكسر واما في الوهم فلما
بتوسط أمر باعث لاختلاف الاعراض أولاً بتوسطه كما بالوهم والفرض فظهر ان القسمة
اثنتان انشائية وهي قسمة خارجية منقسمة الى قسمين غير انفكاكية وهي قسمة ذهنية
وتسمى وهمية وفرضية أيضاً وتقسم الى القسمين المذكورين هذا هو الضبط وقد يفرق بين
الفرضية والوهمية كما أشرنا اليه ويحمل ما باختلاف الاعراض نسبياً للوهمية المجردة كما في
الكتاب فليك بالثابت في موارد الاستعمال في المذهب السابع كما في دليلهم على اثبات
الحيولى والصورة) وكون الجسم مركباً منهما (قالوا فالجسم) البسيط (متصل) واحد في

(قوله فالجسم الخ) أى اذا تقرر في الجزء وما في حكمه فالجسم البسيط أى الذى لا يتألف من
أجسام مختلفة الطباع متصل في حد ذاته أى لا يفصل فيه كما هو عند الحس

بمحالين ولا مشاع اجتماع الضدين تدبر
[قوله كصورة نوعية] وأما الصورة الجسمية فقير مانعة عن قبول التجريد فعلى هذا العنصر المساء
حد معين اذا وصل اليه تحقق الصورة النوعية وصارت ماءً واذا لم يصل اليه انتهى الماء وكذا سائر العناصر
(قوله وقد يفرق بين الفرضية والوهمية كما أشرنا اليه) من قولنا وانما ذكر الفرض العقلي الخ ويحمل
ما باختلاف قسماً للوهمية المجردة

حدد ذاته كما عرفت (وهو قابل للانفصال) الانفكاكي كما اذا صب ماء الجرة في اثنتين
 (نئة اتصال) أي جوهر ممتد في الجهات متصل في نفسه (نسميه الصورة الجسمية ونُدعى
 أنه) أي ذلك الجوهر المتصل (ليس بتمام حقيقة الجسم بل نئة أمر آخر يقوم به الاتصال)
 أي الجوهر المتصل على معنى أنه يختص به اختصاصاً ناعثاً له فيكون حالاً فيه وبينه ان
 الجسم المتصل اذا طرأ عليه الانفصال زال اتصاله وصار منفصلاً وحينئذ نقول (فان نئة
 أمراً قابلاً للاتصال تارة والانفصال أخرى و) ذلك (القابل لهما ليس نفس الاتصال ضرورة
 ان القابل (الثابت للشئيين) اللذين يزول كل منهما مع حصول الآخر (غير كل واحد
 من) الشئيين (المتزايلين) فالقابل للاتصال والانفصال ينسب لكل منهما (أو نقول
 قابل الاتصال) والانفصال (باق مع الانفصال والاتصال لا يبق مع الانفصال فهو
 غيره) أي قابل الاتصال والانفصال غير الاتصال وكيف لا والشئ لا يكون قابلاً
 لنفسه ولا لما ينافيه (فهذا الأمر) الذي هو قابل للانفصال ومغاير للاتصال (هو الذي
 نسميه بالهولي) الاولى التي تحمل فيها الصورة الجسمية فانه كان قبل طويان الانفصال
 (قوله وهو قابل للانفصال) أي يضيف للانفصال في الجملة سواء كان باعتبار نفسه أو باعتبار جزئه
 (قوله نئة اتصال الخ) في شرح الاشارات الاتصال يدل على معنيين أحدهما صفة الشئ لا بقائه
 وهو كونه بحيث يمكن له أجزاء مشتركة في الحدود والمتصل بهذا المعنى يطابق على فصل الحكم على الصورة
 الجسمية المستلزمة للجسم التعاملي عند ما يطابق المتصل على الصورة الجسمية اتصال أيضاً وقد يقال لهذه
 الصورة أيضاً اتصالاً وامتداداً لجوارته وبذلك للجسم بحسب ذلك متصل انتهى فهو جوهر متصل في نفسه
 واتصال بالقياس الى أن الجسم متصل بها

[قوله نسميه الصورة) لان الجسم انما صار جسماً بها

(قوله على معنى الخ) لاعلى انه مقوم له كقيام العرض بالمحل

(قوله فان نئة أمراً الخ) والا لكان التفريق اعداماً بالكلية مع ان البدئية يشهد بان التفريق غير الاعدام

(قوله فانه كان الخ) فالهولي متصل بالاتصال ومزج متصل بالانفصال فيكون محلاً له اذ لا معنى بالحلول الا

[قوله أي جوهر ممتد] أشار الى أن المراد بالاتصال ههنا الجوهر الممتد المتصل في ذاته فانه يسمى في

الاصطلاح تارة اتصالاً وتارة انفصالاً بمبالغة في كونه متمتعاً متصلاً في ذاته

[قوله نسميه بالهولي الاول] اعلم ان الهولي على الإطلاق هي على الصورة الجوهرية وهي أربعة

اقسام الهولي الاول وهو جوهر غير جسم على المتصل بذاته والهولي الثانية هو جسم قام به صورة

متصفا بالاتصال الواحد حيث كان متصلا واحدا وبده متصفا بانفصال بل باتصالين
 حادثين عنده حيث كان حينئذ متصليين (وتلخيصه أنهم كما أثبتوا بتوارد المقادير)
 المختلفة على الجسم (مع بقاء صورة) جوهرية (اتصالية قابلة للكميات) المتواردة (كون
 الكم) المتغير (غير الاتصال) الباقي بحاله (أثبتوا) أيضاً (بتوارد اتصالات مختلفة
 بالشخص على أمر باق) على حاله (بالضرورة كون الاتصال) المتبدل (غير ما يقابله وسما
 الاتصال صورة والقابل للمادة) والمركب منهما جسماً (وربما يقال في المعارضة) لدليلهم (الهيولي
 على تقدير وجودها) (إذا تانت واحدة) كما قبل الانقسام (كانت متصلة) لامتفصل فيها (واذا
 كانت كثيرة بورود الانقسام) (كانت منفصلة فهي قابلة للاتصال والانفصال فلوانقضى قبولهما
 اثبات هيولي) (كما ذكرتم في الجسم) (لزم أن يكون للهيول هيولي) أخرى فنقتل الكلام
 اليها (ويلزم التسلسل) في أمور مرتبة موجودة معا (وهو) أي ههنا الذي ذكر في المعارضة

الاختصاص الثابت وذلك الاتصال جوهر لان التفتيش عن حال الجواهر الممتد في الجهات بأنه تمام حقيقة
 الجسم أو جزؤه بتوارد المقادير المختلفة كما في صورة الشمعة المتبدل اشكالا.

(قوله أثبتوا أيضاً بتوارد الخ) اذلول توارد الاتصالات للجوهرية الشخصية على أمر باق كان
 التفريق اعادها للجسم بالكتابة أي من غير بقاء شيء منه واحداً لجسمين آخرين والبدية تكذيبه فالاعدام
 التفريق بالضرورة والتعبير عنه الانفصال بالاتصالات اندفع ما قبل ان الانفصال امر عديم فلا يحتاج الى
 قابل ولم يحتاج الى ان الانفصال عدم الاتصال عما من شأنه ذلك واعدام الملكات يستدعي محلا وكذا اندفع
 ما قبل ان الاتصال والانفصال عرضان يتعاقبان على الجواهر الممتد فلا يثبت الهيولي باستبدالها بتوارد
 الاتصالات الجوهرية على أمر باق وسيجيء تحقيقه في بيان قوله وههنا سؤال يستصعبه الخ

(قوله في المعارضة لدليلهم الهيولي الخ) قال بعض الشارحين في تسميته هذا الايراد معارضة خفاء
 بل هو اما مناقضة أو نقض وفيه انه لا تعرض فيه لامقدمات معينة أو غير معينة بل هو صريح في أن دليلكم
 كالأجسام بالنسبة الى صورها النوعية والهيولي الثالثة وهي الاجسام مع صورها النوعية التي صارت محلا
 لصورة أخرى كالخشب لصورة السرير والطين لصورة السكوز والهيولي الرابعة وهي أن يكون الجسم
 مع صورتين محلا لصورة أخرى كالأعضاء لصورة البدن وأجزاء البيت لصورة فلهيولي الاولى جزء
 الجسم هو جزء والثانية نفس الجسم والأخيران جزءا هما .

(قوله كون الكم) هذا منصوب على انه منقول فثبتوا وههنا بحث وهو انهم قد ذكروا لاثبات الهيولي
 في نحو الشمعة ان انتقال الشمعة مثلاً وتبدل أشكالها انما يكون بانتقال أجزائها من سمت الى سمت وهذا
 انما يكون بالاتصال والانفصال فعلى هذا يلزم تبدل الصورة الجسمية أيضاً وقد أوردنا في مباحث الكم

(مندفع) عنهم (بما ذكرنا من التلخيص فانا اثبتنا كون الاتصال غير القابل) للاتصال والانفصال المتعاقبين عليه (فلا يلزم للهوى الهوى) أخرى (الا بانبات امرين أحدهما أن لها اتصالا مغايرا لهذا) الاتصال الذي هو حال فيها حتي تكون هي متصلة في حد ذاتها (والثاني انه) أي ذلك الاتصال المغاير (يزول عنها ويعود اليها) حتي يثبت في ذات الهوى شيان الاتصال المغاير وما هو قابل له فيكون للهوى الهوى أخرى (وذلك مما لا سبيل اليه فان وحدتها) أي وحدة الهوى (وكثرتها بحسب ما يمرض لها من الاتصال ويقارنها من الصورة) فهي قبل ورود الانفصال واحدة متصلة بالصورة الواحدة الحالة فيها وبعده متكثرة منفصلة بالصور المتعددة الحالة فيها (والا فهي) في نفسها (لا واحدة ولا كثيرة)
وان دل على ثبوت الهوى لكن عندنا ما يبرهنه حيث قال فلو افترضنا لهذا اثبات الهوى لزم التسلسل فانه استدلال على خلاف المطلوب

(قوله والا فهي في نفسها لا واحدة) أي ، وان لا يعتبر معها بالصورة الواحدة والمتعددة فهي في نفسها مسلوب عنها الوحدة والكثرة فان قلت بهذا منافي لما تقرر عندهم من أن الهوى العناصر مع تكثرها بحسب الصورة النوعية للسلطان العنصرية والواليد الثلاثة واحدة بالخمسة والصورة المذكورة الواردة عليها لا يصير لوحدها الشخصية كخشب واحدهم لانت بعضها بأنوان مختلفة قلت المراد انه لا واحدة ولا متعددة بالوحدة والكثرة الخاصتين من توارد الاتصالات ولها الوحدة الشخصية التي في نفسها يمتاز عن هوى الافلاك فهي ثابتة لها في حد ذاتها ككثير الموجدات الخارجية وتلك الوحدة تنجم الوحدة والكثرة المتواردين عليها بحسب توارد الانصاف

هذا البحث أولا ومنشأه وهو قصة الشمعة مذكور في بعض الكتب الحسكية على ما هو المشهور (قوله والا فهي في نفسها لا واحدة ولا كثيرة ولا متصلة ولا منفصلة الخ) يعني ان الهوى تكون واحدة بوحدة الصورة وكثيرة بكثرة الصورة ومتجسلة بانفصالها ومنفصلة بانفصالها ومعناه ان الصورة تكون واسطة في عروض هذه الاحوال للهوى بحيث يكون هذه الاحوال عارضة للصورة ولا بالذات للهوى ثانيا وبالعرض وليس لشي من هذه الاحوال غرضان متغايران ان يكون أحدهما للهوى والآخر للصورة بل كان هناك غرض واحد يكون للصورة أولا للهوى ثانيا على ما ذكرنا آنفا نعم كانت الهوى واسطة في ثبوت هذه الاحوال لدخل الحقيق الذي هو الصورة ثم لا يذهب عليك ان الوحدة والاتصال هما لازمان لوجود الصورة قبل انقسام الجسم المتصل وان الكثرة والاتصال هما لازمان لوجودها بعد انقسام الجسم المذكور واما الوجرد والتشخص فهما يكونان عارضين للهوى بدون واسطة في العروض أصلا وان كان هناك واسطة في الثبوت أيضا فعمل هذا لا يلزم من تبدل وجودات الصور وتشخصاتها

ولا متصلة ولا منفصلة انما هي) في ذاتها (استعداد محض لانفل لها) في الصفات المذكورة (الا بالصورة) فهي متصفة بها تبعاً لها لا في حد ذاتها (واعلم أن هذا البرهان) الذي ذكر على اثبات الهيولى (لا يتم الا بابطال قول من يقول) كديمقراطيس واتباعه (مبادئ الاجسام البسيطة (اجزاء) هي اجسام صفار صلبة (متجزئة في الوهم بحسب الجهات الثلاث لكنها (غير قابلة للتجزئة) الموجبة للانفصال (بالفعل) في الخارج (واتصال الجسم) البسيط (عبارة عن اجتماع تلك الاجزاء وانفصاله عن اقترانها وكل جزء منها متصل) في نفسه (بالحقيقة وغير قابل للانفصال) الانفكاك بل للانفصال الوهمي (والجسم الذي يقبل الانفصال) الفكي كالماء مثلاً (غير متصل) في نفسه (بالحقيقة) بل بحسب الحس لاجزائه عن ادراك المفاصل التي بين تلك الاجزاء (فليس ثمة أمر قابل للاتصال والانفصال) بل هناك اجسام صفار تجتمع وتفترق ومحصل ما ذكره المصنف أن انتهاء الجزء الذي لا يتجزى وما في حكمه يستلزم أن الجسم اما أن يكون متصلاً في نفسه فيكون جسماً مفرداً أو يكون في تركيبه متنبهاً الى اجسام مفردة فلم لا يجوز أن يكون الجسم البسيط الذي نحن بصدده مركباً من اجسام مفردة قابلة للانقسام الوهمي دون الفعلي فلا تثبت الهيولى بالبرهان المذكور لا بدائنه على أن الجسم المتبديل في نفسه يرد عليه الانفصال الخارجي بل ولا يثبت أيضاً الجسم التعليمي لان تلك الاجسام المفردة لا تتغير اشكالها ومقاديرها (وأبطاله) أي قول هذا القائل (ابن سينا بما حاصله ان كل جزء منها) أي من تلك الاجزاء القابلة للانقسام الوهمي (تحدث فيه القسمة الوهمية انثنية يكون طباع كل منها طباع الآخر) وطباع الحلة وهو ظاهر (وطباع الجزء الآخر) (الخارج الموافق لها في الماهية) بناء على ما ذهب اليه ذلك القائل من ان تلك الاجسام

(حسن جلي)

تبدل وجود الهيولى وتشخصها اذا افترض أن الاحوال المذكورة أعني الوحدة واخوانتها لازمة لوجود الصورة وعارضه لها أولاً وبالذات بخلاف الهيولى كما ذكرنا حينئذ لا يلزم أن يكون للهيولى أخرى هذا هو الكلام اللائق بما هو المختار عندهم وقوله لا فعل لها الفعل هنا هو ما يقابل القوة لما هو بمعنى التأثير كما يتوهم

(قوله لا تتغير اشكالها ومقاديرها) أي تغاير اشكالها واختلافها كرية أو غير كرية أو اختلاف مقاديرها صفراً وكبراً ففيه تردد بينهم

(قوله من أن تلك الاجسام المفردة الصفار متوافقة في الماهية النوعية) يعني أن تلك الاجسام المفردة

المفردة الصغار متوافقة في الماهية النوعية (فيجوز) حينئذ (على) الجزئين (المتصلين)
 المفروضين في جزء واحد (ما يجوز على) الجزئين ، (المتصلين) أعني الجزء الذي قسم والجزء
 الآخر (من الانفصال) الرفع للاتحاد والاتصال (و) يجوز أيضاً (على المتصلين ما يجوز على
 المتصلين من الاتصال) الرفع الاثنية والانفكاكية وذلك لان هذه الاربعة متوافقة في
 الماهية فتكون متشاركة اما في الامتناع عن قبول الانفصال والاتصال أو في جواز قبولها
 والاول باطل قطعاً فتمين الثاني فكل واحد من تلك الاجسام الصغار قابل للاتصال والانفصال
 (اللهم الا المانع) خارج عنه (وذلك المانع لا يكون لازماً لماهيته والا انحصر نوعه في شخصه)
 واذا لم يكن لازماً (فيمكن مفارقتها) وعند فرض زواله يكون قابلاً للانفصال والاتصال (وبالحصول المطلوب) الذي هو اثبات الحيولى (ومبناه) أي مبنى ما ذكره ابن سبنا
 (كون الاجزاء) التي هي تلك الاجسام الصغار (متوافقة في الماهية) كما أشرنا اليه (وهو
 ممنوع) لجواز أن تكون متخالفة في الماهية بحيث لا يوجد فيها جزآن متوافقتان في النوع
 واستبعاد تركيب الماء المتشابه في الحبن من أجزاء متخالفة الخقائق بأسرها مما لا يجدى في
 أمثال هذه المباحث وان بنى الدليل على تسليم الخضم كان جدلياً لا بديلياً (ثم نقول) وعلى
 تقدير ثنائيتها (قد يكون تشخص أحدهما مانعاً) من ذلك القبول (أو) تشخص (الآخر)

(حسن جوابي)

في الجسم المتشابه الاجزاء كلها كانت متوافقة في الماهية النوعية عند هذا القائل لافي سائر الاجسام المركبة
 مطلقاً كما عاين فان تلك الاجسام المفردة تكون هنا متخالفة الماهية عنده أيضاً
 (قوله اللهم الا المانع) وتوضيح المقام ان كل جسم منقسم بالقسمة الانفكاكية لا بد أن يحصل فيه قسمان
 متمايزان في الوجود والاتصال والانفصال الخاصين بين الاقسام اما لنفس ماهية الجسم أو للالزام له وعلى
 التقديرين يلزم اتصال المتصلين وانفصال المتصلين لان الاشتراك في الماهية يستلزم الاشتراك في الوازم
 والاحكام لان الواحد من تلك الاجسام الصغار قابل للاتصال والانفصال اللهم الا أن يمنع من قبولها
 مانع خارج عنه وذلك المانع لا يكون لازماً لماهيية الجسم والا انحصر نوعه في شخصه واذا لم يكن لازماً
 فيمكن مفارقة المانع عن قبولها عنه وعند فرض زواله يصح تبديل كل من المتصلين والمتصلين بالآخر
 نظراً الى الطبيعة وذلك يستلزم جواز القسمة الانفكاكية فيحصل المطلوب
 (قوله قد يكون تشخص أحدهما مانعاً) وهو تشخص الجزء المفرد الذي انتهى الانقسام اليه وقوله
 أو تشخص الآخر شرطاً وهو تشخص الجزء الغير المفرد الذي لم ينته انقسامه بعدد

شرط له) فلا يكون الجزء الواحد قابلاً للانفصال بين جزئيه المفرضين فيه اما لوجود المانع أو فقدان الشرط وهذا مدفوع بما مر من أن المانع من القبول لا يكون لازماً والا انحصار النوع في الشخص واذا لم يكن لازماً أمكن الانفصال بالنظر الى الطبيعة المشتركة وذلك كاف في اثبات المطلوب (وربما) يمتنع علي برهان الهيولى و (يقال الاتصال) هو الوحدة (والانفصال) هو (الكثرة وهما عارضان للجسم) خارجان عنه (فليكن بيان كون الاتصال جزءاً من الجسم) حتى يثبت تركبه من الاتصال والامر القابل له (فانا من وراء المنع) أى نمنع كونه جزءاً منه (وهذا) الذى يقال (فيه التزام لثبوت أمر غير الاتصال قابل له) وللانفصال أيضاً (وبصير النزاع) حينئذ (في كون الجسم ذلك القابل) وحده (أو مع هذا الاتصال) المقبول (ولاشك ان الصورة الاتصالية) أى الجوهر الممتد في الجهات الذى تبني الجزء اتصاله في نفسه (أول ما يدرك من جوهرية الجسم) أى حقيقة بل هو الجسم في بادئ الرأي المعلوم وجوده بالضرورة (والذى يحتاج الى

(قوله ويقال الاتصال الخ) يعنى أن اللازم من البرهان وجود أمر باق بقبول الاتصال والانفصال واتصال الجسم عدم انقسامه الى الاجزاء بالفعل وهو الوحدة والانفصال هو انقسامه اليها وهو الكثرة وهما عارضان للجسم بلا شبهة ولا يمكن أن يكونا جزئين له فلا بد لهما من بيان المراد بالاتصال ثم اثبات كونه جزءاً من الجسم حتى يتم التقريب ويثبت ان الجسم مركب من ذلك الامر القابل ومن الاتصال (قوله أى نمنع كونه جزءاً منه) فالعنى المسذكور عارض أو بمعنى آخر لا يقبله الجسم فضلاً عن كونه جزءاً منه

(قوله لثبوت أمر الخ) فية ان ثبوت أمر قابل للاتصال بمعنى الوحدة لكن لا يصير النزاع في ان الجسم ذلك القابل فقط أو هو مع الاتصال بهذا المعنى فانه لا يقول أحد ان الوحدة جزء من الجسم فالوجه ترك هذه المقدمة والاكتفاء بما بعده .

(قوله ولاشك ان الصورة الخ) يعنى المراد بالاتصال هو الجوهر الممتد ولاشك في ثبوته بعد نفي

(قوله أى الجوهر الممتد في الجهات التى ثبتت بنى الجزء اتصاله في نفسه) فلا عبرة بما توهم من أن كون الاتصال جوهرأ أو جزءاً من الجسم ظاهراً للبطون اذ لا تغفل منه الامايقابل للانفصال وهما مرصان متفارقان على الجسم اذا تحققتا كانا عائدتين الى وحدة وكثرة وذلك لان المراد بالاتصال هو الجوهر الممتد المتصل الخ

(قوله بل هو الجسم في بادئ الرأي المعلوم وجوده بالضرورة) قيل ان الهوية الاتصالية بمعنى الامتداد الجوهري مما أنكروه المتكلمون وكثير من الفلاسفة فكيف يصح دعوى كونها أول ما يدركها كونها معلوم

الاثبات) بالدليل (هو المادة) المتصفة بذلك الجوهر المتصل فاذا سلم ثبوتها وان هناك جوهرين أحدهما قابل والآخر مقبول (فيصير النزاع) في أن الجسم ماذا نزاعاً (لفظياً) لا فائدة فيه وأنت تعلم ان هذا انما يصح اذا سلم ذلك القائل ان هناك جوهر آوراء هذا الجوهر المتصل لكن المشهور أنه يقول ان هذا الجوهر المتصل قائم بنفسه وهو حقيقة الجسم وعمل للاتصال الذي هو الوحدة والانفصال الذي هو الكثرة على معنى انهما عرضان يحلان فيه على التعاقب كما ذهب اليه أفلاطون من أن آخر ما تنحل اليه الاجسام هو هذا الجوهر المتصل الممتد في الجهات كلها فطريق الرد عليه أنه يلزم من ذلك ان يكون التفريق

الجزء وكونه من حقيقة الجسم فانه الجسم في بادي الرأي والذي يحتاج الى الاثبات هو المادة حتى يثبت كونه جزءاً من الجسم فاذا ثبت بقوله التفريق أمر آخر يكون القابل بالحقيقة حتى لا يكون التفريق اعداءاً بالكلية ثبت كون الاتصال بمعنى الجوهـر الممتد جزء وعدم كونه تمام الحقيقة

(قوله فيصير النزاع الخ) الاولى تركه لان النزاع في وجود ذلك القابل أو عدمه في الجسم بعد الاتفاق علي ان الجسم هو الجوهر القابل للابعاد الثلاثة لا في ان الجسم ماذا هو

(قوله انما يصح الخ) هنا يرد على تقرير الشارح حيث قال فاذا سلم ثبوتها وان هناك جوهرين الخ وأما علي ما قرره فلا حدوث قلنا فاذا أثبتنا بقوله التعريف أمر آخر في الجسم حتى لا يكون التفريق الخ كما لا يخفى

(قوله ما نحل اليه الاجسام) المركبة

الوجود بالضرورة وانما ذلك هو للقادير والامتدادات العرضية أجيب بانه نزاع في ثبوت جوهر مشابه الامتداد والاتصال وفي كونه مدركاً بالحس ولو بواسطة ما يقوم به من الاعراض وانما النزاع في انه هل هو في نفس الأمر واحد كما هو عند الحس أم لا وعلى الاول هل هو تمام الجسم أم لا بل يقتصر الى جزء آخر يتوارد عليه الاتصال والانفصال والامتدادات العرضية أعني القادير فهي التي أنكرها المتكلمون وكثير من الفلاسفة أعني القائلين بأنها أمور عديمة لكونها نهايات وانقطاعات

(قوله انه يلزم من ذلك) أي يلزم من كون الجوهر المتصل حقيقة الجسم أن يكون التفريق اعداءاً للجسم بالكلية لكن يتوجه عليه انه يجوز أن يكون الاتصال والوحدة ونحوهما أموراً ثابتة لكم المسمى التعاليمي أولاً وبالذات والجوهر المتصل ثانياً وبالعرض فلم يلزم من ذلك أن يكون التفريق اعداءاً للجسم بالكلية فان هذه الامور لازمة للجسم التعليمي لالوجود الجوهر المتصل كما زعمتم ثم انه يمكن توجيه هذه المناقشة على ما يذكر فيما بعد أيضاً من قوله وكيف يكون الواحد بالشخص واحداً تارة الخ وعلى ما يذكر بعد ذلك أيضاً من قوله ولا شك أن الجوهر المتصل الواحد اني ليس باقياً

اعدا للجسم بالكلية وإيجاداً لفسمين آخرين من كتم العدم وهو باطل كما سيأتى تحقيقه
 (وهنا سؤال يستصعبه بعض و) ذلك السؤال (هو ان الاتصال اذا كان جزءاً للجسم)
 كما زعمتم (فزواله) الذى هو الانفصال (تعدم هوية الجسم) لانتهاء الكل بانتفاء جزئه
 (فلا يكون الجسم قابلاً له) أى لزواله أعنى الانفصال (واذا كان الجسم) قابلاً لزواله كما
 اجمعتموه أيضاً فلا بد ان (يبقى مع زواله) واذا بقي معه (فليس هو) أى الاتصال
 (جزءاً للجسم) والحاصل ان كون الجسم قابلاً للانفصال الذى هو زوال الاتصال
 ينافى كون الاتصال جزءاً له فقد لزمكم فيما ذهبتم اليه القول باجتماع المتنافين (وظن)
 المستصعب (ان ذلك) السؤال (مغالطة وقعت من الاشتراك اللفظي فان الاتصال) أى

[قوله كما زعمتم] حيث قلتم ان هذا الاتصال ليس تمام حقيقة الجسم
 (قوله والحاصل الخ] في شرح المقاصد ان كون الاتصال جزءاً من الجسم ينافى كونه قابلاً للاتصال
 والانفصال لان الاول يستلزم الجسم عند زوال الاتصال والثانى يستلزم بقاءه عند ضرورة اجتماع القابل
 مع المقبول فحيث يتوجه ان يقال لو كان الاتصال جزءاً وقد قلتم بحصة الجزم انتهى وهذا التقرير يشعر
 بان السؤال المشكوك معارضة فى المقدمة اما فى مقدمة ان الاتصال جزء من الجسم أو فى مقدمة ان الجسم
 قابل للانفصال وتقرير الشرح يدل على انه نقض لبرهان الهولوى باستلزامه الحال
 [قوله فيما ذهبتم اليه] أى فى الاستدلال الذى ذهبتم اليه .

[قوله أعنى اجتماع المتنافين] لان كل واحد من مقدمتيه يستلزم نقيض الاخرى وهو اظهر كالا يخفى
 (قوله وظن المستصعب) لا يخفى ان ارجاع ضمير ظن الى المستصعب مما لا وجه له لانه اذا كان ظنه
 هذا السؤال مغالطة فكيف استصعبه وهو اوهن عنده من نسج العنكبوت فالجواب أن يقيس بصيغة
 الجوهول أو بصيغة المصدر مع التشكيك للتخمين أى ظن حقير لإيمانه به من قبيل أن بعض النائم وعلى
 هذين التقديرين يكون اشارة الى تزييف الجواب وعندى أن الضمير راجع الى المستصعب ولغذا ذلك
 اشارة الى دليل الهولوى

(قوله وظن ان ذلك الخ) وفيه بيان موجبة استصعابه وحاصله أن المستصعب ظن ذلك الدليل مغالطة
 نشأت من اشتراك لفظ الاتصال بين المعنيين أعنى الجواهر للمتمدى فى نفسه الذى ثبت بعد نفى الجزء
 لا يزول عن الجسم أصلاً حتى ثبت زوال وجود جزء آخر والمعنى الآخر أعنى الامتدادات الثلاثة التى
 تبدل بقاء الجسمية بشخصها كما فى النعمة المتبدلة اشكالها ليس جزءاً آمناً فلا يقتضى زواله وجود جزء
 آخر للجسم سوى الجواهر الممتد وهذا هو اعراض للاشتراقين على دليل اثبات الهولوى كاهو منصوص

(قوله وهنا سؤال الخ) ولعل هذا السؤال جمل نقضاً اجالياً باستلزام الدليل المذكور محالاً وذلك
 المحال هو اجماع المتنافين كما بينه

لفظه (يقال للصورة) الجوهرية (التي بها) للجسم (قبول الامتدادات الثلاث وهو أمر لا يزول عن الجسم) بحال من الاحوال اذ لا يتصور بقاء جسم مع زوال هذه الصورة عنه (و) يقال أيضاً (لنفس الامتدادات وهو كم وليس جزءاً للجسم) لانه عرض فلا يكون مقوماً للجوهر (بل عارضاً له) فلا يلزم من زواله زوال الجسم كما اذا شكل الجسم بأشكال مختلفة المقادير مع بقاء صورته الجسمية بعينها وهو منظور فيه لان الانفصال كما ينافي الاتصال العرضي ينافي الاتصال الجوهرى اذ لا يبق مع الصورة الجوهرية المخصوصة كما لا يبق الحكمة المعنية وأيضاً اذا اقتصر على ان الجسم قابل للكم المتصل وزواله جاز ان يقال ذلك القابل لهما هو الصورة الجوهرية فلا يثبت في الجسم جوهر مغاير لهما متصف بهما فلا تثبت الهوى فاذا ذكره ليس جواباً للسؤال (وجوابه) الحق (ان قولنا الجسم قابل للاتصال ليس

(عبد الحكيم)

في شرح حكمة الاشراق والحاصل ان الجوهر الممتد هو حقيقة الجسم والموارد عليه انما هو المقادير المختلفة يتبدله أى يتبدل الجسم فان المقدار ليس مشخصاً للجسم بدليل بقاء الشبهة الممتدة مع تبدل المقادير وليس هذا اعترافاً بالهوى كما زعم بعض الكفار. بين فان هذا الجوهر الممتد متشبه في نفسه والهوى ليست في نفسه كذلك قال في شرح المقاصد والانصاف ان انفصال الماء في المياح ليس بانعدام جوهر وحدوث آخر فان الباقي في عين هو الماء بحقيقته وان تبدل في هوية الاجزاء منها انتهى والصواب ان يقول وان تبدل في هوية عوارضه من الاتصال والانفصال والوحدة والكثرة فان تبدل الهوية يستلزم انعدام جوهر وحدوث آخر

(قوله لان الانفصال الخ) وكذا الوحدة والكثرة فان تبدل الهوية يستلزم انعدام العرض وهذا الاعتراض لا ورود له على ما قررنا لان الانفصال انما ينافي الاتصال الجوهرى لو كان الاتصال العرضى من مشخصاته نعم انه يستلزم مقدارا ما وليس شئ من المقادير المعنية من مشخصاته وهذا كما قال اصحاب الهوى ان هوى العناصر مع وحدته الشخصية متكررة بحسب الصور والمقادير المعنية فالنزاع بين الفريقين راجع الى ان الاتصال العرضي المعين من مشخصات الجوهر الممتد أولاً فان كان فرداً له يستلزم زوال اتصال الجوهر المعين فلا بد من جزء آخر يبق في الحالين حتى لا يكون التفريق اعداءاً بالسكينة وان لم يكن فلا حاجة الى اثبات جزء آخر سوى الجوهر الممتد

(قوله وأيضاً اذا اقتصر الخ) هذا الاعتراض انما يرد اذا جعل قوله ظن الخ جواباً لسؤال وأما على كونه من تمة السؤال فهو عين ماقاله الغلان كما لا يخفى

(قوله وجوابه الخ) خلاصة الجواب ان المراد بقولنا انه قابل للانفصال القبول من حيث الظاهر

معناه ان شخصا من الجسم باقيا) علي هويته الشخصية الاتصالية (يتوارد عليه اتصال) واحد (تارة واتصالان) آخران تارة (أخرى) فانه غير معقول كما ترى (وكيف يكون الواحد بالشخص واحدًا تارة واثنين أخرى بل مرادنا ان ثمة أمراً يستحفظ للماهية الجسمية) دون الهوية الشخصية (معلوم البقاء في الاحوال) الطارئة على الجسم من الاتصال والانفصال الماهيين عليه (وتوارد عليه الهويات) الشخصية فتارة تكون معه هوية واحدة اتصالية وتارة هويتان أو أكثر (فذلك المستحفظ هو القابل بالحقيقة) للاتصال والانفصال (و) هو مقابر للهويات التي تتجدد بالاتصال والانفصال فانا نعلم بالضرورة ان الماء الذي في الجرة) على تقدير كونه واحداً متصلاً في نفسه (اذا جعل في الكيزان فقد زالت هويته الشخصية) الاتصالية التي لم يكن فيها مفصل أصلاً (حتى صار شخص واحد أشخاصاً متعددة) أي زال شخص كان متصلاً اتصالاً واحداً فصار حصيات أشخاص هي متصلات متعددة لم تكن موجودة في تلك الهوية الاتصالية على ذلك التقدير (وثمة أمر باق في الحالين هو مروض تارة لاتصال) واحد (وتارة لاتصالات متعددة) (الدليل على ان ثمة أمراً باقياً هو ثمة) (ليس نسبة هذه الاشخاص) التي في الكيزان (الى ذلك الشخص) الذي كان في الجرة (كنسبة سائر الاشخاص من مياه لم تكن في تلك الجرة ولو كان زوال) تلك (الهوية) الشخصية (لا بزوال جزء وبقاء جزء) (آخر بل باستثناء الاجزاء بالمرة لما كان) الامر (كذلك) بل كان نسبة هذه الاشخاص كنسبة سائر المياه ولا شك ان الجوهر المتصل الواحداني ليس باقياً بالباقي جوهر آخر يجب أن لا يكون في نفسه متصلاً ولا منفصلاً ولا واحداً ولا كثيراً كما مر حتى يمكن اتصافه بهذه الأمور كلها فظهر من ذلك ان الجوهر المتصل لو كان قائماً بذاته لكان التفريق اعدا له بالكلية وهذا الذي قرره في اثبات الميولي

بان يطراً عليه الانفصال والمراد بقولنا والاتصال لا قبل الانفصال القبول من حيث الحقيقة بان يتصف به فلا تنافي بين المتقدمين
(قوله نسبة هذه الخ) الاضاف ان ماء البكينان معينة بالجزء لاختلاف بينها الا بحسب المقادير والوحدة والكثرة

[قوله فذلك المستحفظ هو القابل بالحقيقة) وأما عند القائلين بالجزم فالامر المستحفظ للماهية الجسمية هي الجواهر الفردة قائماً باقية في الاحوال ويتوارد عليه الهويات بحسب المقادير التي هي الاتصالات

هو مسلك الانفصال ثم شرع في مسلك الانفصال فقال ﴿ تنبيه ﴾ (وربما قالوا) في اثبات الهيولى (الجسم له قوة وفعل) وذلك لان كل جسم فهو من حيث جسميته موجودة بالفعل ومن حيث أنه مستعد لاعراض كثيرة متصف بالقوة (والبسيط لا يكون كذلك) لان الواحد من حيث هو واحد لا يقتضي قوة وفعل لا امتناع اجتماعهما فيه وهو مردود لجواز أن يتصف الواحد بهما بالنسبة الى شيئين انما الامتناع اجتماعهما بالنسبة الى شئ واحد ألا ترى ان الهيولى موجودة بالفعل وقابلة للصور المتعددة فهي بالقوة في بعضها اقطاعاً (وربما استمعنا) في اثبات الهيولى (بالتخلخل والتكاثف) الحقيقيتين فانه اذا لم يكن في الجسم أمر غير متقدر بذاته حتى يتصور قبوله للمقادير المختلفة امتنع ازدياد حجمه واتقاصه من

(قوله الجسم له قوة وفعل الخ) في الشفاء الجسم من حيث هو جسم له صورة جسمية فهو شئ بالفعل ومن حيث هو مستعد أى استعداد شئ فهو بالقوة ويكون الشئ من حيث هو بالقوة شيئاً هو بالفعل شيئاً آخر فنكون القوة للجسم لانه من حيث له الفعل فصورة الجسم مقارن شيئاً آخر في أنه صورة فيكون الجسم جوهرأ مركباً من حيث شئ عنه له القوة وبين شئ عنه له الفعل فالذى له عنه الفعل هو صورته والذي له عنه القوة هو مادة له وهو الهيولى ولا يخفى سقوط بحث الشارح اذ لا عرض في هذا التقرير على أن الواحد لا يقتضي قوة وفعل بل انه لا يكون الشئ من حيث هو بالقوة شيئاً من حيث هو بالفعل شيئاً آخر وهذه المقدمة بدئية

(قوله ألا ترى الخ) في الشفاء والسؤال أن يسأل ويقول الهيولى أيضاً مركبة لانها في هيولى وجوهر بالفعل وهو مستعدة أيضاً فيقول أن جوهر الهيولى وكونها بالفعل هيولى ليس شيئاً آخر الا انه جوهر مستعد لتكثف والجوهرية التي لها ليس تجمعها بالفعل شيئاً من الاشياء بل بعدها أن يكون بالصورة وليس معنى جوهرية الا انها ليس في موضوع فالاثبات منهما هو انه أمر وأما انه ليس في موضوع فهو ساب وأنه ليس يلزم منه أن يكون شيئاً معيناً بالفعل لان هذا عام ولا يصير الشئ بالفعل شيئاً للهيولى بالامر العام ما لم يكن له فصل يخصه وفعل انه مستعد لكل شئ وصورة التي بطن له وهي انه مستعد قابل فاذن ليس هنا حقيقة الهيولى يكون لها بالفعل وحقيقة أخرى يكون بالقوة الا أن يطراً عليه حقيقة من خارج فيصير ذلك بالفعل ويكون في نفسها وباعتبار ذاتها بالقوة انتهى فكونها موجودة طراً عليها من خارج وأما في ذاتها فهي استعداد محض

[قوله هو مسلك الانفصال] كانه اقتصر على الانفصال لكونه عمدة في اثبات المطلوب دون الانفصال

وكذا مسلك الانفصال

(قوله لا امتناع اجتماعهما فيه) فلا بد أن يقوم بأمر بفعلهما لثلايازم ذلك ولا يلزم أيضاً كون التعريف

اعداً له باليكلمية تدبر

غير انضمام شيء اليه وانفصاله عنه وجوابه ان الصورة الجسمية وان كانت مستلزمة في الوجود والتعلق للمقدار الا انها لا تستلزم مقدارا مخصوصا فجاز أن تكون هي قابلة لتلك المقادير المختلفة فلا يثبت وجود أمر آخر (والسكون والفساد) أي وربما استعانوا بهما أيضاً اذ لا بد فيهما من أمر يخلع صورة ويلبس أخرى وهو الهوى وفساده ظاهر لان المتبدل في السكون الفساد هو الصور النوعية فجاز أن يكون القابل لها خلافاً ولبساً هو الصورة الجسمية على انا نقول وجود هذه الامور التي استعين بها مبنى على وجود الهوى فيلزم الدور (والمعتمد) عند المتكلمين (في نفي الهوى انها) على تقدير وجودها (اما) أن يكون (لها حصول في الحيز أولاً) يكون (فان كان) لها حصول فيه (فاما) ان يكون ذلك الحصول (على سبيل الاستقلال بجسم) أي فالهوى جسم لان التحيز بالذات لا بد أن يكون جوهرًا ممتدا في الجهات ولا معنى للجسم الا ذلك. وأيضاً فالصورة الجسمية حينئذ فتل لها فكيف تحل فيها وأيضاً انه احتاجت الهوى الى محل لزم التسلسل والا كانت الجسمية مستغنية عن المحل لانها مثلها (أولاً) يكون ذلك الحصول على سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية للصورة الجسمية (فالهوى) حينئذ (صفة حالة في الجسمية) تابعة لها في التحيز لا جوهر هو محل لها كما هو مطلوبكم (والا) أي وان لم يكن لها حصول في الحيز لا استقلالاً ولا تبعاً (فلا تختص الجسمية بها) اختصاصاً ناعماً لها (لانه) أي لان مالا تحيز له أصلاً (أمر معقول محض) لا تعاق ولا اختصاص له بحيز قطعاً فكيف يتصور

(قوله فيلزم الدور) فيه انه يجوز أن يكون وجود تلك الابور مبنياً على وجود الهوى والعلم بوجود الهوى مستفاداً من العلم بوجودها كحال سائر المعلولات بالنسبة الى عللها تحقيقه الوجود (قوله فكيف تحل فيها) ولانه يلزم تداخل الممتد وقال الامام فانه يلزم اجتماع المثليين ويرد عليه منع الثنائين

(قوله فالهوى صفة الخ) اذ لا معنى للحلول الا التبعية في التحيز

(قوله فكيف يتصور الخ) لانه يلزم تحيزه ولو قبحاً

[قوله فالصورة الجسمية حينئذ مثلها فكيف تحل فيها] وجه عدم حلولها فيها هو انه حينئذ يلزم اجتماع المثليين أو الترجيح بلا مرجح وكلاهما محالان ويمكن منع لزوم شيء من هذين المحالين فان مشاركة الهوى والصورة في أمر عرضي وهو أن يكون كل منهما جوهرًا ممتدا في الجهات لا يقتضي مماثلتهما في الحقيقة حتى يلزم حينئذ اجتماع المثليين أو الترجيح بلا مرجح وقوله لانها مثلها هو في حيز المنع كمالا يخفى

حلول الجسمية المتحيزة بالذات فيه وقد يجاب باننا لانسلم انها لو كانت منحيزة بالبنية لكانت صفة للجسمية فان تحيز الشيء بالبنية قد يكون باعتبار حلوله في الغير كما في الاعراض الحالة في الاجسام وقد يكون باعتبار حلول الغير فيه فليس يلزم من تحيز الهوى الى بالاستقلال ان يكون تحيزها على سبيل حلولها في الجسمية بل يجوز ان يكون تحيزها بشرط حلول الجسمية فيها فتكون وصوفة بها لاصفة لها (وقد يقال) في نفي الهوى وابطال تركيب الجسم منها لو كان الجسم مركبا من جزئين (كما ذكرتم) (ثم من تعقله تعقلا) ولم يحتاج في ثبوت شيء منها له الى برهان (واللازم باطل) فانا نعقل الجسم ولا نعقل الهوى ونحتاج في اثباتها الى البرهان (والجواب منع تعقل حقيقته) يعني ان ما ذكرتم انما يلزم اذا كان حقيقة الجسم معقولة ولكنه وهو ممنوع (المقصود الثامن) في تعريفات لهم على (وجود) (الهوى) أحدها اثبات الهوى لكل جسم (وانما احتجج الى هذا الاثبات (اذ تلك الحجة) التي هي المعنى، عليها في اثباتها أعني مسلك الانفصال كما عرفت (لا تثبتها الا لما يقبل الاتصال والانفصال بالفعل) كالمنهريات (ولعل بعض الاجسام لا يقبلها كالفلكيات) على رأيهم ثم بدلائل اثبات الهوى فيها من بيان آخر (فقال ابن سينا طبيعة الاتصال) أي الصادرة الجسمية المنصلة في نفسها

(قوله وقد يجاب الخ) مبنى الجواب أن الحلول عبارة عن الاختصاص الناعت فليس يلزم من تحيزها بالاتصال أن تكون العناصر للصورة الجسمية الخ يريد أن الجسمية أعني الامتداد الجوهرى من حيث هو امتداد جوهرى لا يتخالف جسمية أخرى الا باعتبار أمور خارجة عنها منضمة اليها في الخارج لا باعتبار أمور نحد معها في الوجود الخارجى كأنخذ الفصول بالجنس لان الجسمية موجودة في الخارج أثبت وجوده بعد نفي الجزء وما في حكمة من غير أن يلاحظ ما أمر آخر بل يحتاج في ثبوته الامر يعتبر معها الى الاحتجاج بالصورة النوعية والاعراض

(قوله فان تحيز الشيء بالبنية قد يكون باعتبار حلوله في الغير الخ) وهذا كما قالوا ان قبول الشيء للقسمة بالتبع قد يكون باعتبار حلوله في الغير كما في اللون الحال في السطح وقد يكون باعتبار حلول الغير فيه كما في الصورة الجسمية التي كانت محلا للعداوى الذي هو القابل للقسمة بالذات فالصورة الجسمية تكون قابلة للقسمة ببنية المقدار الحال فيها حيانذ

(قوله وقد يقال في نفي الهوى الخ) هذا منقوض بكون الجسم مركبا من الاجزاء التي لا تنجز فانا نعقل الجسم ونحتاج في اثبات تلك الاجزاء الى البرهان كما لا يخفى

(للجميع) أى لجميع الاجسام طبيعة (واحدة) نوعية لان جسمية اذا خالفت جسمية أخرى كان ذلك لاجل ان هذه حارة وتلك باردة أو هذه لها طبيعة عنصرية وتلك لها طبيعة فلكية الى غير ذلك من الأمور التي تلحق الجسمية من خارج فان الجسمية أمر موجود في الخارج والطبيعة الفلكية مثلاً موجود آخر قد انضاف هذه الطبيعة في الخارج الى الطبيعة الجسمية للمنازة عنها في الوجود بخلاف المقدار فإنه أمر مبهم لا يوجد في الخارج مالم يتنوع بفصول ذاتية بان يكون خطأ أو سطحاً مثلاً وكل ما كان اختلافه بالخارجات دون الفصول كان طبيعة نوعية ومقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف (فاذا ثبت احتياجه) أى احتياج الاتصال الذي هو الصورة الجسمية (الى المادة) في الاجسام العنصرية لكونه حالاً فيها (امتنع قيامه بنفسه) في شيء من الاجسام (والا) أى وان لم يمتنع قيامه بنفسه بل قام بذاته في الفلك مثلاً (كان) ذلك الاتصال الجوهرى (في حد ذاته غلب عن المحل والنقى عن المحل لا يحل فيه) أصلاً (وبالجملة فالحقيقة الواحدة) النوعية (لا تختلف لوازمها) بمقتضياتها (فتكون) بالنصب على أنه

(قوله بخلاف المقدار) أي بخلاف الماهية الجنسية كالمقدار، وإنما لم يثقل بالمقدار لكونه أشد مناسبة للجسمية.

(قوله لا يوجد في الخارج الخ) تفسير للمهم يعنى لا يجوز أن يوجد مقدار ثم يتبعه أنه يكون خطأ أو سماعاً كصورة الجسمية مع سائر الأمور التي يعتبر معها بل لابد من انضمام أمر آخر يكون متجداً معه في الخارج حتى يصير خطأ أو سماعاً ثم يوجد في الخارج وكذا الحال في كل طبيعة جسمية اذا لاحظها العقل في نفسها لا يحكم بوجودها في الخارج مالم يعتبر معها إلهامه بحيث ينضم فيه ويتحد معه في الجمل والوجود.

(قوله ومقتضى الطبيعة الخ) بخلاف الطبيعة الجنسية فإنه يجوز أن يختلف أنواعها بأمر لها ذاتها (قوله فاذا ثبت) فان قيل لم يثبت احتياج الصورة لاجل ذاتها بل لقبولها الاتصال ويكون الاحتياج الى المادة مقتضى ذاته قلت قبول الاتصال واسطة في التصديق بالاحتياج وليس بواسطة في الثبوت والا إمكان ثبوت الميولى للاجسام متأخراً عن قبول الاتصال فتدبر فانه دقيق.

(قوله كان ذلك لاجل أن هذه حارة الخ) المقصود هنا دعوي الحصر أي لم يكن ذلك الا لاجل ان هذه حارة وتلك باردة الخ وسيجيء في للجواب منع الحصر ان شاء الله تعالى ثم ان قوله هذه حارة الخ اشارة الى تخالف الجسمين بالصفات العارضة وقوله لها طبيعة عنصرية الخ اشارة الى تخالفها بالصورتين النوعيتين المقارنتين لها الخارجيتين عنهما.

جواب النبي (قائمة بذاتها تارة وبالفير أخرى كما لا تكون جوهرًا مرة وعرضًا أخرى) أي كما أن انقلاب الحقائق محال كذلك اختلاف لوازم حقيقة واحدة محال لاستلزامه أن لا تكون تلك الحقيقة تلك الحقيقة بل حقيقة أخرى (والجواب منع اتحاد الاتصال الجسمي) أي لا نسلم أن الطبيعة الجسمية طبيعة واحدة نوعية (وذلك مما لا سبيل إلى إثباته) فإنت ما ذكرتموه من اختلافها بالأمور الخارجة عنها مسلم لكن انحصار اختلافها فيه ممنوع فإن الطبيعة الجسمية مطلقاً أمر مبهم كالمقدار فلا يتصور وجودها إلا بأن يتنوع بفصول مقومة لها أو بعد تنوعها ينضم إليها أمور خارجة عنها فلم قلتم أنها ليست كذلك (وإن سلم) أن الاتصال الجسمي حقيقة واحدة نوعية (فقد) يجوز أن يقوم بالمادة تارة ويقوم بنفسه أخرى ولا عذور في ذلك وقد (لا يكون الشيء محتاجاً لذاته) إلى محل (ولا غنياً لذاته) عنه (بل) يمرض كل منهما له عن علة) فلا يلزم أن يكون الشيء بذاته عن شيء حال فيه ويمكن أن يدفع هذا بأنه لا واسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين فإن الشيء إما أن يكون لذاته محتاجاً

(قوله أي لا نسلم أن الطبيعة الخ) هذا المنع مدفوع لأن المقصود أن الجسمية من حيث هي جسمية أي امتداد جوهرى طبيعة نوعية لكونها موجودة في الخارج من غير اعتبار أمر آخر متحد معها بل إنما يعتبر من حيث جسميته إلى المادة في العنصرية كانت كذلك في الكل في الشفاء أما الصورة الجسمية من حيث هي جسمية فهي طبيعة واحدة بسيطة محتملة للاختلاف فيها ولا يخالف مجرد صورة جسمية لمجرد صورة جسمية بفصل داخل في الجسمية وما يلحقها إنما يلحقها على أنها شيء خارج عن طبيعتها فلا يجوز إذا أن تكون جسمية محتاجة إلى مادة وجسمية غير محتاجة إلى مادة والواضح الخارجية لا يعينها محتاجة إلى المادة بوجه من الوجوه لأن الحاجة إلى المادة إنما تكون للجسمية ولكل ذي مادة وصورة لأجل ذاته ولجسمية من حيث هي جسمية لاحقة فقد بان أن الأجسام مؤلفة من مادة وصورة انتهى ولا يخفى أنه كما يدفع بهذا البيان منع كونها طبيعة نوعية لا احتياج فيه إلى إثبات عدم الوسطة بين الاحتياج في الغنى الذاتيين فإنه استدلال بان مقتضى الطبيعة النوعية لا يخالف عنه فلا يختلف الاحتياج عنها في جسم من الأجسام سواء كان بينهما واسطة أولاً فتدبر حق التدبر بظهورك الحق الصريح (قوله فإن الطبيعة الجسمية مطلقاً الخ) هذا مكابرة فإنه بعد أن وجود الجزء وما في حكمه ثبت

(قوله بأنه لا واسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين) ولعل المصنف أراد بكون الشيء محتاجاً لذاته إلى الحل أن يكون ذلك الشيء مقتضياً لذلك الحل وأراد بكون الشيء غنياً لذاته من الحل أن يكون هو لذاته مقتضياً لعدم الحلول في ذلك الحل فحينئذ يتصور أن يكون بين الاحتياج والغنى واسطة فقوله والمستغنى في حد ذاته عن محل يستحيل حله فيه ممنوع أيضاً في الوسطة التي لم تكن مقتضية لذاتها الحلول ولا

الى محل أولا واذا لم يكن محتاجا اليه لذاته كان مستغنيا عنه في حد ذاته اذ لا معنى للنفي سوى عدم الحاجة والمستغني في حد ذاته عن محل يستحيل حلوله فيه (وأما النقض بالطبيعة الجنسية) بأن يقال الحيوانية مثلا طبيعة واحدة مع أن لوازمها ومقتضياتها مختلفة فقد تقتضى في الانسان ما لا تقتضيه في الفرس (فقد عرفت جوابه) حيث نبهناك على أن الجنس أعم مبهم لا يدخل في الوجود الا بعد تحصيله بفصل يعينه وهما متحدان بحسب الخارج في في الجمل والوجود فالطبيعة الجنسية في الخارج حقيقة مختلفة بحسب فصولها المنوعة فجاز اختلافها في الاقتضاء واللازم بخلاف الطبيعة النوعية فانها حقيقة متعصلة لا يتصور اختلاف لوازمها * (ثانيها) أي ثانی تقرعات الهیولی (ان الهیولی لا تخلو عن الصورة) أي لا توجد خالية عن الصورة الجسمية مطلقا وذلك (لوجوه * الاول الهیولی المجردة) بالفرض عن الصورة (اما اليها اشارة فتكون) الهیولی جينثذ (جسما أو) أمراً حلالا (في جسم لا متنازع

وجود جوهر لا منفصل فيه والمبهم لا وجود له في الخارج هم لفهوم المأخوذ منه في العقل أعنى الجوهر المقابل للابعاد الثلاثة جنس مبهم يحتاج الى انضمام فصل بنوعه لكن في الصورة الجسمية التي كالعادة لانها نفس عليه في الشبهة

. (قوله يستحيل حلوله) أي بالنظر الى ذاته فلا يردماته في حد ذاته يجوز أن يحل لعارض اما المستحيل حلول الامر الذي يقتضي ذاته الفناء وما قيل انه اذا كان في حد ذاته مستغنيا فلا بد لاستغناؤه من علة وهي ذاته اذ الفرض انه مستغن في حد ذاته ففيه ان الاستغناء ليسكونه عديمياً يكفي عدم علة الاحتياج

(قوله ان الهیولی) أي هیولی الاجسام نفس عليه في الشفاء وصيغته في كلام الشارح أيضاً (قوله مطلقاً) أي لا قبل حلول الجسمية ولا بعدها فان قيل بعد ما ثبت ان الهیولی في نفسها لا واحدة ولا كثيرة ولا متصلة ولا منفصلة كل ذلك بواسطة الجسمية ظهر امتناع وجودها بدون الصورة لا متنازع وجود شيء لا يكون واحداً ولا كثيراً قلت قد عرفت ان المنفي عنها قبل الصورة الوحدة الانفصالية والكثرثة الانفصالية وأما وحدتها في ذاتها فهي ثابتة لها في جميع الاحوال

(قوله وذلك الخ) الاظهر الاخصر أن يقال لأنها ان كانت مشارة اليها بالاستقلال كانت جسماً أي جوهرأ ذا حجم وان كانت بالنسبة كان حلالاً في الجسم سواء كانت قطعة أو خطأ أو سطحاً أو جسماً تعليمياً أو غيرها لا متنازع الجوهر الفرد وما في حكمه فلا يكون جوهرأ فرداً ولا خطأ ولا سطحاً ولا أمراً حلالاً في في أحدها وهذا على تقدير الاغراض عن جوهريته فالواجب الاكتفاء على كونها جسماً واما ما ذكره

عدم الحلول في المحل والى القول بان الحلول يقتضى الاحتياج الذاتي فمتنوع أيضاً تدبر

الجوهر الفرد) وذلك لأنها اذا كانت ذات وضع أى قابلة للإشارة الحسية فان انقسمت في جميع الجهات كانت جسماً أى صورة جسمية لأنها الجسم في باديء النظر كما مر وان لم تنقسم أصلاً كانت جوهرًا فرداً وان انقسمت في جهة واحدة أو في جهتين فقط كانت خطأ أو سطحاً لا جوهرياً لانهما في حكم الجوهر الفرد كما عرفته بل عرضياً فتكون الهوى حينئذ أمراً حالاً في الجسم لا محلاً للصورة الجسمية هذا خلف (والا) أي وان لم يكن اليها اشارة بأن لا تكون متحيزة لا اصالة ولا تبعاً ولا شك أنها قابلة للصورة الجسمية اذ الكلام في هوى الاجسام (فاذا حصلت فيها الصورة) الجسمية (فالما) أن تحصل معها (في جميع الاحياز والمظاهر أولاً) تحصل (في شئ منها أو) تحصل (في بعضها) دون بعض (و) الاقسام (الثلاثة باطلة فالاولان) باطلان (ضرورة) لان الهوى المنضمه الى الجسمية الحاله فيها جسم وكل جسم لا بد له من حيز ولا يمكن أن يكون جسم واحد في زمان واحد في مكانين أو أكثر (والاخير) باطل (لعدم التخصص) بالنسبة الى ذلك البعض لان الهوى على ذلك التقدير نسبتها الى جميع الاحياز على السوية وكذا نسبة الصورة الجسمية فانها تقتضي حيزاً مطلقاً لا نسبياً (فان قيل لعل صورة نوعيه) محل في الهوى مع الشارح فيه اختلال لانه ان قيد الاشارة الحسية بالاستقلال لا يصح قوله لا جوهرياً بل عرضياً وان لم يقيد لم يصح كانت جسماً أى صورة جسمية اعواز أن يكون جسماً تعليمياً (قوله بل عرضياً) الظاهر انه اضرب عن قوله جوهرياً أى بل خطأ أو سطحاً عرضياً وفيه انه يجوز أن يكون نقطة فلا بد من التعرض له الا أن يقال بل أمراً عرضياً فيشمل النقطة أيضاً بل ههنا فان الاضرب عن باطل الى باطل لا معنى له والصواب أن يقال وما لم يتقسم أصلاً أو انقسمت في جهة أو في جهتين كانت نقطة أو سطحاً لا امتناع الجوهر الفرد وما في حكمه (قوله فتكون الهوى حينئذ أمراً حالاً الخ) أي صورة جسمية تبعه بذلك لانه اللازم من كونها منقسماً في الجهات الثلاث لا كونها مركبة من الهوى والصورة (قوله والمظاهر) وهي خصوصيات الانواع والاصناف والاشخاص (قوله في مكانين) لاظهر في حيزين . . . (قوله لعل صورة الخ) اجيب بأن ينقل الكلام الى خصوصية تلك الصورة النوعية (قوله لعدم التخصص) وسيجيء المنع الوارد عليه فيما بعد في قوله وقد يقال جاز أن يقارن الهوى صورة اى صورة شخصية مثلاً

حلول الصورة الجسمية فيها فهي (تخصصها) بحيز معين (وأيضاً ينتقض) ما ذكرتم (بالجزء المعين من الارض) ومن سائر العناصر الكلية (واختصاصه بحيزه) المعين (بلا تخصص) يقتضيه فان نسبة أجزاء العنصر الكلي الى أجزاء حيزه على السواء مع أن كل واحد من أجزائه حاصل في حيز معين (قلنا الصورة النوعية) وان عينت موضعاً كلياً لـكن (نسبتها الى جميع أجزاء حيز الكل واحدة) فالكلام في تخصيصه بحيزه المعين من أجزاء حيز الكل فان المهيولى الجسمية مع تلك الصورة النوعية اما أن تحصل في كل واحد من تلك الأجزاء أو في بعضها أو لا تحصل في شيء منها والكل باطل وقد يقال جاز أن يقارن المهيولى صورة أخرى أو حالة من الاحوال تعين لها بعض أجزاء المكان الكلي وأيضاً قد تكون المهيولى المجردة هيولى عنصر كلي فلا حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية فان قلت نقل الكلام الى اختصاص أجزاء ذلك العنصر بإمكانها الجزئية قلنا تلك الأجزاء مفروضة فيه لا موجودة في الخارج فلا تقتضى مكاناً وأيضاً جاز أن يفرض هناك حالة مخصصة للأجزاء بوضع معين (والجزء من الارض انما يختص بحيزه) المعين الذي هو فيه (ليكون مادته قبل تلك الصورة) المفروضة كانت (لها صورة) أخرى (مخصصة) لذلك الجزء (بذلك الحيز أو) مخصصة له بحيز آخر (انتقل) ذلك الجزء (منه بالاستقامة الى ذلك الحيز) والحاصل أن تخصص ذلك الجزء من الارض بحيزه المعين هو الوضع السابق الحاصل لمادته بسبب صورة سابقة اما في ذلك الحيز أو في حيز آخر انتقل ذلك الجزء بعد حصول صورته الارضية منه الى حيزه على أقرب الطرق وتلك الصورة السابقة مسبوبة بصورة ثالثة وهكذا الى ما لانهاية له كما هو مذهبهم (والجواب) عن هذا الوجه من الاستدلال (انه فرع عدم التقادر المختار وأنه لا تخصص) بالحيز للمعين (الا الصورة) وما يتبعها من الاوضاع لكننا نقول أن الجسمية

(قوله اما في ذلك الحيز) كجزء من الهواء والهواء أخرج عن حيزه الطبيعي وحصل في جزء من الارض فان ذلك الجزء أوفى لها والاولية الناشئة من الصورة السابقة والاحوال العارضة لها أوفى أجزاء كجزء من الماء صار في حيزه الطبيعي أرضاً فالنقل الى قرب جزء من حيز الارض

(قوله فان قلت) جواب عن قوله فلا حاجة في التخصيص الخ وقوله وأيضاً جاز الخ تمة لقوله قلنا تلك الأجزاء

(قوله على أقرب الطرق) كالاتمامة مثلاً

إذا حلت في الهوى تخصصت بحيز معين لارادة الفاعل المختار الذي أوجد الجسمية فيها باختياريه * الوجه (الثاني أنه يلزم له) أي للمجرد الذي هو الهوى (فعل وقبول) يعني أن الهوى لو تجردت عن الصورة لكان لها حال تجردها وجود بالفعل واستعداد لقبول الصورة وقد تبين أن الشيء الاحدى الذات يمتنع أن يتصف بالقوة والفعل معا فوجب أن تكون المادة المجردة مجتمعة مع الصورة هذا خلف * الوجه (الثالث) لو جاز تجرد هوى جسم عن صورته لجاز تجردها بعد انقسامه الى جزئين مثلا وحينئذ نقول (مادة الجزء و) مادة (الكل ان تجردنا) معا (فان كانتا واحدة) بأن لا تزيد مادة الكل على مادة الجزء (فالشئ مع غيره كهولا معه) وذلك محال (والا) أي وان لم يكونا واحدة (كان المحمول المركب من مادتي الجزئين أعني مادة الكل زائداً) على مادة الجزء (فتم مقدار) باعتباره صارت المادة متصفة بالزيادة والنقصان (وصورة) جسمية لان الجوهر الممتد في الجهات هو الجسمية (كما مر) فلا تكون الهوى مجردة (وقد عرفت ما فيهما) أي هذين الوجهين من الفساد أما في الثاني فلجواز اتصاف الواحد بالقوة والفعل بالنسبة الى شئين وأما في الثالث فلأن الهوى في نفسها لا يوصف بمساواة ولا بزيادة ونقصان انما تنصف بهذه الاوصاف حال اقترانها بالصورة الجسمية (فلا نكررها) * ثالثا (أي ثالث التفاريع (ان الصورة) الجسمية أيضاً (لا تخلو عن الهوى لوجوه) ثلاثة * (الاول لو فرضنا صورة بلا هوى) كانت اما مشاراً اليها أو غير مشار اليها (فان كانت مشاراً اليها كان) ذلك المشار اليه (متناهي) في جميع الجهات لنهاى الابعاد (و) كان أيضاً (مشكلا) بشكل مخصوص

(عبد الحكيم)

(قوله بل لا تزيد الخ) يعني ان المراد الوحدة في المقار وهي المساواة لان الهوى لا تخلو عن الصورة هذا المطلب وان علم ما تقدم حيث ثبت أن الصورة بذاتها تقتضي حلول المادة وهو الوجه الثاني بعينه الا انه لما كان أصلاً لقدم العالم وغيره من المسائل جعلوه مطلباً برأسه حينئذ اذ في إثباته بالوجه الاول بيان احتياج الصورة الى المادة والشكل والتساوي ووجوب تناهيها وان الهوى لا يحتاج الى الصورة المعينة (قوله لكانت الخ) هذا لا يجوز العقل بعد ملاحظة انها امتداد جوهري فان الامتداد الجوهري

لا يمكن وجوده بدون فراغ يشغله فلا بد أن يكون مشاراً اليه

(قوله فان كانت مشاراً اليها كان متناهي) هذه قضية اتفاقية لو لم يكن مشاراً اليها كانت أيضاً متناهية

لان الثابت بالبراهين تناهى الابعاد سواء فرض مشاراً اليها أولا

(قوله كان المشار اليه) اشارة الى وجه تذكير الضمير والخبر

لان الشكل كما عرفت هيئة شئ تحيط به نهاية واحدة أو أكثر من جهة احاطتها به فكل شئ متناه يلزمه أن يكون ذا شكل فذلك الشكل الثابت للصورة المجردة (اما لنفس الجسمية) ولوازمها (فكل جسم) يجب أن يكون (له ذلك الشكل) العارض لمقدار مخصوص لا مشترك الاجسام كلها في الجسمية للمتضمنة له (فيتساوى) حينئذ (الكل والجزء) في الشكل والمقدار الخصوصيين وهو محال (أولا) لنفس الجسمية بل لسبب آخر (فتكون) الصورة المجردة (قابلة لغيره) أى لغير ذلك الشكل من الاشكال المخالفة له (وما هو) أى ليس قبول شكل آخر (الا بالفصل والوصل فالصورة بدون الهيولى قابلة للفصل والوصل وقد أبطلناه) بما مر من أن القابل لها لا بد أن يكون مقارنا للهيولى (وان كانت) الصورة المجردة (غير مشار اليها فليست صورة جسمية لان الصورة الجسمية ليست عبارة الا عن هذا الامتداد) الجوهرى الممتد في الجهات الملزوم للامتداد العرضي فهنا وخارجها (ويمنع أن يتصور) هذا الامتداد (بلا حيز ولا اشارة وايضا فتكون) الصورة المجردة على تقدير كونها غير

(قوله معناه) أى في الجهات أو في الجهتين لئلا يرد النقص بالخط
(قوله فكل جسم) مبسوطا كان أو مركبا
(قوله لا مشترك الاجسام الخ) والمفروض أنها مقتضية للكل والمقدار الخصوصيين استقلالاً من غير شرط أو رفع مانع

قوله [فتساوى حينئذ الكل الخ] أى الجزء الموجود في الخارج
(قوله وهو محال) لانه لا يبقى الكل كلا ولا الجزء جزءاً
(قوله قابلة أى قصر الى ذاتها
(قوله الملزوم للامتداد الخ) لافائدة في هذا الوصف ألا أن يقال ان المشار اليه ماهو شاغل للجزء والشاغل للجزء بالذات انما هو الامتداد ولذا يزيد وينقص بالتداخل والتكاثف فالامتداد انما هو مشار

(قوله من أن القابل لها لا بد أن يكون مقارنا للهيولى) يعنى القابل لتواردهما وان كان على سبيل البدل لا بد أن يقارن الهيولى اذ القابل لتواردهما بحسب الحقيقة هو الهيولى دون ذلك المقارن كما يوهمه ظاهر العبارة نعم يكون فرد من افراد الصورة قابلاً للاتصال وحده وفرد آخر منها قابلاً للانفصال وحده وهو الانفصال عن الآخر

(قوله لان الصورة الجسمية ليست عبارة الا عن هذا الامتداد الجوهرى) في هذا الحصر منع قائم لا يجوز أن يكون الصورة تارة ذات وضع ممتدة في الجهات وتارة أخرى مجردة عن الهيولى غير ذات وضع ولا بد لئى ذلك من دليل

قابلة للاشارة (أمراً عقلياً محضاً) لا تعلق له بميز أصلاً (فيمتنع مقارنته للمادة) المنحيزة ولو تبعاً كسائر المجردات واعلم أن هذا الاستدلال يتم بأن يقال لو تجردت الصورة لكانت متناهية ومتشككة فذلك الشكل اما للجسمية وحدها أو لسبب آخر فلا حاجة الى التعرض لكونها قابلة للاشارة أو غير قابلة لها بل هذا الترديد مما جعل في المخلص دليلاً مستقلاً هكذا الصورة المفارقة ان قبلت الاشارة فهي لا محالة في جهة ومختصة بمادة وان لم تقبل فهي غير الصورة التي تشير اليها حال كونها مادية (لا يقال هذا) الذي ذكرتموه من أن الجسمية المشتركة اذا اقتضت وحدها شكلاً مخصوصاً على مقدار معين وجب تساوى الاجسام حتى الجزء والكل في ذلك الشكل على ذلك المقدار (ينقض بالكل اذ شككه مقتضى ذاته) التي هي صورته النوعية (وجزؤه كككله) في تلك الصورة النوعية (ولا يلزم تساويهما في المقدار والشكل) المخصوصين مما بل لا يجوز ذلك فان الافلاك الخارجة والتداوير أجزاء الافلاك الكلية سم امتناع التساوى في المقدار وان كانت مساوية لها في الشكل الكرى (لانا نقول لولا مانع اقترن بجزء الفلك لكان شكل جزئه) ومقداره (كككله) بسبب الاشتراك فيما يقتضيها (لكن ثمة مانع) يمنع من التساوى في الشكل والمقدار جميعاً (وهو أن الكل حصل له ذلك الشكل) مع المقدار المخصوص بأن حلت

اليه لكونه ملزوماً للامتداد العرضي

[قوله فيمتنع] لانه يلزم تجرد الجرد ولو بالنفع

[قوله المنحيزة ولو تبعاً] أي يتبعه الصورة الجسمية المقدار

(قوله في جهة) أي في جانب وهو المكان من حيث وقوعه في احدي الجهات الست مختصة بمادة لانه

حينئذ يكون جسماً وكل جسم له مادة

[قوله فهي غير الصورة الخ] والكلام في تجرد الصورة المادية

[قوله وان كانت الخ] لكن الكلام في لزوم التساوى في المقدار والشكل المخصصين كما مر

(قوله لانا نقول الخ) حاصله أن الصورة النوعية لكل ذلك اقتضى المقدار والشكل المخصوص في مادة معينة

(قوله لكانت متناهية ومتشككة) كلامها ممنوعاً لما لا يجوز أن تكون الصورة الجسمية بعدمفارقتها

عن الهوى أمراً مجرداً غير مشار اليه أصلاً وكذا قوله ومختصة بمادة ممنوع أيضاً لا بد له من دليل وقوله

فهي غير الصورة يتوجه عليه المنع أيضاً بناء على ما ذكرنا

(قوله فان الافلاك الخارجة) أي الخارجة المركز عن مركز العالم على ما سيجي تفصيله باذن الله تعالى

الصورة الجسمية في المادة الملكية فانقضى لها صورته النوعية الحالة معها في تلك المادة مقداراً وشكلاً مخصوصين (فامتنع أن يكون للجزء) من الفلك (ذلك الشكل) والمقدار (والا لم يكن جزءاً) وكذا الكلام في سائر الأجسام البسيطة اذا كان لها أجزاء موجودة بالفعل ومنهم من وجه النقض بالاجزاء المفروضة في الفلك وغيره من البسائط فلها قد نفرض مضلة لا مستديرة وزعم أن المانع حصول الجزء المفروض بعدم وجود الكل ورد بأن

وتلك المادة معينة في الحيز وان كان المقضي متحققاً فيه بخلاف الصورة الجسمية وانما فرض مقتضية بانفرادها من غير مدخلية شيء آخر

(قوله ومنهم من وجه الخ) وفي الاشارات ولولزمه مفرداً بنفسه عن نفسه تشابهت الاجسام في مقادير الامتدادات وهيآت النهاي والشكل فكان الجزء المفروض من مقدار ما يلزمه الكلية وفرضه الامام بما حصله انه لو لم يمتد الشكّل الخاص حال كونه مفرداً عن المادة عن نفسه لم استواء الاجسام في مقادير الامتدادات وهي هيئة النهاي ضرورة ان الاجسام مشتركة في طبيعة الامتداد الجسماني فلو كان المقضي للشكّل الخاص نفس الجسمية يجب من استوائها في طبيعة الامتداد استوائها في مقادير الامتداد والشكّل واما قوله لو كان الجزء المفروض من مقدار ما يلزمه ما يلزم فمعناه أن جزء الجسم البسيط مساو لكل في الطبيعة فلو كان المقضي للشكّل الجسمية لكان الجزء مساوياً للشكّل في الشكّل فعلى التقدير يرد النقض بالاجزاء الموجودة في الفلك كالتدوير والتدوير فلها مساوية لكل في الصورة النوعية المقضية لشكّله الخاص مع عدم استواء الاجزاء في الشكل والمقدار الخاص وفرضه المحقق العلوي بما حصله انه لو كانت الجسمية بنفسها مقتضية للشكّل الخاص لزم تشابه الاجسام أي الصورة الجسمية أي اتحادها في المقدار والشكّل ويلزم منه تساوي الشكل المفروض منها لكل لا بمعنى انه يكون فرضها ممكناً من حيث الفرض ويلزم المحال من جهة تشابه أصولها بعد الفرض بل بمعنى امتناع فرضي الكلية والجزئية في الاصل بان وصفها بالفرض يستلزم رفعها فعلى هذا التقدير نقض بالاجزاء المفروضة في الفلك فلها مساوية لكل في الصورة النوعية المقضية للشكّل الخاص مع عدم امتناع فرض الكلية والجزئية والجواب على التقديرين الفرق بين الصورتين بأنه في صورة النقض المادة موجودة فالصورة النوعية المقضية وان كانت متحدة في الكل والجزء لكن اختلاف القابل مانع عن حصول الشكّل الكلي للجزء ومن امتناع فرض الكلية والجزئية وفيما نخرج فيه الصورة الجسمية مجردة عن المادة المستقلة في

(قوله وكذا الكلام في سائر الاجسام البسيطة الخ) فلها اشارة الى أن كل واحد من الافلاك الكلية جسم بسيط بمعنى انه لم يكن مركباً من الاجسام المختلفة الطباع نعم كان مركباً من اجسام هي اجزاء بالفعل مثل الافلاك الخارجة المركز أو التدوير أو المتهبات لسكنها لم تكن مختلفة الطباع جميعاً اذ المتهبات ليس لها صورة مغايرة لصورة الفلك الكلي على ما سيجيء تفصيله ان شاء الله تعالى

الشكل من لوازم الوجود دون الماهية فإذا اقتضاه طبيعة لم يكن اقتضاؤها إياه إلا في الخارج فلا يلزم ثبوته للأجزاء المفروضة فلا يتجه السؤال وأيضاً الجزئية مطلقة مانعة من المساواة في الشكل والمقدار معاً فلا مدخل لتأخر الجزء في الوجود عن الكل في المساوية (وأما الصورة) الجسمية (فلو تجردت) عن المادة (فلا تكون) هناك (إلا الطبيعة) الجسمية (المشتركة) ولم يكن هناك سبب يقتضى كلية وجزئية سوى تلك الطبيعة المشتركة فلا يتصور حينئذ اختلاف في أمر من الأمور حتى في الكلية والجزئية (فلا يكون ثمة كل ولا جزء فضلاً عن اختلافهما بالشكل) فقد اندفع عن الدلائل النقض المذكور (ولكن لما منع أن يمنع أن الشكل) وتبدله (أما يكون بالاتصال والانفصال كما ترى (في الشمعة) فإنها) تتشكل بأشكال مختلفة من غير فصل) ووصل فليس يلزم من استثناء الشكل المعارض

في اقتضاء الكل من تشابهما يلزم الحال المذكورة وإذا تحققت ما تلونا عليك ظهر لك أن كان التقصير بالأجزاء المفروضة للفلك وأرادوا أن الرّد لئلا يذكره الشارح وهو مذكور في المحاكات غير وارد لأن الاستدلال أيضاً كان يفرض جزء المفروضة للجسمية بأن فرضها يستلزم رفعها فتدبر ما أقوله وأيضاً الجزئية الخ فالجواب عنه أن اعتبار التأخر ليس لأجل أن له مدخلاً في منع دواته الجزء للكل بل لأنه في الواقع كذلك لأن الأجزاء المفروضة للشيء لا تكون إلا متأخرة بخلاف المركب وقد صرح به المحقق في شرحه

(قوله لما منع أن يمنع الخ) هذا إما برّد لو أريد بقوله هو أي الشكل آخر إلا بالفصل والوصل في نفس الجسم أما لو أريد به وما هو أي تشكل الجسمية إلا بفصل بعضها عن البعض فلا ورود له كلاً لا يخفى فإن تعدد الأشكال في الامتداد إلا باعتبار فصل بعضها ولولا لكان امتداد واحد

(قوله فلا تكون هناك إلا الطبيعة الجسمية) الحصر ممنوع لم لا يجوز أن تكون الصورة الجسمية لذاتها مقتضية لمجموع عالم الأجسام شكلاً معيناً ومقدار معيناً ومع ذلك يكون هناك أمر آخر مقارن للصورة الجسمية حال كونها مجردة عن الهيولي ويكون ذلك الأمر سبباً للكلية والجزئية فإن قيل حينئذ تكون الصورة قابلة لشكل آخر وذلك بالفصل والوصل بدون الهيولي وهو باطل قلنا ممنوع فإن ذلك الأمر لازم لوجود الصورة المجردة بعد تجردها وإن لم يكن لازماً طاعتها كما مر

(قوله فليس يلزم من استثناء الشكل الخ) لا يقال كل ما كان قابلاً للانعقاد وتبدل الأشكال فهو قابل للاتصال والانفصال كما في الشمعة مثلاً لانا نقول لأننا لم ان تبدل الأشكال لا يكون إلا بالاتصال والانفصال فإن ذلك محل النزاع بعد ولا يقال أيضاً كل ما كان قابلاً للانفصال المذكور فهو يمكن أن يكون قابلاً للاتصال والانفصال وإن لم يكن قابلاً لها بالفعل لأن هذا الامكان ممنوع أيضاً

للصورة المجردة الى سبب مغاير لنفس الجسمية وكونها قابلة لشكل آخر استقلالها بقبول
 الفصل والوصل كما زعمتم (ولا يجاب) عن هذا المنع (بأن ذلك) أى قبول تبدل الاشكال
 (يقتضى) لا محالة (القسمة الوهمية) اذ لا يتصور تبدل شكل فيما لا يمكن أن يفرض فيه
 شيء غير شيء (وتنفى) القسمة الوهمية كما مر (الى) القسمة (الانفكاكية ويلزم المحال
 المنع كور لاننا نقول لو كفى ذلك) فى دفع المنع (لاستقل بالدلالة) على المطلوب بأن
 يقال لو فارت الصورة المادة لكانت قابلة للقسمة الوهمية المفصلة الى الانفكاكية فيلزم
 استقلال الجسمية بقبول الفصل والوصل وقد اُبطنا وعلى هذا (فكان هذه المقدمات)
 المذكورة فى دليلكم (كلها ضائعة) لا حاجة اليها (ويمكن الجواب) عن هذا الذى قلناه
 (بأنه لا ينافى حقيقة الكلام) وصحة الدليل بمقدماته بل هو من قبيل تعيين الطريق الذى
 هو أقصر * (الثانى) من الوجوه الثلاثة (الصورة الجسمية لو) خلت عن الهيولى (قامت
 بذاتها لاستغنت) فى نفسها (عن المحال فلا تخل فيه) أصلاً لكنها حالة فيه فلا يجوز حلولها
 عنه وقد عرفت جوابه * (الثالث) من تلك الوجوه أنه يقول على تقدير أن يجوز خلوه
 الصورة عن المادة (فتعوض الشكل تغارقه صورته قبل التجزئة وبمدها فان كان لا يتميز)

• [قوله تبدل الخ] بل أصل الشكل اذا انحطط الحدود والحدود لا يتصور فيما لا امتداد يقتضى القسمة
 الوهمية أى فيما له طبيعة نوعية متعددة الافراد كما فيما نحن فيه

[قوله كما مر] من أن حكم الامثال واحدة

[قوله وقد عرفت جوابه] من أنه يجوز أن لا يكون محتاجة ولا مستعمرة •

[قوله فان كان لا يتميز الخ] فيه ان الكمية الجزئية باعتبارها قاعدة فاذا فرضت الصورة منفردة عن
 المادة فلا كل ولا جزء ولا تعدد فيها ولا يلزم ان يكون الشيء مع غيره كقولنا معه فتدبر

(قوله عن هذا الذى قلناه) أى قوله لاننا نقول الخ

(قوله وقد عرفت جوابه) وقد عرفت أيضاً ما فى هذا الجواب من انه لا واسطة بين الاحتياج الذاتى

الى الخل والغنى الذاتى عنه وقد عرفت أيضاً ما ذكرنا فى توجيه كلام المصنف

(قوله نفرض الشكل تغارقه صورته) المراد من الشكل هنا المجموع المركب من الهيولى والصورة وقوله

صورته هذه الاضافة من قبيل اضافة الجزء الى الكل ومعنى تغارقه الصورة عن الكل هو ان تبقى الصورة

بدون الكل فتكون حينئذ مجردة عن الهيولى وقوله قبل التجزئة وبمدها متعاق بقوله تغارقه ثم ان

امكان وقوع المجموع الذى فرضتم مجموع فى هوية الصورة التى فرض كونها مجردة عن الهيولى لا بدلائبانه

من دليل

بين صورة الكل وصورة الجزء (فالشيء مع غيره كحولا معه وان كان) بينهما تميز وقد عرفت (في مباحث التبعين (أنه لا تميز) ولا تمدد (بين الامثال أى بين افراد ماهية نوعية (الا بالمادة) وعوارضها (فهمي) أى الصورة الجسمية (مقارنة بالمادة حين ما فرضت مجردة عنها هذا خاف وقد عرفت ما فيه) من أنه مبني على عدم القادر المختار وان تمايز الامثال معلل بالمادة وكلاهما ممنوعان (فلا نكرره * رابعا أي رابع تفريعات الهيولى وتركب الجسم منها ومن الصورة (قد علمت) في مباحث الماهية (أنه لا بد) في الماهية الحقيقية المبركة (من احتياج أحد الجزئين الى الآخر) فقط أو احتياج كل منهما الى صاحبه على وجه لا يلزم منه دور وحينئذ فلا بد بين جزئي الجسم من حاجة وأما كيفية تلك الحاجة (فاعلم أن الهيولى ليست علة للصورة والالتم لها) أي للهيولى (وجود قبل وجود الصورة) لان العلة متقدمة بالوجود على معلولها لكننا قد بينا أن المادة لا تكون بالفعل الا بسبب الصورة لان الشيء الواحد لا يكون متصفا بالقوة والفعل معا وقد عرفت فساد فلا نعيد (و) أيضاً لو كانت الهيولى علة للصورة (لاجتمع فيها) أى في الهيولى (القبول والفعل) بالنسبة الى شيء واحد فانها حينئذ فاعلة للصورة وقابلة لها وهو باطل وجوابه أنه ينبغي على أن البسيط لا يكون قابلا وفاعلا معا وقد علمت ما فيه (و) أيضاً لا يجوز أن تكون الهيولى علة للصورة (لانها) في حد ذاتها (تقبل صوراً لانها لها فلا تكون علة للمعينة) أى لا تكون علة للمعينة من تلك الصور حتى يكون حصولها في الهيولى أولى من حصول غيرها دفعا للتحكم بل ليس للمادة الا مجرد القبول وأما سبب حصول الصورة المعينة فيها فأمر آخر (ولا الصورة) أى و ليس الصورة أيضاً علة (للهيولى لانها حالة فيها فنحتاج) الصورة (في وجودها إليها) وينجبه على هذه العبارة أنه يلزم حينئذ كون الهيولى علة للصورة

(قوله في الماهية الحقيقية) أى المتصفة بالوحدة الحقيقية أى الوحدة في الخارج

(قوله ليست علة) أى علة فاعلية

(قوله مبني على ان البسيط الخ) مع ان الهيولى ليست بسيطاً حقيقياً

(قوله وينجبه على هذه العبارة الخ) فيه ان المثبت هنا الاحتياج الى الفاعل والمنفي فيما سبق الاحتياج الى القابل

(قوله فلا تكون علة للمعينة) لم لا يجوز أن يكون علة للمعينة لاندائها بل بشرط خارج عن ذاتها منضم

إليها فلا يلزم التحكم وأما عدم كونها قابلا وفاعلا فقد عرفت ما فيه

(قوله وينجبه على هذه العبارة انه يلزم حينئذ كون الهيولى علة للصورة) اذ المحتاج اليه لا بد أن يكون

فالاولى أن يقال فلا تكون علة لوجود عملها (و) أيضاً ليست الصورة علة للهوى (لأنها) أى الصورة (لا توجد الامع التناهي والتشكل) لما سر (والهوى متقدمة عليهما) لأنهما من توابع المادة المتأخرة عنها وما مع التأخر متأخر كما أن ما مع المتقدم متقدم فتكون الصورة متأخرة عن الهوى فلا تكون علة لها ولا يخفى عليك أن الحكم بتأخر ما مع التأخر إنما يظهر صحته في المعية والتأخر الزمانيين دون غيرهما (و) أيضاً ليست الصورة علة للمادة (لأنها) أى انتفاء المادة (عند عدم الصورة المعينة) يعنى لو كانت الصورة علة لها لانتفت عند انتفاء الصورة المعينة لوجوب انتفاء المعلول عند انتفاء علته لكن الصورة الجسمية تتبدل وتزول عند ورود الانفصال والهوى باقية على حالها فان قيل ما ذكرتم إنما يدل على أن الصورة المعينة ليست (قوله فالاولى الى آخره) لأولية لان عدم كونها علة لوجوده معللة باحتياجها في وجودها اليه وتأخرها عنه

(قوله ليست الصورة علة) أى فاعلة

(قوله إنما يظهر الخ) وهما المعية وان كانت زمانية لكن التأخر ليس بزمني ولا يلزم أن يكون ما مع الشيء زماناً متأخراً عما كان ذلك الشيء متأخراً عنه ذانا لعدم الاحتياج بينهما

علة للمحتاج فان معني العلة هنا هو ما يحتاج اليه الشيء في وجوده في نفسه لكن الصورة لم تكن محتاجة في وجودها في نفسها الى المحل الذي هو الهوى والا يلزم أن تكون الصورة عرضاً لاجورها هف ثم لا يذهب عليك ان مثل هذه المناقشة يكون متوجها على ما يذكر فيما بعد من قوله وما مع المتأخر متأخر انخ فالاولى أن يقال هناك أيضاً وما مع المتأخر لا يكون علة متقدمة اليه ومتقدم على ذلك المتأخر فعليك بالتأمل في تأويله العبارتين

(قوله إنما تظهر صحته في المعية والتأخر الزمانيين) الظاهر أن كون الصورة مع التناهي والتشكل هو المعية الزمانية وليست عن معية ذاتية كما توهم فان التناهي والتشكل كيفيتان عارضتان للصورة بواسطة المقدار المتأخر عن الصورة ذاتاً فكيف يكونان مع الصورة معية فقوله لا توجد الامع التناهي والتشكل ممنوع ان أراد بالمعية المعية الذاتية وغير مفيد ان أراد بها المعية الزمانية اذ المقصود هنا هو بيان التأخر الذاتي هف ثم انه لو أريد بالمعية الذاتية أن يكون الشئين بحيث يكونان معا معلولي علة ثالثة أو يكونان معا معلول ثالث فان كانا معا مقسبين الى ذلك الامر الثالث فالظاهر هك ان ما مع المتقدم متقدم وما مع المتأخر متأخر بالنسبة الى ذلك الامر الثالث وان كانا مقسبين الى غير ذلك الامر الثالث فان لم يكن بينهما لزوم في الوجود أصلاً أو كان اللزوم من أحد الجانبين فقط فالظاهر هناك انه لا يلزم أن يكون ما مع المتقدم متقدماً ولا ان يكون ما مع المتأخر متأخراً وان كان اللزوم من الجانبين معا فان توقف ذات

علة لها ولا يلزم من عدم علة الصورة المعينة عدم علة الصورة المطابقة قلنا الواحد بالشخص لا بد أن تكون علة الفاعلية واحدة بالشخص والصورة المطلقة ليست كذلك إذا تم هذا فنقول التلازم وامتناع الانفكاك بينهما دل على الاحتياج من الجانبين (خاجة الهويلى الى الصورة في بقائها لان الصورة تستحفظها بتواردها) عليها (اذ لو فرضنا زوال صورة) عنها (وعدم اقتران) صورة (أخرى) بها (عدمت المادة) لما مر من امتناع بقائها خالية عن الصور كلها (فهى) هي تلك الصور المتواردة عليها (كالدعائم تزال واحدة) منها عن السقف (وتقام مقامها) دعامة (أخرى) فيكون السقف باقيا على حاله ببقاء تلك الدعائم (وحاجة الصورة) الى الهويلى (في التشخيص) والعوارض اللازمة للشخصها (اذ قد علمت أن

(قوله دل على الاحتياج الخ) فيه ان بين العلة الموجبة والمعلول تلازما مع ان الاحتياج من أحد الجانبين فالصواب ترك هذه المقدمة وان قيل اذا تمهد ان كل واحد منها ليست علة فاعلة للآخرى خاجة الهويلى الخ

(قوله في بقائها) أى وجودها المستمر فمن أصل الوجود أيضاً محتاجة اليها والمادة الفاعلية لها المبدأ بالقياس بقيدها الوجود المستمر لقياس الصورة عليها بشخصها كما في القديسيات أو بتوارد الصور عليها كما في المنصريات

(قوله كالدعائم) والمبدأ النقيض كالتيم للدعائم والعلة الفاعلية للواحد بالشخص واحدة بالشخص والتعدد إنما هو في الشروط

(قوله وتعددها) الصواب إسقاط هذا اللفظ لما عرفت ان وحدة المادة وكثرة السبب ووحدة الصورة وكثرة كل منهما على ذات الآخر ليسكن لا توقف تقدم بل توقف معية كتوقف كل من اللبنتين المتساويتين على الاخرى في الاستناد الى اقع بينهما فالظاهر هناك أن يكون مامع المتقدم متقدما وما مع المتأخر متأخراً وان لم يتوقف ذات كل منهما على ذات الآخر بل توقف باعتبار أمر متأخر عن ذاته كتوقف كل من الهويلى والصورة على الاخرى باعتبار البقاء والتشكل فالظاهر هناك هو عدم كون مامع المتقدم متقدما وما مع المتأخر متأخراً فلذا منع الشارح منها تأخر مامع المتأخر فان قيل منها احتمالان آخران هما أن يكون الشيطان معا لمولدين لعتين آخرين أو يكونا معا عاتين لمولدين آخرين ويكون بينهما تلازم ذاتي بوجه من الوجوه قلنا لو سلم وجود هذين الاحتمالين فالما يمنع هناك أيضاً أن يكون مامع المتقدم متقدما وما مع المتأخر متأخراً فتأمل والله الموفق

(قوله قلنا الواحد بالشخص لا بد أن تكون علة الفاعلية واحدة بالشخص) لا يقال حركة حجر واحد في مسافة واحدة يمكن أن تكون مستمرة الى وسط المسافة بمحرك ثم الى آخرها بمحرك آخر فهذا الحركة كانت معلولة واحدة بالشخص لانا نقول علة هذه الحركة من مبدأ المسافة الى منهاها هو مجموع المحركين المذكورين معا فيكون العلة أمراً واحداً بالشخص أيضاً كما لا يخفى

(قوله خاجة الهويلى الى الصورة في بقائها) لاني وجودها في نفسها والاحتياج على هذا الوجه أمر معقول ألا يرى الى ان حاجة المزاج الحيواني الى الحياة تكون في بقائه لاني وجوده في نفسه وذلك لانه

تشخصها) وتمدها (بالمادة وما يكتنفها من الاعراض) وعلت أيضاً أن تناهيا وتشكيلها
 لاجل المادة فقد ثبت الاحتياج من الطرفين على وجه لم يلزم منه الدور (خامساً) كما أن
 الهيولى لا تخلو عن الصورة الجسمية كذلك لا تخلو عن صورة أخرى بل (لكل جسم)
 من الاجسام (صورة نوعية) بحسبها يتنوع الجسم أنواعاً كثيرة من البسائط والمركبات
 وذلك (لأنها) أى الاجسام (مختلفة في الاوازم كقبول الانقسام) الانشكائي وقبول
 الالتئام والتشكل الناتج لها (بسهولة) كما في العناصر الرطبة مثل الماء والهواء (أو عسر)
 كما في العناصر اليابسة مثل الحجر والحديد (أو عدمه) أي عدم قبول ذلك الانقسام
 والالتئام والتشكل كما في الفلكيات (وليس ذلك) الاختلاف في تلك الاوازم (لجسمية
 المشتركة) بين جميع الاجسام لان الامور المختلفة لا يجوز أن تكون معللة بأمر مشترك
 ولا لهيولى لأنها قابلة فلا تكون فاعلة وايضاً هيولى العناصر مشتركة فلا تكون مبدأ

(قوله وعلت أيضاً الخ) الصواب لما عرفت أن تناهيا وتشكيلها لاجل المادة وهما شخصاتها ليكون بياناً
 للمحوالة التي في المحسوس فانه ما علم فيما سبق ان تشخصها للمادة وإعلان بيان كيفية التلازم بينهما وكيفية تشخصها
 من غوامض مسائل الحكمية ان ثبت الاحاطة فارجع الى شرح للاشارات والحاجات مع وجود القدرة
 وسواء الفطنة ولولا الخروج عنها في الكتاب ضيق الوقت لاوردنا بقدر ما احاط به فكري العليل
 وذو الهيولى السكبل

(قوله كذلك الخ) عدم كون الهيولى خالياً عن الصورة النوعية لم يقم عليه دليل بل أمر استحساني
 بناء على انها القابل

(قوله بل لكل جسم الخ) اضراب عما هو مفهوم مما سبق أى ليس المقصود عدم الخلو فقط بل العموم

(قوله بحسبها يتنوع الخ) أى الصورة فالمرجع مستفاد مما تقدم

(قوله مختلفة في الاوازم) بحيث لا يخلو شيء من الاجسام أحدها المثبت الكلية

(قوله ذلك الاختلاف) اشارة الى وجه تذكير اسم الاشارة والمراد الاوازم المختلفة كإبدل عليه التعديل

[قوله مشتركة] دليل السكون والفساد

إذا في الحياة لم يبق المزاج أصلاً مع ان الامر بالعكس في الاحتياج في الوجود فان وجود الحياة - شروط
 بوجود المزاج وقوله حاجة الصورة الى الهيولى فهو التشخيص أى لا في وجودها في نفسها على مامر والاحتياج
 على هذا الوجه أيضاً أمر معقول ألا يرى الى أن الجسم يحتاج الى التناهي في تشكيله والى الحيز في تحيزه
 والى العوارض المشخصة في بعض تشخصاته ومع ذلك لم يكن محتاجاً الى شيء منها في وجوده في نفسه
 وان كان كل منها لازماً لوجوده فتأمل

لأشياء مختلفة ولا للمفارقة لأن نسبتها إلى الأجسام كلها على السوية (بل) لابد أن يكون ذلك (لأمر مختص) أي ثابت لبعض من الأجسام دون بعض ويجب أن يكون ذلك الأمر المختص لازماً لئلا يمكن استناد ما هو لازم إليه (فإن كان) ذلك الأمر المختص اللازم (مقوماً للجسم فهو المطلوب) إذ لابد حينئذ من أن يكون جوهرها فقد ثبت في الأجسام جوهر مختص هي مباد لا ثارها ولوازمها المختلفة ولامعنى للصورة النوعية إلا ذلك (والأى) وأن لم يكن مقوماً للجسم بل كان خارجاً لازماً (عاد الكلام فيه) لاحتياجه حينئذ إلى أمر آخر مختص يستند هو إليه (ويتسلسل قال الامام الرازى) الذي حصل لنا بالدليل هو أن هذه اللوازم من الكيفيات والايون وغيرها مستندة إلى قوى موجودة في الأجسام وأما أن تلك القوى أسباب لوجود الجسمية حتى تكون صوراً مقومة فلا بل الأثر (الظاهر) عندنا (أنها) من قبيل (الأعراض) وما ذكره من لزوم التسلسل وارد عليهم في الصور فإن اختصاص الأجسام بصورها النوعية ليس للجسمية المشتركة ولا للهوى

[قوله ولا للمفارقة] فيه بحث مشهور بقرينة احتمال آخر وهو أن تكون الصورة الجسمية بشرط حلولها في هوى كل فلك علة فلا تثبت الكلية

[قوله إذ لا بد الخ] امتناع تقوم الجوهر بالعرض القائم به ضرورة لأنه يلزم تقدم العرض وتأخره وكذا كونه جزءاً محمولاً عليه وأما تقومه بالعرض القائم بجزئه فجوزة البعض متمسكين بأن السرير مركب من الخشب والهيئة السريرية والحق امتناعه لأن المركب من القولتين ليس داخلاني شيء من القولتين لأنه باعتبار جزء موجود لاني موضوع وباعتبار جزء آخر موجود في موضوع ولا ترجيح لاعتبار حكم أحد الجزئين دون الآخر له في نفسه وما قيل من أن صدق تعريف الجوهر على السرير بمعنى المجموع فوهم لأن صدق السرير بمعنى معروض الهيئة السريرية كما أن الجسم بمعنى حمل الأعراض القائمة جوهر لا المجموع المركب بينهما وبما ذكرنا ظهر جوهرية الصورة النوعية وأن تشكل على الفحول

(قوله فإن اختصاص الخ) لا وجه لهذا الكلام لأن نسبة الصورة النوعية إلى الجسم كنسبة الفصول إلى الجنس فالصورة النوعية إذا حلت في الجسم تخصص الجسم وصار كل حصّة مختصة بصور معينة وقبل حلولها يتعدّد فيحتاج إلى التخصيص بخلاف الأعراض فالحا عارضة للأجسام بعد تكثرها في الخارج فلا بد من التخصيص

(قوله ولا للمفارقة لأن نسبتها إلى الأجسام كلها على السوية) فيه منع لم لا يجوز أن يكون هناك أمور مخالفة لمختلفة الماهيات ويكون لكل منها نسبة مخصوصة إلى جسم مخصوص فعلى هذا لا يتصور الاختلاف في تلك اللوازم

ولا للمفارق لما مر بيمينه فلا بد من استنادها الى صور آخر مختصة وقد أجابوا عن ذلك بأن هيوليات الافلاك متخالفة بالماهية وكل واحدة منها لا تقبل الا صورة معينة وأما اختصاص العناصر بصورها فلأن المادة قبل هذه الصورة كانت متصفة بصورة أخرى لأجلها استمدت لقبول الصورة اللاحقة وهكذا الى ما لا يتناهي (و) حينئذ (نقول) لهم (لما لم يمتنع تماقب صور بلانهاية فلم) أي فلا شيء (يتمتع تماقب اعراض بلانهاية) بل هذا أيضاً جائز فلا حاجة الى اثبات الصورة النوعية في العناصر لذلك ولا في الافلاك لان موادها لا تقبل الا ما هو عارض لها وأجاب بعضهم عن ذلك بأننا نعلم بدئية أن حقيقة النار مخالفة لحقيقة الماء فلا بد من اختلافهما بأمر جوهرى مختص (وربما يستدل) على اثبات الصورة النوعية (بأن الماء اذا سخن) ثم ترك (يعود بالطبع بارداً فثمة أمر هو مبدأ للكيفية باقية) يرد الماء الى الكيفية الزائلة بعد زوال الفاسر (فلنا) ان سلم أن في الجسم أمراً هو مبدأ للكيفية فلا يجديكم (ومن أين يلزم كونه من مقومات الجسم) حتي يكون صورة نوعية على أن لا نسلم ذلك (و) نقول (لم قلتم انه) أي حدود الماء الى البرودة (ليس بفعل الفاعل المختار) على طريقة جري العادة (وهذا) الفرع الخامس أعنى ثبوت الصورة النوعية (مع ضعفه) لعدم صحة أثره (أصل) كبير (له فروع كثيرة) من المباحث الفلكية والنصيرية (فتحققه ولا نس) كيلا يحتاج الى التنبيه على ضعف ما يتفرع عليه من تلك المباحث قال الامام الرازى لما فرغنا من بيان ذاتيات الجسم ومقوماته فلنذكر أحكامه ثم شرع في اثبات الحيز الطبيعى الا أن المصنف جملة من تقاربع الهیولی فقال (سادسها

[قوله انا نعلم بدئية) دعوى البدئية في محل النزاع غير مسموعة كيف والمتكلمون ذهبوا الى ان الاجسام متناهية لثبات الجواهر الفردة لا الاختلاف بالاعراض

(قوله بأمر جوهرى) بناء على ما مر من امتناع تقوم الجواهر بالعرض وقد عرفت ما فيه

(قوله فلا يجديكم) اشارة الى ان المعطوف عليه محذوف بدلالة المعطوف

(قوله جملة من تقاربع الهیولی) اما على سبيل التغليب أو باعتبار ان ثبوت الحيز الطبيعى يتوقف على ثبوت الطبيعة الحاملة في الهیولی فلان انحجاب الجزء يقولون بتماثل الاجسام فلا طبيعة ولا اقتضاء

(قوله وأجاب بعضهم عن ذلك) أي أجاب عنه بتغيير الدليل وقوله انا نعلم بداهة أن حقيقة النار مخالفة لحقيقة الماء هو ما منع فان الذي نعلمه بداهة هو ان كيفيت النار مخالفة لكيفيت الماء وأما المخالفة بين حقيقتيهما بأن يكون لكل منهما في ذاته مقتضى للامتياز الذاتي عن الآخر فهو محل النزاع بعد

كل جسم له حيز طبيعي) تقتضي طبيعته حصوله فيه (ضرورة أنه لو خلى) الجسم (وطبعه) أي فرض

(عبد الحكيم)

واختصاص الاجسام بالأثار بإرادة الفاعل المختار

(قوله كل جسم له حيز طبيعي) هذه المسئلة لا تصح عند القائلين بالجزء سواء كان موجوداً أو موهوماً
اذ لا اختلاف فيه حتى يقال ان بعضه طبيعي وبعضه غير طبيعي قال الشارح في بحث المكان أنه قد استدل
بعضهم على امتناع كون المكان بعداً مجرداً بأستلزامه ان لا يمكن جسم في حيز ولا يتحرك عنه وأجيب
بأن اختصاص الاجسام باحيازها لما بينها من الملازمة والمناقرة وبما ذكرنا ظاهر عدم صحة ما في التجريد بعد
ما اختار ان المكان هو العدد من أن لكل جسم مكاناً طبيعياً واما عند القائلين بالسطح فلا يصدق كلية
اذ قبل بتداف الحيز والمكان اذا المحدد لا مكان له فضلاً عن كونه طبيعياً فقولهم الحيز عن المكان
كما مر في بحث المكان من أن الحيز ما به تمايز الاجسام في الاشارة الحسية وهو أعم من المكان فتناول
للموضع الذي به تمايز المحدد عن غيره في الاشارة الحسية فهو متعيز وليس في المكان ولا بعد في ان يكون
الحالة التي تميزه في الاشارة الحسية عن غيره طبيعية له وان لم يكن شيء من أوضاعه يشبه بالقياس الى ما تحتها
أمراً طبيعياً وفيه بحث لان الحيز ينسب الى الجسم بكلمة في ويصح الانتقال منه وبدل على ما ذكرنا
من أن الجسم لا يجوز أن يكون له حيزان طبيعيان فلا يمكن ادخال الوضع بهذا المعنى في الحيز والصواب
ما في الشفاء من أن الحيز اما مكان أو موضع ترتب الاجسام بعضها مع بعض والعين والمشارك للجزئين
وضع الترتيب بأن يشار الى الجسم بأنه هناك وهنا سواء كان سطحاً أو وضعاً حاصل بالترتيب واليه يرشد
الدليل المذكور عليه

(قوله تقتضي طبيعته حصوله فيه) يعني أن المراد بالحيز الطبيعي ما تقتضي الطبيعة حصوله فيه ولذا
لا يجوز أن يكون لجسم واحد حيزان طبيعيان وفيه اشارة الى رد ما في شرح المقاصد وحكمة العين من أنها
لا تعني بالحيز الطبيعي الا ما يكون حاصل للجسم في نفسه مع قطع النظر عما سواء والى دفع ما أورده بعض
من أن المكان يعني السطح كيف يكون طبيعياً وهو حاصل له بسبب الحوايز وليس حاصل للجسم اذا
خلى وطبعه لان اللازم في المكان الطبيعي ان يكون الجسم بطبيعته مقتضياً للحصول فيه وان كان
الحصول متوقفاً على شرط وارتفاع مانع وفي الاشارات ان الجسم اذا خلى وطبعه ولم يعرض له من
خارج تأثير غريب لم يكن له بد من وضع معين وشكل معين فاذن في طباعه مبدأ استيعاب ذلك وفي
شرحه واما قول مبدأ استيعاب ذلك ولم يقل مبدأ ذلك أو مبدأ وجوب ذلك لان الحصول في الموضع
المعين والشكل المعين وربما يازمهما القسر كما ذكرنا لكن الجسم يكون بحيث يعود الى ما اقتضته طباعه
عند زوال القسر الخ

(قوله أي فرض بعد وجوده) اشارة الى أن الحيز من لوازم الوجود لا انهية فالفاعل معتبر من

حيث أنه موجود له

بعد وجوده خالياً عن جميع ما يمكن خلوه عنه من التأثيرات القريبة (لكان له مكان ضرورة) اذ لا يمكن جسم لافي مكان ولا يتصور حصوله في جميع الامكنة معا بل لا بد أن يحصل في حيز معين ولا يكون حصوله في ذلك الحيز مستنداً الى أمر خارج اذ المفروض خلوه عنه ولا الى الجسمية المشتركة لان نسبتها الى الاحياز كلها على السوية ولا الى الهيولى لانها تابعة للجسمية في اقتضاء حيز ما على الاطلاق بل الى أمر آخر داخل فيه مختص به وهو المراد بالطبيعة (قلنا) ما ذكرتم (ممنوع بل لو خلى) الجسم وطبعه (لكان كالمحدد لا مكان له) كما هو مذهب أرسطو ومن تابعه (أو) نقول اذا خلى وطبعه (تكون نسبتته الى الاحياز) كلها (سواء حتى يخصصه) الفاعل (المختار) بحيز معين ولا نسلم امكان خلوه في

(عبد الحكيم)

• [قوله عن جميع ما يمكن خلوه منه] وهو ماسوى لازم ماهيته والفاعل من حيث هو موجود له فلا يرد ما قيل أن أريد التخلية من الفاعل أيضاً فالجسم حينئذ لا يكون موجوداً فضلاً عن اقتضاء الحيز وأن أريد التخلية من الفاعل أيضاً فالجسم حينئذ لا يكون موجوداً فضلاً عن اقتضاء الحيز وأن أريد التخلية ماسوي الفاعل فيلزم أن يكون المخصص هو الفاعل لان المفروض تخليته عنه من حيث هذا الاعتبار أيضاً (قوله الضرورة) [الضرورة الاولى بالنسبة الى نفس الحكم أعني الملازمة والثانية بالنسبة الى ان الحكم بالضرورة أيضاً ضروري] فانه قد يكون نظرياً فقول الشارع اذ لا يمكن تنبيه على ذلك (قوله أن يحصل في حيز معين) أن أراد في معين من المعينات فيجوز أن يكون المخصص له امتناع كونه لافي مكان أو في كل أمكنة وما قيل ان الحصول في المكان المعين أمر وجودي فلا يمكن استناده الى الامتناع الذي هو عديم فمدفوع لانه يجوز أن يكون الاستناد الى الجسمية بشرط هذا الامتناع (قوله ممنوع الخ) قد عرفت اندفاعه بما حررنا لك من أن الحيز أعم من المكان (قوله حتى يخصصه الفاعل المختار) انما قيد بالمختار لئلا يرد أن نسبة الفاعل الى جميع الاحياز على السوية فلا يخصص الا بحسب الاستعدادات

[قوله ولا نسلم امكان خلوه في نفس الأمر] لاختفاء انه يكفي لنا اثبات امكان فرض الخلو وان كان المفروض محالاً ولا شك في امكانه فان الجسم يمكن فرضه موجوداً عارياً عن جميع ما لا يدخل في تقوم ماهيته ووجوده ثم اذا فرضه فلا بد أن يحصل في حيزه معين لما عرفت ولا شك أن الحصول في ذلك الحيز من الأمور الممكنة فلا بد له من علة وليست الأشياء القريبة لافاً اذا فرضنا الخلو عنها فهي اما ذاته أو مقوم ماهيته أو لازم ذاته والفاعل من حيث انه مخصص بالحيز أيضاً مفروض خلوه عنه وان كان مفروضاً معه من حيث انه موجود خلاصته مافي الشفاء يمكن توهم الجلس خالياً عن جميع ما لا يكون مقوماً لماهيته ووجوده ولا يمكن توهم خلوه عن مكان معين فلا بد من استناده الى أمر لا يمكن خلوه عنه

نفس الامر عن تأثير المختار وتخصيصه (و) تقول (لو فرضت الاحياز) كلها (خالية) عن الاجسام (ثم) فرض أنه (خلق الارض) وحدها (كان نسبتها الى الاحياز كلها سواء اذ ليس ثمة مركز ولا محيط) واذا جعلت الارض بأسرها في أي حيز اتفق وجب أن تقف فيه ولا تنتقل منه الى غيره لاستحالة الترجيع بلا مرجع فباتوهم من أن الارض طالبة للمكان الذي هي فيه باطل (كما قال) به (ثابت بن قرة) فانه قال ليس لشيء من الامكنة حال يخص به دون غيره حتى يتصور أن جسما معينا طالب له بطبعه دون ما عداه (واذا رمينا مدرة) الى فوق (فانما تمود) المدرة (الى مركز الارض) لا لان الطبيعة الارضية طالبة له كما توهم بل (لان الجزء مائل الى كله) الذي يجذبه بعلة الجسمية ولو جعل الارض نصفين وجعل كل نصف في جانب آخر لسكان طلب كل منهما مساويا لطلب صاحبه حتى يلتقيا في وسط المسافة التي بينهما ولو فرض أن الارض كلها رفعت الى فلك الشمس ثم أطلق من المكان الذي هي فيه الآن حجر لا يرتفع ذلك الحجر اليها لطلبه للأمر العظيم الذي هو شبيهه ولو فرض أنها تقطعت وتفرقت في جوانب العالم ثم أطلقت أجزاؤها لكان يتوجه بعضها الى بعض ويقف حيث يتصل تلاقيها قال ولان كل جزء يطلب جميع الاجزاء طلبا (قوله لو فرضت الاحياز الخ) وهذا إنما يصح على رأى القائلين بالبعد وأما عند أصحاب السطح فلا يمكن ذلك اذ عند عدم الاحساس يتعدى الاحياز

(قوله الذي يجذبه) اشارة الى أن العود معلل بميل الحيز ولذا كان المدرة الكبيرة أسرع من الصغيرة ويجذبه السهل ولذا كانت حركته سريعة عند القرب من الارض

(قوله باطل) اذ المفروض ان الاحياز خالية عن الاجسام ثم خلقت الارض بحيث لم يكن هناك محيط ولا مركز فحينئذ يلزم أن تكون نسبة الارض الى الاحياز كلها على السواء فلم يتصور أن تكون طالبة للمكان الذي هي فيه

(قوله لان الجزء مائل الى كله) ظاهره يدل على ان الكل موجود بالفعل والجزء بميل اليه وهذا باطل اذ الكل إنما يحصل بعد وصول الجزء اليه فالمراد ان الأقل بميل الى الاكثر حتى يصل اليه فيحصل الكل أو المراد ان الجزء بميل الى الاجتماع حتى يحصل الكل

(قوله ولو فرض أنها تقطعت وتفرقت الخ) فلو فرض جزء في وسط الاجزاء بحيث يكون ميله الى سائر الاجزاء على السواء لزم أن يكون ذلك الجزء واقفا في موضعه حتى يجتمع سائر الاجزاء معه أو بعرض غلبة بعض الاجزاء على البعض الآخر وأيا ما كان فلم يلزم الترجيع بلا مرجع

واحداً ومن الحال أن يلقى الجزء الواحد كل جزء لا جرم طلب أن يكون قربه من جميع
الاجزاء قرباً متساوياً وهذا هو طالب الوسط ثم ان جميع الاجزاء شأنه هذا فلزم من ذلك
استدارة الارض وكريتها وأن يكون كل جزء منها طالبا للمركز هكذا نقل عنه في المباحث
الشرقية (وبالجملة فلم لا يجوز أن يكون كل جسم) بحيث (لو خلى وطبعه لكان يقتضى
حيزاً مبهماً ككل جزء من الارض) فانه يطلب حيزاً مبهماً من اجزاء حيـز الارض (ويكون
المخصص) لذلك الجسم بمحيز معين (أصراً من خارج) كما أن مخصص جزء الارض بمحيز
معين أصراً خارج عنه . وقد يجاب بأن الكلام فيما اذا خلى الجسم وطبعه وجرده عن جميع
الامور الخارجة عنه وأما جزء الارض فانه لو خلى وطبعه لاتصل بكاه فلم يبق موجوداً
منفرداً مقتضياً للمكان وما دام موجوداً على حدة فانه لا يخلو عن قاصر (فرعان) على
أن لكل جسم مكاناً طبيعياً * (الاول لا يكون لجسم) واحد (حيـزان طبيعيان فانه اذا
كان في أحدهما فان طلب الآخر فهذا) المكان الذي هو فيه الآن (ليس طبيعياً له) لانه
هارب عنه طالب لغيره (والا) أى وان لم يطلب الآخر حال كونه في أحدهما (فالآخر
ليس طبيعياً له) لانه ليس طالبا له حين ما خلى وطبعه (و أيضاً) اذا كان (الجسم) خارجاً

(قوله وبالجملة الخ) لفظ الجملة ليس في موقعه لانه منع الملازمة المذكورة بسند آخر وهو أن يكون
حال كل جسم حال جزء الارض

(قوله وان لم يطلب الخ) فشرح التجريد عدم الطلب بمكان بسبب انه وجد مكاناً طبيعياً لا يقدح في
كون هذا المكان طبيعياً فان طلب المكان انما يكون اذا لم يكن موجوداً لمكان هو مطلوبه وليس بشئ
لان المكان الطبيعي على ما مر لو خلى الجسم وطبعه اقتضاه ولاقتضاه ليس مشروطاً بشئ انما المشروط
بعدم وجدان الحركة اليه

(قوله اذا كان الجسم الخ) والخروج عنهما غير اختصاص بمجهة دون جهة ممكن والا لكان أحدهما
لازماً فلا يكون الثاني طبيعياً فيكون الخروج لاعلى سببها أيضاً ممكناً والتخلية ممكنة وليس بين الخروج

(قوله وقد يجاب الخ) هذا الجواب انما يفيد اذا جعل قوله لكل جزء من الارض نقضاً اجاباً
مذكوراً بعد ايراد النع وأما اذا جعل سندا للمنع كما هو الظاهر فلا يفيد اذ هو أعني هذا الجواب يكون
حيثما كلاماً على السند مع انه يمكن أن يقال لانسلم ان فرض خلو الجسم عن جميع الامور الخارجة عنه
يقتضى خلوه في نفس الامر

(قوله فالآخر ليس طبيعياً) وعليه منع ظاهر بأن يقال لم لا يجوز أن يكون عدم طلب الحيـز الآخر
لحصوله في أحد الحيـزين الطبيعيين

عنهما) بالقسر ثم خلى وطبعه (فاما أن يتوجه اليهما) معا (وهو محال) ظاهر فيما اذا لم يكونا من المكان القسري في جهة واحدة (أولاً) يتوجه (الى واحد منهما فليس شيء منهما طبيعياً أو) يتوجه (الى أحدهما) فقط (فالأخر ليس طبيعياً) له والكل محال فالـمكان الطبيعي واحد * (الثاني) من الفرعين الجسم البسيط له مكان طبيعي كما عرفت و(مكان المركب) أي مكانه الطبيعي (مكان البسيط الغالب فيه) فانه يقهر ما عداه ويخضعه الى حيزه فيكون الكل اذا خلى وطبعه طالبا لذلك الحيز (وان تساوت البسائط) كلها (فيه فالمكان) الطبيعي له (هو الذي اتفق وجوده فيه لعدم أولوية الغير وفيه نظر لانه لو أخرج) المركب المتساوي البسائط (عنه) أي عن ذلك المكان الذي اتفق وجوده فيه (لم يعد اليه طبعاً) بل سكن أينما أخرج (لعدم الرجح) فلا يكون ذلك المكان طبيعياً و(البسيطان) (المتساويان في) الحجم و(القدار قد يختلفان في القوة) فانه اذا أخذ مقداران والنخاية تناف حتى لا يمكن الاجتماع بعدم قرض وقوع الخروج وبالنخاية يلزم أحد الامور الثلاثة المذكورة هنا غاية التحريم ويرد عليه أن الخروج لاعلى سمتها لاستلزامه امتناع التوجه الى الحيزين مناف للنخاية المستلزما للتوجه فاعل ماشأ الاستعالة اجتماع هذين الامرين المتباينين بتعدد المكان الطبيعي (قوله ومكان المركب الخ) قالوا ليس للمركب مكان وراء أمكنة البسائط لان التركيب لا يقتضي زيادة في وجود الاجسام فلا يحتاج بسببه الى مكان زائد على أمكنة البسائط فاذا أمكنة المركبات هي أمكنة البسائط بعينها على التفصيل المذكور

(قوله والبسيطان الخ) عطف على قوله وان تسارت البسائط وليس داخل تحت النظر *

(قوله وهو محال ظاهر فيما اذا لم يكونا الخ) فيه منع أيضاً اذ يقال لم لا يجوز أن يكون في الجسم البسيط جهتان عقليتان لازمتان لذاته وطبيعته ويكون الجسم باعتبارهما متوجهاً الى الحيزين الطبيعيين معاً فاذا كان الجسم في حاق الوسط منهما يكون معلقاً بينهما وهذا مثل ما يقول الحكماء في العقول المجردة من ان لكل عقل اعتبارات عقلية مثل وجوده ووجوبه من علته وامكانه الى غير ذلك فهذه الاعتبارات يكون مقتضياً لمعولات متعددة

(قوله وان تساوت البسائط كلها فيه فالمكان الطبيعي له) لعل هذه الكلام فرضي محض لتحقيق مطابق فلم يلزم أن يكون مخالفاً لما سيجيء من انه لا يوجد المعتدل الحقيقي في الاجسام المركبة العناصر الاربعة ويؤيد ما ذكرنا ما يذكره الشارح من قوله هذا كله بالنظر الى ما يقتضيه التركيب اذا خلا عن مقتضى آخر الى آخره ويقتضي أن يكون هذا الكلام بالنظر الى المركب الذي لا مزاج له ويكون ماسبيحاً بالنظر الى المركب الذي له مزاج الا أن قوله وقد يفصل ههنا الخ مشعر بأن هذا الكلام عام يتناول المركبات

متساويان من الارض والنار فربما كان اقتضاء الارضية للميل السافل أقوى من اقتضاء
النارية للميل الصاعد أو بالعكس بل ربما كان الناقص في المقدار أقوى في القوة (فالمتبر)
من التساوي في بسائط المركب (هو التساوي في القوة) دون الحجم والمقدار وقد يفصل
ههنا ويقال المركب ان تركب من بسيطين فان كان أحدهما غالبا في القوة وكان هناك
ما يحفظ الامتزاج فالمركب يجذب بالطبع الى مكان الغالب وان تساويا فاما أن يكون كل
منهما ممانا للآخر في حركته أولا فان لم يتمانا افترقا ولم يجتمعا الا بقاسر وان تمانا مثل
أن تكون النار من تحت والارض من فوق فاما أن يكون بعد كل منهما عن حيزه مساويا
لبعد الآخر أولا فعلى الاول يتقاربان فيجتسب المركب في ذلك المكان لاسيما اذا كان في
الحل المشترك بين حيزيهما وعلى الثاني يجذب المركب الى حيز ما هو أقرب الى حيزه
لأن الحركات الطبيعية تشتد عند القرب من احيازها وتفتقر عند البعد وان تركب من ثلاثة
فان غلب أحدها حصل المركب بطبعه في حيز الغالب كما مر وان تساوت فان كانت الثلاثة
متجاورة كالارض والماء والهواء حصل المركب في حيز العنصر الوسط كالماء وان كانت
متباعدة كالارض والماء والنار حصل المركب في الوسط أيضا لتساوي الجذب من الجانبين
ولان الارض والماء وان اختلفا في الماهية لكنهما يشتركان في الميل الى أسفل فهما يفتلبان
النار بهذا الاعتبار وان تركب من أربعة فان كانت متساوية حصل المركب في الوسط والا
ففي حيز الغالب هذا كله بالنظر الى ما يقتضيه التركيب اذا خلا عن مقتضى آخر يمنع العناصر
عن أفعالها فانه يجوز أن يحصل للمركب صورة نوعية تدل على مكان البسيط المغلوب والله
أعلم **الفصل الثاني** من فصلي المرصد الاول (في أقسامه) أي أقسام الجسم الطبيعي

(قوله وقد يفصل الخ) منقول من المباحث المشرقية

(قوله وكان هناك الخ) وان لم يكن المزاج قويا بطل التركيب فان كل جزء له مكان عنصريه

(قوله وان تساويا) أي في القوة

(قوله افترقا ولم يجتمعا الخ) أي لا يحصل التركيب الا بقاسر بقدرهما على الاجتماع فعند الاجتماع له

مكان قسري واذا خلى وطبعه لا يبقى المركب . . .

الزاجية وغيرها

(قوله في حيز العنصر الوسط) أي في وسط حيز العنصر الوسط

الذي تبين في الفصل الاول حقيقة وأجزاؤه (وأحكام كل قسم منها) أي من تلك الاقسام (وفيه) أي في هذا الفصل الثاني (مقدمة وأقسام) خمسة * (المقدمة) الجسم ينقسم الى بسيط (ومركب) ويظهر لك وجه الانحصار فيهما من بيان مفهوميهما (و) الجسم (البسيط له رسمان) مشهوران * (الاول ماجزؤه) أي كل جزء منه (مساو لكله في الاسم والحد) كالماء مثلا قال الامام الرازي هذا انما يستقيم اذا قلنا بان الجسم غير مركب من الهول والصوره بل هو جوهر متصل قائم بذاته لا بمادة واما اذا قيل انه مركب منهما فانه لا يستقيم لان جزؤه المادى وحده أو الصورى وحده لا يساويه في الاسم والحد بل لا بد حينئذ من أن يقيّد الجزء بكونه جسميا أي مقادريا والى ذلك أشار المصنف بقوله (والمراد بالجزء المذكور في رسم البسيط) هو الجزء المقدارى والوارد الهول والصوره) فلهما جزآن من الجسم البسيط ولا يساويانه فيما ذكر فلا ينطبق هذا الرسم على شيء من الاجسام البسيطة واذا أريد الجزء المقدارى كان منطبقا عليها سواء تركبت منهما أولا * (الثاني) من رسمى الجسم البسيط (ما لا يتركب من اجسام مختلفة الطبائع وكل منهما) أي من هذين الرسمين (قد يعتبر بحسب الحقيقة أو الحس فهذه أربعة اعتبارات) في رسم البسيط * الاول ما جزؤه المقدارى بحسب الحقيقة مساو لكله في الاسم والحد فيندرج فيه العناصر الاربعة لان كل جزء مقدارى يفرض فيها يساوي كله في اسمه وحده دون الفلك اذ ليس أجزاؤه التقديرية المفروضة فيه كذلك ودون الاعضاء المتشابهة الحيوانية كالعظم واللحم مثلا اذ فيها أجزاء تقديرية هي العناصر ولا تشاركها في أسمائها وحدودها * الثاني ما يكون جزؤه المقدارى بحسب الحس مساويا له فيما ذكر فيتناول مع العناصر الاعضاء المتشابهة فان كل جزء محسوس منها يساويها في الاسم والحد دون الفلك * الثالث ما لا يتركب بحسب الحقيقة من اجسام مختلفة الطبائع فيشمل العناصر والفلك دون شيء من أعضاء الحيوان * الرابع ما لا يتركب بحسب الحس من اجسام مختلفة الطبائع فيتناول الكل فهو أعم

(تعبد الحكيم)

(قوله ويظهر لك الخ) فلذا تعرض المصنف لتعريفها وترك دليل الانحصار
[قوله أي كل جزء منه] الذي بعض أجزائه مساو لكله دون البعض داخل في المركب
[قوله قال الامام الخ] لم يظهر لى فائدة نقل كلام الامام

الاعتبارات وأولها أخصها وبين الثاني والثالث عموم من وجه وتخصيصه ان مالا يتركب من أجسام محسوسة مختلفة الطبائع اما ان لا يتركب من أجسام مختلفة ويتركب منها لكنها غير محسوسة وعلى الاول اما ان لا يكون اسمه موضوعا له بشرط كونه موصوفا بصفة مخصوصة كالماء والارض والهواء والنار فيشاركه أجزاءه في اسمه وحده واما ان يكون مشروطا به فلا يطلق اسمه على أجزائه كالفلك اذ قد اعتبر في اسمه شكل معين وعلى الثاني أيضا اما ان لا يعتبر في الاسم صفة كاللحم والعظم فيطلق اسمه على جزئه أو يعتبر فلا يطلق كالشريان والوريد اذ قد اعتبر فيهما التجويف والهيئة المخصوصة * فالاعتبار الرابع يعم هذه الاربعة بأسرها والاول يتناول واحدا منها ولا يخفى عليك حال الآخرين والى ما فصلناه لك أشار بجملة بقوله (فاعتبر ذلك) أى الذي ذكرناه من اعتبار كل واحد من رسمى البسيط بحسب الحقيقة أو الحس (فى الاعضاء المتشابهة) الحيوانية (كاللحم والعظم) ونظائرهما (وفى الفلك يظهر لك الفرق) بين الاعتبارات الاربعة كما عرفت (و) الجسم (المركب بخلافه) فهو على الرسم الاول مالا يكون جزؤه المقداري بحسب الحقيقة مساويا له فى الاسم والحد فيخرج عنه من البسائط المذكورة العناصر دون الفلك والاعضاء المتشابهة وان اعتبر الجزء المقداري بحسب الحس خرجت تلك الاعضاء أيضا وعلى الرسم الثاني هو ما يتركب بحسب الحقيقة من أجسام مختلفة الطبائع فيخرج عنه العناصر والفلك دون الاعضاء المذكورة وان اعتبر التركيب بحسب الحس خرجت هذه الاعضاء

(قوله وأولها أخصها) لاختصاصه بالعناصر

(قوله وبين الثاني والثالث عموم الخ) لصدقهما على العناصر وصدق الثاني على الاعضاء المتشابهة بدون

الثالث وصدق الثالث بدون الثاني فى الفلك

[قوله كالشريان] وهى العرق الثابت من القلب المتحرك بحركته والوريد العرق الثابت من الكبد

الغير المتحرك

(قوله كالشريان والوريد الخ) الشريان هو عرق نابض مجوف ثابت من القلب والوريد هو عرق

مجوف ضائع غليظ فى العنق وهو اثنتان فى كل عنق ووريدان كل منهما اثنتان

(قوله دون الفلك) لا يكون جميع أجزائه المقدارية بحسب الحقيقة مساويا فى الاسم الحرفي لثقله لا يضر

أن يكون بعض أجزائه كذلك مثل مجموع المتممين الحاوي والحوى فانه جزء من فلكه وانه مساو له

فى ذلك بحسب الحقيقة كما لا يخفى

أيضاً في رسم المركب اعتبارات أربعة أيضاً إلا أن أولها أهمها ورابعها أخصها على عكس ما تقدم وبين الباقيين عموم من وجه كما هناك واعلم أن المراد بالجسم البسيط في هذا الموضع ما لا يتركب حقيقة في نفس الأمر من أجسام مختلفة الطباع وبالمركب ما يقابله ثم أن المصنف ذكر ههنا حكماً عاماً للأجسام البسيطة والمركبة وهو أن لها شكلاً طبيعياً وبين أن الشكل الطبيعي للبسيط ماذا فقال (ولكل جسم) بسيطاً كان أو مركباً (شكل طبيعي) وذلك (لوجوب تناهيه) لما سيرد عليك من استحالة لا تنتهي الأبعاد (فلو خلى الجسم) أي جسم كان (وطبعه) بأن يفرض بعد وجوده خالياً عن جميع ما يمكن خلوه عنه من التأثيرات الخارجية (يحيط به حد) أي طرف واحد فيكون كرة (أو حدود) أكثر من

[قوله أي جسم كان] مركباً أو بسيطاً

[قوله بأن يفرض بعد وجوده الخ] إذ الشكل من لوازم الوجود وتقرير الاستدلال على ما تقدم في الحيز الطبيعي وما أورد عليه من أن الشكل لازم للجسم بواسطة التناهي من لوازم الماهية إذ الجسم الغير المنتهي لاشك في جسميته قد فُوق بان الشكل من لوازم الوجود وما ذكرنا ما يدل على أنه ليس لوازم الماهية ولا شك أن وجود الجسم في الخارج يستلزم التناهي المستلزم للشكل [قوله فيكون كرة] أي شكله كرة وكذا في قوله فيكون مضاعفاً

(قوله لكل جسم شكل طبيعي) وذلك لوجوب تناهيه كل جسم إما أن يقتضي تناهي أبعاده أو يقتضي لانتهاي أبعاده أو يقتضي شيئاً منهما والمسلم من هذه الأقسام هو الثالث والاولان ممنوعان في الأجسام البسيطة فلم يلزم أن يكون لها أشكال طبيعية كما زعموا وأما المركبات فلظاهر أنها مقتضية للتناهي والتشكل كما في أعضاء الحيوانات وأغصان الأشجار بناء على القول بالإيجاب لأعلى القول بالاختيار وقد اعترض الشارح في حاشيته لشرح التجريد فقال ويرد عليه أن شكله يتوقف على تناهي الأبعاد ولا شك أن طبيعة الجسم لا يقتضي تناهي أبعاده وما يعرض للشيء بواسطة ليست مستندة إلى ذاته لا يكون عارضاً له لذاته فإن قلت هذا بعينه وارد في المكان أيضاً لأن حصوله فيه موقوف على وجود المكان الذي لا يستند إلى ذات الجسم قلت وجود الجسم لا يتصور في غير مكان عند القائل بأنه البعد فوجود المكان من لوازم وجوده من حيث هو بخلاف تناهي الأبعاد فإنه ليس من لوازم وجود الجسم من حيث هو لأن الوسطة إذا لم تستند إلى ذات الشيء ولم تكن لازمة له كانت أمراً غريباً قطعاً بخلاف ما يستند إلى ذاته أو ما يلزم من ذاته من حيث هو نعم لا شك في وروده على القول بأن المكان هو السطح فإنه ليس لازماً لوجود الجسم كما في المحدود بل يتوقف على وجود جسم آخر وهو أمر غريب إلى ههنا كلامه ويمكن أن يجاب عن بعضه فتأمل

واحد فيكون مضلما وعلى التقديرين كان ذلك الشكل طبيعيا له لاستناده الى طبيعته من غير أن يكون هناك تأثير غريب ثم ان الاشكال الطبيعية للأجسام المركبة غير منضبطة لاختلافها بحسب اختلاف أجزائها في طبائرها ومقاديرها وبحسب صورها النوعية فلذلك لم يتعرض لها (و) قال (الشكل الطبيعي للبيسط) من الاجسام هو (الكرة) وذلك (لان له) أي للجسم البسيط بالمعنى المراد في هذا المقام (قوة) أي طبيعة (واحدة والقوة الواحدة لا تنفصل في المادة الواحدة) التي للبيسط (الا فعلا واحداً) أي غير مختلف بالنوع (وكل شكل سوي الكرة ففيه أفعال مختلفة) أنواعها فان المضاع من الاشكال يكون جانباً منه خطاً وآخر زاوية أو سطحاً أو نقطة وهي أمور متخالفة الحقائق فيلزم التحكم لان القابل والفاعل في الشكل متعددان (وشكك) فيما ذكر من أن الشكل الطبيعي للبيسط هو الكرة (بوجوه) أربعة (الاول الارض بسيطة) على رأيهم (وليست كرية) لما عليها وفيها من الجبال والتلال والاعوار والوهاد (وقولهم) في دفع هذا السؤال أن ما ذكرتموه تضاريس الارض (وخشونات) الواقعة على ظاهرها (لا قدر لها بالنسبة اليها فهي) أي تلك الخشونات على الارض (كجاورسة على كرة كبيرة) اذ قد يدنوا أن الجبل اذا كان ارتفاعه نصف فرسخ يكون نسبة طوله الى قطر الارض كنسبة خمس سبع عرض شعيرة معتدلة الى كرة قطرها

(قوله والقوة الواحدة الخ) أي القوة الواحدة من حيث أنها واحدة لا تفعل في الواحدة من حيث أنها واحدة الأفعلا واحدة وهذه المقدمة بدیهية (قوله الأول) هذا النقض اجابني بخلاف ما حكم عن الدليل في الأرض وكذا الثالث والثاني والرابع كنعم بقوله ان الفاعل الواحد لا يفعل في مادة واحدة الا خلاه واحداً والانسب ان يجعل الثالث ثانياً والثاني ثالثاً

(قوله وكل جسم سوي الكرة ففيه أفعال مختلفة) قد نقض هذا بالشكل الاهليجي فانه ليس كرة حقيقة مع انه ليس هناك الاسطح واحداً قلنا لا نسلم ذلك بل كان في جانبيه نقطتان ينتهي اليها ذلك السطح فهناك أفعال مختلفة بالنوع وفيه نظرو برد النقض بالنطاق الذي في صورة حلقة مدورة كما سيأتي ويمكن ان يجاب عن النقض بأن في الشكل الاهليجي طولاً غير الاستدارة وفي النطاق المذكور جوفاً غير الاستدارة ففيهما أفعال مختلفة فقامل (قوله الى قطر الأرض كنسبة خمس سبع الخ) قطر الكرة يضم القاف وهو الخط المستقيم المار بمركز الكرة واصلاً الى طرفيها وقوله خمس يضم الخاء وكذا قوله سبع يضم السين وقوله ثلث يضم التاء والذراع أربعة وعشرون اصبعاً وعرض كل اصبع ثلاث شعيرات مضمومة بطون بعضها بطون بعض وقوله تقريباً كأنه إشارة الى دفع ما يقال من أن هذا الكلام يخالف ما ذكره أنعام قوله اذا كان ارتفاعه نصف فرسخ يكون وقوله بالعرض بفتح العين والراء المهملتين

ذراع وعلى هذا تكون نسبة طول أعظم جبل عليها وهو ما ارتفاعه فرسخان وثلاث كنسبة سبع عرض تلك الشميرة الى الذراع تقريبا (فلا تخرجها) تلك الخشونات التي لا قدر لها بالنسبة اليها (عن كونها كرية بمجملتها لا يعني) أى لا يفيد قولهم المذكور اندفاع ذلك السؤال (اذ الكرية) الحقيقية (لا تقبل الأشد والأضعف) حتى يتصور وجود الكرية الضعيفة في الارض مع تلك الخشونات القادحة في كمال الكرية فاذن حقيقة الكرية منتفية عنها قطعا بل وجه دفعه أن يقال شككها الطبيعي هو الكرة الا أنه وقعت هناك أسباب خارجة عنها كالرياح والامطار والسيول فانلم بها جزء من الارض ثم ان اليوسة التي فيها حافظة لما حصل لها من الاشكال فلا جرم في شكل الارض على ذلك الانسلاخ المقتضى لتلك الخشونات فيكون خروجها عن شككها الطبيعي بتلك الاسباب وذلك لا يقدح في اقتضاء طبيعتها الشكل الكروي كما ادعيته فان قيل كون اليوسة المستندة الى طبيعة الارض حافظة للشكل القسرى المانع عن الشكل الطبيعي يقتضي كون الطبيعة الواحدة مقتضية لشيء ولما لم يمنع من حصول ذلك الشيء وذلك باطل قطعا أجيب بأن الطبيعة اقتضت شكلا مخصوصا واقتضت أيضاً كمية حافظة للشكل مطلقا فهذه الاقتضاء لا يخالف الاقتضاء الاول بل يؤكد لو خليت وطبيعتها لكن لما أزال القاسر الشكل ولم يزل الكيفية صارت الكيفية حافظة للشكل القسرى ومانعة بالعرض عن الودود الى الشكل الطبيعي ولا استحالة في ذلك الوجه (الثاني) الافلاك المكوكة فيها نقر أى حفر ترتكز الكواكب فيها (بخلافه بالقدر) لانها مساوية لمقادير الكواكب المختلفة الاقدار المائلة لتلك النقر (والوضع) أى مختلفة بالوضع أيضاً لان تلك النقر موجودة في موضع من الفلك أي جانب منه دون آخر فقد اختلف فعل الطبيعة الواحدة في مادة واحدة وقد اُجاب بعضهم عن هذا بأن الاختلاف المذكور ليس

(عبد الحكيم)

(قوله أجيب الخ) خلاصته ان مانعه اليوسة عن الشكل الطبيعي فعل عرضي لا ذاتي حتى ينافي اقتضاء الطبيعة لها (قوله الافلاك المكوكة فيها الخ) هذا على مذهب قوم ابتوا للكواكب نفوساً متحركة ايها وحركات وضعية على أنفسهم كما ابتوا الافلاك بها وما على مذهب قوم ابتوا لكل فلك من الافلاك نفساً متحركة وان الكواكب أجزاء متصلة بالافلاك غير متحركة ممتازة عنها بالاشارة والشكل فهي كلبعض خشب مختلفة بالوانها فلانقر ولا اختلاف في الموضع ولا ارتكاز الابلوهم (قوله وقد اجاب بعضهم الخ) قد عرفت ان السؤال المذكور منع المقدمة الدليل ولا يمكن جعله معارضة في المقدمة بعد اقامة الدليل على خلافها فانه بيان صورة

مستنداً الى طبيعة واحدة بل الى صور متعددة فان الفلك قد حصل له صورة نوعية تقتضي كرية شكله لكن اتصلت به صورة أخرى أفرزت عنها كرة أخرى تختص بها هي كوكب أوندوير أو خارج مركز فلزم من ذلك أن يبقى في الفلك الاول نقرة أو منتم متصور بالصورة الاولى فقط لا يقال حلول الصور المختلفة لا يكون الا لاختلاف المواد أو لاختلاف استعدادات مادة واحدة ولا يتصور ذلك في الفلك لأننا نقول له أن يمنع المحصر اذ من الجائز أن يكون اختلاف الصور في بعض البسائط مستنداً الى أسباب تعود الى الفواعل كما جاز استناده الى أمور تعود الى القوابل لكن يبقى عليه أنه يلزم اجتماع صورتين نوعيتين

لا يوجد فيها حكم المقدمة المذكورة فهي سند للمنع وليس نقضاً للمقدمة المذكورة اذ لم يذكر عليها دليل حتى ينتقض بتخلف الحكم عنه فالجواب لا يكون الا بانبات المقدمة الممنوعة فتقرر به ان المقدمة المذكورة بدئية عند التأمل والصورة التي هي سند المنع ونشأ الاشتباه في تلك المقدمة ليست مما نحن فيه لان الافعال هنا متعددة (قوله الى اسباب تعود إلخ) وتلك الفواعل لا يجوز ان تكون نفساً لان تعلقها بالاجرام بعد حلول الصورة النوعية فيها والعقول نسبها الى الشكل سواء منع هذه المقدمة منهم كثيراً من القواعد التي بنوا على هذه المقدمة كما لا يخفى على المتابع

(قوله تختص بها) أي تختص هذه الكرة الأخرى بتلك الصورة الأخرى ويجوز التعكيس في ارجاع الضمير الى المذكورين في قوله تختص بها (قوله هي كوكب أوندوير) أي هذه الكرة الأخرى هي كوكب أوندوير إلخ وقوله فلزم من ذلك أن يبقى في الفلك الاول نقرة إلخ لا يلزم من حصول هذه النقرة في الفلك أن يكون قابلاً للحرق فان مرادهم من ذلك أن لا يقبل الحرق بعد تحضله وتكمله في نفسه وما ذكر من النقرة كان معتبراً في تحضله وتكمله في نفسه وقوله متصور بالصورة الاولى فقط أي متصور بصورة الفلك الكلي يعني أن لا يكون للنقرة ولا للمتمصورة أخرى غير صورة الفلك الاول حتى يلزم اختلاف فعل الطبيعة الواحدة في المادة الواحدة بل كون الصورة الأخرى للسكواكب والتدوير والخارج المركز لكن الاستحالة في ذلك كما يذكره (قوله الاختلاف المواد) وهذا كاختلاف الميولي في الافلاك الكلية وكاختلاف المواد العنصرية المركبة وقوله ولا اختلاف استعدادات مادة واحدة وهذا ظاهر في العنصرية كما هو المشهور وقوله ولا يتصور ذلك في الفلك أي في الفلك الواحد فقط وان كان متصوراً في الافلاك المقدره كما ذكرنا (قوله الى اسباب تعود الى الفواعل) الفواعل اما أن تكون متغايرة بالذات فصور وجودها في الافلاك والعناصر ويتصور كونها اسباباً للصور المتعددة أيضاً واما أن تكون متغايرة بالاعتبار فيتصور أيضاً وجودها في الافلاك والعناصر أما في العناصر فظاهر وأما الافلاك فكالمعقل التاسع مشافان له جهات عقلية واعتبارات مختلفة يسمى اقرا وجهه العقل العاشر والمقعر والتدوير وحامله والخارج المركز والجوزهر والفلك الكلي للقمر وكذا قد أوجد الصورة النوعية لهذه الكرة وقد أوجد الميولي والصورة الجسمية هناك أيضاً كما ذكرنا (قوله اجتماع صورتين نوعيتين في الكوكب إلخ) احديها الصورة النوعية لهذا الكوكب

في الكواكب والتدوير والخارج المركز وهو محال وأنه اذا كان في الفلك صورتان كان فيه تركيب قوي وطبايع فلا يكون بسيطا وأنه اذا جاز أن يتصل بالفلك صور متعددة وهي مبادي أفعال مختلفة جاز في سائر البسائط فلا يلزم أن يكرن شكلها مستديراً وربما يندفع الاول بمنع استحالته فان صور العناصر باقية في المركب وقد حل فيه صورة أخرى نوعية سارية في جميع أجزائه وهي العناصر فيكون في كل عنصر هناك صورتان نوعيتان والثاني بأن معنى التركيب القوي أن يكون جزء من الجسم قوة ولجزء آخر منه قوة أخرى حتى اذا كان له جزآن قويان كان له قوتان وليس الامر في الفلك كذلك اذ الصورة الاولى سارية في الكل والثانية مختصة ببعضه والثالث بأن كل صورة تفرض في البسيط قوة واحدة تؤثر في مادة واحدة فلا تقتضي الاشكالا مستديراً * الوجه (الثالث الفاعل) عديم (لاشكال الاعضاء) في الحيوان والنبات ومقاديرها في العظم والعنبر وصفاتها من الملاسة والخشونة هي القوة المصورة وهي (قوة) واحدة (بسيطة مع اختلاف فعالها) ألا ترى أنها لم تفد موادها شكل

(قوله وهو محال) لم يفتقر عندهم من المتضادين الصورة النوعية (قوله فلا يلزم الى آخر) لانه انما يلزم اذا كان الفاعل واحداً لم لا يجوز أن يكون متعدداً كما في الفلك المكوكب (قوله يمنع استحالته الخ) فيه انه فرق بين صورتين فان صورة كل واحد من العناصر في الحيز والصورة الأخرى في المجموع فلا تعاد في المحل بخلاف ما نحن فيه فانه قد اجتمع صورة الفلك وصورة الكوكب في محل واحد فالجواب انما كان صورة الكل سارية كان الحال في الكوكب جزء الصورة النوعية للكل وجزء الصورة ليست بصورة حتى يلزم اجتماع المتضادين (قوله حتى اذا كان له الخ) اراد به ان كل جزء منه يكون له قوة معاكسة لقوة جزء آخر فهذا لا يتأتى في شئ من المركبات العنصرية ليوافق الاجزاء الأرضية مثلاً في القوة وإن أراد يكون فيه جزآن متعايران في القوة برد الاشكال بتلك الثوابت لوجود الكواكب المتعددة المشتملة على القوى المتغايرة فالجواب ان المراد بتركيب القوى والعليامع ان يكون حصول المركب بتركيب الاجسام الحاملة للقوى لا بتركيب بعضها مع بعض

مثلاً والثانية هي الصورة النوعية لمجموع الفلك الكلّي وهي الخاتمة في مجموع المقامات الحاوية والمحوية وسائر الكرات المرتكزة في ذلك الفلك الكلّي (قوله اذ الصورة الاولى يارية في الكل والثانية مختصة ببعضه) يعني أن المقام الحاوي جزء من الفلك الكلّي وكذا المقام المحوي جزء منه وليس لشيء منهما ما وحده صورة نوعية لم توجد في الآخر ولا هما معا صورة نوعية لم توجد في الثاني وأما الخارج مثلاً في الصورة النوعية لهما أي المقيمين هي الصورة النوعية للكل وهي السارية في جميع الأجزاء من حيث هو جميع نعم قد كان لكل من التدوير والخارج صورة نوعية مختصة به لكن ذلك القادر لا يوجب التركيب الحقيقي المعبر فيما بينهم كما أن قطرات الماء تكون من تكررة في كرة الهواء ومختلطة مع الهواء في كرة الهواء وهذا القادر لا يوجب تركيب كرة الهواء تركيباً

الكرة بل اشكالا مختلفة (وقد يجاب) عن هذا من قبلهم (بأن فعلها) أي فعل تلك القوة البسيطة (في مركب) هو المادة التي يتخلق منها الحيوان أو النبات واختلاف آثار القوة البسيطة في مادة مركبة من قوا بل متعددة جائز لأني مادة بسيطة * الوجه (الرابع الانفلاك الخارجة المواكز كل من متممها يختلف جانباه بالركة والثخانة) فقد فعلت الطبيعة الواحدة في كل من المتممين أفعالا مختلفة في الثخن فيجوز أيضاً أن تختلف أفعالها في الشكل وأجيب عن ذلك بأن المراد بالفعل الواحد كما أو أنا إليه أن يكون متشابهاً غير مختلف بالنوع كالسطح والخط والنقطة لا أنه لا يختلف أصلاً واختلاف الثخن والنقر أيضاً لا يوجب خروج فعل الطبيعة عن أن يكون نوعاً واحداً * فرع * على القول بأن الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة (فالأناء كلما كان أقرب إلى المركز) أي مركز العالم الذي هو وسط الكل كما إذا كان في قعر بشر مثلاً (كان أكثر احتمالاً للماء) مما إذا كان أبعد عنه كمرأس جبل (وذلك لأن ظاهر سطحه) أي سطح الماء إذا خلى وطبعه في أي موضع فرض (قطعة من دائرة) بل من سطح كرة (مركزها مركز العالم) لأنه بسيط سيال تقتضي طبيعته تساوى بعد سطحه الظاهر عن المركز حتى يكون قطعة من سطح كروي وإنما ذكر الدائرة لأنها أسهل في التصور ولما كان مقدار رأس الأناء شيئاً واحداً يمر بطرفيه دائرتان مركزهما واحد وأحدهما أكبر من الأخرى كانت القوس الواقعة على طرفيه من الدائرة الصغرى أكثر تحديداً وتعمراً من القوس الواقعة عليهما من الدائرة الكبرى كما يشهد به التخيل من كل ذي فطرة سليمة وكانت القوسان محيطيتين بشكل هلال يملأ الماء إذا كان الأناء أقرب ويخلو عنه إذا كان أبعد فيزيد الأول على الثاني بذلك القدر من الماء أعني بتمامه يملأ بين قطعتين من سطحيين كربين يرتسمان على رأس الأناء من توهم حركتي القوسين عليه بمنة ويسرة وإلى ما لخصناه أشار بقوله (وكلما كانت الدائرة أصغر كان التقعر فيها أكبر بالنسبة إلى وتر

قوله واختلاف الثخن الخ) فإن هذا الاختلاف العارض بسبب دخول خارج المركز في ثخن المثل لا يوجب خروج فعل الطبيعة عن أن يكون نوعاً واحداً وهو الشكل الكروي

حقيقياً كما لا يخفى (**قوله** كالسطح والخط والنقطة) هذا أمثال للختلف بالنوع لا لغير المختلف بالنوع كما يتوهم وقوله لا يوجب خروج الطبيعة عن أن يكون نوعاً واحداً أو ما كون الرقة في هذا الطرف والغلط في ذلك الطرف وكون النقرة في هذا الطرف ودون طرف آخر فيسبغ الكلام عليه أن شاء الله تعالى

واحد) هو امتداد رأس الاناء (ثم الجسم البسيط) أى الذى لا تتركب حقيقته من أجسام مختلفة الطبائع كما نبيهاك عليه (ينقسم الى فلكي وعنصرى فالفلكي الافلاك والكواكب) فهو قيمان (والعنصرى العناصر الاربعة) وهذا قسم واحد (والمركب ينقسم الى ماله مزاج والى مالا مزاج له فهذه خمسة أقسام ثلاثة للبسيط واثنان للمركب هو القسم الاول فى الافلاك وفيه مقاصد ستة * هو المقصد الاول * أن الحكماء (زعموا أن الافلاك) السكلية (الثابتة بالرصد تسعة تشمل) هذه التسعة (على أربعة وعشرين فلكا) أى هى مع ما فى ضمنها من الافلاك الجزئية هذا العدد فتسعة من الافلاك كما سيتلى عليك كلية وستة تدوير

(عبدالحكيم)

(قوله ان الافلاك السكلية) أى الافلاك التى هوكل لاشتغالها على الافلاك اشتغال الشكل على الجزء وكذا الجزئية ما يكون جزأ الفلك آخر فالنسبة فى كلا الموضوعين نسبة العام الى العام وفى التذكرة أثبت اهل العلم تسعة افلاك فى بادى نظرهم اثنين منها المحركين الاولين وسبعة سيارات السبع يسمى كل فلك منها العالم السكلى للكواكب وكثرة الكوكب لتضمنه جميع حركاته فعلم من ذلك ان اطلاق السكلية على الفلك الاعظم وفلك الثوابت بطريق التغليب لا شرا كره ما يباحق ضبط الحركة وعدم كونها فلكا آخر

(قوله الخ) هذا موافق لما فى شرح الاشارات من ان المتأخرين أثبتوا السكلى كوكب مثل الفلك البروج ككرة مركزها مركز العالم بناس بجذبه، شعرا مافوقه، ومقره محذب مائحة وهو الفلك السكلى المشغل على سائر اجزاء فلكه الا القمر فانه ممثله المسمى بفلك جوزهر يحيط بفلك آخر له يسمى بالمائل هو الذى يشغل على سائر الافلاك وفلكا آخر خارج المركز عن مركز بنفصل المائل والمائل وفلكا آخر يسمى بالتدوير ماحل الشمس فانها يكتفى فيها باد الفلكين اعنى خارج المركز والتدوير وزادوا فى العطاردة كان آخر خارج المركز أيضا فله فلك كان خارجا المركز فيكون جميع افلاك الكواكب التسعة على هذا التقدير اثنين ومع الفلكين العظيمين أربعة وعشرين عشرة منها موافقة المركز وثمانية خارجة المركز وستة افلاك تدوير اه فعلم من كلامه أن الفلك السكلى القمر وهذا المائل لاشتغاله على الافلاك التى ينضبط بها حركته وان فلك الجوزهر ليس بفلك كلى لعدم اشتغاله على فلك آخر بل فلك برأسه محيط بالمائل كسائر الافلاك لا تغنيا واتبعوا لاجل الحركة الجوزهرين وحينئذ اندفع ما أورده شارح التعر يد من أن قوله وتشغل تلك أى الافلاك السكلية على آخر تدوير خارجة المركز والجموع أربعة وعشرون وفيه نظر أما ولا فلانه صريح فى أن الافلاك الجزئية انما تكون تدويرا خارجة المركز وهذا خطأ فان من الافلاك الجزئية للقمر جوزهر او مائلا وهما فلكان واقفان المركز وأمانا فلان عدد الافلاك على ما هو المشهور يفتى الى خمسة وعشرين لان الشكل من المسخرة مع القمرية أو برد أحد فالتدوير ستة ولشكل من السيارة فلكا خارج المركز سوى عطاردة فان له فلكين خارجي المركز فالافلاك الخارجة المراكز ثمانية وللقمر فلكا آخر ان موافقا للمركز على ما مر فعدد الافلاك الجزئية تصير ستة عشر وهى مع الافلاك السكلية التسعة يرتقى الى خمسة وعشرين ووجه الاندفاع انه ظهر لئلا المائل المدود فى الافلاك السكلية فهى مع المائل تسعة وان ليس فيما يشغل عليه الافلاك السكلية الا التدوير خارجة المركز

وثمانية خارجة المراكز وللقمر فلك آخر موافق المركز يسمى بالجوزهر أما التسعة السككية فهي فلك الافلاك سمي به لاشتراكه على جميع ما عداها من الافلاك (وهو المسمى) أيضاً عندهم (بافلاك الاطلس لانه غير مكوكب) على رأيهم (و) المسمى (بالعرش المجيد في لسان الشرع وتحت فلك الثوابت) وهو الكرسي (ثم فلك زحل ثم فلك المشتري ثم فلك المريخ ثم فلك الشمس ثم فلك الزهرة ثم فلك عطارد ثم فلك القمر وهو السماء الدنيا) لانه أقرب اليها من سائر الافلاك قالوا (دل على وجودها الحركات المختلفة) في الجهة أو السرعة والبطء أو فيهما مما (فانه لا بد لها) أي لتلك الحركات من محال متعددة) اذ يستحيل أن يتحرك جسم واحد حركتين ذاتيتين بل لا بد لكل حركة ذاتية من متحرك على حدة (ودل على ترتيبها الحجب فاهو أسفل يحجب ما هو أعلى) أي يصير سائر آله عنا اذا وقع على محاذاته (وهو) أي الحجب (على ما ذكرنا من الترتيب) فانهم وجدوا القمر يحجب سائر السيارة ومن الثوابت ما هو على طريقته فلم أنه تحت الجميع ووجدوا عطاردًا يكسف الزهرة والزهرة المريخ والمريخ المشتري والمشتري زحل وزحل بعض الثوابت وأما الشمس فانها لا تنكسف الا بالقمر ولا يتصور كسفها بشي من الكواكب لانها تسننر بشعاعها اذا قربت منها لكن لها اختلاف المنظر دون العلوية فهي تحتها وفوق القمر وبقي الاشتباه في أنها فوق الزهرة وعطارد أو تحتها اذ لا سبيل الى معرفة ذلك من الكسف لما عرفت من احتراقها تحت الشعاع عند القران ولا من اختلاف المنظر لانها لا يبعدان عن الشمس كثيراً بعد فلا يظهران

(قوله في الجهة الخ) أي الاختلاف على أحد الانحاء الثلاثة يدل على وجودها لكن الموجود وهو الاختلاف فيها للحركة الاولى بالقياس الى باقي الحركات أو الاختلاف في الجهة فقط فغير متحقق (قوله وجدوا الخ) الكسف انما يعرف من المنكسف متى خالف لون أحد هاتين الآخريتين فاهما ظهروا لونه عند الكسف يعرف انه كاسف والآخري منكسف (قوله اختلاف المنظر الخ) وقوس من دائرة الارتفاع بين موقعي خطين مارين بمركز الكواكب منتهيين الى فلك البروج يخرج أحدهما من مركز العالم والثاني من موضع الابصار

(قوله اختلاف المنظر) وهو بعد ما بين طرفي الخطين المارين بمركز الكواكب والواصلين الى فلك البروج أو الفلك الأعلى بحيث يكون أحدهما خارجا من مركز العالم والآخري من موضع الناظران وجد اختلاف المنظر فذلك يدل على قرب الكوكب وان لم يوجد فذلك يدل على بعد الكوكب وكذا ان كان اختلاف المنظر أكبر فهو يدل على أن الكوكب أقرب وان كان أصغر فهو يدل على كون الكوكب أبعد ثم انهم لما وجدوا اختلاف المنظر للشمس ولم يجدوه للعابرة وللثوابت حكموا بأن الشمس تحتها

عند كونهما على نصف النهار ليعلم بذات الشعبتين المنصوبة في سطح نصف النهار أن لها اختلاف منظر أولاً فلذلك عدل بطليموس إلى طريقة الاستحسان فقل هي كسمة القلادة متوسطة بين السبعة السيارة أعني بين الدلوية وبين السفليتين والقمر وقد تأكد هذا الرأي بما ذكره بعض المتأخرين كابن سينا ومن تقدمه من مقدي هذه الصناعة أنه رأى الزهرة عند اجتماعها مع الشمس كشامة على صفحتها ومنهم من ادعى أنه رآها وعطاردًا كشامتين عليها (وقد زعم بعض المهندسين أن فلك الزهرة) دون فلك عطارد (فوق فلك الشمس وكذب) ذلك البعض (ابن سينا فيما زعم أنه رأى الزهرة في وجه الشمس كالشامة) فإنه قد زعم بعض الناس أن في وجه الشمس نقطة سوداء فوق مركزها بقليل كالحق في وجه القمر فهذه النقطة هي الشامة وأما الشامتين فجاز أن تكون أحدهما هذه النقطة والاخرى عطاردًا (فهذه التسعة) التي ذكرناها (هي الافلاك السككية) ثم ينح كل واحد من فلك الافلاك وفلك الثوابت كرة واحدة (ولكل من السيارة عدة أفلاك يتركب منها فلكه السككي وسندها عليك عدآن شاء الله تعالى ومبناه) أي مبنى ما ذكر من الدليل على تعدد الافلاك هو (أن الافلاك لا تخزق) أصلاً (والا جاز أن يكون) هناك فلك واحد ساكن ويكون (الحركة للكواكب نفسه كالسباح في الماء وان سلم ذلك) أي امتناع الانخراق (فلم لا يجوز أن تكون الكواكب على نقاط) أي أجسام شبيهة بحلق يكون تحتها مساويا لأقطار الكواكب المركوزة فيها (تتحرك) تلك النقاط (إما بنفسها أو باعتماد الكواكب عليها) وتكون تلك النقاط بأسرها مفرقة في كرة واحدة على أوضاع مختلفة (وليس ذلك) أي أثبات النقاط والحركة عليها (بإحدى من) اثبات

(**قوله** بذات الشعبتين) ان رصديته مركبة من ثلاثة مساطير (**قوله** متوسطة الخ) قال بطليموس في المجسطي ونحن نرى ترتيب من تقدم عهده أقرب إلى الاقتناع لأنه أشبه بالأمر الطبيعي لتوسط الشمس بين ما لا يبعد عنها الايسرا

(**قوله** بذات الشعبتين) هي آله منصوبة في سطح دائرة نصف النهار وسبغى تفسير هذه الدائرة ويعرف بتلك الآلهة أحوال اختلاف المنظر (**قوله** على نقاط) لا يقال الصورة النوعية المرتسمة فيها فاضتهاوه نقاطا يقتضى كونه فيجب أن يكون كرة ولا يلزم اختلاف أفعال الطبيعة الواحدة في مادة واحدة وقد تبين بطلانه لا نأقول هذا الاختلاف مثل اختلاف الثغن والقمر في الفلك الواحد وهو لا يوجب خروج فعل الطبيعة عن كونه نوعا واحدا كما مر

(الخارج) المركز (ومتتميه) المختفي النخن والوضع (ثم) ان سلمنا أن ذلك غير جائز قلنا (لم لا يجوز أن يكون للكل) من حيث هو كل (حركة غير حركة كل واحد وتكون هي) أى حركة الكل (الحركة اليومية) الشاملة لجميع الكواكب (فيغنى) هذا الذى ذكرناه (عن اثبات) الفلك (التاسع) وذلك بأن تتعلق نفس واحدة بمجموع الافلاك الثمانية وتحرك هذه الحركة السريعة وتتعلق بكل واحد منها نفس على حدة وتحركه حركة أخرى فينظم حال الحركات المرصودة بلا حاجة الى فلك تاسع وقد زاد بعضهم على ذلك وقال لا حاجة حينئذ الى الثامن أيضاً لجواز فرض الثوابت ودوائر البروج على ممثل زحل فتكون الافلاك الكلية سبعة فقط لا تسعة كما زعموه (و) لئلا نقول بعدم تسليم ما تقدم (لم لا يجوز أن تكون الثوابت كل واحد منها على فلك) فيتضاعف عدد الافلاك على ما ذكره أضعافاً مضاعفة (و) قولهم (بقاء نسبها) أى نسب بعض الثوابت الى بعض في التقرب والبعد والمحاذاة يدل على أنها مرتكزة في كرتة واحدة (لا يصلح للتعويل لجواز انقائها) أى اتفاق تلك الافلاك المتعددة التي عليها الثوابت (في الحركة) سرعة وبطأ وجهة فلا يتغير بتلك الحركات نسبها وأوضاعها (ثم لم لا يجوز أن يكون بعضها) أى بعض الثوابت على أفلاك (تحت الافلاك السيارة) فلا يصح ما ذكره من الترتيب (وحكاية الكسف) أي كسف السيارات للثوابت على ما ذكره غير مسلم و (ان سلم ففيا بقع)

(**قوله** بأن تتعلق) لا حاجة الى اثبات نفس متعلقة بالمجموع وان ذهب اليه المحقق الطوسي بأن تكون الثوابت مركوزة في محب ممثل زحل كما هي مركوزة فيه على تقاطعها بالسيعة (**قوله** لجواز فرض الثوابت الخ) قديهم انه على ذلك التقدير لا ينقل الثوابت ولا أدرج من برج لأن دوائر العرض القائمة المنطقية مرسومة على محب ممثل زحل والتوهم من دفع بأن منطقة حركة الكل مقاطعة لمنطقة ممثل زحل التي هي منطقة البروج بعينها على نقطتين فإذا جعل مبدأ القسمة أحد التقاطعين لم يلزم محذور والمتقاطع يكون متحركاً بالحركة السريعة ورد الحركة البطيئة (**قوله** وحكاية الكسف الخ) فانه اذا كسف القمر الشمس بقدر ما يكون مثل قطر الزهرة أو قطر عطارد لا يظهر كسوفها للأبصار مع ان الكساف في غاية الاظلام فكيف والكسف يرف الثوابت فتصحل أنوار السيارات

(**قوله** لجوز فرض الثوابت ودوائر البروج على ممثل زحل) اعلم أن ممثل زحل هو مجموع المقام المحاوى للحامل زحل والمتم المحوى لهذا الحامل أيضاً وأما حامل زحل فهو الفلك الخارج المركز لتدوير زحل على ماسبيجي ان شاء الله تعالى وانما جاز فرض الكواكب الثابتة على ممثل زحل لانهم وجدوا حركة ممثل زحل مثل حركة فلك الثوابت بحيث يتعين أن هذا الممثل يتحرك بحركة فلك الثوابت وسبب تفصيله فان قيل يلزم من ذلك

من الثواب (في مداراتها) أي عاذا لمدارات السيارات حتى يتصور كونها كاسفة لها حاجة لنا عن رؤيتها فيعلم كون السيارات تحتها (فكيف السبيل الى الجزم في غيرها) أي في الثواب القريبة من القطبين اذ لا يتصور هناك كسف فلا يعلم أنها تحت السيارات أو فوقها ولا يمكن التمسك في ذلك باختلاف المنظر وعدمه أما بالقياس الى العلوية فظاهر وأما بالقياس الى غيرها فلأن من الثواب ما ليست مرصودة لصفرها فلا يعلم أن لها اختلاف منظر أولاً (المقصود الثاني في المحدد) أي في اثبات جسم يحدد الجهات وبمين وضعها وفي بيان أحكامه (قالوا) أي الحكماء (الجملة منتهى الاشارة) الحسية (ومقصود المتحرك) (الامني) (بالحصول فيه) أي بالقرب منه والحصول عنده وذلك أن العقلاء يشيرون اشارة حسية الى الجهات ويقولون تحرك كذا في جهة كذا فقد تعلق الاشارة الحسية بالجهة وصارت أيضاً مقدماتاً للحركة المستقيمة (فهي موجودة لا متنازع أن يكون المدم المحض كذلك) أي متعلق الاشارة الحسية ومقدمات المتحرك بالوصول اليه أو القرب

(قوله في الحدود) من المجمعين التميز أي تميز الجهات

(قوله ويعين وضعها) أي ما يتعين به قولها للارشارة فاندفع ما قيل من انه ان أر يد يحدد الجهات فاعلمها فلان سلم كونه ذا وضع وان أر يد به قابلاً لحدود العلو والسفل ليس واحداً ضرورية وان المركز قائم بالأرض (قوله منتهى الاشارة) هاتان خاصتان للجهة يستدل بكل واحد منهما على وجودها بين الجهتين ففسر وابتفسير بن معنى الاول على العلو ومحيط الفلك الاعظم ومبنى الثاني على انه مقعر فلك القمر على ما هو (قوله المتحرك الايني) قيد اتفاق بيان الواقع لا احترازي (قوله أي بالقرب منه والحصول عنده) اذ معنى الحصول الحصول فيه عند قرب أو وصولاً اذ لا يمكن الحصول في الجهة (قوله تحرك كذا في جهة كذا) أي تحرك في سمت يتأدى اليها كذا في المقاصد (قوله فقد تعلق الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله فهي موجودة) نتيجة للقياسين المستفادين مما سبق على هيئة الاول أي الجهة منتهى الاشارة وكل ما هو منتهى الاشارة موجود والجهة مقدمات الحركة وكل ما هو مقدمات المتحرك موجود المراد في الخارج إمامي نفسها أو في غيرهما معنى وجودها كون الغير في الخارج بحيث تتفرع تلك الجهة منه فلا يراد أن جهة السفلى أعني المركز ليست موجودة في الخارج (قوله العلم المحض) أي ما ليس له وجود في نفسه ولا في شيء يتفرع منه بل هو مجرد اعتبار توهم من الوهم

الفرض ان ينكشف زحل ببعض الثوابت المسماة له وبالعكس أيضاً لكن الحسن يكذبه فلنا حكاية الكسف ممنوعة كما ذكره اذ الحسن لا يقدر أن يميز الكسف عن المنكشف هناك فان الظاهر ان أحد الكوكبين مثل الآخر في الشكل واللون وان لم يكن في المقدار لكن عظم المقدار وضعه لا يفيد في تميز أحدهما عن الآخر في الحسن عند كونهما متعادين في الحسن أيضاً (قوله أي بالقرب منه) وجه تفسير قوله بالحصول فيه بقوله أي بالقرب منه ظاهر اذ لا يتصور بالحصول في الجهات بل المتصور هو القرب منها كما في النقطة المركزية التي هي مركز العالم

منه (لا يقال الجسم يتحرك) في الكيف (من البياض الموجود الى السواد الممدوم) فقد جاز أن يكون الممدوم مقصداً للمتحرك فلا يمكن الاستدلال على وجود الجملة بكونها مقصداً للحركة وأيضا الإشارة الحسية امتداد وهووم فلا يكون منتهاها موجوداً (لا نأقول) في الجواب عن الاول أن السواد الممدوم مقصد المتحرك ولكن (لا بالحصول فيه) أو القرب منه (بل بتحصيله بهذه الحركة (والضرورة) العقلية (تحكم بوجود ما يراد) بالحركة (الحصول فيه) وعدم ما يراد) بالحركة (تحصيله) أي تحكم بأنه يجب أن يكون الاول موجوداً حال الحركة لا امتناع أن يطلب بها القرب من الممدوم والثاني يجب أن يكون حال الحركة ممدوما لاستحالة تحصيل الحاصل وفي الجواب عن الثاني أن الإشارة الحسية وان كانت امتداداً وهووم ولكنها نعلم بالضرورة أن منتهى هذا الامتداد مشار اليه وموجود في الخارج (ولا شك) في (انها) أي الجملة (شئ ذو وضع) أي مادي لا مجرد (لأن المفارق) الجرد عن المادة (تمتنع الإشارة) الحسية (اليه) و (يمتنع أيضا) (الحصول فيه) أي حصول الجسم في المفارق والوصول الى القرب منه (ولا شك أيضا في (انهما) أي الجملة (لا تنقسم) في مأخذ الإشارة وامتداد الحركة (والا) أي وان انقسمت في ذلك المأخذ والامتداد (فالجملة أحد جزئها) لا هي بتمامها (فانا اذا فرضنا الإشارة أو الحركة انفتحت) أي وصلت (الى جزئها

(قوله لا يقال الخ) ومنشأ هذا الاعتراض توهم المعترض ان قيد بالحصول فيه اتعاقب ومناط الاستدلال هو كونه مقصداً للمتحرك ولولئك قيد بالحصول فيه كان توجيه السؤال والجواب بزيادة قيد الحصول ظاهراً ولوجعل لحصولها بيان فائدة قيد بالحصول فيه لكان أظهر ويجب أن يكون موجوداً حال الحركة وما قبل ان المكان مقصد المتحرك بالحصول فيه مع أنه ليس موجوداً حال الحركة عند القائلين بالسطح فدفوع بأن مقصد المتحرك الحصول في جزء من المسافة لقرب جسم من الاجسام لا الحصول في المكان وان كان لازماً كيف والناس يقصدون الحركات مع عدم تصورهم المكان بمعنى السطح والبعد (قوله ان منتهى الخ) خلاصته ان ليس المراد بالمتنهي طرف الامتداد حتى لا يمكن وجوده بل ما ينتهي اليه امتداد الإشارة ويقع عليه ولا شك في لزوم كونه موجوداً اما في نفسه أو في محله بحيث ينتزع منه (قوله أي مادي) يعني ليس المراد بدني وضع معناه

(قوله تحكم بوجود ما يراد الحصول فيه) أو القرب منه ^{من} المشار فيما نقل عنه وفيه بحث وهو أن المكان مقصد المتحرك بالحصول فيه قطعاً مع أنه قد لا يكون موجوداً حال الحركة كونه على مذهب ارسطو كما اذا تحرك الجسم في الهواء (قوله وموجود في الخارج) ان قيل قد يشار الى نقطة وهومة في وسط الخط ويكون تلك النقطة مبدأ لأحد الطرفين ومنتهى للأخر مع ان تلك النقطة لم تكن موجودة في الخارج قطعاً قلنا الظاهر ان الإشارة الى تلك النقطة فرضية تقديرية لا فعلية لتحقيقه كما زعمتم

لا قرب فإن انتهت) هناك الإشارة أو الحركة الى تلك الجهة (فهو) أى ذلك الجزء الاقرب وحده هو (الجهة دون ما وراءه) أى لا مدخل له في تلك الجهة (والا) أى وان لم تنته هناك الإشارة أو الحركة الى تلك الجهة (فالجهة ما وراءه) فإن قيل ليس يلزم من عدم الانتهاء عند الجزء الاقرب أن لا يكون هو جزءاً من الجهة لجواز أن تكون تلك الإشارة أو الحركة الباقية في الجهة لا اليها أجيب بأن هذا ينافي ماهية الجهة لأنها ما اليها الإشارة والحركة فلو كانتا في الجهة كانت الجهة مسافة لا جهة وأنه محال واذا ثبت أن الجهة موجودة في الخارج وانها ذات وضع وغير منقسمة في امتداد الإشارة واستقامة الحركة (فهي) أى الجهة (نهايات وحدود) أى أطراف هي أعراض قائمة بالأجسام لأنها ان لم تنقسم أصلاً كانت نقطة وان انقسمت في امتداد واحد كانت خطوطاً أو في امتدادين كانت سطوحاً (والا) أى وان لم تكن نهايات وأطرافاً بل كانت أجساماً (لكانت) الجهة أمراً (متحيزاً بالاستقلال فكان منقسماً) في الامتدادات كلها لما مر من امتناع الجزء الذي لا ينجز وما في حكمه وقد بان بطلان ما عرفت من استحالة انقسامها في مأخذ الإشارة وامتداد الحركة (وأيضاً فلو لم تكن) الجهة (حدوداً) مختلفة الحقبة قائمة بأجسام متناهية (فأما الخلاء) أى فهي اما في الخلاء الذي هو البعد الموجود أو الموهوم (وانه) أى الخلاء بكلا معنييه (محال) فكيف يتصور وجود الجهة فيه (أو الملاء المتشابه) أى أو هي في الملاء

(عبد الحكيم)

الحقيق لأنه ثبت فيما تقدم بل لازم وهو كونه مادياً (قوله فان قيل الخ) يعنى ان القسمة غير حاصرة لانه يجوز أن يكون الحركة الخ (قوله أجيب الخ) ابطال للقسمة الثالث لكن بعد ابطاله يثبت عدم انقسام الجهة من غير حاجة الى التردد السابق فكان جواباً بتغيير الدليل لاثبات المقدمة الممنوعة (قوله فهي نهايات وأطراف) فهي بالنسبة الى الإشارة والحركة جهة وبالنسبة الى الامتداد طرف ونهاية (قوله بل كانت أجساماً) الصواب بل قائمة بذواتها لا يلزم استدراك قوله لكنت متحيزاً بالاستقلال وقوله لما مر من امتناع الجزء الذي لا ينجز وما في حكمه فتدبر (قوله وأيضاً فلو لم تكن) الغاء زائدة والاظهر الاختصار ان يقرر هكذا لو لم تكن الجهة حدوداً وأطرافاً قائمة بها بنفسهم لكنت أجزاءً منه اذ لا يجوز أن يكون جسماً لما مر من امتناع انقسامه في مأخذ الحركة فاما أن يكون جزءاً من الخلاء أى البعد المجرد ومن الملاء المتشابه أى الغير المتشابه اذ جهات المتناهي أطراف ونهايات لا تنهى الإشارة وقصد المتحرك ولما كان جزء الخلاء خلاء أو جزء الملاء ملاء فاما الخلاء واما الملاء ويؤيده اكتفاء المصنف بابطال كون أحد جزئيه أولى من الآخر ولم يتعرض لابطال كونها الحدود وزاده الشارح لانعام الاستدلال ببناء على ما حره

الذى لا يوجد فيه حدود مختلفة الحقائق وهو الجسم الذى لا يتناهي (فلا يكون) هناك جهات متخالفة الماهية اذ لا يكون (أحد جزئيه) أي جزئي الملاء المتشابه (مطلوباً بالطبع والآخر متروكاً بالطبع) لانهما متشابهان في الماهية وكذلك الحدود المفروضة فيه لا تكون جهات موجودة متخالفة فلا يتصور طلب بعض الاجسام بالطبع لبعضها وهربه عن بعض آخر منها (وقد علمت) في مباحث الاعتمادات (ان الجهات على كثرتها اعتبارية) متبدلة بحسب الاحوال المتغيرة فلا تدخل تحت الضبط (ما عدا العلو والسفل فانهما جهتان حقيقتان) لا تبدلان أصلاً واحديهما في غاية البعد عن الاخرى (فاذن لا بد من جسم يحددهما) ويمين وضمهما (ويكون) ذلك الجسم المحدد (كروياً ليعدد القرب بمحيطه وهو الملو) يتحدد (البعد بمركزه وهو السفلى) لان المركز هو أبعد نقطة عن المحيط بحيث يستحيل أن يفرض في داخله ما هو أبعد منها (لان غير الكروي) من الاجسام (لا يحدد

(**قوله** مختلفة الحقائق قائمه بأجسام متناهية) زادهين القيدين لان الدليل الذى ذكره في الملاء المتشابه أعما يطل عدم كونها مختلفة الحقائق والدليل الذى زاده الشارح رحمه الله تعالى أعنى قوله وكذلك الحدود المفروضة الخ انما يبطل عدم قيامه بالاجسام المتناهية لكن لا خفاء في أن المدعى فيما سبق كونها حدوداً وأطرافاً لا كونها مختلفة الحقائق ثم ان كونها مختلفة الحقائق غير مطلوبة في هذا المقام وان كانت كذلك في الواقع فتدبر فانه لم يظهر لي حكمة ما قال الشارح أو الموهوم الخ بعد ثبوت ان الجهة موجودة (**قوله** وهو الجسم الغير المتناهي) ان تعرضوا هذه للدلالة على أن اثبات المحدد لا يتوقف على اثبات تناهي الابعاد (**قوله** اذ لا يكون احد جزئيه الخ) هذا انما يدل على عدم تعدد الجهات الحقيقية في الملاء المتشابه والمطلوب عدم تعدد الجهات فيه مطلقاً فالاولى أن يقال اذ لا يميز فيه فلا يتعين فيه جزآن يكون منتهى الاشارة مقصد المتحرك (**قوله** الحدود المفروضة) لا يخفى ان كونها حدوداً ونهايات يتنافى كونها مفروضة في الجسم الغير المتناهي فلاحاجة الى ابطاله والحق ما قرئناك فتدبر حتى التدبر (**قوله** واحداهما في غاية البعد) لا كل واحد منهما اذ لا يمكن ذلك

(**قوله** وهو الجسم الذى لا يتناهي) اذ الجسم الذى يكون محيطاً يتصور له نهايات وأطراف مختلفة الماهية كما لا يخفى أو أراد أنه الجسم الذى لا يعتبر تناهيه (**قوله** ليتحدد القرب بمحيطه وهو العلو الخ) كون العلو جهة القرب والسفل جهة البعد اما يتصور اذ لم يكن ذلك الجسم الكرى مصعباً كان مجوفاً وماذا كان مصعباً فالظاهر ان كلامنا من الجهتين هي جهة القرب لأنهم لما رأوا كون الغلك مجوفاً غير مصعب كانوا يعنون العلو جهة القرب والسفل بجهة البعد

الا القرب منه وأما البعد منه فغير محدود) لا به وهو ظاهر ولا بغيره من أجسام آخر إذ يمكن فرضه بحيث يكون البعد أكثر فلا ينضبط بهما جهتان أحدهما في غاية البعد عن الأخرى (ويكون) ذلك الجسم المحدد الكرمي (واحدًا والا فاما أن يحيط بعضها ببعض فيكون المحيط هو النهاية) الحقيقية التي تنتهي الاشارات الحسية بسطحه الاعلى (وقد يكون) هو وحده (كافيا لتعدد الجهتين به) باعتبار مركزه ومحيطه فيكون المحيط حينئذ حشواً لا مدخل له في تحديد الجهة أصلاً فظهر فساد ما قيل من أن فلك القمر يحدد جهات الاجسام القابلة للحركة المستقيمة (أولا يحيط) بعضها ببعض (بل يكون كل منهما) خارجا واقما (في) جهة من الآخر فتكون الجهة متحدة قبلهما) حتى يمكن وقوعهما فيها (لا) متحدة بهما والمفروض خلافه) وأيضاً فلا يتحدد بشئ منهما الا جهة القرب دون البعد كما مر فان البعد

(**قوله** الا القرب منه) باعتبار الاطراف القائمة به (**قوله** لانه وهو ظاهر) لأن البعد الخارج عنه الى آخر وأما البعد المحل فانه لا يوجد فيه أبعد نقطة من الاطراف المحيطة به لعدم تشابه تلك الاطراف بالنسبة الى نقطة من النقاط المفروضة وان كان يوجد نقطة وسطانية لا يمكن أن يفرض أبعد منها فلا يرد مالى شرح من الشكل البيضي أو العديسي بل المصلح أيضاً يسمى على وسطه وغاية البعد من جميع الجوانب بحيث اذا تجاوزته ضرب من جانب الستة غاية الامر ان الإبعاد الممتدة الى الجوانب لا تكون متساوية (**قوله** ولا بغيره الخ) انه حينئذ لأن يكون الجسم الواحد محدوداً والكلام فيه حاجة الى ذكره (**قوله** ويكون ذلك الجسم الخ) بعد ما ذكر أن ذلك المحدد يكون كلاً بالتعدد الجهتين ما نأخذ بهما المحيط والاخرى بالمرکز لا حاجة الى نفي تعدده والقوم انما تعرضوا لذلك لأنهم أثبتوا أولاً ان محدود الجهات لا بد أن يكون جسماً تاماً أثبتوا انه لا يجوز أن يكون متعدداً ثم بعد اثبات الوحدة أثبتوا انه لا يجوز أن يكون غير كرمي فكأنهم ادعوا ان محدودها لا بد أن يكون جسماً واحداً كرمياً أما بالجمعية فليكون الجهات ذات وضع وأما الوحدة فلم يحصل التحديد بالاثنتين وأما الكرمية فلم تعد الجهاتين معاً غير الكرة وغاية ما يقال فائدة ذلك اثبات انه لا يجوز تعدد جهة الفوق والتحت بأن يكون كرات متعددة لكل واحد منها يحدد الجهتين وحينئذ لا يكون المحدد محيطاً بكل وذلك الثابت امتناع تعدد القائم الجسماني (**قوله** لا مدخل له في تحديد الخ) أى ليس المراد انه حشواً وطلقاً لا يكون جهة لا تمتد قائمة ببل انه لا يدخل في التحديد اولاً لانه لا يمكن التحديد حاصله وادخل في التحديد بالعرض (**قوله** فيكون الخ) لأنه لا بد لكل منهما من حيث طبيعي يطلبه وهرب عن حيز الآخر فيكون الحيزان في جهتين حقيقتين لا يتبدلان بالاعتبار

(**قوله** فلا يتحدد بشئ منهما الا جهة القرب) وههنا سؤال مشهور وهو انما نأخذ بهما الا يتحدد بشئ منهما الا جهة القرب لكن لا يجوز أن يكون جهة القرب من أحدهما مخالفاً للقرب عن جهة القرب في الآخر فيكون أحدهما مطلوباً بالطبع والاخر مهرباً عنه بالطبع أو بالعكس وأما قوله فالبعد الى أين قلنا انما يستل عن البعد اذا كان جهة البعد مطلوباً بالاجسام بالطبع عنه كذلك وكلاهما ممنوعان ههنا فلا عبرة بوجوده ولا بعده وانما ذكره آتفاقاً قوله فيكون الجهة متعددة قبلهما فهو أيضاً ممنوع فانكم لما جاوزتم ان يتحدد جهة الفوق بمحيط كرة

عن الجسم اذا كان خارجا عنه فلبعد عنه الى أين (فقد ثبت) بما قررناه (وجود كرة بها
تحدد الجهات) الحقيقية (محيطة بالسكل) أى بجميع الاجسام ليكون سطحه الاعلى منتهى
الاشارات وجهة الفوق ومركزه الذى يتساوى بعده عنه وتنتهي به الاشارة النازلة عنه
جهة التحت (وهو المطلوب ثم له) أى للمحدد (أحكام منها أنه بسيط) لا مركب من
بساطات متعددة (والا جاز انحلاله واللازم باطل) فاللزوم مثله (أما اللزومية فلأن) المحدد
اذا كان مركبا من بساطات متعددة كان كل واحد من أجزائه ملاقيا بأحد جانبيه شيئا
غير ما يلاقيه بجانبه الآخر ولا شك أن (البسيط يمكنه أن يلاقى بأحد طرفيه ما يلاقيه
بالآخر لتساويهما) أى تساوى الطرفين في الماهية فاذا لاقى أحدهما شيئا جاز أن يلاقيه
الآخر وذلك انما يتصور بالانحلال (وأما بطلان اللازم فلأن ذلك) أى الانحلال (لا يكون
إلا بالحركة المستقيمة) وتباعد بعض الاجزاء عن بعض وقد يقال مجاز أن تكون الملاقاة

(قوله والاجاز الخ) يمكن أن يعارض بأنه لو كان بسيطا لجاز عليه الانحلال واللازم باطل ببيان الملازمة لأنه
لو كان بسيطا يساوى محده ومقره في الماهية ويجوز أن يكون ما يماس محده ما يماس مقره وما ذلك
إلا بالانحلال والجل أن الجهم مطلقا يقتضى كل مكان ويعتقد فرض الأجزاء الككل من الجسم والخير يحصل
لكل واحد من أجزاء الجسم والخير خصوصية فيجوز أن يقتضى خصوصية كل جزء من الجسم خصوصية كل
جزء من الخير (قوله بأحد جانبيه الخ) أى بأحد مماسيه لأن التساوى في الماهية للأجزاء لا للأطراف
(قوله وقد يقال الخ) فيمان هذا انما يتصور اذا كان ذلك الجسم والأجزاء كلها كروية الشكل وتركيب
الجسم منها يوقع الفرق بينها أما اذا كانت مضلعة الحركة كل واحد منهما وان كانت على نفسه يقتضى تبدل
أمكنها صغرا وكبرا ولا بالحركة المستقيمة الى ذلك

واحدة وتحدد جهة السفلى بمركزها ولا يترجم هناك أن يكون الجهة قبلها الزم حوازا أن يتحدد جهة الفوق بحيط
أحد الجسمين وجهة التحت بحيط الجسم الآخر ولا يترجم هناك أيضا أن يكون الجهة قبلها ولا يترجم ذلك أن لو كان
في ذاتهما مبدأ ميل مستقيم وهو ممنوع (قوله ان البسيط يمكنه ان يلاقى بأحد طرفيه ما يلاقيه) كلمة مامع صلتها
مفعول لقوله ان يلاقى والضمير المستتر في قوله يلاقى أو البارز في قوله طرفيه أو المستتر في قوله يلاقيه راجع الى
البسيط المذكور والضمير المنصوب البارز في قوله يلاقيه راجع الى ما وفي هذا المقام منع وهو ان يقال الامكان
المذكور وان كان مساما بالنسبة الى البساطات لكنه ممنوع بالنسبة الى المجموع المركب من تلك البساطات فانه
لما يجوز أن يكون طبيعة الككل مانعة عن حركة البساطات بوجه ما صلا (قوله وقد يقال جاز ان يكون الخ) فيه
بحث فانه لا شك أن بعض الاجزاء البسيطة حينئذ كان قريبا من السطح الاعلى لذلك الفلك المركب وأن البعض
الآخر من تلك الأجزاء كان قريبا من السطح الاسفل لذلك الفلك أيضا وظاهر ان ما بين السطحين المذكورين
بعيدوانه لا يتصور الملاقاة بين هذا البسيط الاقرب من السطح الاسفل وبين ذلك البسيط الاقرب من السطح
الاعلى بالحركة المستقيمة كالا يخفى

بالحركة المستديرة فلا يلزم الانحلال المستلزم للحركة المستقيمة (وهي) أعنى الحركة المستقيمة (لا تكون الا من جهة الى جهة) أخرى (فتكون الجهة متعددة قبله) أى قبل المحدد حتى يمكن حركة أجزائه اليها (لا) متحدة (به هذا خلف ومنها) أى ومن أحكام المحدود (انه شفاف) لا لون له (وكذلك سائر الافلاك) شفافه غير ملونه وذلك (لانها لا تحجب الابصار عن رؤية ما وراءها) من الكواكب وكل ملون فانه يحجب عن ذلك قال الامام الرازى لا نسلم أن كل ملون حجب فان الماء والزجاج ملونان لانهما مرئيان ومع ذلك لا يحجبان فلأن قيل فيهما حجب عن الابصار الكامل قلنا وكيف عرفتم أنكم أدركتم هذه الكواكب ادراكا تاما (واعلم أن هذا) الذى ذكروه (لا يتشبه فى المحدد اذ ليس له وراء) حتى يرى ولا فى فلك الثوابت أيضا اذ ليس فوقه كوكب مرئى (الا أن يقال لو كان) المحدد أو فلك الثوابت (ملونا لوجب رؤيته فنقول) جاز أن يكون لونه ضعيفا كلون الزجاج فلا يرى من بعيد ولئن سلمنا وجوب رؤية لونه قلنا (ولم لا يجوز أن تكون هذه الزرقه) الصافية (المرئية لونه لا يقال ذلك) أى لون الزرقه (أمر يحس به فى الشفاف اذا بعد عمقه كما فى ماء البحر) فانه يرى أزرق متفاوت للزرقه بتفاوت قعره قربا وبعدا فالزرقه المذكورة لون يتخيل فى الجو الذى بين السماء والارض لانه شفاف بعد عمقه (لانا نقول) الزرقه قد تكون لونا متخيلا كما ذكرتم (وقد تكون) أيضا (لونا حقيقيا) قائما بالاجسام (واما الدليل) العائم (على أنه لا يحدث الا بذلك الطريق التخيلي) أى لا دليل على ذلك فجاز أن تكون تلك الزرقه المرئية لونا حقيقيا لأحد الفلكيين (ومنها أنه) أعنى المحدد (لا ثقيل ولا خفيف لانها) أى الخفة والثقل (مبدأ الميل الصاعد والهابط) ونفس هذين الميلى على اختلاف التفسيرين (وهما) يصححان حركة محاهما (بالاستقامة فيقتضى)

(عبد الحكم)

(قوله الامن جهة) أى من جهة حقيقية المحمده حقيقة لأن المكانين المتباينين فى الوضع اما طبيعيا أو قسريا أو أحدهما قسريا والآخر طبيعى وعلى التقديرين لا بد من وقوعها فى الجهة الحقيقية كما لا يخفى (قوله لأنه شفاف الخ) فى الشفاء غاية الجسم السماوى مشف ينفذ فيه البصر وهذا الحكم بداهى يحكم به العقل بمعونة الحس ولا يراد عليه شئ من الاعتراضات المذكورة فانه ليس المراد بالمشف ما لا لون له أصلا بل ما ينفذ فيه البصر ولو كان ملونا

وجود النقل أو الخفة في المحدد جواز الحركة المستقيمة عليه وذلك يستلزم (تحديد الجهة قبل) أى قبله لا به وهذا الدليل لا يتناهى على تحديد الجهة يختص بالمحدد (ولا يمتد الافلاك) الباقية (والحجة العامة) للكل (أنها متحركة بالاندتدارة بدلالة الارصاد ففيها مبدأ ميل مستدير) بل ميل مستدير أيضا لانه مقتضى القريب للحركة المستديرة (فلا يكون فيهما مبدأ ميل مستقيم لتأقيهما) أى تنافي المبدأين باعتبار تنافي الميلى لان الميل المستقيم يقتضى توجه الجسم الى جهة والمستدير يقتضى صرفه عنها (وقد يمنع التنافي) بين الميلى (إذ قد يجتمعان في جسم واحد) (ويحصل باجتماعهما) فيه حركة مركبة كالدحرجة (في الكرة) (وكافي العجلة) فإنها تتحرك على الاستقامة والاستدارة معا (وليست حركة الاستدارة صارفة) عن الجهة بل هى غير مقتضية للتوجه اليها وان سلم التنافي بين الميلى فلا تنافي بين المبدأين ولا بين أحدهما ومبدأ الآخر فان الحجر المرمى الى فوق فيه مبدأ الميل المأبط مع الميل الصاعد ومبدأ كاسر (ومنها أنه) أى المحدد وكذا غيره من الافلاك (لاحار ولا بارد قال ابن سينا) وذلك (للازمن الثقل مع البرودة) فان المادة اذا اشتهت بردها ثقلت واذا ثقلت بردت (و) تلازم (الخفة مع الحرارة) فان المادة اذا اشتهت فيها بالتسخين خفت واذا خفت سخنت خيث لا ثقل ولا خفة فلا برودة ولا حرارة وقد وقع في بعض النسخ لفظ اليوسنة بدل الحرارة وهو سهو من القلم (ولما منع أن يمنع التلازم) بين الثقل والبرودة وبين الخفة والحرارة (مطلقا بل) ذلك التلازم (في العناصر) فقط دون الافلاك لجواز أن يكون فيها حرارة أو برودة بلا خفة وثقل (فان قال) ابن سينا (الحرارة علة الخفة) كما أن البرودة علة الثقل

(عبد الحكيم)

(قوله) فانها تتحرك على الاستقامة الخ لا يتحقق ان الحركة المستديرة الاصطلاحية مشروطة بأن لا يخرج المتحرك عن جزئه فلا حركة على الاستدارة فيها وبهذا ظهر أن الحركة المستديرة تقتضى عدم التوجه الى الجهة لأنها غير مقتضية للتوجه اليها (قوله بين الميلى) أى بين المدافعتين (قوله) فان الحجر الخ فيه ان المراد انه لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم طبيعيا لامتناع أن يقتضى الطبيعة الواحدة لو خلت وطبعه الامرين المتنافيين واذا لم يكن طبيعيا لم يكن قسرا بل انقرا بأنه حيث لا طبع لا قسرا ولا يكون في الافلاك مبدأ ميل مستقيم لا طبيعيا ولا قسريا (قوله) ولما منع أن يمنع الخ هذا مدفوع لأن المدعى في هذه الحرارة والبرودة الموجودتين في العناصر وأما الحرارة والبرودة المتخالفتين بالحقيقة والآثار لهاتين فلا يتعلق غرضنا بتفسيرهما وإثباتهما المقصودين مخالفة الافلاك للعناصر بالكيفيات والآثار

(فيمتنع التخلف) فلو وجدنا في الافلاك لترتب المعلومان عليهما (قلنا قد يخاف الاثر) عن
 العلة الفاعلية (لعدم القابل كالحركة فانها توجب الحرارة) في العناصر القابلة لها (والافلاك
 متحركة وغير حارة لان مادتها غير قابلة) للحرارة عندكم فيجوز أن تخلف الخفة والثقل
 عن الحرارة والبرودة لان مادة الفلك لا تقبلها وان كانتا مقتضيتين لهما (وقال الامام
 الرازي) في المباحث المشربية المعتمد في أن الفلك ليس ببحار ولا بارد أن يقال (لو كانت
 هي) أي الافلاك (حارة لكانت في غاية الحرارة لوجود الفاعل) الذي هو طبيعة الفلك
 (والقابل) الذي هو مادته (من غير عائق) هناك لكونها بسيطة (والثالث باطل والا كان
 الاقرب) من الفلك (أسخن كروى الجبال الشاغرة ولاستحالة) أي الثالث باطل لما ذكر
 ولاستحالة (أن تسخن الشمس وحدها) حال طلوعها (دون السموات) التي هي في غاية
 الحرارة (مع أنها) أغنى السموات (أضفافا) اذ هي فيها كقطرة في بحر لحي
 (قلنا) في الجواب عن هذا المعتمد (مراتب السخونة مختلفة بالنوع فربما لا تقبل مادة
 الفلك الامرية) ما (ضيفة) من الحرارة فلا تؤثر حرارته في عالمنا هذا (ثم) ان سلمنا قوة
 (حرارتها) قلنا (أثر التسخين) منها (قد لا يصل إلينا) لان الطبقة الزهريرية مانعة له
 (وهو) أي الدليل المذكور (منقوض بتسخين الشمس) فانها حارة يصل أثر تسخينها الى
 العناصر كما اعترف المستدل به مع ان الاقرب منها ليس أسخن ثم اعترض المصنف على
 المعتمد اعتراضا رابعا وهو قوله (والقياس عليها) أي قياس الافلاك على تقدير كونها حارة
 على الشمس في التسخين (ضعيف لانها لا تسخن بل أشعثا) هي المسخنة اذا انعكست
 من سطوح الاجسام الكثيفة ولذلك اذا انعكست أشعثا من أمور صقيلة جداً (أحرقت)
 الأشياء المنعكس اليها (كما في المرايا المحرقة) وليس للأفلاك الحارة بالفرض أشعة تقتضي
 تسخينها واعتراضا خامسا أعني قوله (وما ذكره منقوض بكرة النار لثبوتها عندهم)
 واحاطتها بسائر العناصر فلو صح الدليل المعتمد لم أن لا تكون كرة النار حارة وقد يقال

(عبد الحكيم)

(قوله أي التالي الخ) يعني ان قوله ولاستحالة عطف على قوله والا لكانت بحسب المعنى (قوله وليس الخ)
 سواء كانت مخالفة للاولى في التنوع أو موافقة كما يدل عليه آخر كلام الشارح من قوله وان فرض لدورتين
 متعقبتين الخ

الطبقة الزهرية تقاومها ولا يتصور مقاومتها للأفلاك المتسخنة جداً إذ لا قدر لها بالقياس إليها كما لا يخفى (ومنها أنه لا رطب ولا يابس لأن الرطوبة سهولة قبول التشكل) بالاشكال الغريبة (وتركة) بل هي كيفية مقتضية لهذه السهولة (واليبوسة عسرة) أى كيفية مقتضية لعسر القبول والترك (ولا يتصور ذلك) القبول والترك سواء كان بعسر أو يسر (الا بالحركة المستقيمة) في أجزاء القابل فوجود الرطوبة أو اليبوسة في جسم يوجب صحة الحركة المستقيمة عليه وقد عرفت امتناعها على المحدد وسائر الأفلاك وإنما لم يجب عنه لأن فساده معلوم مما مر) ومنها أنه لا يقبل الكون والفساد) يعني أن مادة المحدد وغيره من الأفلاك لا يصح عليها أن تخلع صورة نوعية وتلبس أخرى بل يجب أن تكون دائماً متصورة بالصورة النوعية التي هي فيها وذلك (لأن كل جسم له جيز طبيعي) كما مر (فلا صورتين الكائنة والفاصلة لكل منهما إذا حلت في المادة وضارت جسمًا مخصوصًا بجيز طبيعي (فان اتحد جيزها) الطبيعي (كانت لجسمين جيز واحد طبيعي وأنه محال لانهما) أي الجسمين الذين أحدهما جيزها الطبيعي (لا يحصلان) معاً (فيه لامتناع التداخل) بين الاجسام وإذا امتنع حصولها فيه معاً (فلا بد من خروج) ذينك (الجسمين أو أحدهما عنه) أي عن ذلك المكان الواحد الطبيعي (وهو) أي الخروج عنه بالحركة المستقيمة ان كان بعد الحصول فيه وان كان قبل الحصول فاذا خلى الجسم وطبيعته تحرك بالاستقامة الى جيزه الطبيعي فيلزم على التقديرين صحة الحركة المستقيمة على الفلك وان تمدد جيزها الطبيعي لزم أيضاً صحة الحركة المستقيمة عليه وذلك لأن المادة إنما تلبس الصورة الكائنة حيث تخلع الصورة الفاسدة فان كانت الفاسدة في مكانها جاز أن تحرك الكائنة الى مكان آخر طبيعي لها وان كانت الفاسدة في مكان الكائنة جاز تحركها حين كانت باقية الى مكان نفسها وان كانت في مكان ثالث جازت الحركة المستقيمة على كل منهما (والجواب) بعد تسليم

(قوله والجواب الخ) في الشفاء انه لا يجوز أن يكون لجسم واحد مكانان طبيعيين الاعلى جهة أن في جملة مكان الكل أحياناً بالقوة وان وقع فيه بسبب تخلف كان طبيعياً له كالمدة فان أقرب جيز من الارض يليها هو طبيعي لها (قوله أي الخروج عنه بالحركة المستقيمة) الباء الجارة في قوله بالحركة ليست للسببية كما هو ههنا ظاهر العبارة واللام تتناول الخروج قبل الحصول في ذلك المكان الطبيعي بل هي ههنا للابسية يعني ان الخروج عن ذلك المكان تلبس بالحركة المستقيمة سواء كان الخروج بعد الحصول في ذلك المكان أو قبله تماماً

ما مر من امتناع الحركة المستقيمة (ان الصورتين) أعنى الكائنة والفاصلة (قد تقتضيان
 حيزا واحدا) وليس يلزم من ذلك صحة التداخل أو الحركة المستقيمة كما ذكرته (اذ قولك
 لانهما لا يحصلان فيه الى آخره فرع اجتماع الصورتين) في المادة الفلكية حتي يتحصل
 هناك جسمان يقتضيان مكانا واحدا فيقال حينئذ هما معا في ذلك المكان فيلزم التداخل
 أو ليس شيء منهما أو أحدهما فيه فيلزم صحة الحركة (وانه) أي اجتماع الصورتين في المادة
 وتحصل جسمين منهما معا (محال بل لعدم واحدة) من الصورتين (عند ما توجد الاخرى)
 منهما فلا يكون هناك الاجسم واحد حاصل في ذلك المكان الطبيعي في المادة قبل الفساد
 كانت فيه مع الفاسدة ومعه وبعبء مع الكائنة فلا يلزم شيء من المحذورين (ومما يحققه) أي
 يحقق ما ذكرناه من جواز اقتضاء الصورتين حيزا واحدا (ان الصورتين مع اختلافهما)
 في الماهية النوعية (لا يمنع اشتراكهما في لازم واحد وهو اقتضاء ذلك العيز) فان الحقائق
 المختلفة يجوز اشتراكها في البوازم وان فرض ان الصورتين متفتحتان في الماهية كان ذلك
 الجواز أظهر (ومنها انه لا يتحرك في السك) أي لا يزداد مقدار المحدد أو غيره من الافلاك
 لا بالنمو ولا بالتداخل ولا ينقص أيضا لا بالابول ولا بالتكثف (مما يجده فاذا زاد لكان
 ثمة مكان خال ينتقل) محدد (اليه) وعلاؤه ذلك الزائد (وقد علمت أن ما وراءه عدم

والابعد حصوله فيه لكان يصير أيضا أقرب وكان طبيعيا لها وما لمكانا متباينان فليس يمكن ذلك فانه يقتضي
 الواحد بالشخص من حيث هو واحد بالشخص اه فعلم من ذلك انه لا يجوز أن يكون جسمين مشخصين مكان
 واحد بالشخص والا لزم توارد العنيتين المستقيمتين على معلول واحد شخصي لأن كل واحد من الجسمين مع
 شرائط حصوله في ذلك الحيز المعين عليه تارة له وذلك بمنتهى جوار كان بالاجتماع أو بالبداهة الا اذا كان وجود
 أحدهما بحيث يمنع وجوده بالآخر على ما مر في مباحث العلة (قوله) اما مجده الخ (الاظهر على ما في شرح
 الاشارات ان الحركة الكمية لا تتحقق الا بالحركة المستقيمة للاجزاء والمحدد يمنع عليه وكذلك سائر الافلاك
 لأن فيها مبدأ الحركة المستقيمة فلا يكون فيها مبدأ الحركة المستقيمة وأما ما ذكره المصنف ففيه بحث لأن المحدد
 لا مكان له بمعنى السطح بل له وضع فاذا تحرك في السك تحول له وضع غير ما كان له ابتداء مكانا عند الزيادة
 ويحول مكان عند الانقاص نعم لو كان المكان زعمي البعد مجرد كان خلوه عن الشاغل محالا

(قوله) وان فرض ان الصورتين متفتحتان في الماهية الخ (لا يفتي عليك انه اذا كانت الصورتان متفتحتين في
 الماهية يتصور هناك كون وفساد لما مر أنهما لا يكونان الا بتبدل الصورة النوعية المتخالفة في الماهية فلعله
 أرادهم بمجرد تبدل الصورة نوعية كانت أو شخصية أو أراد بالماهية ههنا ما يتناول الماهية المشتركة أعنى الجنس
 لكن حينئذ يمكن وجه قوله كان ذلك بالجواز أظهر ظاهرا كما لا يخفى

محض) فلا يتصور هناك مكان خال (ولو انتقص) محذب المحدد (لزم خلو مكانه اذ ليس
ثمة شيء ينقل اليه بدله) ليشغله فيبقى خاليا (وأما مقمره فلانه مثل المحذب) في الماهية
للبنائط (أى بساطة الفلك المحدد (فيمتنع عليه مايمتنع على المحذب) من الازدياد والانتقاص
(لان حكم الشيء حكم مثله فكذا محذب المحوى) المماس لمقعر المحدد لا يزداد ولا ينتقص
(لعدم المكان) فلا يتصور ازدياده (وامتناع الخلاء) فلا يتصور انتقاصه (فكذا مقمره)
المساوى لمحذبه وهكذا مسوق الكلام (الى أن يستوعب الافلاك ولا يخفى عليك أن
امتناع حركة المحذب) أى محذب المحدد بالزيادة أو النقصان (ليس له لذاته) حتى يجب
مشاركة مقمره له في ذلك بل لانه ليس وراءه مكان ولا شيء يملأ مكانه (ولا يجب) حينئذ
(مشاركة مقمره له) في امتناع الحركة بل يجوز أن يزداد مقمره وينتقص محذب المحوى
بمقدار ازدياده وأن ينتقص ويزداد محذب المحوى بحيث يملأ مكانه (و) لا يخفى أيضاً (أنه)
أى دليل المذكور (لا يتأتى في سائر الافلاك) لا بتناوبه على البساطة ولم ثبت الا في المحدد
فلو امتنع ازدياد محذب الثامن وانتقاصه مثلاً لم يلزم مثله ذلك في مقمره لجواز تركبه من
بنائط مختلفة الحقائق والاحكام فان قلت يلزم من ازدياد مقمره التداخل ومن انتقاصه
الخلاء قلت هذا اللزوم ممنوع لجواز انتقاص محذب السابع وازدياده وهذا الذى أوردناه
من الاعتراض انما هو على رأيهم (وأما على رأينا فالمنع) على دليلهم (ظاهر لجواز الخلاء)
وراء العالم بل مطلقاً فيجوز ازدياد محذب الفلك الحاوى للكل اذ هناك مكان يشغله ويجوز
انتقاصه وخلو مكانه (و) على تقدير امتناع الخلاء نقول (لجواز خلق الله تعالى جسماً في
مكانه) على تقدير انتقاصه فلا يلزم خلاء (ومنها أن فيه) أى في المحدد وكذا في سائر
الافلاك (مبدأ ميل مستدير) اعلم ان أصحاب الارصاد لما رأوا حركة الكواكب واعتقدوا
أن تلك الحركة لا يجوز أن تكون للكواكب أنفسها حكموا بأن الافلاك متحركة على
الاستدارة وان فيها مبدأ ميل مستدير قطعاً كما صرحت اليه الاشارة وكان ذلك طريقاً ثانياً وأما
الطبيعىون فانهم ذكروا طريقاً ثانياً فقالوا في الفلك مبدأ ميل مستدير (لان أجزاءه)
المفروضة فيه (متساوية) في تمام الماهية (للبساطة) الموجبة لذلك التساوى (فلا يكون
اختصاص البعض) من تلك الاجزاء بمحيزه (المعين (دون الآخر) أى دون الجزء الآخر

الذي فيه البعض الآخر (أولى من عكسه) وكذا الكلام في وضعه المخصوص مقيساً إلى
الوضع الآخر الذي عليه البعض الآخر والعاصل أن نسبة كل جزء إلى جميع أحياز الأجزاء
وأوضاعها على السواء. وحينئذ (فاما أن لا يحصل كل جزء) أي شيء من الأجزاء (في حيز ما
من تلك الأحياز ولا على وضع ما من تلك الأوضاع) (وأنه محال أو يحصل الكل في الكل)
أي كل جزء من الأجزاء في كل واحد من الأحياز وعلى كل واحد من الأوضاع (أما ما
وأنه محال) لاستحالة أن يكون جزء واحد في حالة واحدة في أحياز متعددة وعلى أوضاع
متقابلة (وأما بدلاً وذلك) أي الحصول على سبيل البدل وهو أن ينتقل جزء إلى مكان جزء
آخر ووضعه (يقضي كونه) أي كون الفلك (متحركاً بالاستدارة) ويستلزم أن يكون
فيه مبدأ ميل مستدير وربما قالوا اختصاص كل جزء من الفلك بوضع وحيز معين أما أن
يكون واجباً أو جائزاً لا سبيل إلى الأول لأن الأمور المتساوية في الماهية يستحيل أن يجب
لبعضها ما لا يجب لبعض آخر منها فتبين الثاني وهو يقتضي صحة انتقال كل واحد من تلك
الأجزاء إلى وضع الآخر وخبره، وذلك بالحركة المستديرة فهي على الفلك جائزة ففيه
مبدأ ميل مستدير والامتنعت بحركة المستديرة

(قوله أولى من عكسه) أن أراد عدم الأول ونظراً إلى الماهية النوعية للأجزاء فسلم عدمه وإن أراد عدم
الأولية مطلقاً فمفوض لجواز أن يكون الأولوية ناشئة من خصوصية كل واحد من أجزاء الجسم بالقياس إلى
كل واحد من أجزاء الحيز (قوله في وضعه الخ) وهو الهيئة التي تعرض بحسب نسبة أجزاءها إلى ما هو داخل
فيه وهو محاذاتها كذا في شرح الأشارات (قوله وربما قالوا الخ) تفصيله ما في الأشارات من أن أحوال
الجسم لا تخلو إما أن يجب بحسب طبيعة أو لا يجب بل يمكن أو لا يجب طبعاً فلا يمكن أن يتبدل أو يزول وتغير
الواجبة إنما يحصل بتجسم بحسب علل فاعلمه بتفصيله وتبين الأحوال قابلة للتبدل فإزائيل بالنظر إلى طباع
الجسم وليس لتبادلهم بالنظر إلى عللها ما دامات مانعة عن التبادل وإزوالها إذا كانت الحال في الموضع والوضع
هذه أمكن انتقال الجسم عنها باعتبار طبعه فأمكن أن يزول فامر عن ذلك الموضع والوضع فكان في ذلك
الجسم مبدأ ميل بالطبيع للحجة المذكورة فاه قوله للحجة المذكورة فإشارته إلى ما ذكره سابقاً من أن ما فيه ميل
طبيعي لا يقبل ميلاً فسر يا أو لا يلزم مساواة حركة عدم المعاقف مع حركة ذي المعاقف (قوله لأن الأمور المتساوية
الخ) فيه ما مر من أن الاستدلال الأول من الاستدلال بالنظر إلى ماهيتها النوعية، والاستدلال الثاني مطلقاً منوع
لجواز أن يجب لبعضها ما لا يجب لآخر باعتبار خصوصية ذلك البعض (قوله ففيه مبدأ ميل مستدير) أي بالفعل
(قوله والامتنعت الخ) أي أن لا يمكن فيه مبدأ ميل مستدير فالفعل امتنع عليه الحركة نظراً إلى ذاته وقد ثبت
(قوله والامتنعت بحركة المستديرة) الأول يتفق حركته المستديرة بلزم من فرضه أن تكون الحركة
مع الثاني كمالاً لا معاً من دليل بطلانه وقد مر أنما ضعف هذا الدليل

وكل ما فيه مبدأ ميل مستدير فهو متحرك على الاستدارة لوجوب وجود الأثر عند وجود المؤثر (والاشكال عليه) أي على الوجه الأول المذكور في الكتاب (فانه بناء على البساطة ولم تثبت) البساطة بما ذكرتموه (لغير المحدد من الافلاك) فيقصر دليلكم هنا عن مدعاكم (وان سلم) ثبوت البساطة في الكل فإما لا تقتضى الحركة بالاستدارة بل تقتضى عدمها لان البسيط اذا تحرك كذلك (فاما أن يتحرك الى جميع الجهات) أي الجوانب دفعة واحدة (وأنه محال أو الى بعضها) دون بعض (وأنه ترجيح بلا مرجح) كما أن سكونه كذلك عندكم (وأيضاً) اذا تحرك البسيط على الاستدارة (فلا بد) هناك (من قطبين) معينين (ساكنين) (و) من (دوائر) مخصوصة متفاوتة جداً في الصغر والكبر (تربطها الاجزاء) والنقط المفروضة فيما بينهما (حولها بحركات مختلفة) اختلافا عظيماً (بالسرعة والبطء مع استواء جميع النقط) المفروضة (فيه) أي في البسيط (وصلاحياتها للقضية) والسكون ورسم الدائرة الصغيرة أو الكبيرة بالحركة البطيئة أو السريعة (وأنه ترجيح بلا مرجح) كما لا يخفى على ذي بصيرة

(عبد الحكيم)

انها ممكنة عليه وذلك لأن ملاميل طبيعياته لا يقبل حركة من خارج أصلاً قال في الشفاء بعد بيان ملاميل له لا يقبل الحركة من خارج ان كل جسم دخل عليه ما تسكن مبدأه فيه بالطبع بل يصدر عنه بسبب خارج أو نفس مواصلته تحرك بحسب العقل يحدث ميل في الجسم وليس أن يتحرك الجسم عن ذلك الا وفيه ميل متقدم على ما ينشأ من الاعتراض الآتي في كلام الشارح رحمه الله تعالى من أن صحة الحركة عليه تستدعي صحة وجود الميل لا وجوده (قوله) وكل ما فيه مبدأ ميل مستدير (أي مع عدم المنافع عملاً يقتضيه) لأن ذاته من الفلك ليسكونه بسيطاً لا يمكن أن يكون في طبيعته مبدأ الميل المستدير وما يعوقه ولا عن غيره لأن المنافع عن الحركة المستديرة هو الميل المستقيم لأن الحركات البسيطة منحصرة في ثلاث حركات من المركز وحركة عليه وليس الافلاك ما فيه ميل مستقيم وما حركته اندفع الاشكال الثاني الذي أورده الشارح من أن وجود الأثر قد يخاف عن المؤثر لوجود المنافع (قوله) وان سلم الخ) هذا ليس بوارد عند التأمل في الاستدلال لأن خلاصته انه قابل للحركة المستديرة وكل ما هو قابل ففيه مبدأ الميل المستدير وكل ما فيه مبدأ الميل المستدير فهو متحرك بالاستدارة والملازم منه أن يكون متحركاً بالاستدارة مطلقاً واما خصوصية جهة الحركة والقطين والسرعة والبطء فهو سبب الحركة بخصوصيته له مع ذلك وان لم تكن معلومة لنا بالشعبيين في شرح الاشارات المختصرة ان اختصاص أحد الاوضاع الفلكية بأن يستدير عليه الفلك من سائر ما يجب أن يكون بحسب تخصص عائد الى الحرك اذا المتحرك بسيط فهو توجيه العقل وان لم يعرف وجه التخصيص على سبيل التبعية بحكم المشاهدة لكونها بمنزلة جزء من حيث أحاط بها وقوى عليها حتى صار المجموع بمنزلة كرة واحدة والا ففي الحركة الوضعية بحركة المحاط بحركة المحيط ليس بالزاد اذا كان المحاط في تحت المحيط كالخارج المركز من المثل كذا في شرح المقاصد

(فلا يمكن اسناد ذلك) أى تعين بمض النقط للقطبية وبعضها لرسم الدائرة (الى) فاعل
 (موجب بالذات لانه لا تخصيص) من الموجب (المرجح معد للقابل) فينتقل الكلام اليه
 (و) أيضا نسبته الى جميع الاجزاء سواء) فلا يتصور منه تخصيص وتعين فيما بينها (بل
 الى مختار) يفعل ما يشاء بمجرد ارادته من غير احتياج الى داع مرجح كما مر (واذا وجب
 الرجوع بالآخرة الى فعل المختار فليعتبروا به أولا فانه يخفف عنهم كثيرا من المؤنات) التى
 تلزمهم لاثبات قواعدهم الحكيمية خصوصا في أحكام الافلاك فان تلك المؤنات مبنية على
 كون الواجب موجبا بالذات فاذا قيل انه مختار سقطت وأما الاشكال على الوجه الثانى فهو
 انه أيضا مبني على البساطة فيرد عليه ما ورد على الاول مع شئ زائد هو أن صحة الحركة
 المستديرة تستلزم صحة وجود مبدأ الميل المستدير لا وجوده بالفعل وان وجود المؤثر قد
 يخلف عنه الاثر لوجود المانع (ومنها أنه ليس فيه مبدأ ميل مستقيم لمنافاة للميل المستدير)
 كما مر (وقد عرفت سابقه) وهو أنه لا منافاة بينهما لاجتماعهما في الكرة المدحرجة
 والدعجلة (ومنها أنه قيل هو) أي المحدد وحده هو (المتحرك بالحركة اليومية) حركة دائية
 (وهو المحرك لجميع الافلاك) الباقية (منه) على سبيل التبعية (في اليوم بليته دورة تامة
 تقريبا) لا تحقيا لان دورته تم قبل تمام اليوم بليته بزمان قليل فان الشمس اذا كانت
 محاذية لجزء من المحدد وتحرك ذلك الجزء نحو المغرب وتحركت الشمس بحركتها الخاصة
 نحو المشرق فاذا عاد ذلك الجزء الى مكانه فقد تم الدور ولم تعد الشمس حينئذ بحركة الكل
 الى محاذاة ذلك المكان لانها قطعت قوسا نحو المشرق فاذا دار المحدد ريثما عاد الشمس الى
 وضعها الاول فقد تم اليوم بليته (وهو الفلك الاعظم) المحيط بجميع الاجسام لتحديده
 الجهات (وحركته) السريعة اليومية (تدعى الحركة الاولى) فانها تشاهد أولا من حركات
 الافلاك لانها أظهرها اذ بها الليل والنهار وطلوع الكواكب وغروبها ولذلك لا تخفى على

(وحسن جلبي)

(قوله) لانها قطعت قوسا نحو المشرق وذلك القوس في كل يوم بليته تكون أقل من قدر درجة واحدة بمقدار
 اثنين وخسين ثانية وأربعين ثالثة وذلك لانهم ذكر وأن الخارج المركز للشمس كان يقطع بحركته الخاصة من
 المغرب الى المشرق في كل يوم بليته تسعا وخسين دقيقة وثماني ثوان وعشرين ثالثة من أجزاء منطقة البروج
 درجاتها وسبعمائة في الكتاب تفسير الدرجة والدقيقة والثانية والثالثة باذن الله تعالى

الحيوانات وكل كرة تحركت في مكانها على الاستدارة فلا بد لها من قطبين ساكنين ومن منطقة يكون حركتها أسرع فلذلك قال (وقطباها) أى قطبا هذه الحركة أو الكرة (قطبا العالم) لان العالم الجسمانى هو المحدود وما في منمنه (ومنطقته) أعنى أعظم دائرة تفرض في منتصف القطبين بحيث يتساوى بعدها عنها تسمى معدل النهار (اسبب مستقف عليه) في مباحث الأرض (وهي) أى المنطقة المسماة بالمعدل (حيث) يكون (لجميع الكواكب فيه طلوع وغروب) ولا يكون هناك شئ منها أبدي الظهور ولا أبدي الخفاء (تكون ملازمة لسمت الرأس) مارة به وهو دويرة نامة من الأرض تسمى خط الاستواء كما سترفه (بخلاف الشمس فانها) لا تلازم سمت الرأس في خط الاستواء بل (تميل هناك تارة الى الشمال متباعدة عن سمت الرأس) في تلك المواضع (قليلًا قليلًا الى غاية ما ثم ترجع) من تلك الغاية (مقاربة اليه قليلًا قليلًا حتى تسامت ثم تميل الى الجنوب كذلك) أى متباعدة عن سمت الرأس الى غاية ما مساوية للغاية الأولى ثم ترجع منها مقاربة اليه قليلًا قليلًا حتى تسامت (هكذا) حالها (دائمًا) اذ تميل تارة أخرى الى الشمال الى تلك الغاية ثم ترجع وتميل الى الجنوب وتعود أبدأ الى مثل الحالة الاولى (فعلّم) من ذلك (أن مدار الشمس مائل عن معدل النهار ليس) واقعا (في سطحه) والا لم يمل عن المعدل شمالا وجنوبا (والشمس اذا قارنت كوكبا ما من) الكواكب (الثابتة خلفته الى المغرب فعلم) من هذا (أن لها حركة) خاصة من المغرب (الى المشرق أسرع من حركة الثوابت) يعنى حركتها الخاصة

(**قوله** ولا يكون الخ) مجرد توضيح لما تقدم (**قوله** وهو دويرة نامة) الضمير راجع الى حيث لجميع الكواكب فيه طلوع وغروب أى دائرة صغيرة نامة على وجه الأرض حاصلة من فرض معدل النهار قاطعة لكرة العالم

(**قوله** وهى أى المنطقة الخ) هى مبتدأة خبره قوله تكون ملازمة الخ وحيث للسكان وضمير فيه راجع الى هذا المكان وكذا قوله هناك إشارة الى هذا المكان وكذا ضمير هو فى قوله وهو دويرة راجع الى هذا المكان يعنى ان فى هذا المكان دويرة نامة من الأرض موازية لمعدل النهار وتعنى هذه الدويرة خط الاستواء ومعدل النهار فى هذا المكان يكون سامتا رأس أهله وهناك يكون دويرة الفلك دولابا ولا يكون فى الفلك كوكب ولا نقطة الا هو يطلع ويغرب سوى قطبي العالم وما يقرب منهما من الكواكب والنقط وسببى عام الكلام ان شاء الله تعالى (**قوله** خلفته) أى جاوزته وتركته خلفها يعنى أن الشمس حينئذ جاوزت ذلك الكوكب الى جانب المشرق ثم تركته خلفها فى جانب المغرب وان كانت حركة ذلك الكوكب الى جانب المشرق أيضا

كما ستعرفها (بها تدرك) الشمس (الثواب التي تكون في جهة المشرق منها ثم تجاوزها مخلفة اياها الى المغرب وتقرض دائرة موازية لمدارها في الفلك الاعظم قاطمة لجميع ما تحتها) من الافلاك وغيرها (كأشياء) أي كأن تلك الدائرة الموازية القاطمة (مدار الشمس) التي يتحرك عليها مركزها (أبسطت) الى سطح الفلك الاعلى وانقبضت الى ما تحتها (وتسمى) الدائرة المذكورة (منطقة البروج) لمرورها بأوساط البروج (وفلك البروج) اطلاقا لاسم الفلك على الدائرة (ومنطقة الحركة الثانية) لان منطقة الفلك الثامن المتحرك بالحركة الثانية في سطح هذه الدائرة (وانها) أي الدائرة الموازية (تقطع معدل النهار بنصفين) على نقطتين متقابلتين لانها دائرتان عظيمتان (وكذلك كل دائرتين عظيمتين تفرضان في كرة) فانه يجب تقاطعهما على التناصف لمباين في الاكرو (والنقاط) بين منطقة البروج ومعدل النهار (يكون على نقطتين مشتركتين) بينهما (وتسميان نقطتي الاعتدال) لاستواء الليل والنهار في جميع نواحي الارض اذا ساحت الشمس فيهما سوي موضعين هما تحت القطبين (فما تجاوزه الشمس) من هاتين النقطتين (الى الشمال) من المعدل (هو الاعتدال الربيعي) لانه مبدأ الربيع في معظم المعمورة (وما تجاوزه الى الجنوب) من المعدل

(**قوله** سوى موضعين الخ) أحدهما تحت القطب الشمالي والآخر تحت القطب الجنوبي فان حركة الفلك الاعظم فيهما أحوط الانطباق القطبين على مدتي الرأس والقدم فيهما بحركة الشمس (**قوله** في معظم المعمورة) احتراز عن خط الاستواء فانها مبدأان للضيف فيه (**قوله** أكر المعمورة) احتراز عن خط الاستواء فانه ينقلب الزمان فيه شيئا اذا حلت الشمس فيهما في تلك المواضع أي المواضع التي انقلب الزمان فيهما صيفا (**قوله** معظم المعمورة) احتراز عن خط الاستواء فان مدة قطع الشمس واحدا من تلك الاقسام فيه فصلان كما ستقف عليه

(**قوله** في الفلك الأعظم) متعلق بقوله ويقرض وأصل مدار الشمس كان في الفلك الرابع لكن يفرض في الفلك الاعظم دائرة موازية لهذا المدار وهي السماء بمنطقة البروج كما ذكره (**قوله** في سطح هذه الدائرة) اضافة السطح ههنا من قبيل اضافة العام الى الخاص وقد عرفت أن هذه الدائرة كانت مفرضة في الفلك الاعظم واما منطقة الفلك الثامن فهي مفرضة في نفس الفلك الثامن فيكون سطح هذه الدائرة حاصله في سطح تلك الدائرة كما ذكره وقوله وانها تنقطع معدل النهار يعني أنها تقطعه على زوايا قائمة قبل على زوايا حادة كما سيجي ان شاء الله تعالى (**قوله** سوى موضعين هما تحت القطبين) فان هذين الموضعين لا يستوي الليل والنهار بل قديكون الشمس بحيث لا تغيب شهورا وقد تكون بحيث لا تظهر شهورا وسيجي تفصيل الكلام في مباحث خط الاستواء وقوله فيما تجاوزها أي فالنقطة التي تجاوزها الشمس

هو الاعتدال الخريفي (لأنه مبداه في معظم المعمورة أيضا) (وبفرض على منتصفها) أي منتصف منطقة البروج فيما بين الاعتدالين (في كل جانب) من الشمال والجنوب (نقطة وهي) حيث تكون غاية البعد بين المنطقتين (تسميان) أي هاتان النقطتان المفروضتان على المنتصفين (نقطتي الانقلابين فالتى في طرف الشمال) من المعدل هي (انقلاب الصيفي) لأن الشمس اذا حلت فيها انقلب الزمان صيفا في أكثر المواضع المعمورة (والتي في طرف الجنوب) من المعدل (هي الانقلاب الشتوي) لانقلاب الزمان الى الشتاء في تلك المواضع (وبهذه النقط الأربع) أعنى الاعتدالين والانقلابين (تنقسم منطقة البروج أربعة أقسام متساوية) تكون مدة قطع الشمس واحدا منها فصلا من الفصول الأربعة التي للسنة في معظم المعمورة (ثم قسموا كل قسم) من الأقسام الأربعة (ثلاثة أقسام متساوية فيكون المجموع) أي مجموع منطقة البروج منقسما الى (اثني عشر قسما) وتوهموا ست دوائر عظام تتقاطع على قطبي البروج وتمر كل واحدة منها برأسي قسمين متقابلين من تلك الأقسام وحيزند (يفصل بين كل قسمين) منها (نصف دائرة) من تلك الدوائر (فيحيط بها) أي بالأقسام كلها (ست دوائر) كما عرفت (وسموا كل قسم) من الاثني عشر (برجا ثم قسموا كل برج ثلاثين قسما سواء وسموها درجا وقسموا كل درجة ستين قسما سواء وسموها دقائق و) قسموا (الدقائق) أي كل واحدة منها (ستين قسما) متساوية (وسموها ثواني وهكذا) قسموا الثواني وسموها (ثالث) وسموا الثالث (د) سموها (رابع فما زاد) مما يمكن اعتباره من الكسور وكان كل قطعة من منطقة البروج واقعة بين نصفي دائرتين تسمى برجا كذلك القطع الواقعة من سطح الفلك الاعلى

(**قوله** تنقسم منطقة البروج) المتوهمه على سطح الفلك الاعلى كما يدل عليه سياق كلام المصنف وهو المصرح به في نهاية الادراك وشرح الذكرة (**قوله** كل قسم الخ) أي كل ربع من اربع منطقة البروج المتوهمه على سطح الفلك الاعلى (**قوله** ثلاثين قسما) بناء على ان أكثر الكسور يخرج منه صحيحا فيسهل الحساب (**قوله** درجا) كالشمس يظهر فيها وهبط وأجهأ سائر الدوائر تسمى أجزاء (**قوله** وكان كل قطعة من منطقة الخ) كما يدل عليه كلام المصنف فانه قال سمو كل قسم برجا (**قوله** كذلك القطع الواقعة) هذا هو الاطلاق المشهور وقد صرح باطلاقين في التذكرة

(**قوله** ويفصل بين كل قسمين دائرة) فيكون هذا الانصاف المعتبره ههنا اثني عشر نصفان من دوائر الست العظام المذكورة وما بين كل نصفين من هذه الانصاف قسم واحد وهو المسمى بالبرج

بين انصاف تلك الدوائر على هيئة جراب البطيخ تسمى بروجاً فلي هذا يكون طول كل برج فيما بين المغرب والمشرق ثلاثين درجة وعرضه مائة وثمانين درجة (وأخذوا أسماء البروج) الاثني عشر المشهورة (من صور تخيلوها من) وصل الخطوط بين (كواكب) من الثوابت (كانت موازية لها حين التسمية وانها) أي تلك الصور المتخيلة (تزول) عن موازاة البروج (بالحركة الباعية التي للثوابت والأسماء بحالها فان البروج أقسام للفلك التاسع) ولا شك أن تلك الصور على الفلك الثامن فلا بد من خروجها عن الموازاة بحركته البطيئة فكان المناسب تغيير الأسماء الا أنهم لم يغيروها كيلا يؤدي الى الالتباس (وابتدأوا) في اعتبار البروج وافتتاح الدور (بما يلي الاعتدال الربيعي من جانب الشمال) لان الشمس اذا وصلت الى هذا الاعتدال ظهر في المركبات من أنواع النباتات نشو ونماء وبدا فيها مبادئ الثمار فهو أولي بالاعتبار الى أن يتم الدور بما يليه من جانب الجنوب فصارت ثلاثة منها (أي من البروج (بين نقطتي الاعتدال الربيعي والانقلاب الصيفي هي الحمل والثور والجوزاء وتسمى بروجاً ربعية لان الربيع) في معظم المعمورة (عبارة عن زمان كون الشمس فيها وثلاثة) منها (بين الانقلاب الصيفي والاعتدال الخريفي هي السرطان والاسد والسنبلة وتسمى بروجاً صيفية لمثل ماسر وثلاثة) منها (بين الاعتدال الخريفي والانقلاب الشتوي هي الميزان والعقرب والقوس وتسمى بروجاً خريفية وثلاثة) منها (بين الانقلاب الشتوي والاعتدال الربيعي وهي الجدى والدلو والحوت وتسمى بروجاً شتوية وهذا الترتيب) الذي

(قوله من خروجها عن الموازاة) كما في زماننا هذا فان كوكب الحمل وهو السرطان بلغ الى الدرجة الثالثة والعشرين منه وسيلعب الى بروج الثور وقد نفي في صورة التوأمين في بروجها اقدامهما وفيه دلالة ان العلم الذي استفاد منه اليونانيون من معرفة حركة الثوابت محدث اذ لو كان قديماً لاستحال أن ينقل كواكب صورة البروج ومع دور فضلائع دوراً أكثر ولم يعلموا انها متحركة على ما تقدم من أن القدماء يعتقدونها ثابتة وقد قيل ان وقت هبوط آدم عليه السلام من الجنة كان قلب الأسد في الجوزاء أو نسر الطائر في العقرب والعيوق في أوائل الحمل كذا في النهاية (قوله كيلا يؤدي) الى الالتباس في ضبط أمر الحركات ((قوله فصارت الخ)) أي صارت دائرة ثلاثة بعد المنطقتين

(قوله وعرضه مائة وثمانون درجة) يعني ان عرض ما بين القطبين فلي هذا يكون طول كل برج سدس عرضه ستة أمثال طوله (قوله تخيلوها من وصل الخطوط بمعنى اذا وصلنا الخطوط بين الكواكب في فلك الثوابت كنا نتخيل هناك صوراً يكون بعضها في صورة الحمل وبعضها في صورة الثور الى غير ذلك على ما فصلوا في كتبهم

ذكرناه فيما بين البروج (يسمى التوالى وهو من المغرب الى المشرق) وانما اعتبروه كذلك اذ المقصود ضبط حركات الكواكب أعني حركاتها الخاصة وهى من المغرب الى المشرق (وعكسه يسمى خلاف التوالى وهو من المشرق الى المغرب ثم توهموا دائرة مارة بالقطاب الاربعة أعني قطبي معدل النهار وقطبي فلك البروج وسموها بهذا الاسم ولا بد أن تمر هذه الدائرة (بغاية البعدين المنطقتين) كما بين في الاكر (فن المعدل) تمر (بالانقلابين ومن المنطقة بنظيرها) والصحيح عكس ذلك لان الانقلابين على منطقة البروج كما صرح به فنظيرهما على المعدل ولا يخفى عليك أن هذه الدائرة هي إحدى الدوائر الست المذكورة في قسمة البروج الا أنها امتازت عن سائرهما بمرورها بالقطاب وغايى البعدين فصارت بعد المنطقتين نالته للدوائر العظام (وقطباً هذه الدائرة الإعتدالان اذ يجب أن بقما) أى قطبها (في الدائرتين) أى المنطقتين (لأنها مقاطعة لهما على قوائم) لمرورها بأقطابهما (وكل دائرة تقاطع أخرى على قوائم فيكون قطب كل منهما) نقطة من الاخرى (فاذا قاطعت كذلك دائرتين كاللآلة وجب أن يكون قطبها واقفين في كل منهما) (والواقع فيها) أى في منطقتي المعدل وفلك البروج (هو موضع تقاطعها وهما الإعتدالان) فيكونان قطبين للآلة بالقطاب الاربعة (وتوهموا دائرة أخرى) من العظام (تمر بقطبي معدل النهار وجزء ما من منطقة البروج أو بكوكب) من الكواكب (وسميت) هذه الدائرة (دائرة الميل) اذ يعرف بها ميل أجزاء منطقة البروج عن المعدل الذي ينسب اليه الاستقامة كما قال (والقوس

(قوله وسموها بهذا الاسم) أى سموها بالدائرة المارة بالقطاب الاربعة وقد يطلق عليها اسم المارة وحده كما ذكره بقوله فاذا تقاطعت كذلك أى دائرة اذا تقاطعت كذلك أى قوائم دائرتين وجب ان يكون قطبها موضع تقاطعها وجب أيضاً ان يكون هى مارة بأقطابها الاربعة وهاتان الدائرتان اللتان قاطعتهما هذه الدائرة كذلك اما ان تكونا متقاطعتين على قوائم كدائرة نصف النهار ودائرة أول السموات فانهما متقاطعتان على قوائم وقد قاطعتهما دائرة الافق على قوائم أيضاً كما سيحى ان شاء الله تعالى واما ان تكونا متقاطعتين لا على قوائم كمنطقتي المعدل وفلك البروج فانهما كانتا متقاطعتين لا على قوائم على ما سيحى لكن الدائرة المارة قاطعتهما على قوائم كما ذكره

(قوله أو بكوكب الخ) أو رد كلمة أو وهنادون الواو تنبيه على ان في دائرة الميل يعتبر مرورها دائرة تجز من أجزاء المنطقة ونارة يعتبر مرورها بكوكب من الكواكب ولم يعتبر فيها مرورها بالجزء والكوكب معاً كما توهم ولما كان المعبر في دائرة العرض مثل ما ذكرهنا أو ردهنا كلمة أيضاً أو فقال أو بكوكب ما ولم يقل بكوكب ما بالواو

الواقعة من هذه الدائرة بين المعدل وبين ذلك الجزء من المنطقة ميل ذلك الجزء) عن المعدل وأعظم ميول أجزائها هو ميل الانقلابين (و) القوس (الواقعة منها بينه) أي بين المعدل (وبين الكواكب) يعني وبين طرف خط يخرج من مركز العالم الى سطح الفلك الاعلى ماراً بمركز الكواكب (بعده) أي بعد الكوكب عن المعدل وهذه الدائرة أعم مطلقاً من الدائرة المارة بالاقطاب (وتوهموا دائرة أخرى) من العظام مارة بقطي منطقة البروج وبجزء ما من (معدل النهار) أيضاً (أو بكوكب ما وسموها دائرة العرض والقوس الواقعة منها بين المنطقة وبين ذلك الجزء) من المعدل (أو ذلك الكوكب عرض ذلك الجزء أو الكوكب) أما أن تلك القوس هي عرض الكواكب عن منطقة البروج فصحيح بلا شبهة وأما كونها عرض ذلك الجزء من المعدل عنها فقيه أنه وإن كان صحيحاً بحسب المعنى إلا أن الاستقامة كما أشرنا إليها منسوبة الى المعدل فلا يقال أنه مائل عن منطقة البروج ولا يقال لأجزائه أنها ذوات ميول أو عروض عنها ومن ثمة تراهم يسمون تلك القوس عرض جزء من المنطقة عن المعدل ويسمون بها أيضاً الميل الثاني له عن المعدل وهذه الدائرة أيضاً أعم مطلقاً من المارة بالاقطاب (فهى) أي الدوائر المذكورة (خمس دوائر) عظام (توهموها) على الفلك (لأن النسبة الى السفلى ثلاثة) منها (متحددة بالشخص هي معدل النهار والمنطقة والمارة بالاقطاب الاربعة) أما وحدة الاولين بالشخص فظاهرة وأما وحدة الثالثة كذلك فلما بين في الاكرم من انه يستحيل أن تقاطع

(قوله أعم مطلقاً من الدائرة المارة بالاقطاب) فانها دائرة ميل الانقلابين (قوله عرض جزء من المنطقة عن المعدل) كلمة من ههنا تعينية وكلمة عن متعلقة بقوله عرض جزء وقوله الميل الثاني وأما الميل الاول فهو قوس من دائرة الميل على مامر والضمير في له راجع الى ذلك الجزء وقوله عن المعدل متعلق بالميل (قوله وهذه الدائرة أيضاً أعم الخ) فان الدائرة المارة مثل الثاني فطر الانقلابين (قوله فظاهرة) لا تمنع تعدد المنطقة لفلك واحد كما يشهد به التعليل الصحيح فان ههنا دائرة واحدة تتحرك بحركة قطبية المعدل لا دائرة تنطبقان دائرة وتنفردان أخرى وفي شرح التدكرة للحصرى وكذلك تسميها عليهم أي القطبين محال والالزم احاطة المستقيمين بسطح وكذا الانطباق ببعض سطح أحد هما على بعض سطح الأخرى فباين القطبين محال والالزم اتصال شرط

(قوله وهذه الدائرة أعم مطلقاً الخ) فان هذه الدائرة عند حركة الكوكب أو الجزء اذا حصلت في موضع بحيث يكون هي هناك مارة بالاقطاب الاربعة كانت متعددة مع المارة بالاقطاب الاربعة فاذا تجاوزت عن هذا الموضع بحركة الكوكب أو الجزء لم يكن حينئذ متعددة مع المارة ثم اذا وصلت الموضع المذكور رأينا كانت متعددة مع المارة فانيا وهكذا الكلام في كون دائرة العرض أعم مطلقاً من المارة (قوله وأما وحدة الثالثة كذلك)

دائرتان عظيمتان علي نقطتين بينهما أقل من نصف الدور فلا يتصور أن تمر دائرتان
بالاقطاب الأربعة لان البعد بين القطبين الذين في جهة واحدة أقل من أربعة وعشرين جزاً
فلا يجوز تقاطعهما عليهما وأما توهم الازدواج فيما بينهما ثم الافتراق فالنخيل الصحيح
شاهد بطلانه (وثنتان) منها (متحدتان بالنوع لا بتناهي أشخاصهما وهما دائرتا الميل
والعرض) فانهما يتعددان بحسب النقط المفروضة علي منطقة البروج وسطح الفلك وتلك
النقط غير متناهية لامتناع الجزء الذي لا يتجزئ (وكل واحدة منهما قد تنطبق) وتحد
(بالمارة بالاقطاب) وذلك (إذا كان السكوكب) الذي له بعد عن المعدل أو عرض عن المنطقة
(أو الجزء) الذي له ميل أول أو ميل ثان واقما (عليها) أي علي المارة وقد نبهناك علي ان المارة
داخلة في كل واحد من احدي دائرتي الميل والعرض (وتوهموا) علي الفلك أيضا (خمس)

واحد مستقيم ليسافي سميت واحد (قوله أو الجزء الج) أي النصفين تقريبا فان النصف الظاهر أكثر من الخفي
بمقدار نصف قطب الأرض وقامة الراي يقتضي نقطتي الأفق لنقطتي المعدل وفي عرض تسعين متحدان
ولا محذور في خروجه اذهي في عرض تسعين لا يتعين في الوضع فلا يرتب عليه الفوائد الباعثة علي اعتبارها

أي بالشخص فلما بين الخنم كانت هذه الدائرة الثالثة بحيث تتحرك مارة بالاقطاب الأربعة علي قطبي معدل النهار
وتتحرك قطباها المذان هما الاعتدالان علي محور المعدل أيضا وتتحرك قطبا المنطقة أيضا بالحركة اليومية علي قطبي
المعدل وهذه الحركة اليومية لاتنافي الوحدة الشخصية كالاختي (قوله دائرتان عظيمتان) وانما قال عظيمتان
لأن الدائرتين إذا كانت احدهما صغيرة والأخرى عظيمة يجوز تقاطعهما علي نقطتين بحيث يكون بعدهما بين
النقطتين أقل من نصف دور وقوله فلا يتصور أن تمر دائرتان أي دائرتان عظيمتان علي مامر آفنا وقوله بين
القطبين أحدهما قطب المعدل والآخر قطب ذلك البروج وقوله أقل من أربعة وعشرين جزءاً أي درجة فيكون
حينئذ بعدهما بين القطبين الذين في جهة واحدة أقل من برج واحد وإذا كان بعدهما بين القطبين الذين في جهة
واحدة أقل من برج واحد وإذا كان بعدهما بين القطبين أقل من برج واحد كان أقل من نصف دور بمقدار
خمس برج وستة عشر درجة فكيف يتصور تساطع العظيمتان علي القطبين المذكورين وقوله فلا يجوز
تقاطعهما عليهما الضعيف في تقاطعهما راجع إلي الدائرتين الماريتين بالاقطاب والضعيف في علمهما راجع إلي القطبين
المذكورين والضعيف في بينهما راجع إلي القطبين أيضا وقوله شاهد بطلانه أي ببطلان هذا التوهم وذلك لأن
الدائرتين إذا كانتا منقطعتين ومتحدتين فيا بين القطبين المذكورين يلزم ميلهما أو ميل أحدهما عن الانطباق
إلي الافتراق فينزع عوجا جهما معا عن سمتهما إلى الجانبين أو أعوجاج أحدهما عن سمتة إلى جانب هذا خلف

(قوله له بعد) هو قوس مخصوص من دائرة الميل كما مر وقوله أو عرض وهو قوس مخصوص من دائرة
العرض كما مر أيضا وقوله الذي له ميل أول أي هو ميل أول الجزء ميله عن المعدل وقوله أو ميل ثان أي قوس
هو ميل ثان للجزء أيضا ميل عن المعدل كذلك علي ما اختاره الشارح آفنا وميل عن المنطقة علي ما اختاره
المصنف هناك

دوائر أخر بالنسبة الى السفليات أحدها الدائرة الفاصلة بين النصف الظاهر والنصف الخفي من الفلك وتسمى هذه الدائرة (دائرة الافق) ولا شك أن الظهور والخفاء أمران بالإضافة الى سكان بقعة من بقاع الارض فيكون الافق بملاحظة السفليات (وتختلف بحسب اختلاف البقاع) فان كل بقعة على الارض لها أفق على حدة (وقطبها سمت الرأس والقدم) في تلك البقعة (وأربعة) من هذه الخمس (تمر بقطبيها) أي بقطبي الافق فتكون هي أيضا بملاحظة السفليات (الثانية) منها (تمر بقطبي الافق وبقطبي معدل النهار وهي دائرة وسط السماء) وتسمى دائرة نصف النهار لان منتصف النهار هو حين وصول الشمس اليها فوق الافق كما ان منتصف الليل هو حين وصولها اليها تحته (وتفصل) هذه الدائرة (بين الصاعد والمهابط من الفلك وبين النصف الشرقي والغربي منه) فان الكوكب اذا طلع من الافق يتزايد ارتفاعه شيئا فشيئا الى أن يبلغ نصف النهار فهناك غاية ارتفاعه عن الافق واذا انحط منها يتناقص ارتفاعه الى غروبه واذا غرب ينحط عن الافق متزايدا انحطاطه الى أن يبلغ نصف النهار تحت الارض فهناك غاية انحطاطه عنه ثم انه يأخذ في التقارب منه متناقضا انحطاطه الى أن يبلغ الافق من جهة الشرق ثانيا فن غاية الانحطاط تحت الافق الى غاية الارتفاع فوقه على خلاف توالي البروج هو النصف الصاعد من الفلك بالقياس الى الحركة الاولى ويسمى النصف الشرقي أيضا ومن غاية الارتفاع الى غاية الانحطاط هو النصف المهابط منه والنصف الغربي أيضا (وقطبها تقطنا المشرق والمغرب من الافق) أعني تقطبي

(حسن جلي)

(قوله الدائرة الفاصلة بين النصف الظاهر الخ) الظاهر أن هذا تفسير للافق الحقيقي لان الدائرة الفاصلة بين النصف الظاهر وبين النصف الخفي من الفلك والارض معا بحيث يكون قطبها سمت الرأس وسمت القدم وليست هي الا الأفق الحقيقي وأما الأفق الحسي فهي دائرة فاصلة بين ما يرى من الفلك وما لا يرى وتعتبرت على وجهين أحدهما أن تكون هي دائرة منبسطة على وجه الارض موازية للافق الحسي بحيث يكون بعد ما بينهما مقدار نصف قطر الارض والثاني أن يفرض خط خارج من الناظر الى موضع من الفلك كالمشرق مثلاً ثم يدار رأس ذلك الخط من ذلك الموضع الى أن يعود الى ذلك الموضع فيتغير من حركة هذا الخط على هذا الوجه دائرة لا يتغير موضعها من الفلك بل ربما كانت منطبقة على الافق الحقيقي وربما كانت واقعة فوقه وربما كانت واقعة تحته وكذا حاله بالنسبة الى الافق الحسي المذكور وألا ثم لا يذهب عليك أن أكثر الاحكام المتعلقة بالافق إنما هو مبني على الافق الحقيقي كما استنبه عليه باذن الله تعالى

تقاطعه مع المعدل وذلك لمرورها باقطبها فيما يمران بقطبيهما للممر (والثالثة) منها (تمر بقطبي الافق و) تمر أيضاً (بقطبي هذه) الدائرة (أعني وسط السماء) السمات في المشهور بنصف النهار فتكون مارة بسمتي الرأس والقدم وبنقطتي المشرق والمغرب (وتسمى) هذه الدائرة الثالثة (دائرة أول السموات) لان الكوكب اذا كان على هذه الدائرة لم يكن له سمت كما ستره وتسمى أيضاً دائرة المشرق والمغرب لمرورها بقطبيهما (وتفصل) هذه الدائرة (بين النصف الشمالي والنصف الجنوبي من الفلك وقطباها نقطتا الشمال والجنوب من الافق) أعني نقطتي تقاطعه مع نصف النهار * (والرابعة) من هذه الخمس (تمر بقطبي الافق وبقطبي المنطقة) فتكون أبداً مقاطعة لهما على قوائم بخلاف نصف النهار فلها قد تقطع المنطقة لا على زوايا قوائم (وتسمى) هذه الدائرة (دائرة السميت و) دائرة (عرض أقليم الرؤية) لان القوس الواقعة منها بين الافق وقطب منطقة البروج أو بين قطب الافق ومنطقة البروج تسمى عرض اقليم الرؤية (و) تسمى أيضاً دائرة (وسط سماء الرؤية لانها تفصل بين نصفي فلك الثواب وفيه كواكب كثيرة (مرئية) فهو سماء الرؤية

(قوله و عرض اقليم الرؤية) تشبهاه بعرض البلد (قوله فهو سماء الرؤية) ولهذا سمي اقليم الرؤية

(قوله قد تقطع المنطقة لا على زوايا قوائم) وذلك اذ لم ينطبق دائرة نصف النهار على المارة بالأقطاب * اعلم ان المارة بالأقطاب تكون منطبقة على نصف النهار في كل يوم بليلة مرتين وبيانه اذا تحرك الفلك الاعلى بالحركة اليومية تحرك قطبا المنطقة على قطبي المعدل وتحرك أيضاً الدائرة المارة تبعاً للحركة قطبي المنطقة فاذا وصل هذان القطبان الى جزئين من دائرة نصف النهار أحدهما أي أحد الجزئين تحت الأفق والآخر فوقه كانت المارة منطبقة على نصف النهار وكانت هذه الدائرة أعني دائرة السميت منطبقة على نصف النهار وكانت هذه الدائرة أعني دائرة السميت منطبقة على نصف النهار أيضاً فاح كان نصف النهار مقاطعة للمنطقة على زوايا قوائم فاذا زال القطبان عن ذينك الجزئين من دائرة نصف النهار ولم يكن نصف النهار حينئذ قاطعة للمنطقة على زوايا قوائم اذ هو حينئذ لم يكن ماراً بالقطبين وكل دائرة عظيمة مقاطعة للأخرى اذ لم يكن مارة بقطبيها كان تقاطعها لا على زوايا قائمة (قوله بين الافق وقطب منطقة البروج) أي اذا وقع قطب المنطقة على جزء من الافق في جانب الجنوب مثلاً يتصور هناك قوس بين الافق وبين قطب المنطقة اذا افترض انه يقع بينهما المفارقة بعد ثم اذا فارق قطب المنطقة بالحركة اليومية عن ذلك الجزء من الافق يتصور القوس بين الافق وبين قطب المنطقة وكذا اذا كان قطب أفق من الآفاق واقعا على جزء من منطقة البروج لم يتصور هناك قوس بين ذلك الافق وبين منطقة البروج وهو ظاهر أما اذا كان قطب أفق من الآفاق واقعا على جزء من سطح الفلك غير جزء منطقة البروج فيتصور هناك قوس بين قطب الافق ومنطقة البروج اذا عرفت هذا فالقوس الاصغر الواقع من دائرة السميت من قطب المنطقة وبين الجزء الاقرب اليه من أجزاء الافق يسمى عرض اقليم الرؤية بوجه دون القوس

وهذه الدائرة في وسطها * (والخامسة) منها (تمر بقطبي الأفق وبكوكب ما) أى وبرأس خط خارج من مركز العالم الى سطح الفلك ماراً بمركزه (وتسمى دائرة الارتفاع) والانحطاط (اذ قوس منها) واقعة (بين الأفق وبين الكوكب من جانب المشرق ارتفاعه ومن جانب المغرب انحطاطه) والصواب أن القوس الأولى ارتفاعه الشرقي والثانية ارتفاعه الغربي وأما الانحطاط فهو قوس منها تحت الأفق اما في جانب الغرب أو الشرق والقوس الواقعة من الأفق بين نقطته مع دائرة الارتفاع وبين احدى نقطتي الشرق والغرب تسمى بالسمت فاذا انطبقت دائرة ارتفاع الكوكب على دائرة أول السموات لم تكن له قوس سمت لمرورها حينئذ بنقطتي المشرق والمغرب (وهذه الدائرة عند غاية ارتفاع الكوكب تنطبق بدائرة وسط السماء) أعنى نصف النهار وكذا الحال عند غاية انحطاطه ففى كل دورة بالحركة الأولى تنطبق دائرة الارتفاع على نصف النهار مرتين وانطباقها عليها انما يكون (ان لم يكن) الكوكب (على دائرة أول السموات) وتنطبق هذه الدائرة (عليها) أى على أول السموات (ان كان) الكوكب (عليها) (وحينئذ لم يكن للكوكب سمت كما عرفت وهذا الانطباق انما يظهر اذا لم يكن الكوكب في احدى النائتين وأما اذا فرض أنه في احدهما مع كونه على دائرة أول السموات كما اذا كان على سمت الرأس أو القدم فانه يجوز اعتبار انطباقها على كل واحدة من نصف النهار وأول السموات (وهذه

(حسن جلبي)

الاطول منها بين الجزء الأبعد وبين ذلك القطب وكذا القوس الواقعة منها بين قطب الأفق وبين الجزء الأقرب اليه من أجزاء المنطقة عرض اقليم الرؤية أيضاً كما ذكره فتأمل (**قوله** فانه يجوز اعتبار انطباقها على كل واحدة من نصف النهار وأول السموات) أما انطباقها على أول السموات فظاهر اذا مقرر أن الكوكب يكون متحركاً على أول السموات وأما انطباقها على نصف النهار فلانه يصدق على نصف النهار أيضاً انها دائرة تمر بقطبي الأفق ومركز ذلك الكوكب ولا اعتبار بحركة الكوكب على أول السموات حتى لو فرضنا أن الكوكب قد تحرك فبما بين دائرتي نصف النهار وأول السموات ثم وصل الى سمت الرأس أو القدم لمزم انطباق دائرة الارتفاع على الدائرتين المذكورتين معاً مع أن حركة الكوكب هناك لم تكن على احدهما * ثم لا يذهب عليك أن هذه الدائرة عند وصول الكوكب الى سمت الرأس أو القدم تكون أيضاً منطبقة على دائرة سمت لأنه لم يعتبر انطباقها عليها لان دائرة سمت لم تكن متسرة في بقعة ما أصلاً بخلاف دائرتي نصف النهار وأول السموات فتأمل

الدوائر) الخمس الاخيرة وحدتها نوعية ولكل واحدة منها أشخاص كثيرة غير محصورة لكن ثلاث منها لا تتغير في كل بقعة (بل كل واحدة منها لا تكون في بقعة واحدة متعددة بل شخصا واحداً) وهي دائرة الافق ووسط السماء وأول السموات وثلاث منها تتغيران (في بقعة واحدة آناً فانا وهي دائرة الارتفاع) فانها تتغير (لحركة الكواكب ودائرة وسط السماء الرؤية) فانها تتغير (لحركة قطبي منطقة البروج بحرك المعدل لهما) حول قطبيه (بالحركة اليومية فهذه) الدوائر العشر العظام وغيرها وما يتني عليها (أمر موهومة لا وجود لها في الخارج ولا حجر) من جهة الشرع (في مثلها ولا تتعلق باعتقاد ولا يتوجه نحوها اثبات وإبطال) فلم يكن بنا حاجة الى ذكرها في كتابنا هذا (الا انا أوردناها) فيه (لنقف على مقصدهم) في علم الهيئة (واذا رأيت محض تخيلات أو هـن من بيت المنكبوت لم يهلك) أي لم يفزعك (سماع هذه الالفاظ ذوات القماقع) القمعة صوت السلاح ونحوه من الامور اليابسة وفي المثل ما يقع على بالشنان يعني أن هذه الالفاظ أصوات لا طائل تحتها كاصوات الاسلحة ونحوها من الجادات هذا ما ذكره ولقائل أن يقول لا شك أن الكرة اذا تحركت على مركزها من غير أن تخرج عن مكانها فلا بد أن يفرض فيها نقطتان لا حركة لهما أصلاً وهما القطبان وأن يفرض فيما بينهما دائرة عظيمة هي في حاق الوسط بينهما وتكون الحركة عليها سرية وهي المنطقة وأن يفرض من جنتيهما دوائر) صفار موازية لها تكون الحركة عليها بطيئة بالقياس اليها بطأ متم او تاجدا فاهو أقرب الى انقطب يكون أبطأ مما

(قوله ولقائل أن يقول الخ) ما ذكره قدس سره حتى الى قوله يضبط بهذه الأمور أحوال الحركات فان ضبطها موقوف على صنعة الآلات الرصدية من غير غلط ونصها في دائرة نصف النهار تحقيقا واحساس الكواكب عند وصولها بتدقيق النظر من غفلة وعدم الخلط في الحساب واجتماع هذه الأمور على التحقيق متعسر بل متعذر ولذا اختلف الارصاد في ضبط حركة الكواكب سيما حركة عطارد فانها ليست متشابهة لا عند مركز العالم ولا عند خارج مركزه وضبط الانبال والادبار نعم انهم بذلوا الوسع في ضبطها بقدر الامكان وأما الاطلاع عليها على ماهو في نفس الامر فيكاد

(قوله لا تكون في بقعة واحدة متعددة) وأما ما هو دها باعتبار تعدد أشخاص تلك البقعة بناء على أن سمت رأس هذا الشخص وسمت قدمه يغير سمت رأس الشخص الآخر وسمت قدمه فلا اعتبار لذلك القدم من التعدد (قوله لم يفزعك) الافراز الاخافة وقوله بالشنان الشن بفتح الشين المجمة وتشديد النون القرية الخلق واجمع الشنان وقوله من يزدربها أي من يستعقرها

هو أقرب الى المنطقة ولاشبهة أيضا في ان الكرات اذا أحاط بعضها ببعض أمكن أن تكون حركاتها بحيث تقاطع مناطقها اذا اعتبرت في كرة واحدة منها وحينئذ يفرض هناك بين المنطقتين نقطتا تقاطع ونقطتا غاية البعد بينهما فهذه وأمثالها وان لم تكن موجودة في الخارج لكنها أمور موهومة متخيلة تخيلا صحيحا مطابقا لما في نفس الامر كما تشهد به الفطرة السليمة وليست من المتخيلات الفاسدة كآليات الاغوال وجبال الياقوت والانسان ذي الرأسين وينضبط بهذه الامور أحوال الحركات في السرعة والبطء والجهة على الوجه المحسوس والمرصود بالآلات وينكشف بها أحكام الافلاك والارض وما فيها من دقائق الحكمة وعجائب الفطرة بحيث يتحير الواقف عليها في عظمة مبدعها قائلا ربنا ما خلقت هذا باطلا وهذه فائدة جليلة تحت تلك الالفاظ يجب أن يعنى بشأنها ولا يلتفت الى من يزدريها بمجرد المصيبة الباعثة على ذلك والله المستعان على كل حال ﴿المقصد الثالث﴾ في فلك الثواب قد زعموا ان لها أى للثواب مع كونها متحركة بالحركة اليومية تبعاً لفلك الافلاك (حركة) خاصة بها (بطيئة) جـدا (وانما تتم الدورة في ثلاثين ألف سنة) وهذا قول قد اشتهر فيما بين العامة ولا أصل له عند أصحاب الارصاد (وقيل) انها تتم الدورة (في سنة وثلاثين ألف سنة) بناء على أن بطليموس وجد بالرصد انها تقطع في كل مائة سنة جزءاً واحداً وقيل تتم الدورة في ثلاثة وعشرين ألف سنة وسبع مائة وستين سنة بناء على ما وجدته المتأخرون من انها تقطع درجة واحدة في كل ست وستين سنة وقيل تتم في خمسة وعشرين ألف سنة ومائتي سنة بناء على ان جماعة من محققى المتأخرين وجدوها تقطع جزءاً واحداً في كل سبعين سنة وهذا هو الموافق للرصد الجديد الذى براغة وانما حكموا بانتمام الدورة فيما ذكر من المدد (اذ قد أحس منها بحركة بطيئة بالرصد) على وجوه مختلفة كما عرفت (واعتقادهم انها تتم الدورة) لدوامها على زعمهم (فقدروا بالحساب تمام الدور في هذه المدة) الختاف فيها كما لخصناه (وانما سميت) ماعدا السبعة السيادة من الكواكب (بالثواب اما لبطء حركتها فلانحس) الا بتدقيق النظر في أحوالها المألومة بالرصد بينها مدد طويلة ولذلك اخفت على الاوائل

(حسن جـبـي)

(قوله تقطع في كل مائة سنة جزءاً واحداً في كل ثلاثة آلاف سنة براجا واحداً) (قوله للرصد الجديد) قيل هو الرصد الذى تولاّه نصر الدين الطوسى براغة

حتى زعموا أن الافلاك ثمانية وان الحركة اليومية لكثرة اثواب (وأما اثبات أوضاعها بمضها
من بعض) في القرب والبعد والمحاذات * ولنختم هذا البحث بفائدتين تنفعانك فيما
سيأتيك (بعد) من اختلاف حركات السيارات في الرؤيه سرعه وبطأ واستقامه ورجوعا اذا لبد
لهذا الاختلاف من أصل يستند اليه * (الاولى الفلك الموافق المركز ماسركزه مركز العالم
وهو مركز الارض ويكون له) أي للموافق المركز سطحان يحيطان به من داخل وخارج
هما محده (وهو المحيط به من خارج (ومقمره) وهو الذي يقابله (و) الفلك (الخارج المركز
فلك محيط بالارض ليس مركزه مركزها بل يقع) أي يميل مركزه (الى جانب منها)
أي من مركز الارض (ويكون) الفلك الخارج المركز (في ثخن فلك آخر ويسمى ذلك
الفلك الآخر (المائل) هذا انما يصح في خارج القمر فانه في ثخن فلك موافق للمركز مسمى
بالمائل وما عداه من السيارات سوى عطارد خوارجها في ثخن افلاك موافقة للمركز مسماة
بالمثلات وأما عطارد فله خارجان أحدهما في ثخن المثل والآخر في ثخن الخارج الاول
كما ستعرفه (ويتقسم) ذلك الفلك الآخر بواسطة كون الخارج في ثخنه (الى قسمين)
أحدهما حاد للخارج والآخر محوله (ويسميان بالمتهمين) اذ بانضمامهما الى الخارج يتم الفلك
الكلبي الذي ذلك الخارج جزء منه (هما) ليسا متساويين في الثخن بل هما (آخذان من غلظ)
هو (بقدر خروج مركزه عن مركز العالم يتدرج) ذلك الغلظ (الى دقة) أي ينقص
شيئا فشيئا ويدق (حتى ينتهي بنقطة مماسة للخارج) المركز (من أحدهما) وهو المتم
الحاوي (لمحده) أي محدد الخارج (ومن الآخر) وهو المتم المحوى (لمقره) أو مقعر
الخارج (متبادلين) حال من المستتر في آخذان أي هما يأخذان في ذلك الغلظ المتدرج
المنتهي الى ما ذكر حال كونهما متبادلين (في الغلظ والدقة فيكون غلظ كل) من المتهمين
(في مقابلة الدقة من الآخر بحيث يكون حجم مجموع) المحوى (الداخل) في الخارج
(و) الحاوي (الخارج) عنه معا (في جميع الاجزاء موا) لان دقة أحدهما تنعبر بغلظ الآخر
(ويكون في الوسط منهما) أي من المتهمين (حجمهما سواء) أي يكون حجم وسط كل
منهما مساويا لحجم وسط الآخر كما أن غلظ كل منهما ودقته تساوي غلظ الآخر ودقته
(ويكون مقعر الداخلان) المحوى (موازيا لمحدهم الخارجان) الحاوي (ويكون مركزها)

أي مركز القمر والمحب المتوازيين (واحدًا هو مركز العالم) وهذا انما يصح اذا كان الخارج في ثخن فلك موافق المركز وأما اذا كان في ثخن خارج آخر كأحد خارجي عطارد فان مركز السطحين المتوازيين يكون حينئذ مركز الخارج الآخر وهذه الاحكام المتعلقة بالتممين كلها صحيحة سوى الحكم بأن غلط كل منهما يساوي مقدار خروج المركز اذا الصواب أن غلط كل منهما ضعف ذلك المقدار كما قام عليه البرهان ويشهد له أيضاً التخييل الصحيح ممن له أدنى مسكة (والندوير عبارة عن كرة) سوى الكوكب غير شاملة للارض بل (مركزه في ثخن فلك بحيث يماس محده بنقطة ومقره بأخرى) حينئذ يكون قطره بقدر ثخن ذلك (الفلك ولا يتصور له) أي للندوير (مقر) اذا لا حاجة بنا الى مقره فيفرض أنه كرة مصمتة (وتحرك مركزه بحركة الفلك) الذي هو في ثخنه دائر أحوال مركز العالم ويرسم (الندوير) المتحرك بتلك الحركة (دائرة مركزها مركز) الفلك (الحامل) للندوير (ان كان) الحامل (موافقاً) في المركز لمركز العالم كانت تلك الدائرة كذلك (وان كان) الحامل (خارجاً) كانت الدائرة أيضاً خارجة المركز الفائدة

(قوله اذا الصواب الخ) هذا انما يراد لو كان المراد من الحيز ما يخرج أما اذا كان بمعناه المصدري وتكون المعنى بمقدار يحصل بخروج مركزه من مركز العالم وهو ضعف ما بين المركزين فلا كما لا يخفى (قوله) كما قام عليه البرهان) بيانه اننا افترضنا ان ا ب ج محدد فلك يكون الخارج في تحته وده ومقره د ف ن والى أ د أوم ن الى ب و م ن ذالى يكون حجم ذلك الفلك

(قوله سوى الحكم بأن غلط كل منها الخ) يمكن أن يقال في تصحيح كلامنا ص أن معنى قوله بقدر خروج المركز أي بحسب خروج المركز وان أحدهما ناظر الى الآخر لا على معنى ان غلط كل من المقيمين يساوي مقدار خروج المركز حتى يرد عليه اعتراض الشارح وبالجملة ان غلط المقيم يكون ناظر الى خروج المركز فان كان ذلك المقدار مثلاً كان غلط المقيم مثلى قطر الارض وهكذا يكون غلط المقيم ضعف مقدار خروج المركز ينظر ذلك الاشكال المرسومة في الادراك لتصوير الافلاك الخارجة المركز خارج البهاوس يبيّن زيادة بيان ان شاء الله تعالى (قوله وان كان الحامل الخ) اعلم ان حامل التدوير يكون شاملاً للامثال وسائر المتشكلات والحوارج المركز فلا يراد ما يقال انه لا يكون الحامل الا ما هو خارج الميز فيلزم أن يكون قوله ان كان الحامل موافقاً في المركز مجرد تقدير لم يكن مطابقاً هو في نفسه الأمر اذ ليس لنا في نفس الأمر حامل يكون موافقاً في المركز ولأن تقول أيضاً انه يمكن أن يبنى هذا الكلام على القول بأن الشمس لم يكن لها خارج المركز بل كان لها فلك التدوير فقط فعلى هذا يكون حامل التدوير موافق المركز البتة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى

(الثانية) الفلك (الموافق المركزي قطع) هو بل المتحرك بحركته (عند مركز الارض) الذي هو مركزه (في أزمنة متساوية قسما متساوية) من محيط الدائرة التي يتحرك عليها ذلك المتحرك (ويحدث) عند مركز الارض (زوايا متشابهة) أي متساوية لان الحركة البسيطة الواقعة على نهج واحد تقتضي ذلك (ولا يختلف) المتحرك على الموافق (منه) أي من مركز الارض (قربا وبعدا) بل يكون دائما متساوي البعد عنه لانه مركز الدائرة التي تتحرك عليها (فلا يحس فيه) أي في المتحرك على الموافق (بسرعة وبطء) لا في مركز الارض إن فرض هناك احساس ولا فيما هو في حكمه كوجه الارض بالقياس الى الافلاك العالية اذ لا قدر لنصف قطر الارض بالنسبة اليها (وأما الخارج من المركز فانه لا يختلف منه) أي من مركز نفسه (قربا وبعدا) انه يقطع حول مركز نفسه قسما وزوايا متشابهة) لما عرفت في الموافق (اكتنبا) أي حركة الخارج (تختلف بالنسبة الى مركز العالم لان أحد نصفيه) أي نصف الخارج (وهو الذي فيه مركز العالم أقرب إلينا وغاية القرب) منا (عند نقطة في وسطه) أي وسط هذا النصف (بها) أي تلك النقطة (يماس) هذا النصف أو الخارج (مقعر المائل) أراد به الفلك الذي يكون الخارج في تحته كما مر (وتسمى) هذه النقطة (الحضيض والنصف الآخر) من الخارج (أبعد منه) أي من النصف الاول بالقياس إلينا (وغاية البعد) يبتنا وبينه (عند نقطة في وسطه بها يماس محذب المائل وتسمى) هذه النقطة

(قوله) اذلا قدر الخ) بخلاف فلك الشمس وماتحته فارة للأرض بالنسبة اليها قدر اقية متفاوت قربا وبعدا بقدر نصف قطر الأرض

(قوله) بل المتحرك) وجه هذا الاضراب ظاهر ثم ان المتحرك بحركة الكوكب يمكن أن يكون كوكبا وأن يكون فلك تدوير وأن يكون نقطة من القطر المعتبرة فيما بينهم وقوله عند مركز الارض أي حول مركز الارض (قوله) ان فرض هناك احساس) انما قال ان فرض لان الانسان لم يكن ساكنا عند المركز فضلا عن أن يكون هناك احساس وقوله اذلا قدر لنصف قطر الارض بالنسبة اليها يعني انه لو كان لنصف قطر الارض بالنسبة الى الافلاك العالية قدر لنصف قطر الارض بالنسبة اليها لكانت السرعة عند كون ذلك المتحرك فوق الافق والادراك بالبطيء عند كونه تحت الافق لان ذلك المتحرك لابد أن يكون أقرب بالنسبة اليها عند كونه فوق الافق وأن يكون أبعد عند كونه تحت الافق ويدل على بطلان اللازم كون الليل والنهار متساويين عند حلول الشمس في الاعتدالين فتأمل (قوله) لما عرفت في الموافق) هو قوله لان الحركة البسيطة الواقعة على نهج واحد يقتضي ذلك (قوله) أراد به) أي أراد بالمائل الفلك الذي يكون الخارج في تحته ليندرج فيه الممثلات أيضا كما مر

(الاج فیرسم) الخارج والمتحرك بحركته في مقدار من الزمان (وهو في النصف الاجبى قوسا وزاوية أصغر) أما القوس فيحسب الزاوية وأما الزاوية فيحسب نفس الامر (فیری) ذلك المتحرك (أبطأ و) يرسم في ذلك المقدار (من الزمان في النصف الحضيضى قوسا وزاوية اكبر) على قياس ما تقدم (فیری المتحرك أسرع) لانه اذا اتحد زمان حركتين واختلف مسافتهما كانت الحركة التي مسافتها أطول لاحالة أسرع (وأما التدوير) فحيث لم يكن شاملا للأرض (فتكون حركته في أحد نصفيه الى التوالى من حامله) أي موافقة لحركته في الجهة فاذا تحرك متحرك بحركة التدوير في ذلك النصف وتحرك مركز التدوير أيضاً بحركة الحامل كانت الحركتان الى جهة واحدة (فيكون المحسوس) في ذلك المتحرك (مجموع حركته) أي حركة التدوير (وحركة حامله فیری أسرع و) تكون حركته (في النصف الآخر الى خلاف التوالى) من حامله (فيكون المحسوس) في ذلك المتحرك (فضل حركة حامله على حركته فیری إبطاء بل ربما ساواه) أي ساوي التدوير حامله (في) الحركة بحسب (الحس) فلا يبقى لحركة الحامل فضل (فیری) ذلك المتحرك (واقفاً) في جزء من أجزاء منطقة البروج غير خارج عن محاذاته مدة (وربما زاد) التدوير (عليه) أي على حامله في الحركة (فیری) ذلك المتحرك (راجعا) عن الجهة التي كان متحركا اليها الى جهة مقابلة لها (ولانه) أي التدوير (يتدرج) المتحرك عليه (من سرعة) في النصف الموافق

(**قوله** أما القوس فيحسب الزاوية) لأن الشيء الواحد اذا كان قربا يرى كبيرا واذا كان بعيدا يرى صغيرا
(**قوله** وأما الزاوية فيحسب نفس الامر) لأن الزاوية التي ضلعاها أطول أصغر من الزاوية التي ضلعاها أقصر
وان كان وترهما متساويين (**قوله** في أحد نصفيه) وهو النصف الأعلى من المتخير والنصف الأسفل في القمر
والشمس على رأس التدوير (**قوله** بل ربما خالف) وذلك انما يكون في المتخيرة واقعا لأن الحامل بحركته جرائى التوالى والتدوير جرائى خلاف التوالى فتعجز في موضع واحد من الفلك البروج كما أنه لا يتحرك (**قوله** وربما زاد التدوير عليه) وذلك أيضا في المتخيرة

(**قوله** أما القوس فيحسب الزاوية) أي لا يحسب نفس الامر فإن قسمي الفلك لا يختلف في نفس الامر على مامر وقوله وأما الزاوية فيحسب نفس الامر وذلك لأن القوس الواحد اذا كان وتر الزاويتين بحيث يكون ضلعا احدهما أطول من ضلعي الأخرى لزم أن تكون الزاوية التي ضلعاها أطول أصغر في نفس الامر من التي ضلعاها أقصر كما لا يخفى (**قوله** في أحد نصفيه) وهو النصف الأسفل منه مثلاً وقوله في النصف الآخر وهو النصف الأعلى منه مثلاً وقوله على حركته متعلق بقوله فضل (**قوله** ولانه يتدرج) متعلق في المعنى بما بعده من

للحامل (الي بطاء) في النصف الآخر وذلك على التقدير الاول وهو أن لا يكون هناك مساواة ولا زيادة لحركة التدوير (فتكون بينهما) أي بين السرعة والبطء (حركة وسطى لانه يرجع) الى خلاف التوالى (بعد الاستقامة) الى التوالى (ويستقيم) أيضا (بعد الرجوع) وذلك على تقدير زيادة حركة التدوير (فيكون كل منهما) أي من الاستقامة والرجوع (محفوفاً بوقوفين) أحدهما منتهي الاستقامة ومبدأ الرجوع والآخر بالعكس (وأيضاً فأحد نصفي التدوير أبعد منا فيرى القوس المقطوع منه) أي من النصف الأبعد الأبطأ (لا أسرع) كازعمه لان مقتضى البعد في نفسه هو الأبطأ دون الأسرع (ومتصفه) أي منتصف النصف المذكور (هو البعد الأبعد) بالقياس الى مركز العالم (ويسمى) ذلك المنتصف (دورة والنصف الآخر منه أقرب) إلينا فتكون القوس المقطوعة منه أسرع لا أبطأ (ومنتصفه) أي منتصف النصف الآخر (هو البعد الأقرب) بالقياس الى مركز العالم (ويسمى الحضيض) وقد ظهر بما ذكر أن التسارع والابطاء ينضبطان بكل واحد من أصلي الخارج وفلك التدوير وأن الرجوع والاستقامة والوقوف فيما بينهما ينضبط بأصل التدوير (المقصد الرابع) في فلك الشمس (قدمه على أفلاك سائر السيارة لان الشمس أشهرها وأورها

(قوله) وهو أن لا يكون هناك مساواة بل نقصان وذلك في القمر والشمس على أصل التدوير (قوله) ويستقيم الخ بيان ذلك أنه إذا كانت أحد الكواكب المتغيرة في أعلى تدويره كانت حركة مركزه موافقة لحركة مركز تدويره على توالى البروج فيرى مستقيماً ربع الحركة وإذا قرب الكوكب الى أسفل التدوير جعل ميلاً الى خلاف التوالى لكنه مادام حركة مركز الكوكب الى الخلاف أقل في الرؤية من حركة مركز التدوير مستقيماً لكنه بطيء السير فإذا تساوى يرى مستقيماً لتعارض الحركتين وإذا زادت حركة مركز الكوكب الى الخلاف على حركة التدوير الى التوالى يرى راجعاً بتدرج من البطء الى السرعة في الرجوع ثم من السرعة الى البطء ، وأيضاً ثم يعقب بعد تمام الرجعة ثانياً إذا تساوت الحركتان ويستقيم بعد الإقامة لأمور معينة

قوله فيكون بينهما الخ ولذا قوله ولانه يرجع متعلق بحسب المعنى بما بعده من قوله فيكون كل منهما الخ ولوقال يكون بترك الفاء لكان أهون والذي يقال في أمثاله هو انه يقدر يكون عاملاً في الظرف ويجعل قوله فيكون منيراً لذلك المقدر وقوله وذلك الخ أي التدرج من سرعة الي بطء انما يكون على تقدير أن لا تكون هناك مساواة ولا زيادة أصلاً فانه على تقدير المساواة يلزم الوقوف وعلى تقدير الزيادة يلزم الرجوع وأما على تقدير أن لا يكون هناك زيادة ولا مساواة فيصوّر أن يكون هناك سرعة عند كون الكوكب في النصف الموافق وبطء عند كونه في النصف المخالف بأن يكون المحسوس هناك فضل حركة حاملة على حركته كما عرفت

(قوله) أسرع كازعمه (هلا يمكن أن يرى المنتصف بالسرعة ههنا معني الاقصية مجازاً اذا المعقول أن يرى القوس أقصر لأن يرى أبطأ فان القوس من قبيل المقادير لا من قبيل الحركات حتى يرى أسرع أو أبطأ

وعليها مدار الايام والليالي وما يتركب منهما مع أن اختلافاتها أقل من اختلافات غيرها فيكون أقرب الى التعليم (وهي اما على فلك) شامل للأرض (مركزة خارج عن مركز العالم أو على) فلك (تدوير بحمله فلك موافق المركز والا) أى وان لم تكن الشمس على أحد الفلكين المذكورين (لم تختلف بعد اقربا) بالنسبة الى مركز العالم وما يليه من وجه الأرض (فلا تختلف سرعته وبطأ كما علمت والتالى باطل بالرصد) اذ قد وجدوا به أن لزمان المتخلل بين حلول الشمس الاعتدال الربيعي ثم الخريفي وهو نصف من فلك البروج أكثر من نصف السنة والمتخلل بين حلولها الخريفي ثم الربيعي وهو النصف الباقي منه أقل من نصف السنة فلا محالة تكون الشمس في النصف الاول أبطأ منها في النصف الثاني (وكيف كان) الحال (فله) أى للكوكب الذى هو الشمس (فليكان اما خارج مركز ومائل) أراد به الممثل الذى يكون الخارج في تحنسه (واما تدوير وحامل وله) أيضا (حركتان) وهذا انما يصح على أصل التدوير اذ لابد هناك من حركتي التدوير وحامله على وجه يحصل به الابطاء والاسراع المذكوران وانما على أصل الخارج فلا حاجة فيهما الى حركتين بل يكفيهما حركة خارج فلذلك قالوا أصل الخارج المركز يتم بحركة واحدة وأصل التدوير يتم بحركتين فان قلت لابد لتحريك أوجهها من حركة أخرى وهى حركة ممثلا فيكون لها على أصل الخارج أيضا حركتان قلت كلا منا في مجرد السرعة والبطء ولا حاجة لهما الى حركة

(قوله وما يتركب منهما) الأسبوع والشهور والأعوام (قوله أقل الخ) اذ ليس لها الوقوف والرجوع

(قوله لابد لتحريك الخ) اثبات حركة الممثل لتحريك أوج ليس ضروريا لجواز أن يكون حركة أوج مستندة الى تحريك فلك البروج على ما قالوا في أصل التدوير لانهم لما أثبتوا الممثل لئلا يزم الخلاء أو الفصل قالوا انه يحرك أوج الشمس على أصل الخارج لئلا يزم التعطيل على الأفلاك

(قوله كما علمت) أى كما علمت في صدر الفائدة الثانية عدم الاختلاف قريبا وبعدا واسرعا وبطئا فى الفلك الموافق المركز بالنسبة الى مركز العالم والى وجه الأرض أيضا وقوله اذ قد وجدوا به أى وجدوا بالرصد بنصب آلة فى سطح معادل النهار وقوله هو نصف من فلك البروج وانما قال من فلك البروج لما عرفت ان حركة الشمس فى نفس فلكها انما يكون على منطقة البروج حسا وقوله وهو النصف الباقي أى النصف الجنوبي منه أى من فلك البروج وقوله أى للكوكب الذى الخ يعنى لأن ضحية التدوير ههنا راجع الى الشمس بتأويل الكوكب (قوله) فلا حاجة فيهما الى حركتين (لعله أراد بتعدد الحركة وكونها اثنتين تعددها الحسى ولم يرتدعدها الحقيق كما هو الظاهر)

أخرى وأيضاً اذا اعتبر تحريك الاوج فلا بد في أصل التدوير من حركة ثالثة مستندة الى تحريك فلك البروج كما ذكره (و) للشمس (اختلاف واحد هو سرعته في نصف من فلكه) بل في نصف بعينه من فلك البروج (وباطؤه في نصف) آخر (بعينه لا يتغير ذلك) بل هي أبداً بطيئة في البروج الشمالية وسريعة في الجنوبية وذلك ظاهر على أصل الخارج بأن يكون الاوج في البروج الشمالية فتكون الشمس هناك أبعد من الارض وأبطأ حركة وفيما يقابلها أقرب وأسرع واذا أريد الإبطاء والتسريع على هذا الوجه بعينه من أصل التدوير احتيج الى قيود أشار اليها بقوله (فإن فرض التدوير بحيث يتم دوره مع دورة حامله) (و) بحيث يكون (قطره) بل نصف قطره (بقدر بعد مركز الخارج عن مركز العالم) ولا بد مع ذلك أن نفرض حركة الحامل شبيهة بحركة الخارج في جهتها بحيث يتمان الدورتين معاً وأن نفرض حركة التدوير شبيهة بها على وجه تكون في القطعة البعيدة الى خلاف جهة حركة الحامل وفي القطعة القريبة الي جهتها (لتكون الدائرة التي ترسمها مجموع الحركتين بل يرسمها مركز الشوس بمجموعهما) (بعينهما كالتى ترسمها خارج المركز سواء) ويكون

(قوله) مستندة الى تحريك فلك البروج على سبيل التمثيل والافيجو زان تكون مستندة الى تمثيل كوكب فوقه (قوله) بحيث الخ (لتكون هذه السرعة والبطء في تمام الدورة) (قوله) بقدر بعد مركز الخ (ليكون القرب والبعد بمركز الشمس على هذا الاصل كما كان على أصل الخارج) (قوله) في القطعة الخ (ليكون البطء في القطعة البعيدة منه عن مركز العالم كان أصل الخارج فانه على هذا التقدير يكون المحسوس فضل حركة السكامل) (قوله) وفي القطعة القريبة الخ (لأنه على هذا التقدير يكون المحسوس مجموع حركة التكل في التدوير

(قوله) الى تحريك فلك البروج) المصد ر ههنا، ضاف الى الفاعل وقوله كما ذكره (وقد ذكره) (المص) في آخر المقصد السادس على ما سيجئ ان شاء الله تعالى حيث قال هناك والاوان توافق الثوابت في تلك الحركة قدرا وجهة فهو أى ذلك التوافق إما لاتحاد المحرك وهو كرة الثوابت الى آخر كلامه هناك (قوله) بل في نصف بعينه من فلك البروج) لما عرفت بل انهم وجدوا بان الاصل الأسرع والباطئ في نصف فلك البروج دون نصف فلك الشمس (قوله) بل نصف قطره) وذلك لان فرضنا كونه ما بين المركزين مساو بالنصف قطر التدوير كما ان المدار الذي يفعله الكوكب ورسمة في الحامل والتدوير معاً تلك الحركة المركبة مساو بالمدار الذي يفعله ذلك الكوكب ورسمة في الخارج المركز بالحركة البسيطة على ما بين في موضعه ثم لا يذهب عليك أن وجودها في الخارج المركز ههنا فرضي لا يتحقق اذ الكلام ههنا مبنى على أصل التدوير فلم يتحقق هناك خارج المركز قطعاً (قوله) وان نفرض حركة التدوير شبيهة بهما) أى شبيهة بحركتي الحامل والخارج ولا يخفى أن هذا الكلام

الاختلاف المحسوس من الاصلين شيئاً فشيئاً واحداً بـلاتفاوت الآن بطليموس اختار الخارج
 لكونه أبسط لما عرفت من انه يتم بحركة واحدة ومن ان التدوير يستلزم مداراً خارج المركز
 المقصد الخامس (في افلاك القمر) لما كان القمر تلو الشمس في الشهرة والانارة عقبها
 به (وهو وجد لا كالشمس حيث تسرع) الشمس (في نصف بعينه) من فلك البروج
 (وتبطئ في نصف) آخر منه وليس القمر كذلك (بل) هو (يسرع ويبطئ في جميع الاجزاء
 من فلك البروج لا يختص اسرعه وابطاؤه بجزء معين منه دون آخر (فلم) بذلك (انه)
 أي القمر (على تدوير يتم دوره قبل دورة حامله) فاذا فرض القمر في موضع من التدوير
 والتدوير في موضع من الحامل وكان هناك للقمر بواسطة التدوير حالة مخصوصة من
 الاسراع والابطاء فاذا عاد القمر الى موضعه بحركة التدوير قبل دورة حامله عادت تلك
 الحالة المخصوصة اليه في جزء آخر من فلك البروج ونقلت تلك الحالة في دورة أخرى الى
 جزء ثالث منه وهكذا ثم ان هذا التصدير وان كان كافياً لعدم اختصاص السرعة والبطء
 بأجزاء معينة من البروج الا انه يقتضى أن يكون عود القمر الى الحالة المخصوصة قبل العود الى
 جزء بعينه من البروج وذلك باطل لان المعلوم بالرصد ان عوده اليها بعد العود الى جزء بعينه
 من البروج زمان قليل فالصحيح أن يقال يتم دوره بعد دورة حامله (ثم اذا قيس سرعة
 الى سرعة وبطء الى بطء لم يكن مثله بل أسرع أو أبطأ) يعني أن اختلاف القمر اذا عاد

(حسن جلي)

يكون مستغنى عنه بما سبق ذكره الا أنه أورد طوطمة لقوله على وجه يكون في القطعة البعيدة الخ ومحصل
 الكلام هو أن حركة الافلاك الثلاثة متشابهة لكن قد تعارضت في التدوير حركتان هما حركة القطعة القريبة
 وحركة القطعة البعيدة على ما ذكره فكأنهما كانتا متساويتين فبقيت حركة الحامل فقط شبيهة بحركة الخارج
 سواء فان قيل لم تقف الشمس في القطعة البعيدة المخالفة لحامله في جهة الحركة كما وقفت المتحركة في النصف
 المخالف فلماذا بدأ يكون حركة التدوير أسرع من حركة حامله حتى يتصور الوقوف أو الرجوع والمفروض
 في صورة الشمس هنا هو أن حركة التدوير كانت مساوية لحركة حامله فلم يتصور ما ذكرتم فتأمل
 (قوله) فاذا فرض القمر في موضع من التدوير كالذرة وقوله في موضع من الحامل هو كمرأس الحل مثلاً
 وقوله حالة مخصوصة هي كالاتياء مثلاً بناء على الفرضين المذكورين وقوله الى جزء ثالث منه أي من فلك
 البروج (قوله) وذلك باطل أي لان المعلوم بالرصد الخ ولان عود القمر الى الحالة المخصوصة أو كان قبل
 العود الى جزء بعينه من البروج لزم احساس رجوع القمر أو وقوفه حالة كونه في القطعة المخالفة لحامله من
 ذلك التدوير لكن الرصد يكذب

لم يعد الى ما هو مثله حقيقة بل الى ما يشبهه مع تفاوت قليل (فعلم) بذلك (أن تدويره
مركز في ثخن فلك خارج المركز) اذ حينئذ تكون القسي المقروضة في التدوير المتساوية
في انفسها . فتفاوتة في الصغر والكبر بحسب الرؤية فيقع التفاوت في الحالة العائدة . مقاسة
الى نظيرتها (ثم وجد غاية سرعته في تربيبي الشمس فهو) أي القمر يجب أن يكون في كل
واحد من تربيعيها) في حضيض الخارج المقنض لغاية السرعة (والاوج يقابله ضرورة)
فاذا كان القمر في تربيع الشمس الى التوالى كان أوجهه في تربيعها الى خلاف التوالى واذا
كان في تربيعها الثاني على التوالى كان الاوج في تربيعها الثاني الى خلافه (فله فلك آخر)
سوي التدوير وحامله (يخرج) ذلك الفلك ويحرك (أوجهه الى خلاف جهة حركته وهو)
الفلك (الذى) يكون (الخارج المركز في ثخنه وسمينه المسائل فيجتمع القمر والاوج عند
المقابلة) مع الشمس (ثم يقابلان في التربيع الثاني) كما كانا متقابلين في التربيع الاول (ثم
يختتمان عند الاجتماع) في الاجتماع والمقابلة يكون القمر في الاوج (وفي غير الاجتماع
والمقابلة تكون الشمس متوسطة بينهما) . أي بين القمر وأوجهه (أبدآ يتبادان

(قوله) وفي غير الاجتماع والمقابلة الخ) وذلك لأنه اذا اجتمع الشمس ومركز تدوير القمر والأوج في نقط
متشابهة . من فلك البروج ولكن مثل رأس الحمل ثم تحرك منه الأوج يومابلية بتحركة المائل والجوزهرالى
خلاف التوالى احدى عشر درجة واثني عشر دقيقة بالقرب وتحرك الشمس عن أول الحمل قريبا من الدرجة
فصار البعدين الشمس من الأوج اثني عشر درجة وحدى عشر دقيقة وتحرك مركز التدوير بحركة الحامل
من أول الحمل أربع وعشرين درجة وثلاثا وعشرين دقيقة لكن المائل يرد الحامل الى خلاف التوالى
مقدار حركته المركبة من الحركة العرضية وحركة المركز الى التوالى ثلاث عشر درجة وحدى عشر دقيقة
وهو وسط القمر في القمر في اليوم بلبيلته فاذا نقص وسط الشمس مقدار درجة واحدة فهي وسط القمر وزيد
على حركة المائل كان الناقب بعد النقصان بعد المركز عن الشمس والحاصل بعد الزيادة بعد اوج القمر عنها
فتكون الشمس متوسطة بينهما

(قوله) في الاجتماع والمقابلة يكون القمر في الاوج الخ) قد عرفت أن ترتيب البروج هكذا حمل ثور جوزاء
* سرطان أسد سنبله * ميزان عقرب قوس * جمدى دلو حوت ثم نقول مثلاً لنرض انه قد اجتمع القمر
والشمس والاوج كلها في رأس الحمل على التوالى في الحمل والثور والجوزاء الى ربع السرطان ويتحرك الأوج
من رأس الحمل أيضا على خلاف التوالى في الحوت والدلو الى ثلاثة أرباع الجدى فيحينئذ يكون الاوج مقابلا
للقمر حال كون القمر في الحضيض وحينئذ تحرك الشمس من رأس الحمل أيضا الى ربع الحمل فيكون بين
القمر والشمس حينئذ ثلاثة بروج هي ثلاثة أرباع الحمل ومجموع الثور ومجموع الجوزاء والربع الاول
من السرطان وظاهر أن هذه البروج الثلاثة هي ربع مجموع البروج الاثنى عشر ثم يتحرك القمر من ذلك

عنها) أي عن الشمس (بعد الاجتماع الى المقابلة) فيبعد القمر عنها الى التوالى والاولج الى خلافه حتى يتلاقيا في المقابلة (ثم يتقاربان منها) أي من الشمس (بعد المقابلة الى أن يجتمعا) معها ثانيا ثم ان منطقة التدوير يتحرك عليها مركز القمر في سطح منطقة الخارج التي يتحرك عليها مركز التدوير وهي في سطح منطقة المائل (وليس منطقة المائل في سطح فلك البروج والا كان القمر ملازماله لا يتعداه الى الشمال ولا الى الجنوب) كما ان الشمس كذلك دائما (فيكون) القمر (ينخسف في كل مقابلة لتوسط الارض) على هذا التقدير (بينه وبين الشمس) في المقابلات كلها فيقع القمر في ظل الارض في كل منها (واللازم منتف بل تقاطعه) أي تقاطع منطقة المائل فلك البروج (ونقطه بنصفين على نقطتين يسميان العقدتين والجوزهرين أحدهما هي التي اذا جاوزها) القمر (حصل في الشمال) من منطقة البروج (وتسمى) هذه النقطة (الرأس) والنقطة (الآخرى) منهما هي (مقابلتها التي اذا جاوزها) القمر (حصل في الجنوب) من فلك البروج (وتسمى الذنب) بناء على تشبيه الشكل الحادث من نصفي الدائرتين المتقاطعتين بالتين وتشبيه طرفيه برأسه وذنبه

(حسن جلي)

الموضع في ثلاثة أرباع السرطان وفي الاسد وفي السنبلة الى نصف الميزان ويتحرك الاوج على خلاف التوالى في الربع الاول من الجدى وفي القوس وفي العقرب الى نصف الميزان فيجمع القمر والاولج في نصف الميزان أيضا حينئذ يتحرك الشمس الى نصف الحمل فيبقى يكون مقابلة للاوج والقمر معا ثم يتحرك القمر في نصف الميزان وفي العقرب وفي القوس الى ثلاثة أرباع الجدى ويتحرك الاوج على الخلاف في النصف الاول من الميزان وفي السنبلة الى آخر الربع الاول من الاسد فيكونان متقابلين ثانيا حال كون القمر في الحضيض وح يتحرك الشمس الى ثلاثة أرباع الحمل فيكون بين القمر والشمس ثلاثة أرباع أيضا وهي الربع الأخير من الجدى ومجموع الدلو ومجموع الحوت وثلاثة أرباع الحمل قبل هذا هو الربع الاول فيكون غروب القمر هناك بعد غروب الشمس وفي الربع الثاني يكون الغروب بالعكس ثم يتحرك القمر من ذلك الموضع الى آخر الحمل ويتحرك الاوج على الخلاف الى آخر الحمل أيضا فيجتمعان مع الشمس في آخر الحمل ثانية فظهر أن القمر في هذه الدورة قد اجتمع مع الحضيض مرتين ومع الاوج مرتين ومع الشمس مرة واحدة وأما اجتماع القمر والاولج والشمس في رأس الحمل أولا فغير معتبر في هذه الدورة لأن هذا الاجتماع قد جعل ههنا مبدأ لحركان هذه الأمور الثلاثة في هذه الدورة بقوله فيجتمعان عند الاجتماع أي فيجتمعان عند اجتماعهما مع الشمس وكذا قوله في الاجتماع والمقابلة أي اجتماعهما مع الشمس ومقابلتهما مع الشمس ههنا مبدأ لتخيل في هذا المقام بافاضة الوهاب العلامة (قوله بالتين) متعلق بالتشبيه المذكور والتين بكسر التاء والنون وتشديد النون أيضا وهي الحية العظيمة المسماة بالعنبان وفي الصالح ان التين ضرب من الحياة والتين موضع في السماء

(ثم اذا رصدنا كسوفاً في احدي العقدين) كالرأس مثلاً (ثم كسوفاً آخر فيها بعد زمان طويل رأينا الثاني) من الكسوفين (متأخراً عن الاول الى جهة المغرب) من أجزاء فلك البروج (فعلنا) بذلك (ان للعقدتين حركة الى خلاف التوالي فله) أي للقمر (فلك آخر) سوى الثلاثة المذكورة (يحركهما) أي يحرك ذلك الفلك الآخر العقدين الى خلاف التوالي (ولظهور حركته في الجوزهرين سميناه فلك الجوزهر فالقمر اذا وصل الى الرأس كان على منطقة البروج فلم يكن له) حينئذ (عرض ثم اذا جاوزه كان له عرض) عن المنطقة (في الشمال يتزايد) ذلك العرض (قليلاً قليلاً الى أن يصل) القمر (الى منتصف ما بين العقدين) وعنده (يكون غاية العرض) الشمالي (ثم يتناقص) ذلك العرض (قليلاً قليلاً الى أن يحصل) القمر (في الذنب فيكون) حينئذ (عديم العرض) أيضاً (ثم يصير ذاعرض في الجنوب كما وصفناه) فيزيد أولاً الى أن يصل الى المنتصف الآخر فيكون هناك غاية العرض الجنوبي ويتناقص ثانياً (ونهاية العرض في الجافين) أي الشمال والجنوب (سواء ثابت لا يزيد ولا يتقص) ومقدارها كما علم بالزصد خمسة أجزاء (والتزايد) في العرض بعد مجاوزة العقدين (والتناقص) فيه بعد مجاوزة المنتصفين (بنسبة واحدة فهي) أي العروض المتزايدة والمتناقصة (متساوية في الاجزاء المتقابلة) فالعرض المتزايد الشمالي للجزء العاشر من الرأس مثلاً يساوي العرض المتزايد الجنوبي للعاشر من الذنب وكذا العرض المتناقص الشمالي للجزء الخامس من منتصف النصف الشمالي يساوي العرض المتناقص الجنوبي للجزء الخامس من المنتصف الآخر (فقد تلخص مما ذكرناه أن له) أي للقمر (أربعة أفلاك تدوير) مركوز (حائل) خارج المركوز (هو في نحن مائل) أي ذلك الحائل فيما بين سطحي فلك المواقيت المركوز مسمى بالمائل ليلان منطقهته عن منطقة البروج (محيط به) أي بذلك المسائل فلك آخر (موافق) مركزه أيضاً لمركز العالم (وله أربع حركات فللتدوير) حركة (الى التوالي في نصف) هو الاسفل (والى خلافه في نصف)

(حسن جلي)

(قوله) سواء ثبت لا يزيد ولا يتقص) وهذا لا ينافي ما ذكر في أول المقصد من قوله لا يتخص اسرعه ولا ابطؤه بجزء معين من فلك البروج دون جزء آخر منه وذلك لأن الاسراع والابطاء في هذا المدار أيضاً لا يتخص بجزء من الاجزاء الشمالية ولا بجزء من الاجزاء الجنوبية كما لا يخفى

هو الأعلى (وللخارج) حركة (الى التوالى وللآخرين) أي المسائل والجوزهر حركتان (الى خلاف التوالى وله) وللقمر (فى الطول) وهو ما بين المغرب والمشرق (اختلافات ثلاثة) فأحدها هو الاختلاف (الذى) يكون (بسبب التدوير) فإن القمر اذا كان على ذروة التدوير أو حضيضه كان الخط الخارج من مركز العالم المار بمركز القمر المنتهى اليه فلا اختلاف سطح الفلك الاعلى منطبقا على الخط الخارج عنه المار بمركز القمر المنتهى اليه فلا اختلاف حينئذ بسببه واذا تحرك القمر بحركة التدوير نازلا من الذروة أو صاعداً من الحضيض الى حزم آخر من التدوير لم ينطبق أحد الخطين على الآخر بل حصل فيما بينها زاوية على مركز العالم فهذه الزاوية هي الاختلاف الناشئ من التدوير فيحتاج نارة الى أن تنقص هذه الزاوية عن وسط القمر أعني حركة مركز تدويره ونارة الى أن تزداد عليه حتى يحصل تقويمه أعني حركة مركز نفسه وغاية هذا الاختلاف هو نصف قطر التدوير (و) نائيهما الاختلاف (الذى) يكون (بسبب الخارج) فإن مركز التدوير اذا كان في الاوج أو

(قوله) فيحتاج نارة الى أن تنقص الخ) وهو ما اذا كان هابطا متحركا من الذروة الى الحضيض (قوله) تزداد عليه) وهو ما اذا كان القمر صاعدا متحركا من الحضيض الى الذروة ولسبب في ذلك ان حركة التدوير فى القطعة العليا على خلاف التوالى فى المبوط يكون الخط الخارج من مركز العالم المار بمركز القمر أقرب الى المغرب ومبدأ الدور أعني أول الجل من الخط الخارج منه المار بمركز التدوير وفى الصعود ينعكس الامر بالنزول والحضيض الأوسطين باحتراز عن الذروة والحضيض المرتين فانهما يجالهما ولذا وجد للقمر اختلاف فى الرصد عن ما بين عدمه فى الحساب وتفصيله فى كتب الهيئة

(قوله) على الخط الخارج عنه) أى مركز العالم وقوله المنتهى اليه أى الى سطح الفلك الاعلى (قوله) الى أن تنقص هذه الزاوية عن وسط القمر الخ) اذا فرضنا القمر على ذروة التدوير أو حضيضه فى رأس الجل مثلاً فتحرك مركز التدوير بحركة حاملة على التوالى من رأس الجل فهذه الحركة أعني حركة مركز التدوير تسمى وسط القمر وقد يطلق وسط القمر على القوس الذى فعلته هذه الحركة ورسمته واذا فرضنا حركة القمر من الذروة بحركة القطعة من التدوير على خلاف التوالى وقد تحرك مركز التدوير على التوالى حركة أسرع من حركة القمر لزم أن تكون الزاوية التى فعلها مركز القمر منقوصا عن وسط القمر يعنى الزاوية التى فعلها وسط القمر عند المركز واذا فرضنا حركة القمر من الحضيض على التوالى وحركة مركز التدوير على التوالى أيضا لزم أن تكون الزاوية التى قد فعلها حركة مركز القمر منقوصا عن وسط القمر وقوله أعني حركة مركز نفسه وقد يطلق تقويم القمر على القوس الحاصل بالحركة المذكورة وقوله وغاية هذا الاختلاف أى غايته بدون اعتبار وسط القمر هو نصف قطر التدوير وهذا انما يظهر اذا تحرك القمر بالنصف الاسفل من التدوير على التوالى (قوله) اذا كان فى الاوج أو الحضيض) لا يذهب عليك انه قد ذكر الحضيض ههنا نارة فى مقابلة الاوج فإدابه

الحضيض كان قطر منه بعينه منطبقا على الخط المار بمركز العالم والخارج والتدوير وبالأوج والحضيض والطرف الاعلى من هذا القطر هو ذروة التدوير التي هي مبدأ حركته الخاصة والطرف الآخر منه حضيضه المقابل لها، فهما محاذيان في هاتين الحالتين لمركز العالم ومركز الخارج أيضا وإذا فارق مركز التدوير الأوج والحضيض لم يكن ذلك القطر منه منطبقا على الخط الخارج من مركز العالم إلى مركز التدوير واصلا إلى أعلاه ولا على الخط الخارج من مركز الخارج إلى مركز كذلك فلا تكون الذروة المذكورة ومقابلها محاذيين لشيء من مركزي العالم والخارج بل هما محاذيان أبدا لنقطة أخرى كما ستعرفه ويسميان ذروة وسطى وحضيضا أوسطا ويخالفان الذروة والحضيض المرتبين في غير الأوج والحضيض واعلم ان هذا الاختلاف ليس بسبب كون حامل التدوير خارج المركز بل هو اختلاف واقع بين الدوريتين علم إنيته ولم تعلم لميته (و) نالها الاختلاف (الذي) يكون (بسبب تفاوت قطره والتدوير) بالمعظم والصغير (في قربه وببعده بسبب حامله)

(حسن جلي)

حضيض خارج المركز وتارة أخرى في مقابلة الذروة فيراد به حضيض التدوير وقوله كان قطر منه أي من التدوير وقوله بالأوج والحضيض اعلم انه اذا كان مركز التدوير في الأوج مثلا لزم أن تكون الذروة منطبقة على الأوج ومتعددة معه فاذا فرضنا خطأ مبتدأ من الأوج مثلا لزم أن تكون الذروة منطبقة على الأوج ومتعددة معه فاذا فرضنا خطأ مبتدأ من الأوج منتهيا إلى الحضيض فذلك الخط يمر بالأوج بمركز التدوير ثم بمركز الخارج ثم بمركز العالم فينتهي إلى الحضيض وإذا كان مركز التدوير في الحضيض لزم أن يكون حضيض الخارج وحضيض التدوير متعدين فاذا فرضنا خطأ مبتدأ من الذروة منتهيا إلى الأوج فهذا الخط يمر بالأوج بمركز التدوير ثم بالحضيض الذي صار متعدين ثم بمركز الخارج فينتهي إلى الأوج وقوله فهما أي الطرفان المذكوران وقوله في هاتين الحالتين هما كون مركز التدوير في الأوج وكونه في الحضيض وقوله أيضا متعلق بمركز العالم ومركز الخارج مع أي الطرفان المذكوران محاذيان مركز مركز العالم ومركز الخارج كما محاذيان الأوج والحضيض ويحتمل أن يكون متعلقا بمركز الخارج وببعده أي محاذيان مركز الخارج كما محاذيان مركز العالم هذا لكن الأولى أولى وقوله أي مركزه أي مركز التدوير وقوله كذلك أي واصلا إلى أعلاه (قوله لنقطة أخرى) أي هي في جانب الحضيض من مركز العالم على ما اختاره وقوله كما ستعرفه أي ستعرفه في التبيين الآتي من هذا المقصد وقوله ويسميان ذروة وسطى وحضيضا أوسطا وهما اللذان قد كانا مرتبين في الأوج والحضيض قبل مفارقتهم من مركز التدوير عن الأوج والحضيض وقوله المرتبين الخ أي المرتبين ببعده مفارقة مركز التدوير عن الأوج والحضيض (قوله واعلم ان هذا الاختلاف) إشارة إلى الرد على المصنف في قوله والذي بسبب

الخارج) المركز فانا اذا فرضنا أن الاختلاف الاول واصل الى غايته التي هي نصف قطر التدوير كما مر فان كان مركز التدوير حينئذ في الاوج كان لنصف قطره مقدار في الرؤية وان كان في الحضيض كان له مقدار أعظم من ذلك المقدار وكذا الحال في الاختلاف الاول اذا لم يكن في الناية فانه يقع فيه أيضا تفاوت بحسب القرب والبعد فهذا الاختلاف هو الزيادة اللاحقة بالاختلاف الاول ولذلك جعل اختلافا ثانيا تابعا للاول (و) للقمر (في المرض) وهو فيما بين الشمال والجنوب اختلاف (واحد) كما نبين ﴿ تنبيه ﴾ لا ينبغي على ذي فطرة سليمة أن كرة كالتدوير مثلا اذا تحركت على محيط دائرة كم منطقة الخارج حركة متشابهة على نهج واحد بلا تفاوت لزم هناك أمور ثلاثة * الاول أن تكون حركة الكرة متشابهة حول مركز تلك الدائرة * الثاني أن يكون قطر منها بعينه محاذيا لتلك المركز كأن خطأ خرج من مركز الدائرة وأطبق على قطر من الكرة وأدارها حول المركز * الثالث أن يتساوي بعد تلك الكرة عن مركز الدائرة وحينئذ نقول (هذه الاصول) التي قدروها في أفلاك القمر وحركاته (يلزمها أن يكون القمر) بل (تشابه حركته) أي حركة مركز تدويره (حول مركز الخارج) وأن يكون (محاذية قطر تدويره المار بالتدوير والحضيض له) أي لمركز الخارج أيضا (وأن يكون تساوي قربه وبعده) أيضا عند مركز الخارج دون مركز العالم (وغيره من النقط) ثم انهم وجدوه بخلافه فتشابه حركته (أي حركة مركز

(حسن جلبي)

الخارج وقوله ليس بسبب كون حامل التدوير خارج المركز لأنه لو كان كذلك ليزم أن يكون ذلك القطر من التدوير منطبقا دائما على الخط الخارج من مركز الخارج الى مركز التدوير واصل الى أعلاه ولكن اللازم باطل فحينئذ يكون لمية هذا الاختلاف أمرا مركبا من كون حامل التدوير خارج المركز ومن حركة فلك آخر أمائل أو تدوير أو جوارهر من غير أن يعلم بعضها أو كلها (**قوله** فهذا الاختلاف هو الزيادة اللاحقة باختلاف الاول) اذا فرضنا أن هذا الاختلاف يكون بالنسبة الى جميع قطر التدوير والاختلاف الاول يكون بالنسبة الى نصف قطر التدوير كان بين الاختلافين فرق آخر بهذا الاعتبار أيضا لكن لا عبرة بهذا الفرق كما لا يخفى وقوله كما نبين أي يبين في حركة المائل (**قوله** دون مركز العالم متعلق بالظروف الثلاثة معا) أعني حول مركز الخارج وقوله له وقوله عنه مركز الخارج وهذه الظروف الثلاثة خبر قوله يكون وقوله فتشابه مصدره منصوب على انه مفعول أي فوجدوا تشابه حركته الخ وقوله في تلك النقطة واقعة من جانب الأوج أي هي واقعة في جانب الأوج عن مركز الخارج وقوله هي من جانب الحضيض أي هي واقعة في جانب الحضيض عن مركز العالم وقوله فيها أي بين تلك النقطة وانما قال والصواب لأنهم كانوا يجدون في الرصد ما قاله

تدويره (حول مركز العالم والمحاذة) أى محاذة قطر تدويره المار بالدروة والحضيض
الاوسطين (لنقطة) من ذلك الخط المار بالمركز والاولج والحضيض (غير مركزها)
أى مركز العالم والخارج وتلك النقطة واقعة (من جانب الاولج لتوسط مركز الخارج
بينها وبين مركز العالم) والصواب أن يقال هي من جانب الحضيض لتوسط مركز العالم
بينها وبين مركز الخارج كما هو المشهور وأما تساوى بعد مركز التدوير عن مركز الخارج
فهو باق على حاله (وانتفاء اللازم) الذي هو تشابه الحركة حول مركز الخارج ومحاذة
القطر المذكور له (يوجب انتفاء الملزوم) الذى هو الاصول التى ذكروها فى القمر ثم انه
أورد على كلامهم اعتراضاً آخر فقال (كيف) أى كيف يصح كلامهم (وما ذكروه) من
أن القمر لما علم له بالرصد أحوال مخصوصة وجب أن يكون له أفلاك كذا وكذا متحركة
على الوجوه المذكورة المتضمنة لتحقيق تلك الاحوال (استدلال بوجود اللازم) الذى هو
تلك الاحوال (على وجود الملزوم) الذى هو تلك الافلاك المتحركة على تلك الوجوه (وانما
يصح) بهذا الاستدلال (إذا علم المساواة) بين اللازم والملزوم (ولم تعلم) المساواة ههنا
(اذيجوز أن يكون ثمة وضع آخر) مغاير لما ذكروه (يستلزم) ذلك الوضع الآخر (هذه
الحركات) المتضمنة للأحوال المعلومة كما أن الوضع الذى ينوء يستلزمها أيضاً لجواز
اشتراك الامور المختلفة فى الوازيم ولبس انتفاؤه (أى انتفاء الوضع الآخر) ضروريا
ولا مبرهناعليه (المقصد السادس) فى الافلاك الخمسة الباقية (المسماة بالمتعيرة) أنها تكون
سريعة فى الحركة (الى توالى البروج) فتأخذ فى ببطء (ينزايد) ذلك البطء (الى أن تقف)
هذه الكواكب فى جزء من أجزاء البروج (أياماً ثم تأخذ فى الرجوع) الى خلاف التوالى
(متندرجاً) أى كل واحد منها (فى السرعة فى رجوعها الى حد ما ثم تأخذ فى البطء) فى

(حسن جلى)

الشارح ويظهر الفرق بين كلامهما فى ذلك الخط المار بالمركز والاولج والحضيض فتدبر وقوله ومحاذة القطر
له أى المركز الخارج يعنى هذا اللازم منتفياً أيضاً كما مر (**قوله** ليس انتفاؤه ضروريا ولا مبرهناعليه) وأما
قولهم لو كان هناك وضع آخر لعلمناه بالرصد فهو محل النزاع بعد (**قوله** المسماة بالمتعيرة) وجه تسمية هذه
الكواكب بالمتعيرة ظاهر من ظاهر المقام وأما تسمية أفلاكها بمتعيرة فهى باعتبار تسمية تلك الكواكب
متعيرة وقوله فى نصف المخالف وهو النصف الاسفل كما سيبنى ان شاء الله تعالى

رجوعها (الى أن تقف ثانيا ثم تستقيم) أي تحرك الى التوالى (متدرجا في السرعة) في استقامتها (الى غاية ويعرض ذلك) الذي ذكرناه من أحوالها (لها في جميع الاجزاء) من فلك البروج أي ليس شيء من استقامتها ورجوعها ووقوفها وسرعتها وبطئها مخصوصا بجزء معين من أجزائه بل يوجد في كل منها (فعلم) بما ذكر من أحوالها (أنها في تدوير) تزيد حركته في نصفه المخالف على حركة حامله كما مر في الفائدة الثانية (ثم أنها) أي الكواكب الخمسة (تكون غريبة من الثوابت فتالحقها مقارنة) أيها (ثم تفارقها خلفه لها الى المغرب فعلم) بذلك (أن حامل تدويرها متحرك) من المغرب (الى المشرق والزهرة وعطارد يقارنان الشمس) مستقيمين (ثم يفرقان) عن الشمس حتى يصيرا شرقيين عنها فيطلعان بعدها) ويفربان كذلك (متباعدين) في هذا التفريق (عنها الى حدها) فغاية بمد الزهرة عن الشمس سبعة وأربعون جزأ وغاية بمد عطارد عنها سبعة وعشرون جزأ (ثم يرجعان) الى خلاف التوالى (متقاربين منها حتى يقارنوها) راجعين مقارنة (ثانية ثم يفربان) أي يصيران غربيين عنها (فيفربان) حينئذ قبلها (لا بعدها) كما ذكره (و) كذا (يطلعان قبلها متباعدين) في المغرب (عنها الى حدها ثم يرجعان) عن صوب الرجوع الى سمت الاستقامة (حتى يقارنوها) في الاستقامة كما ذكرناه أولا (فعلم) بذلك (أن مركز تدويرها خاصة ملازم لمركز الشمس) وان بعدها عنها شرقا أو غربا إنما هو بحركة تدويرها فقط (فلباقى) من المنجيرة وهي

(**قوله** فلم الخ) أي فاستدل من أحوالهما المذكورة على أن مركز تدويرها يتحرك على منطقة حامله مقدار حركة مركز الشمس الى التوالى فيحاذيه أبدأ ويتحرك كل من عطارد والزهرة على محيط التدوير فلا يبعد عن الشمس قدما ميا وخلفها الا بقدر ما يقتضيه نصف قطر تدويره ويقارن كل واحد منها في الدور والخصائص اللذين هما صفاقوس استقامة ورجوعا (**قوله** فان رجوعها الخ) فلو كان مركز تدويرها ملازما لمركز الشمس لسكان أوسط رجوعها في حال المقارنة لا المقابلة

(**قوله** ثم يفربان) بتشديد الراء المكسورة من التغريب قال في الصحاح المغرب الذي يأخذ في ناحية المغرب والمغرب أيضا من باب التعميل وقوله فيفر بان ثلاث مجر من الغروب (**قوله** ان مركز تدويرها خاصة ملازم لمركز الشمس) هذا ظاهر اذا كان مركز تدويرها في الرأس أو الذنب وأما اذا كان لمركزها معرض عن مدار الشمس أي عن منطقة البروج فكون مركزهما ملازما لمركزها إنما هو باعتبار التقارب والتساوي في الحركة وذلك لان بعدهم مركز تدوير عطارد عن الشمس انما يكون خسا أو بعين دقيقة فهو ثلاثة أرباع درجة واحدة ولا شك ان نصف قطر تدويرها أعظم بكثير في هذين البعدين فلا عبرة بهذا القدر من البعد (**قوله** وان بعدها الخ) يعني بعدها أنفسهما عن الشمس انما يكون بحركة تدويرها لا بحركة مركز تدويرها

العلوية (ليست كذلك فان رجوعها) بل أواسطه (انما يكون وهي في مقابلة الشمس فهي في الحضيض حينئذ) كما أن أواسطه اسقامتها انما تكون في مقارنة الشمس اياها وهي حينئذ في الدودة (و) الكواكب (الخمسة يختلف بعدها الصباحي والمساءني) كأنه أراد به نصف قطر تدويرها وحينئذ يلقو قوله (عن الشمس) الا في الزهرة وعطارد فان غاية بعدهما عنها صباحا ومساءً انما هي بحسب نصف قطريهما والمسطور في كتب الفن أن القسي التدويرية البطائية كانت أو اسراعية رجوعية أو استقامية لم توجد متشابهة بل وجدت في بعض أجزاء البروج أكثر قدراً وزماناً وفي بعضها أقل قدراً وزماناً (ولا يتصور ذلك الا بقرب تدويرها من الارض تارة) فتكون قسمة ونصف قطره حينئذ أعظم في الرؤبة (وبعده) عنها (أخرى فاذن حامل تدويرها فلك خارج المركز) ثم انه أراد أن يبين أن لعطارد خارجاً آخر يكون حامله

(**قوله** بعدها الصباحي والمساءني) النصف المشرق من مركز الشمس من قطر التدوير يسمى بعدامسائيل الظهور الكواكب اذا كان عليه مساءً والبعد الغربي منه بعد يسمى بعد صباحا لظهور الكواكب اذا كان عليه صباحاً (**قوله** كأنه أراد به الخ) لأن المصنف في صدقات الموامل وهي اثبات باختلاف انصاف تدويرها بحسب الرؤبة فلا بد أن تكون التدوير في حوامل خوارج المركز ولا مدخل في هذا المطلوب لاختلاف البعد الصباحي والمساءني من الشمس فاعتبار اختلاف البعد الصباحي والمساءني بالتياس الى الشمس لنعو (**قوله** بحسب نصف قطريهما) لكون مركز تدويرهما متارنا للشمس دائماً فلا يبعدان عن الشمس قدامها وخلفها لا يندبر ما ينضميه نصف قطر تدويرهما هذا بحسب الجلي من النظر واما بحسب الدقيق فيجب أن لا يكون مقارنا للشمس بحسب الخفيفة بل متارنته فتكون بالتقريب ولذا يختلف غاية البعد الصباحي والمساءني مع كونه مركز التدوير في موضع معين كذا في شرح التذكرة المحضري حينئذ عبارة المتن صحيحة بلا استثناء

اذ لا بعد لمركز تدويرهما عن الشمس بحيث يكون معتدبه كذا كرنا (**قوله** فهي في الحضيض حينئذ) أي تلك البواقي من المتغيرة تكون في حضيض التدوير حينئذ أي حين كونها في أواسط رجوعها وانما كانت في الحضيض حينئذ لأنها حينئذ كانت في غاية ما من السرعة على الخلاف فيظهر فضل حركة النصف الأسفل من التدوير الى خلاف التوالي على حركة حامله فبحسب رجوعها (**قوله** كأنه أراد به) أي بالبعد الصباحي والمساءني الى قوله والمسطور في كتب القوم هذا الشارح الى الرد على المصنف رحمه الله حيث جعل البعد الصباحي والمساءني متناولاً للخمسة المتغيرة مع انه لا يكون الا في السفليين أعني الزهرة والعطارد على ما سنده ان شاء الله تعالى وقوله انما هي بحسب نصف قطر تدويرها أي لا بحسب مركز تدويرها حتى يلقو قوله عن الشمس ما فهمها أيضاً وذلك لأن مركز تدويرها ملازم للشمس فلا يلقو ما ذكره فيها وقوله والمسطور في كتب القوم اشارة الى وجه اللغو في غيرها والى انه لا وجه لارادة نصف تدويرها كما زعمه المصنف بل الكلام مبني على اعتبار القسي كذا كرنا الشارح وقوله أكثر قدرا وزمانا وكذا قوله أقل قدرا وزمانا انما يكون على تقدير كون القسي الوقوفية أكثر قدرا وزمانا فتأمل

في فمخه فقال (والبعء المذكور) أى البعد الصباحي والمسائي عن الشمس الذى غايته نصف قطر التدوير كما عرفت (يكون لمطارد في) آخر (الجوزاء و) أول (الجدى أعظم مماله في سواهما) أى نصف قطر تدويره فيهما أعظم منه في سائر أجزاء البروج (فهو) أى تدويره حينئذ (أقرب الى الارض فهو) في هذين الموضعين (في الحضيض) من حامله فقد وصل في دورة واحدة الى حضيض حاملي مرتين (والاولج) لا محالة (مقابلة فهو) أى الاولج (اذا متحرك الى المغرب) أى الى خلاف التوالى (اذ لو كان) الاولج (ثابتا) غير متحرك (لم يصل) مركز تدوير عطارد (الى الحضيض في الدورة) الواحدة (الا مرة) واحدة وقد بان بطلانه (ولو تحرك) الاولج (الى المشرق أى الى التوالى كما ان مركز التدوير كذلك (لزم أن يتحرك) الاولج (في نصف الدورة ثلاثة بروج وفي نصفها تسعة) وذلك لانا اذا فرضنا ان مركز التدوير تحرك من أول الحمل الى آخر الجوزاء فقد حصل في الحضيض فلو كان الاولج الذي هو مجتمع معه في أول الحمل متحركا الى التوالى أيضاً لزم أن يكون الاولج قد تحرك من أول الحمل الى أول الجدى بل الى آخر القوس فقد تحرك حينئذ المركز ثلاثة بروج والاولج تسعة ثم انهما يجتمعان في الحمل ثانياً فيتحرك المركز من آخر الجوزاء الى الحمل والاولج من أول الجدى الى الحمل فالتكس الامر بينهما فلا تكون حركة شيء منهما بل متشابهة أحدهما أسرع من الأخرى نارة وأبطأ نارة وهو باطل فثبت ان الاولج يتحرك

(حسن جلي)

(**قوله** والاولج لا محالة مقابلة) فاذا كان تدوير عطارد في آخر الجوزاء في الحضيض يكون الاولج حينئذ في أول الجدى واذا كان ذلك التدوير في أول الجدى في الحضيض أينما يكون الاولج في آخر الجوزاء ولا بد مع ذلك أن يجتمع التدوير المذكور مع الأولج في رأس الحمل وأول الميزان فظهر أن عطارد قد اجتمع في ذروة واحدة مع الحضيض مرتين ومع الأولج مرتين (**قوله** الى أول الجدى بل الى آخر القوس) ولعل وجه الاضراب ههنا هو أن القوس هو برج القامع من أول الحمل لكن ليس لهذا الاضراب زيادة نفع يعتد به (**قوله** فلا تكون حركة شيء منهما متشابهة) فان قيل لم لا يجوز أن يتحرك المركز الى ثلاثة بروج والاولج الى تسعة ثم المركز الى ثلاثة والاولج الى تسعة ثم المركز الى ثلاثة والاولج الى تسعة حينئذ يكون دورة المركز واحدة ودورة الاولج ثلاثاً ويكون التدوير في الحضيض مرتين مع تشابه حركتي المركز والاولج على التوالى قلنا لو صح ما ذكرتم يفرم أن يتم الحمل أربع دورات أحدهما بحركته الذاتية والثلاثة بحركته العرضية التابعة بحركة الاولج بناء على أن حركة الفلك المحيط يستتبع حركة النقاط فتأمل

الى خلاف التوالى حتى اذا وصل المركز تربع الجمل على التوالى وهو آخر الجوزاء وصل
 الاوج الى تربيعة علي خلاف التوالى وهو أول الجدي فيكون المركز حينئذ في الحضيض
 واذا وصل المركز الى تربيعة الثانى وهو أول الجدى وصل الاوج أيضاً الى تربيعة الثانى
 وهو آخر الجوزاء فيكون المركز أيضاً في الحضيض ولا شك انهما بتلاقيان فيما بين
 التربيعةين وقوله (فيقاله) سهو من القلم والصواب فيقارنه أى يقارن الاوج مركز التدوير
 (في الميزان وفي الجمل) وقوله (فركز التدوير) أيضاً سهو والصحيح فوج الحامل
 أو مركز الحامل (له محرك) بمحركه الى خلاف التوالى (ويسمى) ذلك المحرك (المدير)
 لادارته مركز الحامل حول مركزه (ثم هذا البعد) الصباحى والمساوى (في الميزان أعظم
 منه) والصواب أصغر منه (في الجمل فهو) أى تدوير عطارد في الجمل (أقرب الى الارض)
 منه في الميزان (فلم ان المدير خارج مركز) وان أوجه في الميزان فهناك يجتمع الاوجان
 ويكون نصف قطر التدوير أصغر مما يكون وأما في الجمل فيجتمع مركز التدوير وأوج
 الحامل مع حضيض المدير فلا يكون نصف قطره في ذلك الصفر (ثم يختلف بعد الشمس
 عن الثوابت وهى) أى الشمس (في اعتدالين) يعلم هذا الاختلاف (اذا رصدنا كسوفين
 وهى فيهما يظهر ذلك في الدهور الطويلة فهى) أى الثوابت (متحركة) حركة بطيئة جداً
 كالمسالك (والاوراجات) سوى أوج القمر وأوج حامل عطارد (توافقها) أى توافق الثوابت

(حسن نجلى)

(قوله سهو من السلم) ولك أن تقول ان الضمير المستتر في يقابله راجع الى التدوير والبارز الى الحضيض
 لو بالعكس أى اذا كان التدوير في المميز ان كان الحضيض يقابله في الجمل واذا كان في الجمل كان الحضيض
 يقابله في الميزان فيزمن أن يقارن الأوج مع التدوير في الميزان والجمل اذا المقابلة مع الحضيض تقتضى المقارنة مع
 الأوج لا محالة (قوله أيضاً سهو) لا يخفى ان الفلك المحرك لمركز الحامل وأوجه على خلاف التوالى محركاً لمركز
 نفس التدوير أيضاً كذلك ولو بواسطة تحريك الحامل وباب التسامح مفتوح في كلمات المصنفين
 (قوله اذا رصدنا كسوفين) انما اعتبر ههنا الكسوفان معاً لأنه اذا رصدنا كسوفاً أول كانت الثوابت
 مرتبة حول الشمس ثم اذا رصدنا كسوفاً ثانياً يظهر اختلاف بعد الشمس عن تلك الثوابت وقوله وهى
 فيها أى والحال ان الشمس في الاعتدالين وأما وقوع الكسوف في العتدين فهى كثيرة لكن الاختلاف
 المذكور انما ظهر عند كونهما في الاعتدالين (قوله سوى أوج القمر وأوج حامل عطارد) وقد عرفت
 أن محرك أوج القمر هو المائل ومحرك أوج عطارد هو المدير وانهما لا يوافقان الثوابت في حركتهما ووجهة

في تلك الحركة ندراً وجهة (فهو) أي ذلك التوافق (اما لاتحاد المحرك) وهو كرة الثوابت مثلاً (واما لتوافقها) أي توافق الحركات المتعددة (في الحركة) بأن توافق الحركة الصادرة من بعضها الحركة الصادرة من بعض آخر (بجهة وكذا) كما اذا فرض أن حركات تلك الاوجات هي المثلثات (ثم ان عرض الزهرة وعطارد ليس ثابتا كما ثبت للقمر بل عرض مركز تدوير (زهرة شمالي أبدأ وعرض) مركز تدوير (عطارد جنوبي أبدأ) وأما عرض مركز جرميهما فقد يكون في الزهرة جنوبياً وعطارد شمالياً ثم انه صور كيفية ما ذكره بقوله (كأن النصفين) من مداري مركزي تدويرهما (يتبادلان) في جهتي الشمال والجنوب (فاذا كانت الزهرة) بل مركز تدويرها (على الرأس كان مدارها منطبقاً على سطح منطقة البروج ثم اذا جاوزت) الرأس (وحصل) الكواكب بل مركز تدويره (في النصف) الذي يتحرك عليه (صار ذلك النصف شمالياً) عن المنطقة والنصف الآخر جنوبياً عنها (ويتباعد) المدار (عنها) شيئاً فشيئاً الى أن يصل مركز تدويرها (الى غاية العرض) وهي منتصف ما بين العقدين (ثم يقرب) مدارها (منها) شيئاً فشيئاً (حتي ينطبق عليها وهي) أي الزهرة بل مركز تدويرها (في الذنب ثم تعبر في النصف الآخر) الذي كان جنوبياً (وقد صار هو) الآن (شمالياً و) صار النصف (الآخر) الذي قد تحرك عليه في الشمال (جنوبياً ويتباعد) المدار عنها في الجانبين (الى غاية ما) هي منتصف هذا النصف (ثم يقارب) اليها حتي ينطبق عليها ويتناول نصفها في الجهة وهكذا دائماً فيكون مركز تدوير الزهرة دائماً اعلى المنطقة وأما في الشمال عنها (واما عطارد فبالعكس من ذلك

(حسن جلي)

(**قوله** كما ثبت للقمر) أي كما ثبت عرض القمر وهو خمسة أجزاء كاهم وشيئاً عرض القمر هو أن يكون ثابتاً في جانب الشمال والجنوب لا يتبدل حاله فهما يختلف عرض الزهرة وعطارد وعن منطقة البروج كما ذكره (**قوله** وأما عرض مركز جرميهما) يعني ان النصفين يفرق بين عرض مركزهما بين عرض أنفسهما فليعلم أن تفرق بين العرضين كيلا يشبه عليك الحال (**قوله** وهو منتصف ما بين العقدين) وهذا المنتصف يكون في جانب الشمال كما كان هذا النصف صار شمالياً عن المنطقة وقوله ثم نصير أي الزهرة بل مركز تدويرها وقوله وقد صار الخ أي ان النصف الذي كان جنوبياً قد صار هو الآن شمالياً (**قوله** فيكون مركز تدوير الزهرة دائماً) ولعل سبب هذه الحالة هو حركة الحامل منضمة الى اعتبار بعدهم مركز الحامل عن مركز فلک البروج والاعتبار ههنا التعريف مركز نفس الكوكب اذ الكلام في حركة الكوكب لاني حركة مركز الكوكب حتى

فيكون عند الانطباق في الذنب ويتجاوزة الى النصف الجنوبي متباعداً ثم ينطبق وهو يتجاوزة الى النصف الآخر) الذي كان شمالاً (وقد صار) الآن (جنوبياً) فركز تدويره دائماً على المنطقة وأما في الجنوب عنها (ثم لها) أي للزهرة وعطارد (عرضان آخران) مغايران لعرضهما بسبب مدار مركز تدويرهما على الوجه الذي صورناه (فان القطر) من تدويرهما (المار بالذروة والحضيض ينطبق نارة على المنطقة وينفصل عنه أخرى) كأنه أراد بالمنطقة مدار مركز تدويرهما فان انطباق ذلك القطر انما هو عليه في منتصف ما بين العقدتين دون منطقة البروج في العقدتين اذ هو هناك في غاية الميل عن المدار ومنطقة البروج المتطابقين ولذلك أمكن لجرم الزهرة عرض جنوبي ولجرم عطارد عرض شمالي كما أشرنا اليه (وكذلك القطر المار بالبعدين الاوسطين) من تدويرهما المقاطع للقطر المار بالذروة والحضيض منه له أيضاً ميل يقتضي

(حسن جلي)

يعتبر تحريك التدوير أيضاً ولا اعتبارها أيضاً لتحريك المدير مركز الحامل فإن مثل هذه الحالة يكون في مركز تدوير عطارد وليس هناك محرك آخر مثل المدير حتى تعتبر تحريكاً (قوله) بسبب مدار مركز تدويرهما) متعلق بقوله لعرضهما لا بقوله متغايران وقوله عليه أي على مدار مركز تدويرهما وقوله اذ هو أي ذلك القطر المار بالذروة والحضيض وقوله هناك أي في العقدتين وقوله في غاية الميل عن المدار الخ فالزهرة مادام مركزها باطن الأوج من احد المنتصفين الشماليين مالت ذروتها الى الشمال وحضيضها الى الجنوب ومادام مركزها صاعداً من الحضيض من المنتصف الآخر مالت ذروتها الى الجنوب وحضيضها الى الشمال على عكس النصف الاول وأما عطارد فمادام مركزها باطن الأوج مالت ذروتها الى الجنوب وحضيضه الى الشمال ومادام صاعداً من الحضيض مالت ذروتها الى الشمال وحضيضه الى الجنوب (قوله) وكذلك القطر المار بالبعدين الاوسطين من تدويرهما) البعدان الاوسطان ههناهما النقطتان المتقابلتان في محيط التدوير بحيث يكون كل واحدة منهما بالنسبة الى مركز العالم سواء وكذا يكون بعد كل واحدة منهما بالنسبة الى مركز ذلك التدوير سواء كالقطر المار بالبعدين الاوسطين المقاطع للقطر المار بالذروة والحضيض على قوائم يكون له طرفان أحدهما هو الطرف المتأخر أعني الطرف الشرقي ويقال له البعد الماسمي والآخر هو الطرف المتقدم أعني الطرف الغربي يقال له البعد الصباحي اذا عرفت هذا فنقول اذا وصل مركز تدوير السفليين أعني الزهرة وعطارد الى احد العقدتين يكون هذا القطر المار بالبعدين الاوسطين منطبقاً على مدار مركز التدوير ومنطقة البروج أي يكون هو في سطحهما حال كونهما متطابقين ويصير حينئذ أحد طرفي القطر المار بالذروة والحضيض الى الشمال والطرف الآخر الى الجنوب وهذا غاية ميله عن مدار مركز التدوير وحينئذ يكون هذان القطران متقاطعين على زوايا قائمة ثم اذا فارق مركز التدوير عن احدى العقدتين فاحد طرفي كل واحد من القطرين مال الى الشمال والطرف الآخر مال الى الجنوب حتى اذا وصل مركز التدوير الى منتصف ما بين العقدتين صار أحد طرفي القطر المار بالبعدين الاوسطين في الشمال والآخر في الجنوب وهذا غاية ميله عن المنطقة وصار القطر المار بالذروة

عرضا (وكيفيته مسطورة في كتبهم) ولقد أحسن في هذه الحوالة ولو عممها في أكثر
المباحث السالفة وترك تفاصيلها لكان أحسن وأحسن لأن التعرض لها على الوجه الذي أوردته
أوجب انتشار الكلام وصعوبة الفهم وتذيلها بمباحث أخرى يوجب زيادة في الصعوبة فلذلك
أعرضنا عن الاطناب واقتصرنا على ما ذكر في الكتاب والله الموفق للصواب (واعلم انهم
لما اعتقدوا ان حركة الافلاك يجب أن تكون دورية) متشابهة (تحويروا في مبدأ هذه
الاختلافات) المعلومة بالملاحظة أو الرصد في هذه الكواكب (ولم ينبسوا) أي لم يتكلموا
(فيه) أي في ذلك المبدأ (بذات شفة) أي بكلمة كافية شافية (والذي ينبغي بالهدم على
قاعدتهم) في هيئة (أفلاك عطارد بعد ما قدمناه) من أن ما ذكره استدلال باللازم على
وجود الملزوم مع عدم العلم بالمساواة (أنها) أي تلك القاعدة (تستلزم تشابه حركة مركز
التدوير حول مركز الحمل) لما نسبنا عليه (والمدرَك بالرصد خلافه فانها وجدت لنقطة)
أي ان حركة مركز تدويره وجدت متشابهة حول نقطة أخرى (تسمى) تلك النقطة
(مركز معدل المسير وهي بين مركز العالم ومركز الخارج) الذي هو المدير ومثل هذا
الاشكال وارد على أفلاك العلوية والزهرة أيضاً (و) الذي ينبغي بالهدم على قاعدتهم (في
الكل ان حركات الافلاك ارادية) على رأيهم (فماذا يمنع أن تختلف) تلك الحركات
(بحسب) اختلاف (ما يتعاقب عليها) أي على الافلاك (من ارادات جزئية) لا بد منها
في تلك الحركات (اذ قد علمت) فيما سبق (أنها) أي ان القصة (لا تنكفي في الحركة
الجزئية التفاضل السلكي والحق حالة ذلك كله الى القادر المختار) فانها منجاة عن هذه
الاشكالات وأمثالها كما نهت عليه

﴿ القسم الثاني ﴾

من الانسام الخمسة (في الكواكب كلها شفافة) لالون لها (مضيئة) بذواتها (الا القمر فانه
كمد) في نفسه تظهر كودته أعنى قتمته القريبة من السواد عند الخسوف وليس منيراً بذاته
(قوله مضيئة بذواتها) خلافاً للبعض حيث قالوا باستفادة انوارها من الشمس على ما في الشفاء

والحضيض منتصباً على ذلك القطر ومقاطعه على زاوياً قوائمه مع ذلك صار منطبقاً على مدار مركز التدوير كما
ذكر (قوله لم يتكلموا) لعلمهم كانوا يتكلمون ان ذلك المبدأ هو اجتماع الأفلاك المتخالفة مع انضمام اعتبار
خروج مركزها عن مركز العالم وقوله ينبغي بالقلم أي يقبل بالقلم

(بل نوره من الشمس لاختلاف أشكاله) النورية (بحسب قربه وبعدة عنها) فيجدس من ذلك أن نوره مستفاد من ضوئها قليل هو على سبيل الانعكاس من غير أن يصير جوهر القمر مستنيراً كما في المرآة وقيل يستنير جوهره قال الامام الرازي والاشبه هو الاخير اذ على الوجه الاول لا يكون جميع أجزائه مستنيراً لكنه كذلك كما يظهر من اعتبار حاله عند الطلوع والغروب ومنهم من قال كسف بعض الكواكب لبعضها يدل على أن لها لونا وان كان ضميماً فلطارد صفرة وللزهرة درية أى بياض صاف وللمرنج حمرة وللمشتري بياض غير خالص ولزحل قتمة مع كدورة (وفيه) أى في هذا القسم (مقاصد) * خمسة * (الاول فى الهلال والبدر القمر لما كان يستضي من الشمس فنصفه المقابل لها أبداً مضى ونصفه الآخر مظلم ولما كان تحت الشمس فاذا كان القمر مقارناً لها كان وجهه المضى اليها دوناً فلا نرى له ضوءاً) أصلاً (وكانت) حينئذ (دائرة الرؤية) وهي الدائرة الفاصلة بين المرئى وغير المرئى منه (منطبقه على دائرة الضوء وهي) الدائرة (الفاصلة بين المضى والمظلم منه ونفرض دائرة الرؤية ثابتة) و نقول (دائرة الضوء تزول) لاجالة (بزواله) أى تزول بزوال القمر (عن المسامنة) أى المقارنة للشمس (فبعد الانفراج بينهما) أى بعد زوال الانطباق وحصول الانكشاف والتقاطع بين الدائرتين يقع شيء من الوجه المضى مستدق بين نصفيهما وحينئذ (نرى قوساً من الوجه المضى البينا) فهذا المرئى هو الهلال (ولا يزال ذلك يكبر) بالبعد عن

(قوله على سبيل الانعكاس أى بالنعكاس ضوء الشمس على سطحه الظاهر لكونه كمداد قتيلاً كالمرآة اذا حوذى بالشمس) (قوله لا يكون جميع أجزائه مستنيراً) لهدم الانعكاس على جميع الاجزاء لاختلافها فى الوضع بالقياس الى الشمس كما فى المرآة ونصفها الذى ينعكس عليه ضوء الشمس (قوله لكنه كذلك) أى كل واحد من اجزاء القسم منير يدل عليه اعتبار حاله عند الطلوع والغروب والحسوفات ومتبادر نوره من أول هلاليته الى صيرورته بدراً وضعفه لا يخفى كذا فى نهاية الادراك ووجه ضعفه منع الملازمة لجواز ان يكون لكل جزء من اجزاء القمر نسبة الى كل جزء من الشمس بوجب الانعكاس على جميع اجزائه ومنع لبطان التالى بجواز ان يكون بعض اجزائه منيرا ويرى الشكل منه البعده (قوله فنصفه المقابل الخ) أى نصفه التقربى لما بين ان الكرة الصغرى اذا قبل النور من كرة كبرى كان المضى أكثر من النصف (قوله منطبقه) أى تقر ببالان المرئى منه اقل من النصف والمستضى أكثر منه

(قوله ادعى الوجه الاول لا يكون جميع أجزائه مستنيراً) بل يكون حينئذ كالمرآة اذا قو بليت بالشمس فان شعاع الشمس انما يرى فى وسط المرآة دون سائر جوانبها ولو قيل اذا كان جوهره مستنيراً حينئذ لمزم أن يرى مستنيراً أيضاً من الجوانب الغير المقابلة للشمس قلنا زوم هذا ممنوع

الشمس ويزداد المرئي من الوجه المضيء عظما (حتى يصير الوجه المضيء) بتمامه (الينا) وذلك عند المقابلة التي هي غاية البعد بينهما (و) حينئذ (ينطبق الدائرتان مرة أخرى فتراها بدرا) كاملا كدائرة تامة (ثم) ان النيرين بعمد غاية البعد بينهما (يتقاربان) من الجانب الآخر (فتتقاطع) حينئذ (الدائرتان) مرة أخرى (ويخرف عنا) شئ مستدق من الوجه (المضيء) فينتقص كمال البورية وهكذا يخرف المضيء شيئا فشيئا (حتى) نرى منه شكلا هلاليا في جانب المشرق ثم (ينجى بالسكايه وهو الحاق وانما لا نرى) القمر (يوما وأكثر بعد المقارنة وقبلها لضعف ضوئه ودقته وقربه من الشمس مع ضوئها) الغالب السائر لما يقرب منها (فيمتنع) القمر لهذه الاسباب (من أبصاره) وأما اذا كان بعيدا عنها في أحد جانبيها بمقدار اثنتي عشرة درجة فانه يري عادة مستمرة وربما نرى بأقل منها فان ذلك مما يختلف بحسب عرض القمر ووضوء الافق وقوة الباصرة **في المقصد الثاني** في خسوف القمر وهو أنه قد يكون **في** القمر مقابلا للشمس (يقرب العقدين فتكون الارض) حينئذ واقعة (بينه وبين الشمس فتمنع) الارض ضوؤها عنه فيزي كدأ كما هو لونه الاصل ولان جرم الارض أصفر) كثيرا من جرم الشمس فيقع الظل الناشئ من الارض (مخروطا) قاعدته دائرة صغيرة على الارض ورأسه على محاذة جزء من أجزاء فلك البروج مقابل لجزء منه حل فيه الشمس (فان لم يكن للقمر) في حال المقابلة (عرض) بأن يكون في أحد العقدين (انخسف بالسكايه لانه أصفر من الارض) بل من غلط الظل حيث وصل اليه فيقع كله في داخله

(حسن جلي)

(**قوله** ويزداد المرئي من الوجه المضيء عظما) فعند تمام الترتيب من الشمس كانت الدائرتان متقاطعتان على حادة ومنفرجة الى أن يتطابقا عند مقارنته أحدهما للآخر وعند مقابله له (**قوله** قاعدته) أي قاعدة الظل الناشئ من الارض وقوله دائرة صغيرة وهذه الدائرة الصغيرة موازية للدائرة العظيمة منصفة لكرة الارض لكنها أصغر منها وذلك لان جرم الشمس أكبر بكثير من جرم الارض فلم تكن تلك الدائرة العظيمة منشأ للظل لوقوع ضوء الشمس على محيط تلك الدائرة العظيمة أيضا فكيف تكون هي منشأ للظل مع احاطة الضوء عليها بل دائرة التي تكون أصغر من تلك الدائرة لكن هذه الدائرة التي تكون منشأ للظل لا بد أن تكون موازية لتلك الدائرة العظيمة حينئذ يلزم أن تكون قاعدة المخروطية دائرة صغيرة أيضا كما ذكره وقوله على محاذة جزء الخ يعني انه يعتبر في فلك البروج جزآن متقابلان أحدهما محل فيه الشمس والآخر ما يكون محاذيا لرأس ذلك المخروط

ومكث فيه زمنا (وان كان له عرض فان كان) ذلك العرض (بقدر نصف قطر) صفحة
 (القمر ونصف قطر) دائرة (الظل) وهي الدائرة الحادثة على مخروط الظل من توم سطح
 جرم القمر الذي يرى كدائرة خارجا الى أن يتقطع المخروط (لم ينخسف) القمر حينئذ بل
 ماس الظل من خارج كدائرتين (وان كان) ذلك العرض (أقل) من مجموع النصفين
 المذكورين (انخسف بعضه وذلك بقدر تقاطع القطرين) أي تلاقيهما وتداخلهما فان
 فرض أن هذا العرض الأقل يساوي فضل نصف قطر الظل على نصف قطر القمر انخسف
 كله وماس سطحه دائرة الظل من داخل ولم يكن له مكث وان كان أقل من ذلك الفضل
 انخسف بتمامه ومكث بحسب وقوعه في الظل ﴿ المقصد الثالث في كسوف الشمس ﴾
 فنقول (عند اجتماع القمر بالشمس) في النهار اجتماعا مبريا لا حقيقيا (ان لم يكن للقمر

﴿ قوله حيث وصل ﴾ أي اتصل اليه أي الى القمر يقع كله أي كل القمر في داخله أي الظل ومكث فيه أي
 في داخله بقدر نصف قطر صفحة القمر الخ لان مركز دائرة الظل على منطقة البروج ومركز صفحة القمر
 على محيط منطقة فلكه المائل فيكون نصف كل واحد من قطري صفحة القمر ودائرة الظل واقعا بين تشكك
 المنطقتين في صورة مساواة عرض القمر لتضع القطرين المذكورين يكون صفحة القمر مماسة مع دائرة
 الظل من خارج على نقطة في جهة عرض كحدب الدائرتين فلا يقع شيء من الظل على صفحة القمر وكذا
 حال كون اعراض القسم أكثر من مجموع النصفين ﴿ قوله وهي الدائرة الخ ﴾ يعني ان سطح جرم القمر وان
 كان لا يرى في الاستقبال في البعد من العادة كدائرة القمر ويسمى صفة القمر فاذا خرج ذلك السطح
 في الوهم الى أن يقع هناك مخروط الظل وحده في المخروط دائرة موازية لقاعدته يسمى دائرة الظل يكون

مركزها أيضا على المنطقة ﴿ قوله يساوي فضل الخ ﴾ أو النصف قطر القمر على ما بين في محله
 ﴿ قوله انخسف كله ﴾ لوقوعه بتمامه تحت الظل ﴿ قوله لم يكن له مكث ﴾ بل تبدي في الحال بالانجلاء
 بعد م زيادة الظل على جرم القمر

﴿ قوله بقدر نصف قطر خفيفة القمر ﴾ وانما يعتبر تمام كل واحد من القمر ودائرة المخروط لأن المعتبر هنا
 هو ميل مركز القمر عن مركز دائرة المخروط فاذا مال مركز القمر عن مركز دائرة المخروط بمقدار نصف قطره
 ونصف قطرهما معاً يبقى بينهما وبين الشمس حائل من الأرض أصلا وقوله خارجا الضمير المستتر فيه راجع الى
 سطح جرم القمر فهو اما أن يكون حاله منه واما أن يكون منه فلو لا أنيا التوهم المذكور رأى من تخيل سطح جرم
 القمر سطحاً مستديراً خارجاً الى أن يقطع ذلك السطح المستدير ذلك المخروط وقوله كدائرة متعلق بقوله يرى
 وقوله بل ماس بتشديد السين من المماس وقوله انخسف بعضها انخساف بعضها تعام يتناول انخساف كله أيضا
 على ما ذكره الشارح وقوله على نصف متعلق بفضل ﴿ قوله اجتماعا مبريا لا حقيقيا ﴾ وذلك لأن الشمس والقمر
 ليسا في فلك واحد حتى يجتمعا اجتماعا حقيقيا وقوله يوترها الشمس أي يوترها قطر الشمس

عرض) مرئي (حجب بيننا وبين الشمس) لوقوعه على الخط الخارج من أبصارنا إليها
 (فلم نر ضوء الشمس بل نرى لون القمر الكمد في وجه الشمس فنظن أن الشمس ذهب
 ضوءها وهو الكسوف) فإيس الكسوف بغير حال في ذات الشمس كالخسوف في ذات
 القمر ولذلك أمكن أن يقع كسوف بالقياس إلى قوم دون قوم (ويكون ذلك بقدر صفحة
 القمر فربما كسف الشمس كلها وإن كان أصغر منها) وذلك (لأنه أقرب إلينا فيوتر قطره
 الزاوية التي نورها الشمس أكداً) فنحجب به عنا بتمامها (وربما تكون الشمس) وقت
 انكسافها (في حضيضها فلقربها) منا (تري أكبر و) يكون (القمر) حينئذ (في أوجه
 فلبعد) عنا (يرى أصغر فلا يكسف جميع صفحتها بل تبقى منها حلقة نور محيطة به وقد
 روى أنها) أي الحلقة النورانية (رويت) على وجهها في بعض الكسوفات مع ندرته (وإن
 كان للقمر) في ذلك الاجتماع (عرض) مرئي (فإن كان) ذلك العرض (بقدر مجموع
 نصف قطرهما لم يكسفها) وإن كان أكثر منهما فبالطريق الأولى (وإن كان أقل منهما
 كسفها بقدر ذلك) كما لا يخفى (واعلم أن ابن الهيثم قال في اختلاف تشكيلات القمر أنه
 يجوز أن يكون ذلك الاختلاف لأن القمر كرة مضيئة نصفها دون نصف وأنها) أي تلك
 الكرة (تدور على) مركز (نفسها بحركة مساوية لحركة فلكها فإذا كان نصفه المضيء
 إلينا) كما في حال المقابلة (فبدر أو المظلم) كما في حال المقارنة (فحاق وفيما بينهما يختلف قدر
 ما نراه من المضيء) هـ لا إيا ونصف دائرة وأهلياً (ويطله) أي يبطل قول ابن الهيثم
 (ما ذكرناه من أمر الخسوف) فإن هذا الاحتمال يقتضي أن لا يخسف القمر أصلاً
 (والكسوف) وقع هذا اللفظ في نسخة الأصل ولذلك أخر المصنف كلام ابن الهيثم إلى
 هذا الموضع لكنه ضرب عليه بالقلم آخرًا إذ لا وجه لصحته (والاعتراض) على ما ذكره
 (بعد تسليم الأصول) التي بنوه عليها (أن في هذا الاحتمال) الذي أبداه ابن الهيثم في
 تشكيلات القمر بمنافاته الخسوف (لا يتي جميع الاحتمالات) العقلية في تلك التشكيلات
 (فلعل ثمة سبباً آخر) لاختلاف نور القمر مخالف لما ذكره وما ذكرتموه لكننا لا نعلمه كأن

(حسن جلي)

(قوله) ولذلك أخر المصنف كلام ابن الهيثم إلى هنا) يعني أن الموضع اللائق بكلامه هو المقصد الثاني في خسوف
 القمر لكنه ذكره ههنا لأجل أنه ذكر الكسوف ههنا لكنه ضرب عليه القلم كما ذكره

يكون مثلاً كوكب كد تحت فلك القمر فينخسف به في بعض استقبالاته (غير ما ذكرتم) من الخسوف والكسوف ودوام نور باقي الكواكب (يجوز أن يكون خلق الفاعل المختار النور في الشمس والقمر) في أكثر الاوقات وعدم خلقه النور فيها أحياناً (و خلقه اياه في باقي الكواكب) دائماً (أو استضاءتها) أي أولاً استضاءة الشمس والقمر والكواكب المحسوسة مطلقاً (بكواكب آخر مستورة عنا) لا نشاهدها أملاً وان كانت مضئنة جداً اما لبعدها أو لكونها محجوبة ببعض الاجرام السماوية المظلمة ثم يتغير الحال فيهما دون باقي الكواكب (كيف) لا يجوز هذا الاحتمال والحال أن هناك احتمالاً آخر أبعد منه (و هو أنه) لا يلزم كون تلك الكواكب المستورة عنا (نيرة) في أنفسها (بل ربما تكون مقابلتها) للكواكب المحسوسة (توجب ذلك) النور فيها كما في تقابل الاجسام الكعكة الصقيلة جداً (المقصود الرابع في نحو القمر) المشاهدة في صفحته وفي آراء الأول قيل خيال (لا حقيقة له) قلنا فيختلف الناظرون فيه (لا استحالة توافقهم كلهم في خيال واحد) (الثاني قيل) هو (شبح ما ينطبع فيه من السفليات من الجبال والبحار) وغيرها (قلنا فيختلف باختلاف القمر في قربه وبعده وانحرافه عما ينطبع فيه * الثالث) هو (السواد الكائن في الوجه الآخر قلنا فلا يرى متفرقاً * الرابع) هو (تسخين النار) للقمر (قلنا لا هو مماس للنار) لانه مركز في تدوير هو في نحن حامل فينه وبين النار بعد بعيد ولو فرض انه في حضيض التدوير مع كونه في حضيض الحامل لم يتصور هناك مماسة الابلقطة واحدة (ولا) هو (قابل للتسخين عندكم) فكيف يتسخن بها (الخامس) هو (جزء منه لا يقبل النور) كسائر أجزائه القابلة له (قلنا فاذن لا يطرد القول ببساطة الفلكيات) اذ القمر حينئذ مركب من أجزاء متخالفة الخلقاق (وبطل) على هذا التقدير (جميع قواعدكم) المبنية على بساطتها (السادس)

(قوله خيال لا حقيقته) فهو كالسراب من اغلاط الحس وان لم يعلم سببه (قوله شج ما ينطبع الخ) لان القمر كد صقيل كالمرآة فينطبع فيه اشاد الجبال والبحار كما ينطبع في المرآة صور الاشياء المتحاذية فلا يرى موضع الانطباق منها براق (قوله بعد بعيد) على قدر المقام المحوى من حامله

(قوله بل ربما يكون مقابلتها للكواكب المحسوسة توجب ذلك النور) أي يجوز أن لا يكون الكواكب المستورة عنا ولا الكواكب المحسوسة أيضاً نيرة في أنفسها لكن القابلة تينها توجب ذلك النور في الكواكب المحسوسة بشرط كونها من الأجسام الصقيلة كالمرآة وان لم تكن نيرة بنفسها

هو (وجه القمر فانه مصور بصورة انسان) أى بصورة وجه الانسان فله عينان وحاجبان وأنف وفم (قلنا فيتمطل فعل الطبيعة عندكم لأن لكل عضو طلب نفع أو دفع ضرر) فان الفم لدخول الغذاء والانف لفائدة الشم والحاجبين لدفع العرق عن العينين وليس القمر قابلا لشيء من ذلك فيلزم التمثيل الدائم فبما زعمتم انه أحسن النظام وأبلغه (السابع) هو (أجسام سماوية) مختلفة معه في تدويره غير قابلة للانارة بالتساوى (حافضة لوضعها معه) دائما (وهذا أقرب) ما قيل لكن لا يصح للتعويل ﴿ المقصد الخامس في المجرة ﴾ وهي الدائرة التنبية المسماة عند الروم بسبيل التبانين (قيل احتراق حدث من الشمس في تلك الدائرة في بعض الازمان) السالفة وانما يصح اذا كانت الشمس موصوفة بالحرارة والاحراق وكان الفلك قابلا للتأثر والاحتراق (وقيل بخارد خاني) واقع في الهواء ويرد عليه أنه يلزم منه اختلاف في الصيف والشتاء لقلة المدد في أحدهما وكثرته في الآخر (وقيل كواكب صفار) مقاربة متشابهة (لا تتمايز حسا) بل هي لشدة تكاثفها وصغرها صارت كأنها لطخات سحابة قال الآمدي (والغرض من نقل هذه الاختلافات ابداء ما ذكروه من الخرافات ليتحقق) ويتبين (للماقل الفطن انه لا ثبت) أي لاحجة (لهم فيما يقولونه) ويعتمدونه (ولامعول على ما يقولونه) من أوائلهم ويعتمدونه (وانما هي خيالات فاسدة ونمويها ت باردة يظهر ضعفها بأوائل النظر ثم البعض البعض يعبر

(قوله وجه القمر الخ) لاختفاء ان الكلام في امتناع قبول بعض القمر للنور التام فالصواب ان وجه القمر لا يكفي في ذلك (قوله غير قابلة للانارة) انما لا يشل الانارة بالتساوى اما الاختلاف بالنوع واما الاختلاف وضعها في المواضع الرصدية من التدوير فيكون أقل تكاثفا في المواضع الغليظة فيكون أكثر تكاثفا (حافضة الخ) دفع لما قيل من المستبعد ان يكون وقوع تلك الاجسام على وجهه يؤثر دائما في التمرأرا واحدا (قوله لطخات) اللطخة بالخاء المعجمة من سحاب ونحوه قليل منه

(قوله قلنا فيتمطل فعل الطبيعة الخ) يمكن دفع هذه الأجوبة بناء على احتمالات عقلية فتأمل (قوله مختلفة) بالخاء المعجمة والقاف يقال رجل خليق وخلق بفتح اللام أى تام الخلق معتدل وقوله معه أى مع القمر في تدويره هو أن يكون مركزه في تدويره بحيث يكون بعضها في المواضع الرقيقة بالنسبة للبناء وبعضها في المواضع الغليظة كذلك فترى ضعيفة الأنوار وصغيرة الاجرام ويجوز أن تكون مركزه في جرم نفس القمر لكنهم لم يقولوا به (قوله في المجرة) ذكر في الصحاح أن المجرة هي التي في السماء لأنها كأثر الجبرأى كأثر جبال الشجر ونحوه وقوله لطخات معجمة يقال في السماء طخ من السحاب أى قليل منه

﴿ القسم الثالث في العناصر وفيه مقاصد ﴾

ثلاثة عشر * (المقصد الاول المتأخرون) من الحكماء (علي أنها أربعة أقسام * خفيف مطلق يطلب المحيط في جميع الاحياز) أي اذا ترك وطبعه في أي حيز كان من احياز العناصر المتغايرة له كان طالبا للمحيط (وهي النار وهي حارة بالحس) حرارة شديدة في الغاية ولذلك كانت طالبة المقعر انما (ويابسة لانها تنفي الرطوبات) عن الاجسام الملاقية لها (فان قيل الست فسمت اليبوسة بعسر قبول الاشكال وتركها والنار بخلافه) لانها (سهلة التشكل والترك قلنا ذلك) الذي ذكرته انما هو (فيما عندنا من النيران وهي مغلوطة بالهواء) فذلك كانت سهلة القبول والترك (فلم قلت ان النار البسيطة) التي عند المحيط (كذلك * وخفيف مضاف يقتضي أن يكون تحت النار وفوق الآخرين وهذا) الاقتضاء (هو خفته المضافة) الي المنصرين الآخرين وان كان ثقيلا بالنسبة الى النار وحدها (وهو الهواء) وانه (حار رطب بالطبع أي لو خلى وطبعه لاحس منه بالكيفيتين وكذلك الحال (في) الكيفيات المنسوبة الى (سائر العناصر وما يمرض له) أي للهواء (من البرد) انما هو (لمجاورة الارض) والماء (وثقل مطلق يطلب المركز) على مـني انه يقتضي انطباق مركز ثقله على مركز العالم فهو اذا ترك وطبعه في أي حيز كان من احياز العناصر المتغايرة له طلبه (وهي الارض باردة يابسة ويحققهما الحس وثقل مضاف يقتضي أن يكون فوق الارض وتحت الآخرين وهذا الذي ذكرناه هو (ثقله المضافة) الى المنصرين الآخرين وان كان خفيفا بالنسبة الى الارض وحدها (وهو الماء بارد رطب بالطبع (على ما مر من التفسير) وطبيعته الجمود لان طبيعته البرد وانه يوجب جمودة لكن الشمس تذيبها قالوا وفي الترتيب المذكور تكون العناصر

(قوله فان قيل الخ) ان قرر هذا الاعتراض معارضة كان الجواب المذكور بطريق المناقضة موحها وان قرر بطريق المناقضة بان يكون منع الكبري المطوية اعنى قوله كل ما تنفي الرطوبات فهو يابس فلا توجه للجواب فلا بد من اثبات المقدمة ولا يصح القول بانه لم نعلم أن النار البسيطة كذلك

(قوله يقتضي انطباق مركز ثقله على مركز العالم على مركز حجمه) فانه لا يقتضي ذلك الانطباق وهو ظاهر مركز الحجم هو أن يكون من جميع الجوانب بالنسبة اليه على السوية كما مر في بيان مركز الدوائر والكرات ويقضي كون ذلك المنصر كره في وسط الكل كما سيذكره في المقصد الرابع ومركز الثقل هو أن يكون النقل من جميع الجوانب على السوية بالنسبة اليه ويقضي كونه ثقيلا مطلقا وهما في تقديران كما اذا كانت الكرة متشابهة الاجزاء فلا يتعدان كافي الكرة التي نصفها من خشب ونصفها من حديد

المناسبة متجاورة والمتضادة كالنار والماء وكالهواء والارض متباعدة وما كان منها الطف فهو الى الفلك اقرب وما كان اكثف فهو أبعد فهذا هو النصف المحكم الذي عليه الوجود قال المصنف (المناقضة) لما ذكره أن يقال (لم لا يجوز أن لا تكون أربعة بل الحق أحد الاقوال التي نذكرها) الآن (اذ قيل) هي (واحدة) واختلفوا في تلك الواحدة (علي خمسة أقوال الاول انما هي النار لشدة بساطتها) اذ لا جسم أصرف في طبيعته من النار (اذ الحرارة) المفرطة التي فيها (مديرة للكائنات ولانها تحيل الغير الى طبيعتها وحصلت البواقي من النار (بالتكاثف) فهي نار متكاثفة على وجوه متفاوتة (الثاني) هي (الهواء لرطوبته ومطاوعته للانفعالات) ولا شك أن الاصل يجب أن يكون مطاوعا للتغيرات (وبمحصول من الهواء (النار بالحرارة المطلقة) فهي هواء لطفته الحرارة (والباقيان بالبرودة المتكثفة) فهما هواء متكاثف متكاثفا متفاوتا (الثالث) هي (الماء اذ قبوله للتخلخل) بالحرارة (والتكاثف) بالبرودة (محسوس) فحصل من تخلخله الهواء والنار ومن تكاثفه الارض (الرابع) هي (الارض وحصلت البواقي بالتطيف) الواقع على مراتب مختلفة (الخامس) هي (البحار لتوسطه بين الاربعة) في اللطافة والكثافة فبازدياد لطافته يصير هواء ونارا وبازدياد كثافته ماء وأرضا (وقيل) ليست واحدة بل (لا بد من التعدد) فيها لان التركيب في الكائنات يستدعي تعدد ما منه تركيبها (فأتان على ثلاثة أقوال الاول) هما (النار لانها في غاية الخفة والحرارة والارض لانها في غاية الثقل والبرودة والهواء نار مفترقة والماء أرض متخلخلة بالزج) مع أجزاء نارية (الثاني) هما (الماء والارض لانفقار الكائنات الى الرطب للانفعال) وحصول الاشكال (و) الى (اليابس للحفظ) على الاشكال الحاصلة (الثالث) هما (الارض والهواء لمثل ذلك) فان الهواء رطب قابل للاشكال بسهولة والارض يابسة حافظة لها فالماء هواء اشتد تكاثفه والنار هواء اشتد حرارته (وقيل) العناصر (ثلاثة هي

(بحسن جلي)

(قوله المناقضة لما ذكره هذا الكلام بظاهره منع لنفس المدعى وهي أنها أربعة وفي المثال رجوع الى الدليل وهو الاستقراء اذ التعويل في بيان هذا الحصر عندهم عليه كما يقال العنصر اما خفيف أو ثقيل وكل منهما ما على الاطلاق أو على الاضافة أو يقال لا بد في تركيب المستزجات من لطيف واللطيف ما يجتبع بحرق ما يلاقيه وهو النار ولا وهو الهواء والكثيف ما يميل وهو الماء ولا وهو الأرض

الارض والماء والهواء لما مر) من افتقار الكائنات الى دطب ويابس (والنار للحرارة المديرة)
وقد وقع في كلام الآمدى الهواء بدل الماء ولذلك قال فالماء هواء متكاثف وفي كلام بعضهم
أن الثلاثة هي ما عدا النار (وقيل) أصول المركبات ليست أربعة أو مادونها على ما سر بل هي
(أجسام) وفي كلام الآمدى جواهر (صلبة غير متجزئة لانهاية لها) وقيل أصول
المركبات هي (السطوح) لان التركيب انما يكون بالتلاق والتماس وأول ما يكون ذلك
بين السطوح المستقيمة (ولا يكنى) في اثبات كون العناصر أربعة (ابطال بعضها) أى
بعض هذه الاقوال الخمسة المتنافية له (بالحجة بل لا بد) في اثباته (من ابطال الجميع وهو ما
لا سبيل اليه سلمنا) بطلان هذه الاقوال بأسرها (لكن) ليس يلزم من ذلك كونها أربعة
اذ قلنا أن يقول (لم قلنا ان الاجسام ليست متجانسة فيكون الاختلاف) حينئذ فيما بينها
لا في الصور المقومة والطبائع الجوهرية بل (في الصفات للفاعل المختار سلمنا انها أربعة)
لكن لانسلم ما ذكر من أحوالها بل نقول (فلم لا يجوز أن تكون) كلها (خفيفة طالبة للمحيط
أو) تكون كلها (ثقيلة طالبة للمركز ويكون ما فيها من التفاوت) في الاحياز (لتفاوتها في
الثقل والخفة) فالانقل أسبق الى المركز من الثقل الطالب له أيضا والاخف أسبق الى
المحيط من الخفيف الذى يطلبه ألا ترى أن الاجسام الارضية المتشاركة في أصل الثقل تتفاوت
أحوالها بتفاوتها في مراتبها فبعضها يرسب في الماء الى تحت وبعضها يفوص فيه ولا يرسب
وبعضها يطفو عليه (ثم) نقول بمد تسليم وجود النار في الجملة (لم يبق دليل على وجود كرة
النار عند المحيط) كما زعمتم (وانما المشاهد احتمالات تحدث لبعض الاجسام) الى النار (كما
عند الاراد والاحراق) لا يقال الشبه دالة على وجودها لانا نقول جاز أن يكون هناك
هواء حار يقتضى استعالة الادخنة المرتفعة الى النار فلا يثبت وجود كرتها (وان سلم) وجود

(قوله فلم لا يجوز أن تكون) اختلافها في الميل الصاعد والمائل يدل على ان كلها ليست خفيفة ولا ثقيلة أى
يوجد به ظاهر سطحه على سطحه بنسبة واحدة وذلك لانها لو كانت فيما بينهم ما كان الطلوع على الجميع
والغروب عنه دفعة ولو كانت مقعرة لانعكس الامر في الارتفاع والانخفاض

(قوله لم قلنا أن الاجسام ليست متجانسة) مع تركها من آخر، فردة متجانسة ويكون الاختلاف فيما بينهم لا في
الصفة المقومة والطبائع الجوهرية حتى تكون متخالفة بالماهية بل في الصفات اذ لفاعل المختار أن يحض البعض
بصفة والبعض الآخر بصفة أخرى (قوله لتفاوتها في الثقل والخفة) يعنى أن التفاوت في احيازها انما هو لتفاوتها
في الثقل والخفة لا لاختلافها في الصور النوعية وان كان لها صور نوعية كما زعموا

كرة النار (فالدليل على ان البسيط منها يصعب تشككه) حتى تثبت يوسنة النار (وهل الى ذلك طريق الاتجربة وكيف) تتصور (التجربة فيها و) أما (افناؤها الرطوبات) عن الاجسام فلا يدل على كونها يابسة في جوهرها لانه (افناء الاجزاء المائية) التي هي رطوبة بمعنى البلة (ولادليل فيه على اليوسنة) الطبيعية (فان الهواء أيضاً يعمل ذلك) الافناء مع انه رطب الجوهر (فان قلت ذلك) أي افناء الهواء للرطوبات عن الاجسام انما هو (لما فيه من أجزاء نارية قلنا فيجب أن لا يكون الهواء البارد فاعلا لذلك) اذ لا يتصور فيه الاجزاء النارية مع انه يفتى الرطوبة ويجفف الثوب المبلول (وبالجملة فلا يمكن القطع به) أي بان افناء الرطوبة بمعنى البلة يدل على يوسنة الغنى في ذاته لانه موجود بدونها كما في الهواء (وعليك الدليل) (الموجب للقطع به) (وكيف) يقطع به (وشعاع الشمس يفعل ذلك مع أنه لا يوصف) في نفسه (بحر ولا يوسنة ولا غيرهما من الكيفيات ثم لا نسلم أن الهواء حار) بل هو بارد بطبعه (وانما يستفاد الحر من أشعة الشمس) المنعكسة اليه من الارض (فلذلك كلما كان) الهواء (أرفع) وأبعد عن الارض (كان أقل حرارة) اضعف الانعكاس اليه وهكذا كلما زاد ارتفاعه قل حره وظهر برده (حتى يصير زمهريراً) في غاية البرودة (فلم قلتم أن ذلك) البرد الشديد في الهواء (ليس له بالطبع) بل لمخالطة الاجزاء الرشيبة المائية التي عادت الى برودتها الطبيعية ولم يصل اليها أثر الانعكاس (ولا نسلم) أيضاً (أنه رطب فانكم اتفتم على أن مخالطة الرطب باليابس تفيد استمسكا) عن التشتت (والهواء ليس كذلك) فان الاجزاء الترابية لا تستمسك بمخالطته (ثم لا نسلم أن طبيعة الماء الجود ولو كان كذلك كان باطن الماء بالانجماد أخرى من ظاهره فظاهره) عند العاقل (أن جموده يبرد الهواء)

(حسن جلي)

(**قوله** التي هي الرطوبة بمعنى البلة) قدمي قبيل بحث الاعتماد أن الرطب هو الذي يكون صورته النوعية مقتضية لكيفية الرطوبة وهي سهولة الانساق والانهيار والميل هو الذي التصق بظاهره ذلك الجسم الرطب فالهواء يعني رطوبة الثوب التي هي البلة لا رطوبة الماء تدبر (**قوله** لا يوصف في نفسه بحارح) وانما يفيد بقوله في نفسه لان الكلام في الرطوبة واليوسنة الطبيعيةين كما لا يخفى (**قوله** لو كان كذلك كان باطن الماء بالانجماد أخرى) فانه لو كان طبيعة الماء الجود يترجم اعتماد اعماق الدران العظيمة لاسيما في الشتاء يكون منجمد في كثير من المواضع فيسألزم أن يكون باطنها منجمد بالطريق الأولى اللهم الا أن يقال عدم انجماد باطنها انما هو لعرض لكن محض في صدد المنع وما ذكرناه ههنا سندا للمنع

المجاورة له (فالبارد بالطبع) هو (الهواء و) اما (الماء) فانه بطبعه (لابارد ولا حار) وكيف يجمعون بين قولكم طبيعته الجود مع القول برطوبته فان قلتم (لا منافاة بين القولين) (لانه سهل التشكل) في نفسه (اذ يكني في ذوبانه) الذي تظهر معه السهولة (أدنى سبب) من الحرارة فتل هذا الجود لا ينافي الرطوبة الجوهرية (قلنا) هذا باطل قطعا اذ مع الجود الذي هو مقتضى طبعه لاسهولة له وذوبانه المستلزم لها مستنداً الى أمر خارج ولئن نزلنا عن هذا المقام قلنا (فلم قلتم أن سائر العناصر) كالارض (ليس كذلك) أى قابلاً للذوبان بأدنى سبب من الاسباب (غاية ما في الباب أن تلك الاسباب لما قل وقوعها أو لم تقع) أصلاً (لم تقف عليها وعدم الوجدان لا يدل على العدم) وحينئذ جاز أن تكون الارض رطبة ﴿المقصود الثاني﴾ زعموا أن الارض كرية اما في الطول (أي فيما بين المشرق والمغرب) (فلأن البلاد) المتوافقة في العرض أو التي لا عرض لها (كما كانت أقرب الى الغرب كان طلوع الشمس) وسائر الكواكب (عليها متأخراً بنسبة واحدة) وكذا الحال في الغروب (ولا يعقل ذلك) التأخر في الطلوع والغروب بتلك النسبة (الا في الكرة وانما قلنا بذلك) التأخر (لانا لما رصدنا خسوفاً بعينه في وقت من الليل وجدناه في بلاد شرقية مثلاً آخر الليل و) وجدناه (في بلاد غربية عنها) أي عن البلاد الاولى (بمسافة معينة هي ألف ميل (قبله) أي قبل آخر الليل (بساعة و) وجدناه (في بلاد) أخرى (غربية عنها) أي عن البلاد الثانية (بتلك المسافة بعينها قبل الاول بساعتين وقبل الثاني بساعة) والحاصل انه يوجد في هذه البلاد الاخرى قبل آخر الليل بساعتين (وعلى هذا) القياس (فعلنا ان طلوعها) أي طلوع الشمس (على الغربية متأخر) بنسبة واحدة لان الخسوف

(حسن جلي)

(قوله) فان البلاد المتوافقة في العرض (أي عرض تلك البلاد عن خط الاستواء وخط الاستواء هي الدائرة العنقودية على السطح المحيط للارض وهي الدائرة الكائنة في سطح معدل النهار على ما سيجي ان شاء الله تعالى (قوله) فاعلمنا أن طلوعها على الغربية متأخر) لقائل أن يقول أن وجود الخسوف في البلاد الشرقية في آخر الليل ووجودها في البلاد الغربية قبل آخر الليل بساعة أو بساعتين لا يدل على تأخر طلوع الشمس على البلاد الغربية لم لا يجوز أن يكون حيولة الارض في البلاد الغربية مستندة الى حركة القمر لكونها أسرع من حركة الشمس فتظهر الحيولة في الغربية قبل الحيولة في الشرقية بساعة أو بساعتين ولا شك أن الظل الناشئ من الارض يتبدل نسبه بحركة القمر فالأولى بيان كرية الأرض أن يستدل بوجود الخسوف في البلاد الغربية قبل

المعين كان في البلاد الاولى عند طلوع الشمس وفي الثانية قبله بساعة وفي الثالثة قبله
 بساعتين (وأما في العرض) أى فيما بين الشمال والجنوب (فلان السالك في الشمال كلما
 أوغل فيه ازداد القطب ارتفاعا عليه) بحسب ليلاله فيه على نسبة واحدة (حتى يصير بحيث
 يراه قريبا من سمت رأسه ولذلك تظهر له الكواكب الشمالية) التي كانت مخفية عنه
 (وتختفي عنه) الكواكب (الجنوبية) التي كانت ظاهرة عليه (والسالك) الواغل (في
 الجنوب بالعكس من ذلك وأما فيما بينهما) أى بين الطول والعرض (فلتركب
 الامر بن) فان السالك فيما بين المشرق والشمال يتقدم عليه الطلوع بمقدار قربه من المشرق
 ويزداد ارتفاع القطب عليه بمقدار وغوله في الشمال وقس على هذا حال السالك فيما بين
 المغرب والشمال وحال السالك في سمتين المقابلين لهما (وأورد عليهم الاختلاف الذي
 في سطحها فاجابوا) عنه (بانه كمتضاريس صغيرة على كرة كبيرة فلا يمدح في أصل
 الكرية) الحسية المعروفة بما ذكر (فان أعظم جبل على وجه الارض نسبته اليها الخمس سبع
 عرض شعيرة على كرة قطرها ذراع) والصحيح كما مر أن يقال فان جبلا يرتفع نصف
 فرسخ الى آخره أو يحدف لفظ الخمس (والاعتراض) على هذا الجواب أن يقال (هب
 ان ما ذكرتم كذلك فما قولكم فيما هو معمور بالماء) اذ لا يتأتى فيه ذلك (فان قيل اذا
 كان الظاهر كريا فالباقي كذلك لانها طبيعة واحدة فلنا فالمرجع) حينئذ (الى البساطة
 واقتضائها الكرة) الحقيقية (ولا شك أنه) يتمتع التضاريس وان لم تظهر (تلك التضاريس
) **قوله** أو يحدف الخ (فان اعظم جبل نسبته الى الارض نسبة سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع كما
 بين ذلك في محله

وجوده في البلاد الشرقية بنسبة واحدة فانه لو تكن الارض كرة تكن النسبة هناك مبردة فتأمل
) **قوله** وقس على هذا حال السالك فيما بين المغرب والشمال السالك المناسب ههنا أن يتأخر عليه الطلوع بمقدار قربه
 من المغرب (**قوله** وحال السالك في سمتين المقابلين لهما) أى وقس على هذا حال السالك فيما بين المشرق
 والمغرب وحال السالك فيما بين المغرب والجنوب (**قوله** والصحيح كما مر أن يقال) أى الصحيح أن يقال فان جبلا
 يرتفع نصف فرسخ نسبته الى قطر الارض تكه س سبع عرض شعيرة الخ وقوله النصف بالنصف على أنه يحدف
 مطلق أى يرتفع ارتفاع نصف فرسخ وقدم تمام الكلام في مقدمة الفصل الثاني الذي نحن بصدده
) **قوله** (يتمتعها) أى يتمتع البساطة التضاريس بمعنى أنها لا نسلم بصاطنها وان لم تكن فيها تضاريس وان لم تكن تلك
 التضاريس ظاهرة لمع حس بسبب كونها في غاية الصغر

(للحس) بسبب كونها في غاية الصغر واعلم أن أرباب التعاليم يكتفون بالكربة الحسية في السطح الظاهر من الارض والماء فلا يتجه عليهم السؤال عن المغمور ولا يليق بهم الجواب بالرجوع الى البساطة ﴿المقصد الثالث﴾ قالوا (والماء) أيضاً (كروي لوجوه) ثلاثة (الاول أن السائر في البحر يرى رأس الجبل قبل أسفله) يعني أنه يظهر عليه رأس الجبل أولاً ثم ما يليه شيئاً فشيئاً الى أسفله كأنه يطلع من الماء متدرجاً على نسبة واحدة (وما هو الا لستر تقييب الماء) على هيئة حبة الاستدارة (له) عن للرؤية (لا يقال الماء شفاف) لالون له (فلا يستره) كلهواء (لانا نقول ذلك) الذي ذكرتموه انما هو (في الماء البسيط) الصرف (وهذا) الماء السائر (بخالطه) أجزاء من الارضية ولذلك ملوخته (فله لون ماء كسائر المياه المرئية لنا الوجه (الثاني) الماء المرمى الى فوق يعود كريا) وكذلك الماء المصبوب على تراب لطيف جداً فان قطراته تتشكل بشكل الكرة فدل على أن طبيعته تقتضي الكرية وانما يتم ذلك اذا بين كونه كرة حقيقة والحس لا يعتمد عليه في مثله و) بين أيضاً (أن ذلك لطبعه لا لمصادمة الهواء) اياه من جوانبه (أو بدرجة في الطريق أو بسبب آخر) لانه لم (ثم انهم) أي المتسكنين بالوجه الثاني وهم الطبيعيون (يزعمون أن الماء أينما كان فهو قطعة من كرة الماء مركزها مركز العالم الذي هو المركز الطبيعي للماء وعليه بنوا حكاية الطاس في قلة الجبل وقعر البئر كما سبق وهذا) المبني عليه (لا يقطعه) أي لا يفيد الفرع الذي بنوه عليه لجواز أن يكون هناك مانع يمنع الماء في الطاس عن مقتضي طبعه الذي هو الاستدارة * الوجه (الثالث مثل ما تقدم في الارض من) تقدم (طلوع البكواكب وظهور القطب) وارتفاعه (و) ظهور (الكواكب) واختفائه ﴿المقصد الرابع﴾ الارض في وسط الكل

(قوله في السطح الظاهر من الأرض والماء) انما يتم ذلك لو كان الستر واقعاً في كل الأرض والماء في شرح التذكرة المحضرى اذا الدلة المذكورة ملالت على استدارة القدر المكشوف من الأرض حدس ان الباقي كذلك (قوله على نسبة واحدة) يثبت تعدد ظاهرها نسبة واحدة (قوله ولذلك يختلف الخ) وذلك لان دائرة الارتفاع غير بطرف هذين الخطين لانها تارة برأس الشخص وعدم المحاذين تغطي الانف ويمر كرى العالم والكواكب فيصير الناظر والمركز ان معاً في سطح هذه الدائرة فيكون ذلك الخطان أيضاً في سطحها فاذا أخر جالى سطح الفلك الاعلى قطعاً محيط دائرة الارتفاع فينحصر بينهما قوس منها

(قوله تقييب) يقال بيت مقبب أى جعل فوقه قبة

أي مركز حجمها منطبق على مركز العالم (لان الكواكب في جميع الجهات) والجوانب من الارض (تري بقدر واحد لا تفاوت فيه ولولا أنه) أي التقييل المطلق الذي هو الارض (في الوسط لكان في بعض الجوانب أقرب) الى السماء (فتري) الكواكب هناك (أكبر وفي بعض الجوانب أبعد) منها (فتري) الكواكب فيه (أصغر ونقول) نحن في رد ما ذكره (لم لا يجوز أن يكون خروجها عن الوسط بقدر لا يكون التفاوت الموجب) بفتح الجيم (له) أي لذلك القدر (محسوسا) وهو أي قدر الخروج مع كونه موجبا لتفاوت غير محسوس في الكواكب (مقدار غير قليل في نفسه) بل هو كثير **المقصود الخامس** ليس للارض عند الافلاك قدر محسوس) فالخط الخارج من مركزها الى نقطة ما على الفلك كمركز كوكب من الكواكب (و) الخط (الخارج من الباصرة) التي هي في حكم سطح الارض (وان كانا يتقاطعان) على تلك النقطة (ضرورية بزوايا حادة) من جانب الارض ثم يتفارقان على زاوية أخرى مساوية الاولى ذاهبين الى سطح الفلك الاعلى فلا شك انهما يقعان منه على موضعين بينهما بعد بحسب نفس الامر (لكنهما موقعهما لا يتفاوت في الحس) كأن أحدهما انطبق على الآخر وصار موقعهما واحدا (ولذلك) أي ولان الارض ليس لها قدر محسوس بالنسبة الى الافلاك (كان الظاهر والخطي من الفلك متساويين) وكان الافق الحقيقي المار بمركز العالم والحي المار بظاهر الارض في حكم دائرتين متطابقتين مع ان مقدار نصف قطر الارض واقع بينهما (يدل على ذلك) التساوي (طلوع كل جزء مع غروب نظيره لاقبل) حتي يكون الظاهر أكبر

(حسن حلي)

قوله أي مركز حجمها منطبق على مركز العالم (قيل انه يخالف لما ذكره في المقصد الاول من أن الارض تنقضي أن تكون مركز ثقلها منطبقا على مركز العالم والحق هو هذا المذكور في المقصد الاول لا يخفى عليك أن ثقل الأرض كيفية سارية في حجم الارض كلها فاذا فرضنا أن نقطة كانت مركزا لحجم الارض كانت تلك النقطة أيضا مركز ثقلها وأما اذا فرضنا أمرًا عارضا يكون بحيث قد أخرج الارض عن مركزها الأصلي فذلك العارض أيضا يكون بحيث قد أخرج ثقلها عن مركزها الأصلي نعم يمكن أن يكون بعض أطراف الارض أثقل من البعض الآخر مع تساويها في المقدار والحجم لكن الكلام في الأرض البسيطة فتأمل **قوله** يدل على ذلك التساوي طلوع كل جزء مع غروب نظيره الخ) مثلا اذا كان كوكب في سمت الأوج وكان كوكب آخر متبالا له في سمت الخفيض كان طلوع الكوكب الأول مع غروب الكوكب الثاني وكان أيضا غروب

(ولا بعد) حتى يكون الثاني أكبر (وهذا) الذي ذكرناه انما هو (بالنسبة الى غير فلك القمر واما فلك القمر فللارض) بل لنصف قطرها (عنده قدر محسوس ولذلك يختلف) في الحس (موضع الخطين المذكورين) في دائرة الارتفاع على سطح الفلك الاعلى (فيكون الموضع الحقيقي للقمر) في تلك الدائرة (وهو ما ينتهي اليه الخط الخارج من مركز الارض ماراً بمركز القمر (غير الموضع المرئي) له فيها (وهو ما ينتهي اليه الخط الخارج من الباصرة ماراً بمركزه وانما اختلف الموضعان في الحس (لأنجل التقاطع المذكور) وهو تقاطعهما على مركز القمر بزواوية حادة من الجانبين على ما مر لكنها معتبرة في الحس ههنا تقرب القمر الموجب لكبر الزواية (وذلك الاختلاف) في دائرة الارتفاع (بحسب زاوية التقاطع) فكما كانت الزواوية أكبر كان الاختلاف بين الموضعين أكثر وكلما كانت أصغر كان أقل (وهذا التفاوت يسمى اختلاف المنظر ولا شك أن الخطين المتقاطعين ما كان مبدؤه فوق يقع منتهاهما تحت فالخط الخارج من الباصرة) منتهاهما (أقرب الى الافق دائماً فوضعه الحقيقي فوق المرئي أبداً) فلو فرض أن القمر على سمت الرأس لم يكن له اختلاف منظر لاتحاد الخطين حينئذ وإذا لم يكن عليه كان له ذلك ويكون موضعه الحقيقي أبعد عن الافق وأقرب الى سمت

(حسن جلي)

الشمس مع طلوع الكوكب الثاني لا قبل ولا بعد وكذا طلوع الجزء الاول من الحمل مثلاً يكون مع غروب الجزء الاول مع الميزان لا قبل ولا بعد هذا الحكم بالنسبة الى الافق الحسي ظاهر مع اوجع بالملاحظة وأما بالنسبة الى الافق الحقيقي فبالطريق الاولى فان قيل لو كان الظاهر والخفي من الفلك متساويين وذلك التساوي يلزم تساوي الليل والنهار في الصيف والشتاء وليس كذلك فلنأخذ مع بل اللازم من ذلك هو أن يكون طلوع الشمس مع غروب الجزء الذي يقابله وأن يكون غروبها مع طلوعه لا قبل ولا بعد وأما كون النهار أطول من الليل أو بالعكس فرجعه الى صعود الشمس على الأوج والى هبوطها الى الخفيض وأما تساوي الليل والنهار في خط الاستواء في جميع السنة أو تساويهما في غير خط الاستواء حين ماحلت الشمس في إحدى الاعتدالين فذلك أيضاً لعدم القدر المحسوس للأرض بالنسبة الى سائر الافلاك العالية فذلك كان الافق الحقيقي والافق الحس هناك في حكم دائرتين متقابلتين ومتحدتين (قوله) عند قدر محسوس (فعلى هذا يكون النصف الظاهر من فلك القمر أقل من النصف الحقيقي منه فلا يلزم أن يكون طلوع كل جزء مع غروب نظيره من فلك القمر أقل من النصف الحقيقي فلا يلزم أن يكون طلوع كل جزء مع غروب نظيره بل يكون طلوعه بعد غروب نظيره (قوله) فالخط الخارج من الباصرة الخ) يعني أن الخط الخارج من الباصرة كان مبدؤه فوق مبدأ الخط الخارج من مركز العالم فيكون منتهى الخط الخارج عن الباصرة أقرب الى الافق دائماً وقوله فوق المرئي أي فوق الموضع المرئي

الرأس لما عرفت ثم ان هذا الاختلاف الواقع في دائرة الارتفاع قد يقتضى اختلافا في طول الكوكب وعرضه فانا اذا فرضنا دائرتي عرض تمران بطرفي الخطين المذكورين فهما اذا وقعتا على نقطتين من فلك البروج كان ما بينهما اختلافا بين الطولين الحقيقي والمرئي واذا اختلف القوسان الواقعتان منهما بين طرفي الخطين وبين فلك البروج كان مقدار التفاضل ابينهما اختلاف العرضين الحقيقي والمرئي واذا كان الكوكب على وسط سماء الرؤية لم يكن له باختلاف منظره اختلاف في الطول لان الدائرتين متعدتان حينئذ فتتحد النقطتان على فلك البروج ويكون حينئذ اختلاف منظره هو اختلاف العرض بعينه واذا لم يكن الكوكب عليها كان له اختلاف في الطول على ما اشار اليه بقوله (فاذا اعتبر) أى القمر

(قوله قد يقتضى الخ) أى يقتضى اقتضاء جزئيان يكون موضعا الكواكب في الطول والعرض الحقيقيان أى المقيسان الى مركز العالم بخلافين لموضعهما المرئيين المقيسان الى سطح الأرض الذى هو موضع الابصار (قوله واذا كان الكوكب الخ) أى على توسع المطالع كانت هذه الدائرة التى من دوائر العرض دائرة ارتفاع الكوكب حينئذ فلا يكون له اختلاف الطول لان القطعتين اللتين هما موضعا في الطول يتحدان على فلك البروج وذلك ان العرضين المارين بطرفي الخطين المذكورين منطبقتان حينئذ على دائرة ارتفاع الكوكب التى هي دائرة الرؤية فقطعان منطقة البروج على نقطة هي موضع الكوكب في الطول

(قوله فانا اذا فرضنا دائرتي عرض) قد عرفت أن دائرة العرض هي دائرة مارة بقطبي مركز القمر لآدم لا يخفى ان بيان الاختلاف في الطول لا يحتاج الى اعتبار دائرتي عرض وانما الذى يحتاج الى اعتبارهما معا هو بيان الاختلاف في العرض وقوله فهما أى طرفي الخطين المذكورين وقوله اذا وقعتا على نقطتين من فلك البروج حينئذ تكون دائرة الارتفاع منطبقة على منطقة البروج وقوله كان ما بينهما أى بين النقطتين المذكورتين أو بين طرفي الخطين المذكورين أو بين الدائرتين المذكورتين والمآل واحد بمعنى انه حينئذ كان بينهما اختلاف في الطولين فقط ولم يوجد هناك عرض أصلا فضلا عن أن يوجد هناك اختلاف في العرضين وقوله الواقعتان يعنى ان ههنا اختلافين معا هما اختلاف الطولين واختلاف العرضين لكن مقدار التفاضل بين الدائرتين هو اختلاف العرضين دون اختلاف الطولين وتوضيح المقام ههنا ان الطول الحقيقي والطول المرئي هما قوسان من منطقة البروج مع الافرقي في المغرب ومنتهى الطول الحقيقي هو الموضع الحقيقي ومنتهى الطول المرئي هو الموضع المرئي وان العرض الحقيقي والمرئي هما قوسان من دائرتي العرض مبدؤهما أقرب جزء من أجزاء منطقة البروج ومنتهى العرض الحقيقي هو الموضع الحقيقي ومنتهى العرض المرئي هو الموضع المرئي وقوله على وسط سماء الرؤية وهي الدائرة المارة بقطبي الافق وبقطبي المنطقة كما عرفت وقوله لأن الدائرتين متعدتان حينئذ يعنى ان دائرتي العرض متحدتان وكذا دائرة ارتفاع القمر متحدة معهما فهنا كانت أربع دوائر متحدة بعضها مع بعض وهي الدوائر المذكورة آنفا وقوله فتتحد النقطتان على فلك البروج أى لا يكون حينئذ على منطقة البروج نقطتان من دائرتي العرضي بحيث يكون لكل واحدة منهما

(نازلا) والصواب أن يقال صاعداً بأن يكون في الربع الشرقي من وسط سماء الرؤية (كان) الطول (المرئي زائداً على ما ينزل) والصحيح أن يقال على الحقيقي (بذلك القدر) من فلك البروج يسمى ينقصه اختلاف منظره من دائرة الارتفاع على ما صورناه (فيزداد) ذلك القدر (على) الطول (الحقيقي فيكون) الحاصل بالزيادة الطول (المرئي أو ينتقص) ذلك القدر (من) الطول (المرئي فيكون) الباقي بعد النقصان الطول (الحقيقي وإذا اعتبر صاعداً) بل نازلاً بأن يكون القمر في الربع الغربي من وسط سماء الرؤية (كان الامر بالعكس) مما ذكر أي يزداد ذلك القدر على المرئي ليحصل الحقيقي أو ينقص من الحقيقي ليحصل المرئي والسبب في الزيادة والنقصان على الوجه المذكور في كل واحد من الاصل والعكس هو أن الموضع المرئي أقرب إلى الافق دائماً مع أن توالي البروج من المغرب إلى المشرق (وليس شيء من الكواكب الباقية اختلاف منظر) فالتواب والمعلوبة ليس لها ذلك الاختلاف أصلاً (وربما يستخرج بالحساب شيء يسير غير) محسوس من اختلاف المنظر (للمشمس) وأما السفليتان فقد برهن أنه لم يعلم حالهما في اختلاف المنظر (المقصود الثالث) الأرض ساكنة وقيل صاعدة وقيل هاوية) أي متحركة (إلى أسفل أبداً فلا تزال) الأرض (تنزل في خلاه غير متناه لما في طبعها من الاعتماد) والنقل (المبايط ويبطله بيان تنامي الابعاد) التي يتصور

(قوله الأرض ساكنة) القائلون بسكونها منهم من جعلها غير متناهية من جهة العقل فليس لها محيط فينزل ومنهم من قال بتناهيها وهم فرقتان فرقة رعو أن ليس شكلهما الكرة فتم من قال أن حدة الأرض وسطها أسفل وذلك السطح موضوع على الماء والهواء ومن شأن الثقل إذا انبسط أن يتدعم على الماء والهواء مثل الرصاصة

وضع مخصوص فلم يتصور هناك طول أصلاً بخلاف ما إذا لم يكن الكوكب على وسط السماء كما ذكره (قوله والصواب أن يقال صاعداً) ولعل المصنف نظر إلى الذاتية للحامل تدور القمر فان هذه الحركة الذاتية لما كانت على التوالي لم أن يكون القمر بهذه الحركة نازلاً في الطرف الشرقي وصاعداً في الطرف الغربي وقوله فيكون الحاصل أي فيكون المجموع الحاصل من الطول الحقيقي ومن الزيادة الطول المرئي (قوله ويبطله بيان تنامي الابعاد) وهو انما يبطله على القول بقدم الأرض وأما على القول بحدوثها فلم يلزم عدم تنامي الابعاد وان فرض انها تنزل في خلاه غير متناهية إذ يكون حينئذ ما بين المبدأ والمنتهى متناهياً دائماً وقوله وأيضاً لو كانت هابطة الخ ولعلمهم كانوا يزعمون أن الافلاك هادئة أيضاً بقدر هوى الأرض فلم يلزم أن تصغر أجرام الكواكب في كل يوم حسناً ثم أن هذه المنوع انما يرد إذا كان المدعى نظرياً والحق أن كون الأرض ساكنة ضروري معلوم بالمشاهدة فإذ كرهها لبيانها انما هو مجرد التنبيه وكلام الختم هنا كلام في مقابلة الضرورة فلا يتدبه وقوله لجواز أن يشاهد الهواء فهو أيضاً باطل بالمشاهدة كما لا يخفى على المصنف

حركة الجسم فيها (سيما عند من يطل الخلاء) وأيضاً لو كانت هابطة لوجب أن تصغر
أجرام الكواكب في كل يوم حسناً ولو فرضت صاعدة دائماً لكانا كل يوم أقرب إلى الفلك
فكان يزداد عظم الكواكب في الرؤية (وقيل أنها تدور) متحركة (على) ~~نفسها~~ نفسها
من المغرب إلى المشرق خلاف الحركة اليومية (التي أعتقد أنها الجمهور) (والحركة اليومية لا توجد)
على هذا التقدير (وإنما تخيل بسبب حركة الأرض اذ يتبدل الوضع من الفلك) بالقياس إليها
(دون أجزاء الأرض) اذ لا يتغير الوضع بيننا وبينها فإنا على جزء معين منها فإذا تحركت
من المغرب إلى المشرق ظهر علينا من جانب المشرق كواكب كانت مخفية عنا بمحبة الأرض
وخفي عنا بمحبتها من جانب المغرب كواكب كانت ظاهرة علينا (فيظن) لذلك (أن الأرض
ساكنة) في مكانها (والمنحرف هو الفلك) فيكون حينئذ متحركاً من المشرق إلى المغرب
(بل ليس فلك أطلس) حتى يتحرك بالحركة اليومية على خلاف التوالي (وذلك كراكب
السفينة) فانه (يرى السفينة ساكنة مع حركتها حيث لا يتبدل وضع أجزائها منه) يرى
(الشط متحركاً مع سكونه حيث يتبدل وضعه منه مع ظن أنه ساكن) في مكانه أي ليس
متحركاً أصلاً بالذات ولا بالموضع (وكذلك يرى القمر سائراً إلى النجم حين يسير النجم
إليه) كذا يرى (غيره) متحركاً مع سكونه أو ساكناً مع حركته (من أمور قدمناها في
غلط الحس وأبطلوا ذلك) أي تحركها على الاستدارة كما زعمه هذا القائل (بوجوه) ثلاثة
(الأول أن الأرض لو كانت متحركة في اليوم ببلية دورة واحدة لكان ينبغي أن السهم اذا رمى
إلى جهة حركة الأرض) وهي للشرق (أن لا يستقيم موضعه الذي رمى منه بل تسبقه الأرض)
وذلك لأن الأرض على ذلك التقدير تقطع في ساعة واحدة ألف ميل وفي عشر ساعة مائة
ميل ولا يتصور في السهم وغيره من المنحرفات السفلية حركة بهذه السرعة فيجب تخلفها
عن الأرض (و) ينبغي للسهم (اذا رمى إلى خلاف) جهة (حركتها أن يمر) عن الموضع الذي
رمى منه ويتجاوز (بقدر حركتها) حركة الأرض جميعاً واللازم باطل لا يستواء المسافة)

(حسن جلي) .

إذا بسطت طفت على الماء وان جمعت رست ومنهم من قال ان حدة الأرض أسفل ووسطها فوق وهو الذي بينا
وفرقة قال بكر ويتألفهم من جدول سكونها بسبب جذب الفلك لها من جميع الجوانب ومنهم من زعم ان وقع الفلك
بحركة من كل الجوانب والقائلون بحركتها فهم من قال بحركتها المستديرة فهذه هي الوجوه الفاسدة في سكونها
وحركتها والحق انها كنه لكونها حاصلة في حيزها الطبيعي

التي يقطعها السهم (من الجانبين بالتجربة) الوجه (الثاني الحبر بري الى فوق فيعود الى موضعه) الذي رمى منه (راجعا بخط مستقيم ولو كانت الارض متحركة الى المشرق لكان) الحبر (ينزل من مكانه الى جانب المغرب بقدر حركة الارض في ذلك الزمان) الذي وقع فيه حركة الحبر صاعدا وهابطا (والوجه ان ضعيفان لجواز أن يشايهما الهواء) المتصل بهما مع ما يتصل به من السهم والحبر وغيرهما (في الحركة كما يقولون بمشايمة النار للفلك فلا يلزم شيء من ذلك) فان السهم حينئذ يتحرك بحركة الارض تبعاً للهواء التابع لها فلا يتجاوز موضعه الذي رمى منه في الجانبين الا بحركة نفسه فيتساوى المسافتان وكذلك الحبر يتحرك بحركتها فلا يتجاوز موضعه الذي رمى منه بل ينزل راجعاً اليه (وعدهم في بيان ذلك) وهو الوجه الثالث (ان الارض فيها مبدأ ميل مستقيم) بالطبع (فلا يكون فيها مبدأ ميل مستدير) فلا تكون متحركة على الاستدارة حركة طبيعية (والاعتراض عليه منع وجود ذلك المبدأ فيها هو) أي وجوده فيها (مبنى على أن الما ميل له) أصلاً (لا يتحرك قسراً) والا كانت الحركة مع العائق الطبيعي كهي لا معه (وقد عرفت ضعفه في مباحثه الخلاء كما أشير اليه في مباحث الميل) ثم لا نسلم تنافهما) أي تنافي الميلى حتى يلزم المتنافاة بين المبدأين (لما بيننا من اجتماعهما في المجلة والدرجة المقصد السابع) ما يوازي من الارض معدل النهار) أي الدائرة العظيمة على سطح الارض الكائنة في سطح معدل النهار الموازية لمحيطه (يسمى خط الاستواء والافق يقطع المعدل وجميع المدارات اليومية فيه بنصفين) على قوائم لمروده بقطبي المعدل وتلك المدارات (فيكون الليل والنهار) هناك في جميع السنة سواء (لتساوى قوسيهما الواقعة احدهما تحت الافق والاخرى فوقه فلا يقع بينهما تفاوت الا باختلاف حركة الشمس في السرعة والبطء بواسطة الاوج والحضيض وذلك مما لا يحس به ولا يلتفت اليه) وأما في غير ذلك الموضع (الذي هو

(قوله) مبدأ ميل مستقيم (لما يشاهد من حركة أجزائها الى جهة السفلى والكل يشابه الجزء في الحقيقة

(قوله) فلا يكون فيها مبدأ ميل مستدير (لأن مبدأ الميل المستقيم يقتضى الخروج عن الحيز بمبدأ ميل المستدير يقتضى عدم الخروج) (قوله) والاعتراض الخ) مدفوع بما ذكرناه وقد مر تحقيقه في بحث الميل (الى هنا تمت حاشية العالم السيلكونى وهاهنا الهدى الى الصواب واليه المرجع والمآب)

(قوله) أي الدائرة) تفسير لقوله ما يوازي الخ وقوله الكائنة وقوله الموازية هما صفتان للدائرة العظيمة وقوله محيطه أي الخط المستدير الذي هو محيط المعدل وقوله فيه أي في خط الاستواء وقوله لمروده أي لمرواها والافق وقوله هنالك أي في خط الاستواء وقوله قوسيهما أي قوسى الليل والنهار وقوله احدهما أي احدى القوسين المذكورين

تحت المعدل (فيقطع) الافق (المعدل بنصفين) لكن لا على قوائم لانهما دائرتان عظيمتان
لم تمر احدهما بقطب الاخرى (فمقد كون الشمس على المعدل وهو حين ما يكون في أحد
الاعتدالين في أول الليل والنهار يتساوى الليل والنهار ويقطع) الافق هناك (سائر المدارات
اليومية بنصفين) أي بقسمين (مختلفين أعظمهما) أي أعظم القسمين هو الظاهر (الذي يكون
(في جهة القطب الظاهر) والخفي الذي يكون في جهة القطب الخفي (فالشمس في أي جانب
كانت) من جانبي الشمال والجنوب (كالنهارهم) أي نهار الذين في ذلك الجانب الذي فيه
الشمس (أطول من ليالهم وفي) الجانب (الآخر) يكون الامر (بالمعكس) فاذا كانت في جانب
الشمال كان ليل الجنوبيين أطول واذا كانت في الجنوب كان ليل الشماليين أطول (وفي خط
الاستواء تكون الحركة اليومية دوائية) أي منتصبة غير مائلة فالكوكب المتحرك بها
يرتفع عن الافق منتصباً لا يميل إلى شمال أو جنوب ويسمى أفقه مستقيماً (وتسامت الشمس
رأس أهل البلاد التي هي عليه) أي على خط الاستواء (في السنة مرتين وهي) أي المسامنة
مرتين (عند كونها في الاعتدالين فلهم صيفان) مبدأهما الاعتدالان (وتكون غاية بدمه) أي
بعد رأسهم عن الشمس (عند كونها على الانقلابين فلهم شيطان) مبدأهما الانقلابان (وبين
كل شتاء وصيف ربيع وبين كل صيف وشتاء خريف فلهم ثمانية فصول كل فصل) منها
(شهر ونصف وكذلك) الحال (في المواضع الذي بين خط الاستواء ومدار الانقلابين)
من الجانبين فان الشمس تسامت رؤسهم مرتين وهي عند كونها في نقطتين من فلك
البروج يساوي ميلهما في جهة البلد انحطاط المعدل من سمت رأسه وكذا فصولهم ثمانية

(**قوله** هناك أي في غير الموضع الذي تحت المعدل وقوله أي بقسمين وانما قسم النصفين بالقسمين تنبها على
أن في العبارة تسامحاً فان لفظ النصفين يدل على تساوي القسمين مع انه لا تساوي بين القسمين ههنا ولعل مراد
المصنف ههنا أن الافق كان يقطع هناك مجموع المدارات اليومية تصفين جزءاً مع ذلك يكون كل من النصفين
منقسماً إلى قسمين مختلفين أحدهما أعظم من الآخر وأعظم القسمين الظاهرين في جهتي القطبين هو الظاهر
الذي يكون في جهة القطب الظاهر وأعظم القسمين الخفيين في جهتي القطبين أيضاً الخفي الذي يكون في جهة
القطب الخفي ثمان المراد بالقطب الظاهر والخفي ههنا هو قطب معدل النهار وقوله كان ليل الجنوبيين أطول
لانه حينئذ يكون القسم الخفي هناك أعظم من القسم الظاهر وقوله كان ليل الشماليين أطول حينئذ لانه
يكون القسم الخفي هناك أعظم من القسم الظاهر (**قوله** من الجانبين) أي جانبي المعدل وهما الشمال والجنوب
وقوله وهي أي المسامنة مرتين عند كونها أي كون الشمس في نقطتين احدهما في الجنوب والأخرى في الشمال
وقوله ميلهما أي ميل النقطتين عن المعدل وقوله انحطاط بالنصب على انه مفعول يساوي وقوله عن سمت رأسه

(الا ان الفصول لا تكون متساوية) في المدة وربما كانت النقطتان قريبتين جدا من أحد الانقلابين فتكونان في حكمه فيقل هناك عدد الفصول ويطول صيفهم (وفي المواضع التي تحت الانقلابين تسامت رؤسهم) في السنة (مرة واحدة) وتكون فصولهم أربعة متساوية (وفيما جاوز ذلك لاتسامت رؤسهم بل تقرب منها) في أحد الانقلابين (وتبعد) عنها في الآخر وفصولهم تلك الاربعة (وفي المواضع الذي المدار الصيفي ابدي الظهور فيها لاتقرب الشمس) هناك (دورة يومية فيكون النهار اربعا وعشرين ساعة وهي) أي هذه الدورة (حيث ماتكون الشمس في الانقلاب الصيفي) ولا يخفى عليك ان في هذه المواضع أيضاً يكون المدار الشتوي أبدي الخفاء فلا تطلع الشمس فيها دورة واحدة بل تكون مدتها ليلا على عكس المدار الاول فلا حاجة في ذلك الى اعتبار مواضع أخرى كما ذكره بقوله (وفي المواضع التي المدار الصيفي أبدي الخفاء فيها لاتطلع الشمس فيها دورة) واحدة (فيكون الليل حينئذ) اربعا وعشرين ساعة على ان المدار الابدي الخفاء في موضع لا يكون مداراً صيفياً بالقياس اليه بل مداراً شتوياً واعتبار كونه مداراً صيفياً في موضع آخر لا يخلو عن دكاكة (وفي المواضع التي يمر قطب البروج على سمت رؤسهم فاذا كان) قطبها (على سمت الرأس تنطبق المنطقة على الافق اذ يتخذ حينئذ) قطبها وقطب الافق (وهما عظمتان على كرة واحدة فاذا مال القطب) أي قطب البروج بحركة الشكل (الى الانحطاط) نحو النرب (ارتفع) عن الافق (نصف المنطقة الشرقي وانحط) عنه (النصف الغربي دفعة) واحدة اذ

متعلق بالخطوط (قوله الا أن الفصول لاتكون متساوية) أي اذا كان المسكن الموضع الذي يكون بين خط الاستواء وبين مدار أحد الانقلابين فاذا كانت الشمس في جانب الانقلاب الاقرب الى سمت الرأس يكون فصول ذلك الموضع أقل مدة كان يكون كل فصل شهرا مثلا واذا كانت الشمس في جانب الانقلاب الابعد من سمت الرأس يكون فصول ذلك الموضع أكثر مدة كان يكون كل فصل شهري (قوله ويطول صيفهم) وذلك لانه اذا كانت النقطتان قريبتين جدا من أحد الانقلابين كان الصيف هناك يبتدى من النقطة التي هي في سمت الرأس ويستمر حتى يصل الشمس الى ذلك الا حد من انقلابين ثم يرجع منه حتى ينتهي الى الاعتدال الذي هو في ذلك الجانب أيضاً ثم لا يذهب عليك ان هذا القدر الزائد في الصيف هو الذي كان مثله ناقصا من الربيع السابق الذي كان انتهائه متصلا ببداية هذا الصيف فتأمل (قوله فلا حاجة في ذلك الاعتبار موضع آخر الى قوله على أن المدار الخ) يعني انه لو تغير المنصرفه الله عبارته ههنا فقال وفي تلك المواضع التي تكون المدار الشتوي ابدي الخفاء لاتطلع الشمس دون الخ لم يرد عليها هذا الاعتراض اللذان ذكرناهما فتأمل

حال افتراق القطبين تتقاطع العظيمتان على التناصف واعلم ان المواضع التي يكون المدار الصيفي فيها أبدي الظهور والمدار الشتوي أبدي الخفاء هي بعينها المواضع التي يمر فيها قطب البروج على سمت رؤسها (وفي المواضع التي تجاوز هذه المواضع المذكورة ولم تصل (الي قطب العالم يكون قوس من المنطقة) يتوسطها الانقلاب الصيفي (أبدي الظهور) لا يقرب (وقوس) أخرى منها يتوسطها الانقلاب الشتوي (أبدي الخفاء) لا يطعم (وبينهما) من الجانبين (قوسان) أخريان يتوسطهما الاعتدالان أحدهما (وهي التي يتوسطها أول الميزان ان كان القطب الظاهر شماليا والتي يتوسطها أول الحمل ان كان القطب الظاهر جنوبيا) تطلع مستقيمة وتقرب معوجة أي تطلع أوائل البروج قبل أو آخرها) على الاستقامة (وتقرب أو آخرها قبل أوائلها) على الاعوجاج (و) القوس (الأخرى بالعكس) أي تطلع معوجة وتقرب مستقيمة (وفي هذه المواضع الثلاثة) لفظة الثلاثة أما زائدة أو أراد بها ما بين خط الاستواء ومدار الانقلابين وما تحت الانقلابين وما جاوز ذلك ولم يبلغ القطب (تكون الحركة اليومية حاملة) وتسمى آفاقها مائلة (وحيث يكون قطب العالم على سمت الرأس) وذلك موضعان معينان على وجه الأرض (ينطبق المعدل على الانق لا اتحاد قطبيهما ولكون محوره) أي محور المعدل وهو الخط المستقيم الواصل بين قطبيه مارا بمركزه (فإنما على) سطح (الافق) هناك (تكون الحركة اليومية فيه رحوبة ويكون النصف من منطقة البروج) وهو الواقع من المعدل في

(قوله) تتقاطع العظيمتان على التناصف (أي تتقاطع لاعلى زوايا قائمة اذ لا يتصور ذلك هنا وقوله واعلم الخ فيه تعريض على المنصف فان عبارته مشعرة بالتعابر بينهما مع انه لا تعابر بينهما أصلا (قوله) الذي تجاوز) هذا بالزوايا المجعلة أو بالراه الممهلة المجاوزة أو المجاورة والمآل واحد لأن الموضعين الذين يكونا تحت قطبي المعدل ومنطقة البروج لم يكونا متباعدين غاية التباعد وقوله لم تصل أي ولم تصل تلك المواضع التي تجاوز هذه المواضع المذكورة إلى قطب العالم فكأنه يبين وحاصل الكلام ههنا ان منطقة البروج في المواضع التي تجاوز هذه المواضع هي المذكورة ولم تصل إلى قطب العالم تنقسم هي على أربع قسوى بحيث يكون كل قوس نقطة من النقاط الأربع التي هي الاعتدالان والانقلابان فالقوس التي يتوسطها الانقلاب الصيفي به لا تغيب أبدا بالنسبة إلى تلك المواضع والقوس التي يتوسطها الانقلاب الشتوي لا تطلع أبدا بالنسبة إلى تلك المواضع أيضا والقوسان اللتان يتوسطهما الاعتدالان تطلع أحدهما مستقيمة وتقرب معوجة بالنسبة إلى تلك المواضع أيضا وتكون القوس الأخرى بالعكس على ما قبله وقوله يتوسطها الانقلاب صفة للقوس وقوله يتوسطها مصفة للقوسين وقوله يتوسطها أول الميزان أي يتوسطها الاعتدال الخربني وقوله يتوسطها أول الحمل أي يتوسطها الاعتدال الربيعي (قوله) أما زائدة) لأن المقصود ههنا هي المواضع المذكورة التي هي غير خط الاستواء وهي أكثر من الثلاثة على ما ذكره المنصف

جهة القطب الظاهر (فوق الارض دائماً والنصف) الآخر منها (تحتها دائماً) ولا تكون هناك للسكواكب ولا شيء من النقط المفروضة على الفلك طلوع ولا غروب بحركة الشكل بل بمركانها الخاصة (فتكون السنة كلها يوماً وليلة) لان مدة قطع الشمس بمركانها النصف الظاهر من البروج نهار ومدة قطعها النصف الخفي ليل وهاتان المدتان تتفاوتان بسبب الاوج والحضيض فالنهار تحت القطب الشمالى أطول من الليل وتحت القطب الجنوبى اقصر (الا ان الشمس تدور) بحركة الشكل (في أربع وعشرين ساعة من موازاة نقطة معينة من الافق) الذى هو المعدل (الى أن تعود الى مثلها أى مثل تلك الموازاة لتلك النقطة) (وتزداد) (ارتفاعاً) عن الافق (في ثلاثة أشهر) ويكون غاية ارتفاعها بمقدار الميل الكلى (و) (تزداد) (انحطاطاً) عن غاية الارتفاع نحو الافق (في ثلاثة أشهر) (أخرى أيضاً) حتى تقرب وتكون تحت الارض ستة أشهر كذلك) أي يزداد انحطاطها عن الافق في ثلاثة أشهر الى غاية الانحطاط التي هي الميل الكلى ثم ترفع عنها في ثلاثة أشهر أخرى حتى تصل الى الافق *
 * المقصد الثامن بسبب الصبح كره البخار تكثيف بالضوء لانها تقبل نور الشمس كما تقدم في آخر مباحث المبصرات فاذا قربت الشمس من الافق في جانب الشرق ولم يبق من قوس انحطاطها الا مقدار ثمانى عشرة درجة على ما عرف بال تجربه استنار بضوئها البخار الكثيف الواقع في ذلك الجانب فيرى ذلك النور المتزايد بزيادة قرب الشمس وهو الصبح (والشفق مثله) لكنه عكسه في ان أوله كآخر الصبح وآخره كآوله هذا ما يابق بالكتاب وأما تصويرها على ما ينبغي فليطلب من موضع آخر (والجرة التي توجد في أول الشفق

(قوله) فليطلب من مواضع أخر) اعلم أنه اذا كانت الشمس على نصف النهار من تحت كان مخروط ظل الارض حينئذ قائماً على سطح الارض في نصف النهار من فوق ولم يكن ذلك المخروط مائلاً الى جانب أصله اذا قربت الشمس الى الافق الشرق من تحت مال ذلك المخروط الى جهة الغرب من فوق فيكون المرئى أولاً من الشعاع المحيط بذلك المخروط ما هو أقرب الى البصر ولا شك أن الأقرب الى البصر من جوانب المخروط وهو الجانب الذى يلي الشمس وهو الجانب الشرقى في الصبح فان جانب الغرب في غاية البعد عن البصر حينئذ ثم ان الجانب المرئى الى قرب الذى يلي الشمس لا تكون لولا متصل بالافق اذا لم يكن النور ولا ينسبط على وجه الارض ولم تكن الخطوط الشعاعية البصرية نافذة الى منتهى الافق فاذن يكون أول ما يرى من نور الشمس هو ما يرى فوق الأفق بخط مستقيم ناش من الشمس وحينئذ يكون ما يقرب من الافق مظلماً بعد ذلك يسمى ذلك النور بالصبح الاول وبالصبح الكاذب أيضاً ثم اذا قربت الشمس جدا انسط النور فصار الافق مستثيراً وبصير الصبح صادقاً وقس على هذا حال الشفق لكنه يكون بعكس الصبح فتأمل * واعلم أنه قد علم بالتجربة ان انحطاط الشمس

وآخر الصباح) انما هي (اشكاف الابخرة في الافق وزيادة سمكها بالنسبة الى الباصرة لانها) أى تلك الزيادة في غلظ الابخرة (بقدر ربع دور الارض) كما يظهر بالتخيل الصادق (وتنقص) تلك الزيادة (في غيرها) أى غير دائرة الافق شيئاً فشيئاً (حتى يكون) تكافؤ الابخرة (بقدر غلظ البخار) كما بالنسبة الى سمت الرأس (وقد ذكر انه اعتبرها) أى كرة البخار (المهندسون فوجدوها) أى غلظها (ستة عشر فرسخاً) أو سبعة عشر فرسخاً (المقصد التاسع) في الارض تلال ووادى لاسباب خارجية ومعدات متلاحقة لابتداء لها) مستندة الى الاتصالات الفلكية التي لا تنتهي (فسال الماء بالطبع الى الوهاد) والمواضع الفائرة (فانكشفت) عن الماء (التلال) والمواضع العالية كجزيرة بارزة من وسط البحر (معاشاً للنبات والحيوان) الذي لا يمكن أن يعيش الا باستنشاق الهواء وهذا المنكشف هو المعمور من الارض الذي كان حقه بمقتضى طبيعة الارض والماء أن يكون مغموراً فيه كسائر أجزائها (ولم يذكر له سبب الاعتناء الله تعالى بالحيوانات والنباتات اذ كان لا يمكن تكونها وبقاؤها الا بذلك) الانكشاف والخروج من الماء الى الهواء (وهذا) الذي ذكره (رجوع الى القادر المختار) واسناد الفعل الى مجرد مشيئته (فان اختصاص جزء من البسيط) الذي هو الارض (باستعداد دون جزء) آخر منه (مع استواء نسبة المعدات اليها) أى الى أجزائه (مما لا سبيل للعقل اليه) في معرفة سببه (واذ كان) الشأن (كذلك) وهو انه لا بد في الآخرة من الرجوع الى استناد الاشياء اليه (فن طرح هذه المؤنات) التي تكلفوها

من الارض عند أول طلوع الصبح وأخرج غروب الشفق يكون ثمانية عشر جزءاً من أجزاء البروج كما ذكر في موضعه وقوله بقدر ربع دور الارض وهو من الناظر الى الافق الشرقي في الصبح ومن الناظر الى الافق الغربي في الشفق فيكون مجموعهما بقدر نصف دور الارض ولا شك أن الابخرة التي كانت في جانب المشرق أوفى جانب المغرب ترى أكثر وأطول من الابخرة التي كانت في جانب المغرب ترى أكثر وأطول من الابخرة التي كانت في سمت الرأس أو قريبة منه كما يشهد به الاحساس والتخيل الصادق

(قوله) (الاستنشاق الهواء) يقال استنشقت الماء وغيره اذا أدخلته في الانف (قوله) فن طرح هذه المؤنات التي تكلفوها الخ) إشارة الى أنه يمكن أن يجيبوا فيقولوا مشلان معنى عبادة الله تعالى هو عبادة بما يجب أن يكون عليه كل العالم من حيث هو كل حتى يكون على أبلغ النظام وأحسنه وكون هذا المعنى سبباً موجباً للأسباب المذكورة في حصول الوهاد والتلال أوفى تكون الجبال لا يقتضى أن يكون البارئ تعالى فاعلاً مختاراً بمعنى انه يصح أن يفعل وانه لا يفعل نعم ذلك يقتضى أن يكون هو تعالى فاعلاً مختاراً بمعنى انه ان شاء فصل وان شاء لم يفعل وسيجيء الفرق بين المعنيين باذن الله تعالى لكن جوابهم هذا يكون مبنياً على تكلفات باردة فانا نقل

(ووفقى للاسترواح اليه واستناد الجميع الى قدرته واختياره فوذلك هم المفلحون) عن الحيرة التي ربما تؤدي الى الضلالة في المقصد العاشر قالوا في سبب تكون الجبال ان الحر الشديد يمدد الطين اللزج حجرا وتحققه التجربة وما يرى له من نموذج (أي نموذج) له في كبر الخزافين ثم تتوارر السيول الحادثة من الامطار و) تواتر (الرياح العواصف تنحرف الاجزاء الرخوة فيظهر الحجر قليلا قليلا) بتزايد الانحمار من جوانبه شيئا فشيئا (حتى يصير جبلا شامخا) قال الامام الرازي الاشبه ان هذه المعمورة كانت في سالف الزمان مغمورة في البحار فحصل فيها طين لزج كثير فتحجر بعد الانكشاف وحصل الشقوق بحفر السيول والرياح ولذلك كثرت فيها الجبال ومما يؤكد هذا الظن اننا نجد في كثير من الاحجار اذا كسرناها اجزاء الحيوانات المائية كالاصداف والحيتان (ولا يخفى ان اختصاص بعض من اجزاء الارض بالصلابة وبعض) آخر منها (بالرخاوة مع استواء النسبة) أي نسبة تلك الاجزاء كلها (الى الفلكيات) التي زعموا انها المعداد لها (قطعا) أي جزما لا يشوبه شبهة (للمجاورة) والملاصقة) الحاصلة بين الاجزاء الصلبة والرخوة (يستدعي سببا) مخصصا (وعنده) أي عند هذا الاستدعاء (يقف العقل وبمحله) أي يحيل ذلك الاختصاص (على سبب من خارج) هو الفاعل المختار (فليت شعري لم لا نفعل ذلك أولا) حذفاً للمؤنة (نم لا يبعد أن يكون ذلك) أي تكون الجبال ونظائرهما من أسباب تكونها (بارادة الله تعالى عندهم يقول) من المليون وغيرهم (بالوسائط لا عندنا) اذ الكل مستند اليه ابتداء فلا يتصور واسطة حقيقة على رأينا * المقصد الحادي عشر في المناظر الاربعة تقبل الكون والفساد أي تخلع صورة ذلك المنصر (وهو معنى الفساد) وتلبس صورة عنصر آخر (وهو معنى الكون) فينقلب كل من الاربعة (الى الآخر) الذي هو أحد الثلاثة الباقية فنكون الانقلابات اثنتي عشرة لكن (بعضها) ينقلب الي بعض آخر (بالاوسط وهو كل عنصر يشارك) عنصر (آخر في

الكلام الى الاوضاع والاستعدادات التي اعتبر وهامتسلسلة الى غير النهاية مع كون الأفلاك بسيطة ومع تساوي نسبة اجزائها وتساوي نسبة الفاعل الموجب أيضا الى تلك الاوضاع والاستعدادات ومع كون الارض بسيطة أيضا عندهم فتأمل وقوله للاسترواح اليه يقال استروح اليه أي استنم وقوله أي نموذج الانعوج من المطعومات شيء قليل يتعجن به طعم الشيء هل هو مناسب للغرض أم لا وقوله له أي لمقد الحرارة الطين وقوله الخزافين بالخاء والراي المجتمعتين من الحرفين بالفتحتين بمعنى الجرجع حرة (قوله تكونها) مبتدأ خبره بارادة الله تعالى والجملة صفة أسباب وقوله ما عرض لها فاعل قوله يعد

كيفية) واحدة من كفيته للتين هما من الكيفيات الاربع (ويختلف في كيفية) أخرى
 منهما (فيقلب الارض والماء كل) منهما (الى الآخر ابتداء لاشتراكهما في البرد) وان اختلفا
 في اليبوسة (وذلك كما يجمل بمض أهل الحيل) من طلاب الاكسير (الاحجار مياها حياطة)
 فانهم يتخذون مياها حارة ويحملون فيها أجسادا صلبة حجرية حتى تصير مياها جارية (وينقلب
 الماء في بعض المواضع حجرا صلبا كمين سبكهوه) وهي قرية من بلدة مراغة وماؤها ينقلب
 حجرا صراوعين غيره من المواضع (وكذلك الماء والهواء) ينقلب كل منهما الى الآخر
 بلا وسط (لاشتراكهما في الرطوبة) وان كانا متخالفين في الحرارة (كما يصير الماء هوا
 ياتسخين وهو معنى النشف) في الثياب المبلولة المطروحة في الشمس (و كما يصير الهواء ماء
 بالتبريد كما في ظاهر كوز لاسم له يوضع في الجمد) فانه يحدث على ظاهره (حيث
 لا يلاقيه الجمد قطرات من الماء) وظاهر الطاس يكب على الجمد مع عدم الملاقاة) بينهما
 فانه تركب قطرات منه (وليس ذلك لان الماء ينتقل اليه) بالرشح (لانه لا يصعد بالطبع
 واذ لو كان كذلك كان باطن الطاس أولى به من ظاهره) وأيضاً الترشح على سبيل التصاعد
 أنسب بالماء الحار (وكذلك النار والهواء) ينقلب كل منهما الى الآخر بلا وسط (لاشتراكهما
 في الحرارة) وان اختلفا في اليبوسة (كما يصير الهواء ناراً في كبر الحدادين) بالالحاح في النفخ
 مع سد المنافذ (ثم تنطفئ) النار (فتصير هوا) لهذه ست انقلابات بلا وسط بين المنتشار كين
 في كيفية واحدة من كفيتهما (وبعضها) ينقلب الى بعض آخر (بواسطة وهو حيث يختلفان
 في الكيفيتين) مما (كلاً والنار والهواء والارض فانه لا ينقلب الماء ناراً ابتداء) لشدة تخلفهما
 (نعم قد ينقلب هوا ثم ناراً) بان ينقلب ذلك الهواء الى النار (وعليه فقس) انقلاب النار ماء
 وانقلاب الهواء أرضاً وعكسه وأنت خير بان ما ذكره يقتضي ان تنقلب كل واحدة من
 الارض والنار الى الاخرى بلا واسطة لاشتراكهما في اليبوسة والمشهور انه بواسطتين فالاولى
 ان يقل ان كان العنصران متجاورين كان الانقلاب بغير وسط وان كان بينهما عنصر ثالث
 كان بواسطة واحدة وان توسط بينهما أنثان فلا بد من واسطتين (وهذا كله يدل على ان
 هبولى العناصر) الاربعة واحدة (مشتركة) بينها (وقابلة لجميع الصور) المنعزلة (وانما يمددا
 للصور) الختلفة التي هي النارية والهوائية والمائية والارضية (والكيفيات الاربع المتنافية ما عرض
 لها من القرب والبعد بالنسبة الى الفلاك وكل ما كان أقرب اليه كان أسخن والطف وكل ما كان

أبعد كان ابردوا كشف وقد تكلمنا على مثله مرارا (فلا نعيده) أى يمكن أن يقال إن اختصاص بعض من الهويلى المشتركة بالقرب وبعضها بالبعد يحتاج الى سبب من خارج فلا بد من الرجوع الى المختار على اننا لانسلم تركيب الاجسام من الهويلى والصورة ولا نسلم الانقلاب بين العناصر وما ذكروه من الامثلة الدالة عليه يتطرق اليها احتمالات كثيرة (المقصد الثانى عشر) زعموا ان هذه (العناصر الاربعة) هى الاركان التى تتركب منها المركبات ويثبتونه بطريق التحليل نارة والتركيب أخرى فالاول انا اذا جعلنا مركباتي القرع ولا يثيق انفصل عنه أجزاء مائة (و) أجزاء (ارضية) فدل ذلك على ان هذين العنصرين كانا موجودين فيه مختلطين ففرقتهما الحرارة (ولا شك ان ثمة) أى في ذلك المركب (أجزاء هوائية بها تخلل الاجزاء) الارضية والمائية التى فيه (والا لكان) ذلك المركب (في غاية الاندماج والرصانة) لكان ما يحصل بالتفريق (من العنصرين) (حجمه) اذا ضم بعضه الى بعض (كالذى) كان للمركب (عند التركيب) فيثبت وجود الهواء فيه (ولا شك انها) أى الاركان المذكورة الموجودة في المركب (مختلفة بالطبع يطلب كل) منها (حيرة) الطبيعى (وذلك بوجوب التفرق) في المركب وعدم بقاءه (فلا بد) فيه (من جامع يفيد بطبعها ونضجا بوجوب حصول مزاج يستتبع له صورة نوعية مانعة من التفرق وما هو) أى ذلك الجامع الذى يطبخ وينضج (الا الحرارة) الشديدة القائمة بالبار فلا بد من وجودها فيه (قلنا الحرارة لا تجمع الخطلات بل تفرقها وتجمع المتماثلات) كما مر (ثم الحرارة القائمة بجزء لا تؤثر في الجزء الآخر لا بمجاورة وله) أى وللجوار بينهما (دوام وذلك) الجوار لدنم (لا بد له من سبب فلم لا يجوز ان يكون ذلك السبب سببا للاجتماع) في حال بقاء المركب (وما نأمن من التفرق ابتداء) أى بلا توسط شيء فلا يحتاج حينئذ الى الجزء البارى وحرارته الطابخة المؤدية الى المزاج المستتبع للصورة النوعية الحافظة للتركيب على ان اختلاط الرطب باليابس يفيد استمسكا

(قوله بل تفرقها) قيل هم يقولون المفعولة هى الحرارة الشديدة دون المتوسطة قلنا نعم لكن القائمة بالنار هى الحرارة الشديدة دون المتوسطة والقول بان هذه الحرارة كانت شديدة في الاصل ثم انكسرت سورتها بمنوع اذ هو محل النزاع وقوله فلم لا يجوز ان يكون ذلك السبب سببا للاجتماع الخ أى لم لا يجوز ان يكون ذلك السبب سببا لحدوث المزاج وبقائه معا كما كان سببا لبقاء الاجتماع قبل الحدوث كما زعمتم (قوله بل تفرقها وتجمع المتماثلات كما مر) أى في بحث الحرارة حيث عرفها ابن سينا به وقال انما فاعدل ذلك على أن هذين العنصرين كانا موجودين فيه مختلطين ففرقهما الحرارة

عن التفرق فلا حاجة الى جامع آخر وقد يقال الهواء حار فإزان يكون منصعبا (ووجود الاجزاء الهوائية) في المركب (محال يتحقق) اذ يجوز أن يكون تخلخل أجزاء المركب بوقوع اخلاء فيها بينها (وكون تلك الاجزاء) الباقية بعد التحليل (ماء أو ترابا بالحقيقة غير معلوم) لجواز أن يكون التشابه في الصورة المحسوسة دون الحقيقة والثاني (وهو التركيب) أنه يتكون من اجتماع الماء والارض النبات (وذلك ظاهر) (ولا بد) في النبات (من هواء يتخلل) بين أجزائه (و) من (حرارة طابخة اذلو فقد أحدهما أو لم يكن على ما ينبغي ففسد الزرع) كما اذا ألقينا البذر في موضع لا يصل اليه الهواء وحر الشمس أو لا يكونان على ما ينبغي فانه يفسد ولا ينبت فدل ذلك على ان النبات مركب من الاربعة (ومن النبات يحصل بعض الحيوان لانه غذاؤه ومنها يحصل الانسان) لانه متولد من المني المتكون من الدم المتكون من الغذاء الذي هو نبات أو حيوان (و) كذا يحصل منها (بعض الحيوان) الذي غذاؤه منها كالجوارح (فالكل) أي جميع المركبات حتى المعادن فانها في حكم الزيات (آيل) أي راجع (الى حصولها من العناصر) الاربعة (وأنت تعلم اذ ذلك) الذي استدلوا به على تكون النبات من اجتماع هذه الاربعة (استدلال بالدوران وانه لا يفيد العلية) حتى يعلم ان اجتماعها سبب لتكونه منها (فلم لا يجوز أن يكون) تكونه في حال اجتماعها لامنها بل بخلاف الله اياه من العدم في في تلك الحال (بأجزاء العادة) المقصد الثالث عشر في طبقات العناصر سبع أعلاها (الطبقة النارية الصرفة ومحبها عماس لمعرقك القمر ونحوه) أي تحت الاعلى المذكور طبقة (نارية مخلوطة من) النار (الصرفة و) الاجزاء (الهوائية) الحارة تتلاشى في هذه الطبقة الادخنة المرتفعة وتتكون فيها السكاكب ذوات الاذنان والنيازك وما يشبهها (ثم) الطبقة (الزهريرية

(قوله وحر الشمس) فيه أن حر الشمس لا يوجب وجود النار والكلام فيه وقوله أو لا يكونان عطف على قوله لا يصل وقوله أي ذلك البذر يفسد جواب اذ وقوله كالجوارح الجوارح من السباع والطيرو ذوات الصيد كذا في الصحاح (قوله والنيازك) النيزك بفتح النون هو ریح قصير والجمع النيازك وقوله فلا يكون هواء صر فاولع المصنف رحمه الله تعالى أراد بالهواء المرف الخالي عن النار بقرينة ما سبق ولم يرد به الهواء الخالي عن جميع ماسواه حتى يتوجه عليه ما ذكره الشارح (قوله ثم الطبقة النارية) نقل عن الشارح أنه قال انز بالفتح والكسر ما يتعلق في الارض من الماء والطبقة النارية بعضها انكشف من الماء للشمع المضر للرطوبة وجفف وجهها الشمس وهو البر والجبل ففيه أرضية وهوائية وبعضها قد استولى عليه البحر وقد يتوهم أن النارية ليست بالنون والراي المعجزة بل هي بالباء الموحدة تحت والراء المهملة انتهى كلامه يقال تحلب العرق وانحلب أي سال

لكيفيتها (حتى نقص) العنصر البارد بفعل صورته (من حر) العنصر الحار فتزول تلك الكيفية التي هي الحرارة الشديدة عن ذلك الحار (وبحصول) له كيفية (حار) تستبرد) هذه الكيفية لعاصلة بل محلها (بالنسبة الى العار وتستسخن بالنسبة الى البارد فانها كيفية متوسطة بينهما) الى بين الحرارة الصرفة والبرودة الصرفة فإذا قيست الى أحدهما عدت من الاخرى (وكذلك لا ينقض) العنصر الحار بفعل صورته (من برد) لعنصر (البارد فيحصل) له (برد) أقل مما كان (كما قررنا فاذا اشتد التأثير) من الجانبين (حتى حصل في جمع الاجزاء) من العنصر الحار والبارد (كيفية متشابهة متوسطة هي في درجة واحدة من الدرجات الغير المتناهية بالقوة) لا بفعل أعني الدرجات (التي هي بين غاية الحر وغاية البرد) أي هي واقعة بين هاتين الغائتين (وحصل التشابه بينهما) أي بين الاجزاء المذكورة (في نفس الامر) بان تكون أجزاء العنصر الباردة واقعة في الكيفية لاجزاء لعنصر الحار بلا تفاوت في الواقع فلا يكون التشابه حينئذ بحسب ادراك الحس فقط كما أشار اليه بقوله (لأنها للمجاورة يحس منها بكيفية متوسطة وان كان كل واحد منها بذاته على صرافته) في كفيته كما يقول به أصحاب الخليط وفس على ذلك حال الاجزاء الرطبة واليابسة فاذا استقر الكل على كيفية واحدة متوسطة توسطاً ما بين الكيفيات الأربع (فهذه الكيفية المتشابهة تسمى مزاجاً وما قبل ذلك الاجتماع) المؤدي الى الكيفية المذكورة (يسمى امتزاجاً) واختلاطاً لا مزاجاً (فخذ المزاج) بناء على ما تقرر (بانه كيفية متشابهة تحصل من تفاعل عناصر متصغرة الاجزاء) المتماثلة (بحيث تكسر سورة كل) منها (سورة كيفية الآخر) قال الامام الرازي لاشبهة في ان الذي لا يوصف بكونه مشابهاً لنفسه وانما قلنا للكيفية المزاجية انها متشابهة لان كل جزء من أجزاء المركب ممتاز بحقيقته عن الآخر فنكون الكيفية القائمة به غير الكيفية القائمة بالآخر الا ان تلك الكيفيات القائمة بتلك الاجزاء متساوية في النوع وهذا معنى تشابهها

(قول) فخذ المزاج بأنه كيفية متشابهة (يمكن تطبيق هذا الحد على كل واحد من الاحتمالين المذكورين) انما يمكن على الاحتمال الاول يتوجه على هذا الحد النقض بالمجموع المركب من اليبوسة والرطوبة المتوسطتين أو من الحرارة والبرودة المتوسطتين أو من الثلاثة المتوسطة منها اذ يصدق على كل واحد من هذه المجموعات انه كيفية متشابهة تحصل من تفاعل عناصر متصغرة الاجزاء مع أن المزاج عندهم هو الحقيقة الملتزمة من الكيفيات الأربع المتوسطة دون الملتزمة من الاثنين أو الثلاث

وقال أيضاً الكاسر ليس هو الكيفية لان انكسار الكيفيتين المتضادتين اماماً أو على التعاقب فان حصل الانكسار ان مما والعة واجبة الحصول مع المعلوم ثم ان تكون الكيفيتان الكاسرتان موجودتين على صرافتهما عند حصول انكسارهما وهو محال وان كان انكسار أحدهما متقدماً على انكسار الاخرى ثم أنه يمود المكسور المغلوب كاسراً غالباً وهو أيضاً باطل فوجب أن يكون الكاسر هو الصورة التي هي مبادئ الكيفيات وأما المنكسر فليس أيضاً الكيفية لان الكيفية الواحدة بالذات لا يعرض لها الاشتداد والتقص بل هما يعرضان لهما فلا انكسار عبارة عن زوال الكيفيات الصرفة عن تلك البسائط \rightarrow والاشكال عليه \rightarrow أي على ما قالوه (من وجوه) أربعة (الاول لانسلم أن التفاعل) بين الاجسام (لا يكون الا بالناس) بل قد يكون بلا تماس (كما تؤثر الشمس فيما يقابلها) من الارض بالتسخين والاضاءة (ولاتماس) بينهما مع انها لا تؤثر بذلك في الاجسام القريبة منها المتوسطة بينهما (والمبصر ليس في الباصرة قطعاً) مع انه يؤثر فيها ولا يؤثر فيما بينهما فكيف يجزم بان الفعل والانفعال بين الاجسام لا يوجد ان الا بالتلاق) والتماس (لا يقال المدعى نفي التفاعل) بلا تجاوز وتماس (وما ذكرتم من صورة التقص) لا تفاعل اذ (الفعل من جانب واحد) فقط لان الشمس وان افادت الارض سخونة وضوء لكنها لم تؤثر في الشمس شيئاً أصلاً وكذا المرئي أثر في العين ولم تؤثر هي فيه قطعاً (لانا نقول الغرض) بما ذكرناه (انه لا مانع في العقل من تفاعل من غير ملافاة كما نراه من جانب واحد وانه) أي ما ذكرناه (يفيد هذا القدر وهو يكفيننا) وفي المباحث المشرقية الصواب ان يترك ههنا الاحتجاج ويعول على المشاهدة فيقال الكلام انما وقع في أجزاء المتمزج وهي لا محالة متلاية ويشاهد أيضاً ان بعضها لا يؤثر في بعض ولا يتأثر عنه الا بالتلاق والتماس فلا يجزى ان يقال لم لا يجوز في العقل تأثير عنصر في آخر من غير ملافاة ومماسة فان ذلك غير محتاج اليه فيما نحن بصدد

(قوله لا يعرض لها الاشتداد والتقص) بذلك لان الاشتداد هو الحركتين الكيفيتين الأذني الى الكيف الأقوى والتقص بالعكس فيكون كل منهما من قبيل الحركة في الكيف ولا شك أن الحركة في الكيف انما تكون عارضة لحل الكيف لانفس الكيف فان معرض الحركة لا بد أن يكون باقياً بشخصه من المبدأ الى المنتهى (قوله وهو يكفيننا) اذ نحن بصدد المنع وليس غرضنا ايراد التقص الاجالي فاذا كرم الاحتمال العقلي يكفيننا وقوله ان التأثير بينهما أي بين العنصرين بالتلاق محقق أي محتمل في غير ما نحن فيه بصدد لافهما نحن فيه بصدد اذ قد كان حاله مكشوفاً كما ذكره

بل الحق ان التأثير بينهما بلا تلاق عمتلى وان كان نادراً * الوجه (الثاني لم قلتم ان نمة
 صوراً غير الكيفيات هى الفاعلة ولم لا يجوز ان تكون الاجسام متجانسة) أي متماثلة فى
 الحقيقة (و) يكون (الاختلاف) بينها (بالاعراض) الخارجة عن حقيقتها (دون الصور)
 المقومة لها فلا تكون لها صور سوى هذه الكيفيات المتضادة فتكون هى الفاعلة لا أمراً
 مغايراً لها (فان قلت الكيفيات كالحرارة والبرودة تشتد وتضعف دون الصور فان كون
 الشيء ماءً أو ناراً لا يقبل ذلك) أي الاشتداد والضعف فلا يجوز ان تكون كيفيات الاجسام
 صورها (قلنا مراتب الحرارة والبرودة متخالفة بالنوع فلم لا يجوز ان يقال ثمة مرتبة معينة)
 من تلك المراتب (هى النارية وما دون ذلك) أي مرتبة أخرى معينة دون الاولى (هوائية)
 * الوجه (الثالث) ان يقال المحذور الذي يلزم من جعل الكيفية فاعلة لازم أيضاً من نسبة
 الفعل الى الصور اذ (الصورة انما تفعل) أي تنكسر كيفية غير مادتها (بواسطة الكيفية)
 القائمة بها فان الصورة النارية لا تؤثر بذاتها في كسر البرودة بل بواسطة حرارتها (فتكون
 الكيفية شرطاً في التأثير فلزم اجتماع الكيفية الكاسرة مع الحادثة المنكسرة) وذلك لان
 الانكسارين لا يجوز أن يكونا متعاينين والا انقلب المذهب غالباً كما مر بل يكونان معا
 والشرط يجب ان يكون مع المشروط فتوجد الكيفيتان الصرقتان مع الانكسارين فيلزم
 وجود الصرافة مع الانكسار (وانه محال) لا يقال المنكسر هو المادة لا الكيفية فلا محذور
 لانا نقول انكسار المادة ليس في ذاتها بل في كيفيةها * الوجه (الرابع) الماء الحار اذا خلط بالماء
 البارد ينكسر (الحار من برده ومن المحال ان يقال للماء صورة توجب الحرارة) وتنكسر البرودة

(قوله فان قلت الخ) الاظهر ان هذا اثبات للمقدمة الممنوعة وقوله هى النارية الخ) أى حينئذ لا يكون لها
 صور سوى هذه الكيفيات ومن قال بتفاوت الكيفيات مع بقاء الصور لا بد له من دليل وقوله الوجه الثالث
 الخ نقض اجابى وقوله الوجه الرابع معارضة وكل واحد من هذين الوجهين على تقدير تسليم وجود الصورة
 وراء الكيفية وقوله ومن المحال أن يقال الخ فيه أن يقال لم لا يجوز أن يكون الفاعل الحقيقي لكسر برودة الماء
 هو الصورة لكن بواسطة أعداد الحرارة التسمية المعارضة للماء ولا حاجة الى أن يقال الفاعل الحقيقي لكسر
 البرودة هو المبدأ العياض وقوله فان قيل نحن الخ هنا إشارة الى منع (قوله) ومن المحال أن يقال للماء صورة توجب
 الحرارة الخ) فان قيل اذا جاز اطلاق الفاعل على الصورة مجازاً بسبب الأعداد المذكورة جواز اطلاق
 الفاعل على الكيفية المعدة مجازاً بسبب ذلك الأعداد بالطريق الأولى فواجه اختيار الاطلاق الأول وترك
 الاطلاق الثانى قلنا لعل الوجه في ذلك هو بقاء الصورة عند وجود الكيفية المنكسرة وعدم بقاء الكيفية
 المعدة عند ذلك وقوله فان هذا أهون من المناقاة لعل (المص) انما ذكر المناقاة هنا لانها الصورة المائنة

بل ليس للمائين الا صورة واحدة (فملم ان الفاعل) لكسر البرودة (هي الكيفية دون الصورة) فان قيل نحن نطلق عليها) أى على الصورة (الفاعل مجازاً) لاحتقيقة فانها ليست موحدة للكيفية المنكسرة (وانما ذلك) أى الحاصل من الصورة (اعداد) مادة المجاور لقبول الكيفية المنكسرة (و) أما (الكيفية) المنكسرة (المتوسطة) فانها (تفيض) على المركب (عن مفيض هو المبدأ الفياض) المسمى عندهم بالعقل الفعال (والمعدن ينافي الاثر) الصادر من الفاعل بتوسط اعداده (كالحركة والحصول في الطرف) من المسافة فان الحركة معدة لذلك الحصول مع امتناع اجتماعهما وحينئذ نقول الصورة المائية بتوسط الحرارة العارضة تعد مادة الماء البارد لقبول الحرارة وان لم تكن تقتضيها بالذات فان هذا أهون من المنافاة بل ان جعل الكيفيات أنفس ممددة لمواد ما يصادها لم يلزم منه محال) مما ذكر اذ المعدن لا يجتمع الاثر (قلنا فالنزاع) على هذا التقدير عائد الى أن المبدأ فاعل (مختار) فلا حاجة الى اعداد (أو موجب بالذات) فيتوقف تأثيره على الاعداد (وسنقيم الدلالة على أنه فاعل مختار) فيبطل القول بأن الصورة أو الكيفية معدة لصدور المزاج عن المبدأ فتنبه على مذاهب في المزاج **في مخالفة الماهر** (الاول انه يخلع صورة ويلبس صورة متوسطة) يعني ان العناصر اذا امتزجت وانفعل بعضها عن بعض أدى ذلك بها الى أن يخلع صورها فلا يبقى لشيء منها صورته المخصوصة به ويلبس الكل حينئذ صورة واحدة هي حالة في مادة واحدة وتلك الصورة متوسطة بين الصور المتضادة التي للبساط **المذهب الثاني** (بل يلبس صورة نوعية للمركب) أى ليست الصورة الملبوسة صورة متوسطة بل هي صورة أخوية نوعية فالقائل باحد هذين القولين يوافق الجمهور بحسب الظاهر في المزاج بالمعنى المذكور سابقاً لكنه يخالفهم في بقاء صور البساط في المركبات ذوات الامزجة ويرد عليه ان ماذ كره فساد ما وكون لا مزاج لانه انما يكون عند بقاء المتزجات باعيانها (ويبطله) أيضاً (ما حكيناه من حكايات القرع والانيق لان اختلافها ما يظهر فيه) أى في المركب (من الاجزاء يدل على اختلاف الاستعداد فيها) أي في تلك الاجزاء

منافاة للحرارة بناء على أن مقتضاها انما هي البرودة المنافية للحرارة مطلقاً وقوله بل ان جعل الكيفيات أنفسها الخ يعني ان قوله والمعدن ينافي الاثر انما يناسب أن يكون المعدن نفس الكيفية لأن يكون نفس الصورة كما ذكره المصنف بل المناسب لكون المعدن نفس الصورة هو ما ذكره الشارح بقوله وحينئذ نقول

(**قوله** بأحد هذين القولين) أى اللذين ثانيهما هو الأول كما أشار اليه بكلمة بل وقوله في المزاج بالمعنى المذكور وهو الكيفية المتوسطة المشابهة الحاصلة من تفاعل العناصر وقوله ان ماذ كره أى ذكره ذلك

يعني انا اذا وضعناه فيها المركب كقطعة لحم مثلاً يميز الى جسم مائي متقاطر والى كلس
أرضي لا يتقاطر فدل ذلك على ان الاجزاء التي في المركب مختلفة في استعداد التقطير وعدمه
اذ لو كانت متفقة فيه لكان الكل قاطراً أو غير قاطر (وهو) أى اختلاف الاستعداد (دليل
اختلاف الماهية) لان القابلية من لوازمها واختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات وانما
لم نقل ان تلك الحسكية تدل على وجود صور البسائط في المركبات والا لم نخل اليها احترازاً
عن أن يقال انها تكون بتأثير الحرارة الا أنها كانت فيه (فان قيل) اذا كان جوهر البسائط
باقياً في المركب كانت النارية موجودة فيه لكنها مفترقة في حرارتها والصورة النوعية للمركب
كاللحمية مثلاً حاصلة في جميع أجزائه فتكون النارية التي عرض لها فتور في المركب قد صارت
لها واذا جاز ذلك (فليجز في النار الصرفة) المنفردة عن أخواتها (ان نحدث لها الكيفية
المتوسطة) أى الحرارة المفترقة (فتصير لها) فلا يكرن الى التركيب والمزاج حاجة في حدوث
الصور النوعية التي للمركبات (قلنا المزاج) أى التركيب (شرط فيه) أى ليس مجرد
الاستحالة الى الحرارة المفترقة كافياً في حصول تلك الصورة الوعية بل لابد مع الاستحالة
من التركيب على ان هذه الشبهة واردة عليكم أيضاً لان خلع البسائط صورها ولبسها صوراً
أخرى انما يكون عند انتهاء كفياتها الى حد معين فن الجأزان فتتسبب كيفة كل واحدة منها
حال انفرادها الى ذلك الحد حتى يفسد عنها صورتها وتحدث فيها الصورة المزاجية ولا مفر انكم
أيضاً سوي ذكرناه من اشتراط التركيب المذهب (الثالث) وقد يحمل هذا مذهباً ثالثاً نظراً
الى تفصيل المذهب الاول كما أشرنا اليه (القول بالغليظ وهو ان المركبات موجودة بالفعل
وقد يجتمع أجزاء منها فيحس لها قدر والا فلا يحس) فان القائل بالغليظ يزعم ان في الاجسام
أجزاء على طبيعة اللحم وأجزاء على طبيعة الخنطة وأجزاء على طبيعة الذرة وهكذا وهي متضمنة
مخلطة جداً فاذا اجتمع اجزاء كثيرة متجانسة أحس بها على تلك الطبيعة فليس هناك تغير في
الطبيعة وكذا لا تغير في الكيفيات فإلما اذا تسخن لم يستحل في كيفيته بل كان فيه اجزاء نارية

القائل بأحد القولين (قوله دليل اختلاف الماهية) هذا ممنوع وقوله لان القابلية من لوازم الماهية المحصر
المستفاد منه ممنوع أيضاً فانه لا يجوز أن يكون بعض القابليات من لوازم الماهية دون الماهية وأن يكون
اختلاف الاستعداد باعتبار العوارض دون الماهيات (قوله فان قيل) اشارة الى المعارضة وقوله قد صارت
خبر يكون

كامنة فبرزت بملاقاة النار وذهب جماعة الى ان الاجزاء النارية لم تكن كامنة بل نفذت في الماء من خارج فهو لا أصحاب النشو والنفوذ والاولون أصحاب الكمون والبروذ وكلاهما يشكران الاستعالة والكون والقول بالمزاج مبني على القول بهما أما على الاول فلان حصول المزاج باستعالة الاركان كما عرفت وأما على الثاني فلان النار لا تنبسط عن الاثير بل تشكون ههنا * هو المقصد الثاني * في أقسام المزاج قد علمت ان الكيفيات التي يمكن بينها الفعل والانفعال أربع الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) وهذه الأربع تسمى بالكيفيات الاول لان كل واحد من البسائط المنصرية لا يخلو عن اثنين منها كما مر وهي متضادة فيقع بين كل متضادتين منها كسر وانكسار عند الامتزاج (فالقادير منها) أي من الكيفيات الأربع (الحاصلة في المركب ان كانت متساوية) بحسب اقسام محالها (مقاومة) في أنفسها بحسب الشدة والضعف (حتى يحصل منها كيفية عديمة الميل الى الطرفين) المتضادين (فتكون) حينئذ (على حاق الوسط بينهما) هو المتعدل (الحقيقي) فقد اغتبر فيه تساوي البسائط كما وكيفا وذلك لان امتناع وجوده كما ذهبوا اليه مبني على تساوي ميول بسائطه ولا بد فيه من تساوي كمياتها لان الغالب في الكل الكم يشبه ان يكون غالباً في الميل وليس هذا وحده كافياً في ذلك التساوي لان الميول قد تختلف باختلاف الكيفيات مع الاتحاد في الحجم كما في الماء المغلي بالنار والمبرد بالتلج فان ميل الثاني بسبب الكثافة والثقل اللازمين من لبريد أشد وأقوى من ميل الاول وربما يكتفي فيه باعتبار تساوي الكيفيات وحدها في قوتها رضيها لان ذلك هو الموجب لوسط الكيفية الحادثة من تفاعلها في حاق الوسط بينهما (قالوا وانه لا يوجد)

(قوله اما على الأول) أي الاستعالة فقد ظهر لنا مما ذكر في هذا المقصد أن في المزاج ثلاث مذاهب وان في كل مذهب قولين (قوله تساوي البسائط كما وكيفا) فان قيل لاشك أن حرارة النار في الشدة تكون أضعاف برودة الماء في الشدة كما تشهد به المشاهدة قلنا لو سلم ذلك فرطو به الماء في الشدة تكون أضعاف بيبوسة النار في الشدة حتى يطفى الماء القليل أضعاف من النار كما تشهد به التجربة فعلى هذا يجب أن يعتبر التساوي بين الماء والنار كما وكيفا فان قيل لا بد أن يعتبر التساوي في الغلظة والقليل ههنا أيضاً وهو غير نافع لتساوي الكيفيات الاول ولا لتساوي الحجم أيضاً قلنا الذي يلوح من كلامهم هو ان الخفة الطبيعية تابعة للحرارة الطبيعية والثقل الطبيعية تابعة للبرودة الطبيعية فتأمل (قوله وربما يكتفي فيه تساوي الكيفيات) فان قيل قدمر آتفا ان حرارة الماء المغلي بالنار تكون في الشدة مساوية لبرودة الماء المبرد بالتلج مع أن ميل الثاني أشد وأقوى من ميل الاول قلنا المعتبر ههنا هو التساوي في الكيفيات الطبيعية كما اثرنا اليه وحرارة الماء ليست بطبيعية فلا عبرة بها ههنا

في الخارج (اذا اجزاءه متساوية) في الميل الى احيازها متقاومة (فلا يقسر بعضها ببعض على الاجتماع) لامتناع ان يغلب بعض من الامور المتساوية المتقاومة بعضها آخر منها (وطبائعا لها داعية الى الافتراق) بالتوجه الى احيازها الطبيعية المختلفة (فيحصل الافتراق قبل حصول الفعل والانفعال فانه حادث يستدعي مدة) معتمدا بها لانه حركة من كيفية الى أخرى بعيدة عنها بخلاف الافتراق الذي يكفيه أدنى حركة مع كونه موجوداً في كل آن من زمانها (فلا يحصل بينها مزاج) لتوقفه على حصول تلك الحركة وحدوده عند انقطاعها (والجواب انه ربما تقع الاجزاء) لاسباب خارجية (بحيث تكون المائلة الى العلو) كالنار والهواء (في جهة السفلى وبالعكس) أى وتقع الاجزاء المائلة الى السفلى كالارض والماء في جهة العلو (فتتألف) الاجزاء وتتقاوم لتساوى قواها في الميول وتبقى مجتمعة (فيحصل المزاج) بتفاعلها (نم يندر) وجود (ذلك) المعتدل ولا يكون باقيا مستمرا إما بسرعة التحلل أو بسرعة غلبة بعض أجزائه على بعض (وأما الامتناع فلا كيف وبقاء الاجتماع قد يكون لمنفصل كاصل الاجتماع) الذي لا بد له من مقتضى سوى الاجزاء (اذا السبب) لبقاء الاجتماع (غير منحصر في غلبة عنصر) وهو ظاهر (ثم قالوا وما ليس معتدلاً حقيقياً ان غلب عليه من الاجزاء) في الكمية (و) من (الكيفيات) في الشدة (ما ينبغي له) ويليق به في خواصه وآثاره كالحرارة الغالبة في الاسد لشجاعته والبرودة الغالبة في الارنب لجبنه (فهو المعتدل بحسب الطب) وهو موجود وليس مشتقاً من التعادل الذي هو التساوي بل من المعدل في القسمة على معنى انه قد توفر على المتزج من العناصر القسط اللائق به في مزاجه (والا) أي وأن لم يغلب عليه ذلك بل غلب ما لا ينبغي فتغير المعتدل وكل من القسمين) أي المعتدل الطبي وقسيمه (ينقسم الى ثمانية أقسام فالمعتدل لانه قد يعتبر بالنسبة الى (أموار أربعة) النوع والعنصر والشخص والمضو ويعتبر (كل) من هذه الاربعة (بالنسبة الى الداخل) نارة (و) الى الخارج أخرى فلكل نوع

(قوله ما ينبغي له) فاعل غلب وقوله ذلك اشارة الى ما ينبغي رقبه فالمعتدل لانه أى فالمعتدل ينقسم الى ثمانية أقسام لانه الخ (قوله فلكل نوع الخ) الغاء هذا التفصيل وقوله بل له عرض أى لذلك المزاج عرض وقوله اذا خرج عنه أى اذا خرج ذلك المزاج لا عن ذلك العرض وقوله لم يكن ذلك النوع فذلك النوع بالنسبة على انه خبر لم يكن أى لم يكن ذلك النوع ذلك النوع وقوله وهو أى ذلك المزاج بقربة قوله وأليق أمر جته وهو أعنى قوله وأليق أمر جته عطف على قوله اعتداله النوع وقوله ما يدخل فيه أى في ذلك النوع

من المركبات المزاجية (مزاج لا يمكن ان توجد فيه الصورة النوعية الاممه) وليس ذلك المزاج على حد واحد لا يتعداه والا كان جميع افراد النوع الواحد كالانسان مثلاً متوافقة في المزاج وما يتبعه من الخلق والخلق (بل له عرض) فيما بين الحرارة والبرودة وبين الرطوبة واليبوسة ذو (طرفين) افراط وتقریط (اذا خرج عنه لم يكن ذلك النوع فهو اعتداله) النوعى (وأبقى أمزجته بالنسبة الى الانواع الخارجة عنه) فالمزاج الحاصل لبدن من أبدان الناس هو اللائق به من حيث انه انسان دون مزاج الفرس والحمار وغيرهما وذلك لانه المناسب لا تارة المطلوبة منه حتى اذا خرج الى شيء من هذه الامزجة مات (وله) أى ولكل نوع (أيضاً مزاج واقع فيما بين ذلك المرض) أى يكون فى حاق الوسط فيما بين طرفي المزاج المرضي النوعي (هو أبقى الامزجة الواقعة) في ذلك المرض (به وبه يكون حاله فيما خلق له) من صفاته وآثاره المختصة به (أجود) ما يتصور منه (وذلك اعتداله) النوعى (بالنسبة الى ما يدخل فيه من صنف أو شخص) فالاعتدال النوعى المقيس الى الخارج يحتاج الى النوع في وجوده ويكون حاصلًا لكل فرد من أفرادها على تفاوت مراتبه والمقيس الى الداخل يحتاج الى النوع في أجوديته كإلانه ولا يكون حاصلًا الا لأعدل شخص من أعدل صنف من ذلك النوع ولا يكون أيضاً حاصلًا له الا في أعدل حالاته (وعليه) أى على ما ذكرنا من حال الاعتدال النوعى (نفس الثلاثة الباقية) فالاعتدال الصنفي بالقياس الى الخارج هو الذى يكون لائقاً بصنف من نوع مقيس الى امزجة سائر أصنافه وله عرض ذو طرفين هو أقل من المرض النوعى اذ هو بعض منه واذا خرج عنه لم يكن ذلك الصنف والقياس الى الداخل هو المزاج الواقع في حاق وسط هذا المرض وهو أبقى الامزجة الواقعة فيما بين طرفيه بالصنف اذ به يكون حاله أجود فيما خلق لأجله ولا يكون حاصلًا الا لأعدل شخص منه فى أعدل حالاته سواء كان هذا الصنف أعدل الاصناف أولاً والاعتدال الشخصى بالنسبة الى الخارج هو الذى يحتاج الى الشخص في بقاءه موجوداً سليماً وهو اللائق به مقيساً الى امزجة الاشخاص الآخرون من صنفه وله أيضاً عرض هو بعض من المرض الصنفي والنسبة الى الداخل هو الذى يكون به الشخص على أفضل حالاته والاعتدال المعنوي مقيساً الى الخارج ما يتعلق به وجود المصنوع سالماً وهو اللائق به دون أمزجة سائر الاعضاء وله أيضاً عرض الا أنه ليس بمعض من المرض الشخصى ومقيساً الى

الداخل وهو الذي يذني للمضو حتى يكون على أحسن أحواله وأكمل أزمانه (وأما غير المعتدل فلانه اما ان يكون خارجا) عما يذني (في كيفية) واحدة (ويسمى البسيط وهو أربعة حار وبارد ورطب ويابس أو) يكون خارجا عنه (في كفتين غير متضادتين ويسمى المركب وهو) أيضا (أربعة حار ورطب وحار يابس وبارد ورطب وبارد يابس وأما الحار البارد مثلا أو الرطب اليابس) أي خروج المركب عما هو حقه في كفتين متضادتين (أو اجتماع ثلاث) أو أربع من تلك الكيفيات (فلا يتصور) اذ يلزم اجتماع المتضادين (لا يقال اذا كان يجب ان للمركب عشرة أجزاء حارة وخمسة باردة فوجد اثنا عشر حارة وستة باردة فهو أحر مما يذني وأبرد منه) وقس على ذلك الاجزاء الرطبة واليابسة والازدواجات العقالية (لانا نقول الاعتبار) فيما ليس معتدلا طبيا انما هو (بالكيفية المتوسطة وميلها الى أحد الطرفين) المتضادين وذلك أي ميلها (لا يكون إلا الى طرف واحد) منهما (ضرورة) أي اذا مالت الكيفية المتوسطة عما يذني فاما أن تميل عنه الى جانب الحرارة فقط أو الى جانب البرودة فقط اذ ميلانها اليهما معا محال بدية وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة (وأما الاجزاء فلا عبرة) فيما نحن فيه (بمددها ومقدارها) بل مداره على النسبة بينهما (واذا كانت) الاجزاء (الحارة ضعف الباردة أي عدد كان فالمزاج واحد) فاذا فرض ان الاعتدال الطبي مبني على هذه النسبة فالاجزاء الحارة اذا كانت عشرة والباردة خمسة كان المركب معتدلا وكذا اذا كانت الحارة عشرين والباردة عشرة الى غير ذلك من الاعداد التي توجد فيها هذه النسبة وما قيل من ان المعتدل هو الذي وفر عليه قسطه الذي يذني له من الماصر بكمياتها وكيفياتها معناه رعاية النسبة بين كياتها في المدد وكيفياتها في القوة والضعف وحينئذ بطل ما توهمه الكاتب من ان الخارج عن

(قوله وأما غير المعتدل فلانه الخ) أي وأما انقسام غير المعتدل الطبي الى ثمانية أقسام فلانه الخ وقوله لا يقال اما معارضة لقوله فلا يتصور واما منع له مع السند وقوله اذا كان يجب الخ أي اذا كان الشأن انه يجب للمركب في اعتداله الطبي عشرة أجزاء حارة وخمسة أجزاء باردة الخ وقوله فوجدني عن الاعتدال الطبي حتى وجداني عشرة جزأ حارة وستة باردة الخ فحينئذ يكون الاثنان من اثني عشر خارجا عما يذني من الحرارة وكذا الواحد من الستة يكون خارجا عما يذني من البرودة وقوله فهو أي ذلك المركب قوله والازدواجات العقلية اما باجتماع ثلاثة منها فيكون المركب أحر وأبرد وأرطب مما يذني مثلا واما باجتماع أربعة منها فيكون أحر وأبرد وأرطب وأيبس مما يذني وقوله بل مداره أي مدار ما نحن فيه وقوله مبني على هذه النسبة أي النسبة الضعيفة فاذا كررنا من قوله فهو أحر مما يذني وأبرد منه باطل قطعاً بل ذلك واقع على ما يذني كما لا يخفى

المتعدل بحسب الطب لا ينحصر في ثمانية ثم انه ادعى ان الخروج اذا قيس الى الاعتدال الحقيقي انحصر أقسامه في الثمانية وفيه أيضا بحث لان الحقيقي اعتبر فيه تساوي الكميات والكيفيات مما علي ما عرفت فالخارج عنه في الكيفية وحدها ثمانية وتبقى هناك أقسام أخر بحسب الكمية وحدها أو بحسبهما معا ثم اذا اكتفى في المعدل الحقيقي باعتبار التساوي في الكيفيات فقط انحصر ما يقابله في ثمانية أيضا ﴿ فليبه ﴾ اتفقوا على ان أعدل أنواع المركبات أي أقربها بحسب المزاج (الى الاعتدال الحقيقي نوع الانسائ لان النفس الانسانية أشرف وأكل ولا يخل في افاضة المبدأ بل هي بحسب استمدادات القوابل فاستعداد الانسان بحسب مزاجه أشد وأقوى فيكون الى الاعتدال الحقيقي أقرب (واختلفوا في أعدل الاصناف) من نوع الانسان (فقال ابن سينا) أعدل أصنافه (سكان خط الاستواء لتشابه أحوالهم (في الحر والبرد) وذلك لتساوي ليالهم ونهارهم أبداً فتكسر كل واحدة من هاتين الكيفيتين ألهادتين منهما بالآخرى ولان الشمس تلبث على سمت رؤسهم كثيراً بل تمر به حال اجتيازها عن احدى الجهتين الى الاخرى وهناك حركتها في الميل عن المعدل أسرع ما يكون فلا تشتد حرارة صيفهم ولا تبعد الشمس عن سمت رؤسهم الا بمقدار الميل الكلي فلا يكون بردهم أيضا شديدا فيكون مزاجهم أقرب الى الاعتدال الحقيقي اذا لم تعرض هناك أسباب أرضية مضادة كالجبال والبحار (وقال الامام الرازي هم سكان الاقليم الرابع لانارى أهله أحسن ألوانا وأطول قدودا وأجود أذهانا وأكرم أخلاقا وكل ذلك) المذكور من الكمالات البدنية والنفسية (يتبع المزاج) واعتداله فيكون مزاجهم أعدل (فلنا) ما ذكرته (تابع للاعتدال بمعنى آخر) هو الاعتدال الطبي لا الاعتدال الحقيقي الذي كلامنا

(قوله منها) أي في ليالهم ونهارهم وقوله يمر به أي سمت رؤسهم وقوله حال اجتيازها بالجمل لابلحاء المهملة أي حال سلوك الشمس وقوله الابعتماد الميل الكلي وهو قوس من دائرة العرض بين معدل النهار ومنطقة البروج بحيث يكون بينهما غاية الميل ويقال له الميل الثاني على ما مر (قوله هم سكان الاقليم الرابع) يعني بلادخراسان وينسب هذا الاقليم الى الشمس من الكواكب السيلرة وقوله هو الاعتدال الطبي فان الامام قد نظر ههنا الى توفر ما ينبغي من الاحوال والاطوار فلم لا يجوز في بعض الاصناف أن يوافر ما ينبغي فيكون هو أعدل صنف بحسب الطب ومع ذلك يكون أبعد من سائر الاصناف عن الاعتدال الحقيقي يعني أن (المص) قد غفل عن هذه المقدمة فلذا قال ما قال والامام قد لاحظ هذه المقدمة فلم يتوجه عليه ما ذكره المصنف أصلا وقوله لما ينبغي متعلق بقوله توافر اوقوله للمزاج متعلق بما ينبغي

فيه وليس هذا الجواب بشئ لان مزاج الانسان كما مر أقرب الى الاعتدال الحقيقي فاذا كان مزاج هؤلاء أكبر توفرا لما ينبغي للمزاج الانساني كان أقرب اليه وأعدل لاحالة (ثم قال) الامام (نأثرى بلاد اعرضا بقدر الميل الكلى مرتين يكون صيفهم كشتاء خط الاستواء) في بعد الشمس عن سمت الرأس (ثم صيفهم في غاية الحر فكذا شتاء خط الاستواء) يكون في غاية الحر (فاطلك بصيفهم وشدة حره فيكون مزاجهم ماثلا الى الحرارة ويدل عليه شدة سواد سكانها من أهل الزنج والعبشة وشدة جمودة شعورهم) (والجواب ان ذلك) الحر في صيف تلك البلاد قديكون بسبب طول نهارهم ومكث الشمس فوق أفقهم كثيرا (وقد يكون بواسطة أوضاع) وأحول (أرضية فانها تؤثر) في التسخين والتبريد (بأنواع • لاول المنخفض) من الأرض (أحر) من المرتفع (لانعكاس الاشعة وقلة هبوب الرياح) (فيه) بخلاف المرتفع • الثاني الجبل (المجاور للبلد) قد يمين الشعاع بمكسه (كما اذا كان في المغرب أو في احد جانبي الشمال والجنوب) (وقد يمتنه) كما اذا كان في جانب المشرق (وقد يمتكس) الجبل (الريح وقد يمتنه) فيختلف بذلك حال الحر والبرد • الثالث البحر فان مجاورته ترطب (قطعا) ثم قد يسخن البحر (بصقلته وانعكاس الاشعة) منه (وقد يبرد اذا كان شماليا اذ قد يكتسب الشمال منه بردا • الرابع الغزبة والسبخة والكبريتية والزاجية تسخن والصخرية والرملية تحفظ الحر والبرد • الخامس الرياح فالشمال تبرد (لمرورها على بلاد باردة فيها تلوج ومياة منجمدة وتنجف أيضا ليوستها اذ لا تمر بالمياه لان أكثر البحور في جانب الجنوب لا تخلطها الانجزة الكثيرة) (والجنوب تسخن) وترطب بمكس ما مر (والقبول والدبور بين بين • السادس مجاورة الآجام والأشجار والمباقل وغيرها) من المادان (تؤثر) في الهواء تأثيرا يناسبها • (السابع الاوضاع الواقعة في طالع البقعة) من اجتماع كواكب فيه تقتضى سخونتها أو برودتها (و) الاوضاع (الحادثة في كل وقت) بالقياس الى تلك البقعة كروور بمض الكواكب باسمت رأسها وذكر في كليات القانون ان من التغيرات التابعة للأموور السابرة • مثل أن يجتمع كثير من الدراري في جزء واحد من الفلك اما وحدها أو مع الشمس

(قوله قال الامام الرازي) أي قال معارضا لابن سينا فمأذكرة أنفا وقوله بعكسه أي بعكس الجبل الشعاع فالمصدر مضاف الى الفاعل والمفعول متروك • ويحتمل أن يكون الضمير المحرور راجعا الى الشعاع فالمصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك • وقوله الدراري الدر هو الناقب المضي وقوله ما هو مفعول بوجوب

فيوجب ذلك افراط التسخين فيما تسامته من الرأس أو تقرب منه (واذا كان ذلك) الذي ذكرناه (محتملا بطل الاستدلال) لجواز أن يكون الحر في صيف تلك البلاد لبعض هذه الأسباب لا لجرد قرب الشمس من سمت رؤسها فلا يلزم أن يكون شتاء خط الاستواء مثله في الحرارة إذا كان خاليا عن الأسباب المذكورة (ثم لا مانع) من جهة العقل (أن يوجب) في بعض المواضع التي ليس من خط الاستواء ولا من الاقيم الرابع (بعض هذه الامور) أي في بعض الاوضاع الارضية (اما مفردة أو مركبة ماهو) أي مزاجا صنفيا هو (أعدل من الاثنين) أي مزاجي سكان الاستواء والاقيم الرابع ولما ذكرنا عدل الانواع وأعدل الاصناف أشار الى أعدل الاشخاص وأعدل الاعضاء بقوله (وتعرف) أنت على قياس أعدل الاصناف (أن أعدل الاشخاص) النوعية (أعدل شخص من أعدل صنفو) أما (أعدل الاعضاء) فهو (عندم الجلد سيما) الجلد الذي (للالغة سيما) لدى للشبابة ولذلك حكم) جلد أئمة السبابة وأوجد الانامل (طبيا في الفرق بين المدوسات والحاكم ببنى أن يكون متساوي الميل الى الطرفين) ليحكم بالعدل (ولا يخفى) على الفطن (أن شيئا من ذلك) الذي ذكره من حال الجلد (غير يقنى) إذ لا دلالة قاطعة عليه وحديث النحيك اقامي (واعلم أن كلامنا) الامزجة (الثمانية) الخارجة عن الاعتدال (قد يكون ماديا) بأن يغلب على البدن خطه يغلب عليه كيفية فيخرجه عن الاعتدال الذي هو حقه الى تلك الكيفية كأن يغلب مثلا عليه البلم فيخرجه الى البرودة أو الصفراء فيخرجه الى الحرارة وقد يكون ساذجا (بأن يخرج عن الاعتدال لا بمجاورة خلط نافذ فيه بل بأسباب خارجية أوجبت ذلك كالمبرد بالثايج والمسخن بالشمس وقد يكون) كل واحد منها (جلييا) خلق البدن عليه (وعرضيا) عرض له بعد اعتداله في جبلته

﴿ الفصل الثاني فيما لا نفس له من المركبات ﴾

المزاجية (وتسمى المعادن وتنقسم الى قسمين منطوقة) أي قابلة لضرب المطرقة بحيث لا تنكسر ولا تنفرق بل تلين وتندفع الى عمقها فتتوسط (وغير منطوقة) أي لا تقبل ذلك

﴿ القسم الأول المنطوقة وهي الاجساد السبعة ﴾ الذهب والفضة والرصاص والاسرب والحديد والنحاس والخرصيني (المتكوثة من اختلاط الزئبق والكبريت المتكونين من البحرة والادخنة) فاز الزئبق بخارية أي مائة صافية جدا خالطها داخلية كبريتية لطيفة مخالطة شديدة بحيث لا يفصل منه سطح الا وينشأ من تلك اليبوسة شيء فلذلك لا يملق

باليد ولا ينحصر انحصاراً بشكل ما يحويه ومثله قطرات الماء الواقمة على تراب في غابة اللطافة فإنه يحيط بالقطرة سطح ترابي حاصر للماء كالفلاف له بحيث بقي القطرة على شكلها في وجه التراب وإذا تلاقى قطرانان منها فربما ينخرق الفلافان ويصير الماء في غلاف واحد وياض الزبيق لصفاء اللبنة ولبااض الارضية ومما زجة الهوائية والكبريت دهانية تخمر بها بخارية تخمراً شديداً بالحر حتى حصل فيها دهنية ثم انفقته بالبرد (وتختلف) هذه السبعة باختلاطهما على مزاج معد لتلك الاختلاف فانهما ان كانا صافيين وتم الطبخ (أي تطبخ الزبيق بالكبريت) (فان كان الكبريت) مع صفائه ونقاؤه (أبيض) فالحاصل الفضة وان كان أحمر وفيه قوة صبغة (لطيفة غير محرقة) (فهو أي الحاصل) (الذهب وان) (كانا نقين وفي الكبريت الأحمر قوة صبغة) لكن (عقده البرد قبل تمام الطبخ فهو الخارصيني وكانه ذهب فج) (أي في) لم يبلغ تمام النضج (وأن كان الزبيق) صافياً والكبريت ردياً محرقة فهو النحاس وان كانا) أي الزبيق النقي والكبريت الردي (غير جيدي الخالطة فالرصاص وان كانا) ممّا رديين فان قوي التركيب بينهما والالتئام فهو الحديد (وأي وان لم يقر التركيب بينهما مع رداثهما (فهو الاسرب) ويسمى الرصاص الاسود) وانت خبير بأن التهمة غير حاصرة (لجواز ان يكونا صافيين مع يبااض الكبريت ويعقده البرد قبل تمام النضج وأن يكون الكبريت صافياً والزبيق ردياً أو بالعكس ولا يكون الكبريت محرقة الى غير ذلك من الاحتمالات العقلية) (وان التكون) أي تكون الاجساد منها على هذا الوجه لا سبيل فيه الى اليقين ولا يرجح فيه الا الحدث والنخمين) بامارات ضئيفة مثل قولهم يدل على ان الزبيق عنصر المنطوقات انها عند الذوبان تكون مثل الزبيق أما الرصاص فظاهر وأما غيره فلا لانه عند الذوب زبيق أحمر ويدل عليه أيضاً ان الزبيق يملق بهذه الاجساد وانه يمكن أن يعقد برائحة الكبريت حتى يكون مثل الرصاص فان أصحاب الاكسير يعقدون الزبيق بالكبريت انقذات محسوسة فيحصل لهم ظن بان الاو والطبيعية مقارنة للاحوال الصناعية (وان سلم) تكونها منها وانه على هذا الوجه (تكونها)

(قول) وكأنه ذهب فج) قيل هو جوهر يشبه النحاس يتخذ منه المراهو المسمى بالحديد الصيني وقوله يعقده البرد قبل تمام النضج حينئذ يكون فضة فجاً أصابها برد عاقد وقوله المهوسون بالكيمياء المهوس بالتحريك ضرب من الجنون والمهوس بالسكون الدق كذا في الصحاح وقوله الارواح هي كالزبيق وهذا من مصطلحات أهل الاكسير وقوله وفيه أي في المباحث المشرقية وقوله والرائحة أي النقل

من غيرهما أو منهما (على غير هذا الوجه مما لم يرقم على امتناعه دليل كيف والمهوسون
 بالكيمياء لهم في الاجساد) السبعة (والارواح) التي تفيد الصورة الذهنية والفضية (فنن)
 لانهم لا يقتصرون على اخلاط الكبريت والزيق (والكل عندنا للفاعل المختار) بلا اجالة
 على شيء مما ذكره كما مر مرارا (القسم الثاني غير المنطوقة) من المعادن (وعدم انطرافها
 اما الابن) وفراط الرطوبة (كالزيق أولا وحينئذ اما أن تخل بالرطوبات كالاملاح والازاجات
 أولا) نخل (كالمطلق والزرنيخ) وفي المباحث المشرقية الان اجسام المعدنية اما قوية
 التركيب وحينئذ اما أن يكون منطوقا وهو الاجساد السبعة أو غير منطوق اما الغاية رطوبته
 كالزيق أو الغاية يوسه كالياقوت ونظاره واما ضعيفة التركيب فاما ان تخل بالرطوبة وهو
 الذي يكون لمحي الجوهر كالزجاج والنوشادر والشب أولا نخل وهو الذي يكون دهني التركيب
 كالكبريت والزرنيخ وفيه أيضا ان الاجساد السبعة متشاكل في انها اجسام ذاتية صابرة منطوقة
 فالذائب يميزها عن الاكلاس والاحبار التي لا تذوب والصابر عما يذوب ويتجزأ كالشمع
 والقيز والمنطوق عماليس بمنطوق كالزجاج والميناء فان قيل الخديد لا يذوب وان كان يلين قلنا
 يمكن اذا تلبه بالحيلة ويمتاز الذهب عن اخوانه بالصفرة والزرانة والفضة بالبياض والزرانة
 بالقياس الى ما سوى الذهب

﴿ الفصل الثالث في المركبات التي لها نفس وفيه مقدمة وثلاثة اقسام ﴾
 ﴿ المقدمة ﴾ في تعريف النفس وهي ثلاث * الاولى (النفس) النابتة وهي كمال أول لجسم
 طبيعي آلى من حيث يتغذى وبغو فالكمال جنس) بتناول المحدود وغيره لانه عبارة عما
 يتم به النوع اما في ذاته ويسمى كمالا أول ومنوعا كصورة السرير مثلا فانها كمال للخشب
 السريري لا يتم السرير في حد ذاته الا بها وأما في صفاته كالبياض فانه كمال للجسم الابيض
 لا يكمل في صفته الا به ويسمى كمالا ثانياً (وبأول يخرج) عن الحد (الكلمات الثانية)
 المتأخرة عن تحصيل النوع في نفسه (كتوابع) الكمال (الاول) المحصل للنوع (من العلم

(قول المتأخرة عن تحصيل النوع) فان قيل فلي هذا يلزم أن تكون الامزجة النباتية والحيوانية والانسانية
 كالات أول لعدم تأخرها عن تحصيل تلك الانواع مع أن المزاج لا يسمى نفسا قلنا المراد بالكمال الاول للشيء هو
 ما كان محصلا في نفسه وادخل في قوامه كأشار اليه بقوله ما يتم به النوع في ذاته وظاهر أن الامزجة المذكورة
 ليست بداخلية في قوام تلك الانواع وانما هي شروط لتصلها في أنفسها وقوله أى نوعها المشهور بينهم أن

والقدرة) وغيرها من الصفات المنفردة على تحصيل الاوع في ذواتها (وبالجسم يخرج عنه
(كمال المبررات) أى منوعها) (وبالطبيعى يخرج) الجسم (الصناعى) أى يخرج صور الاجسام
الصناعية (كالسبر والكرسى) فان صورتها لا تسمى نفسا (وبالآلى) يخرج (العناصر)
أى صورها (اذ لا يصدر عنها أفعالها بواسطة الآلات) وكذلك الصور المادية فلفظ
آلى يجوز رفعه على انه صفة للكمال أول أى كمال ذو آلة ويجوز جره على انه صفة لجسم
أى جسم مشتمل على الآلة وهذا أظهر على التقديرين فليس المراد بالآلى ان يكون الجسم
ذو أجزاء متخالفة فقط بل وان يكون أيضا ذا قوى مختلفة كالغاذية والنامية وغيرها فان
آلات النفس بالذات هى القوى وتوسطها الاعضاء (ومنهم من رفع طبيعى صفة للكمال
احترازاً عن الكمال الصناعى) فان الكمال الاول قد يكون صناعياً يحصل بصنع الانسان
كما فى السبر والمندوق وقد يكون طبيعياً لا مدخل لصنعه فيه قال الامام الرازى وقد جعل
بعض المتأخرين الطبيعى صفة للكمال الاول هكذا النفس كمال أول طبيعى لجسم آلى وزعم
ان الكمال الاول قد يكون طبيعياً كالقوى التى هى مبادى الآثار وقد لا يكون كالتشكيلات
الصناعية وهذا أقرب (وبالحقيقة) يخرج (كل كمال لا يلاحق من هاتين الحقيقتين) (يعنى
ان قوله من حيث يتفدى ويغير يدل على ان النفس النابتة ليست كمالاً أول للجسم المذكور
مطلقاً بل من الحقيقة المذكورة فيخرج به عن الحد كل كمال لا يلاحقه من هذه الحقيقة كالنفس
الحيوانية والانسانية (الثانية) (لنفس) (الحيوانية) وهى كمال أول لجسم طبيعى آلى من جهة
ما يحس ويحرك بالارادة (الثالثة) (النفس) (الانسانية) وهى كمال أول لجسم طبيعى آلى من
حيث يعقل الكميات (ويستنبط بالرأى) وفوائد القيود فى هذين الحدين قد ظهرت مما مر
هذا اذا مرنا كل واحدة من النفوس الثلاث على حدة (وان اردنا تعريف النفس مطلقاً)
أى بمبحث يتناول جميع ما ذكرناه (قلنا) (النفس) كمال أول لجسم طبيعى آلى ما يتفدى ويحرك
ويحس ويحرك بالارادة أو يعقل الكميات ويستنبط بالرأى) فان هذا التردد راجع الى اقسام
المجردات أمور بسيطة فى الخارج وان كان بها فصول متنوعة لها فى الذهن لكن المتبادر من الكمال الاول
هنا ما هو النوع الخارجى (قوله) وهذا أظهر (لان كون الجسم ذا آلة ولان الموصوف حينئذ يكون أقرب
فى اللفظ لكنه لا يناسب أن يكون طبيعى مرفوعاً كما هو الأقرب لانه حينئذ يقع الفصل بالأجنى بين الموصوف
والصفة وقوله ذاً أجزاء متخالفة فقط والا يلزم أن تكون المعادن البتة فان لها أجزاء متخالفة مع أنها ليست بالآلة
اذ ليس لها القوة حافظه

المعرف ومتناول اياها والتحقيق انه بحسب المعنى تعريفات ثلاثة لتلك الاقسام مع وجازة في
 الدبارة (وقد يعبر عنها) أى عن الحيات المذكورة على سبيل التردد (بلازم واحد) شامل
 لها (وهو من حيث انه ذو حياة بالقوة) فيقال النفس كمال أول لجسم طبيعي آلى ذي حياة
 بالقوة فتبد الآلى احتراز عن صور العناصر والمعادن فانها وان كانت كمالات أولية اجسام
 طبيعية الا انها غير آلية كما مر وبخرج به أيضا النفوس الفلكية على رأى من ذهب الى ان
 لكل فلك من الافلاك نفسا وأما على رأى من ذهب الى ان النفوس للافلاك الكليّة فقط
 والافلاك الجزئية كالخارج والتدوير بمنزلة آلات لها فلا تخرج به فاحتجج الى التقيّد الاخير
 لتخرج عن التعريف على المذهبين وذلك لان النفوس الفلكية وان كانت كمالات أولية اجسام
 طبيعية آلية لكنها ليس يصدر عنها أفعال الحياة بالقوة بل يصدر عنها ما يصدر من أفعال
 الحياة كالحركة الارادية مثلا دائما بخلاف النفوس الحوائية فان أفعالها قد تكون بالقوة اذ
 ليس الحيوان في التغذية والتنمية وتوليد المثل والادراك والحركة دائما بل قد يكون كل واحد
 من هذه الافعال فيه بالقوة وكذا حال النفس الانسانية بالقياس الى تمقل الكليات والاستنباط
 بلا راء وحال النفس النباتية بالنسبة الى ما يصدر عنها فمنه قوله ذو حياة انه يصدر عنه
 بعض أفعال الحياة ومعنى قوله بالقوة أن ذلك الصدور لا يكون بالفعل دائما وفسرها الامام
 الرازي بقوله أى من شأنه ان يحيا بالنشوء ويبقى بالبقاء وربما يحيا بالاحساس والتحرك
 تنبيهات على فوائد يتحقق بها المرام في هذا المقام (الاول انا نشاهد أجساما يصدر عنها

(قوله على سبيل التردد) متعلق بالمذكورة وقوله الى أن لكل فلك من الافلاك أى من الأفلاك الكليّة
 والجزئية وقوله بمنزلة آلات يعنى أن كل واحد من الأفلاك الجزئية ليس له نفس على حدة بل النفس الناطقة
 انما تكون للأفلاك الكليّة اذ الحركة الارادية تكون بعض أفعال الحياة وانما يخرج الفلك بقوله بالقوة
 بخلاف تفسير الامام رحمه الله فان الفلك على تفسيره يخرج أو لا بقوله ذو حياة اذ لا يتصور في الفلك النشوء
 والتغذية وقوله فسرهما الامام أى المعنيين المذكورين أو فسر القولين المذكورين والمآل واحد

(قوله يصدر عنها آثار الخ) الظاهر ان هذا الكلام يشعر ان جميع تلك الآثار صادرة عن تلك الأجسام وكذا
 قوله فى مبادى تلك الاجسام مشعر بظاها ان جميع تلك الآثار لها مبادى الأجسام المذكورة مع أن بعض
 الآثار كالادراك العقلية انما تصدر عندهم من المبدأ الفياض فيكون هو مبدأ لها ويمكن أن يقال لعل المراد
 بمصدرية الشيء ومبداية لها هو أعم من كونه فاعلا لها ومحلا لها وظاهر ان النفس الانسانية محل لادراكها
 وان لم تكن فاعلة لها ويقال ان النفس الانسانية بحركتها الاختيارية في المعقولات تكون منشأ لاستعدادات
 موجبة لتلك الادراكات فهذا الاعتبار يجعل هى مبدأ لها

آثار لا على نهج واحد كما ذكرنا) من الحس والحركة والتفندي والنمو وتوليد المثل (وليس ذلك) الصدور عنها (الجسمية المشتركة) بين الاجسام كلها (للتخلف) أى تخلف تلك الآثار عن الاجسام الاخر المشاركة اياها في الجسمية (فهى) أى تلك الآثار (لمبادى) في تلك الاجسام (غير جسيمتها) وليست هذه المبادى اجساما والاعاد الكلام فيها بل هي قوى متعلقة بالاجسام (وتسمى نفسا فالنفس) لها اعتبارات ثلاثة وتسماء بحسبها فانها (من حيث هي مبدأ الآثار) المذكورة (قوة وبالقياس الى المادة التي تحملها صورة و) بالقياس (الى طبيعة الجنس التي بها يتحصل) ويتكامل (كالم وتعريفها) أى تعريف النفس (بالكمال اولى من الصورة اذ هي) أى الصورة هي (المنطبعة) الحالة (في المادة و) النفس (الناطقة ليست كذلك) لانها مجردة فلا يتناولها اسم الصورة الاجازا من حيث انها متعلقة بالبدن ويقوم به امكانها قبل وجودها (لكنها) مع مجردها في ذاتها (كالم للبدن كما ان الملك كالم للمدينة) باعتبار التدبير والتصرف وان لم يكن فيها (ولاء) أى الكمال (مقيس الى النوع وهو) أى النوع (اقرب الى طبيعة الجنس) لصحة الحمل بينهما (من المادة التي تقاس اليها الصورة) اذ لا حمل بينهما ولا شك ان وضع المنسوب الى ما هو اقرب الى الجنس مكانه اولى من وضع المنسوب الى ما ليس اقرب (كيف) أى كيف لا يكون تعريفها بالكمال اولى (والمادة يتضمنها النوع من غير عكس) فاذا دل بالكمال على النوع فقد دل ضمنا على المادة بخلاف ما اذ دل بالصورة على المادة اذ لا دلالة حينئذ على النوع فالدلالة الاولى اكمل من الثانية (وكذا) تعريف النفس بالكمال اولى (من القوة لانها للانفعال وللقوة الفعل ليست بمعنى واحد) بمعنى ان لفظة القوة تطابق بالاشتراك اللفظي على معنيين قوة الفعل وقوة الانفعال والنفس قوة الادراك وهي انفعالية وقوة التعريك وهي فعلية وليس اعتبار احدهما اولى من اعتبار الاخرى

(قوله ولا شك ان وضع المنسوب) أى وضع الكمال مثلا المنسوب الى ما هو اقرب أى الى النوع الذى هو اقرب الى الجنس مكانه أى مكان الجنس اولى من وضع المنسوب أى من وضع الصورة مثلا المنسوبة الى ما ليس اقرب الى المادة التي ليست اقرب الى الجنس كما لا يخفى (قوله اذ لا دلالة حينئذ على النوع) وذلك لانه المتبادر من اطلاق الصورة هو الصورة الجسمية على ما هو الكثير الشائع ومطلق الصورة المتناول للصورتين أى النوعية والجسمية وايما كان فلا دلالة حينئذ للنوع ولا يتبادر الصورة النوعية من اطلاق اللفظ حتى يتصور هناك دلالة على النوع وقوله والنفس قوة الادراك وهو مثل القوة النظرية للنفس الانسانية وقوله فنعرفه أى فنعرف القوة هذه المعرف وقوله اسم لها أى للنفس وقوله فيعرفه أى يعرف الكمال هذا المعرف

ولا يجوز اعتبارهما ما فيفسد الحد بخلاف لفظ الكمال فإنه يتناولهما بمعنى واحد فلا محذور فيه (ولأن القوة اسم لها) أى للنفس (من حيث هي مبدأ الآثار وهو بعض جهاته) أى جهات هذا العرف فتعرفه من هذه الجهة فقط (والكمال اسم لها من حيث يتم بها الحقيقة) النوعية المستتبعة لآثارها (فتعرفها من جميع جهاته) ولا رب في أن تعريف الشيء بجميع جهاته أولى من تعريفه ببعضها (التنبيه) الثالث النفس في بعض الاشياء (كالإنسان) قد تبرأ عن البدن (بأن تكون مجردة غير حالة فيه) (لكن لا يتناول اسم النفس الا باعتبار تعلقها به) حتى اذا انقطع ذلك التعلق أو قطع النظر عنه لم يتناول اسم النفس الا باشتراك اللفظ بل الاسم الخاص بها حينئذ هو العقل (وقد يكون للشيء باعتبار ذاته) وجوهره (اسم وباعتبار تعلقه) وإضافته الى غيره (اسم آخر فاذا أردنا تعريفه من الجهة الثانية فلا بد أن يأخذ فيه المضاف اليه وهى) أي الامور المضاف اليها (وان لم تكن ذاتية لها) أي للاشياء التي أريد تعريفها (في جوهرها فهي ذاتية) لها (من جهة التسمية) وتوضيحه ما في المباحث المشرقية من أن الشيء قد يكون له في ذاته وجوهره اسم يخصه وباعتبار اضافته الى غيره اسم آخر كالفاعل والمنفعل والاب والابن وقد لا يكون له اسم الا باعتبار اضافته الى غيره كالرأس واليد والجناح فتي أردنا أن نمطبها حدودها من جهة اسمائها بما هي مضافة أخذنا الاشياء الخارجة عن جواهرها في حدودها لانها ذاتيات لها بحسب الأسماء التي لها تلك الحدود (التنبيه) الثالث هذا الحد الذي ذكره للنفس على الاطلاق (لا يتناول النفوس الفلكية) لان أفعالها ان لم تكن بالآلات كما هو المشهور فقد خرجت عن التعريف بقيد الآلى وان كانت بالآلات كما ذهب اليه جمع فقد خرجت عنه بقيد ذى حيات بالقوة على ما مر وكذا لا يتناولها الحد المستفاد مما ذكرناه في التنبيه الاول (لما عرفت انا أعطيناها اسم النفس من حيث) يختلف أفعالها (والنفوس) الفلكية ليست كذلك (فان أفعالها غير مختلفة بل هي على نهج واحد والاختلافات المشاهدة فيها مستندة الى تركيب حركات كل واحدة منها على وتيرة واحدة) ولا نعلم رسمياتناولها) أى ويتناول النفوس الثلاث معا عن النباية والخواصية والفلكية (فاننا لو قلنا) النفس ما يكون (مبدأ للافعل) أى ما يصدر عنه فعل (كان كل قوة

(قوله) وكذا لا يتناولها) أى لا يتناول النفوس الفلكية الحد المستفاد الخ وذلك الحد المستفاد هو ما ذكره بقوله ما يصدر عنها آثارا على نهج واحد

كالطبيعة) الضميرية والصورة المعدنية (نفسا ولو شرطنا) مع صدور الفعل (القصد خرجت) النفس (النباتية) والحاصل ان الاكتفاء بصدور الفعل يبطل طرد الحد واعتبار اختلاف الافعال يخرج النفوس الفلكية واعتبار القصد يخرج النباتية فلم يتحقق عندنا رسم صحيح يتناول النفوس الثلاث فاطلاق النفس على النفوس الارضية والسمائية ليس الا بحسب الاشتراك اللفظي هذا وقد صرح ابن سينا في الشفاء بان كل ما يكون مبدأ لصدور أفعال ليست على وتيرة واحدة عادمة للارادة فانا نسميه نفسا وهذا المعنى مشترك بين النفوس كلها لان ما يكون مبدأ لأفعال موصوفة بما ذكر اما ان يكون مبدأ لأفعال مختلفة وهو النفس الارضية أعني النباتية والحيوانية أو يكون مبدأ لأفعال على وتيرة واحدة لكن لا تكون عادة للارادة بل واجدة لها وهو النفس الفلكية فقد علمنا رسماً يتناولها بأسرها في القسم الاول في النفس النباتية سلك في ذكر النفوس أولا ويان قواها ثانيا طريقة الترتي من الادنى الى الاعلى فقدم النفوس النباتية (وقواها تسمى طبيعية) بناء على ان الطبيعة تطلق على ما يفعل بغير ارادة وهذه القوى تشترك فيها النباتات والحيوانات كلها (وهي أربع) مخدومة لأربع أخرى خادمة لها (منها) أي من الأربع المخدومة (اثنان يحتاج اليهما البقاء الشخص) وتكميله في ذاته (وهي) أي القوة المحتاج اليها لاجل الشخص (الغاذية والنامية) والقياس

(قوله عادمة للارادة) الظاهر ان قوله عادمة مجرور وان الضمير المستتر فيه راجع الى الوتيرة لا الى الأفعال كما هو ظاهر عبارته في حاشية شرح التجربة حيث قال أو يكون مبدأ لأفعال تكون على وتيرة واحدة لكن لا يكون عادمة للارادة وانما قلنا الى الأفعال لانه حينئذ يلزم خروج النفوس الفلكية عن هذا الرسم وعلى تقدير رجوع الضمير الى الوتيرة كما هو الظاهر يكون اسناد عادمة الى الضمير فيه اسنادا مجازيا و يكون المقصود في المجموع ثمان نف في هذا المجموع اما بنى كونها على وتيرة واحدة أو بنى كونها عادمة للارادة أو بنى هذين المذكورين معا فالاول في النباتات والثاني في الافلاك والثالث في الحيوانات وقد خرج عن هذا التعريف الطبائع الضميرية أو المعدنية فان الافعال الصادرة عنها تكون على وتيرة واحدة عادمة للارادة وقوله موصوفة بما ذكر أي موصوفة بأنها ليست على وتيرة عادمة للارادة (قوله طريقة الترتي) مفعول سلك وقوله ينفذه الضمير المستتر فيه راجع الى الجسم الموصوف بالموصول المذكور والضمير البارز راجع الى الجسم الآخر وقوله الذي هو بالقوة الخ هو مبتدأ وخبره قوله شبه وقوله يجعل هذا الفعل في المواضع الثلاثة كان على صيغة بناء المفعول وقوله مترهلا يقال رهل لجه بالكسر أي اضطرب واسترخى كذا في الصحاح وقوله وهزرة الموت بالرفع عطف على وقوفها وقوله بان القوى الخ متعلق بقوله ثبت وقوله أيضا أي كأن القوى الجسمانية متناهية وقوله في تحليلها أي تحليل الرطوبة حتى تغل أي تغل الرطوبة وقوله ويجعل عطف على قوله فيغلب

التنمية الا انه روى المزاولة فاستند الفعل الى السبب (فالغاذية) التي لا بد منها في بقاء الشخص
 مدة حياته (تشبه الغذاء بالمتغذي أي تحيل جسماً آخر الى مشاكلة الجسم الذي تغذوه بدلا
 لما يتحل عنه) فيتم فعلها بأمر ثلاثة الاول تحصيل الخلط الذي هو بالقوة القريبة من الفعل
 شبيه بالمضو وقد يحل به عند عدم الغذاء في نفسه أو لضعف الجاذبة الثاني الاثاق وهو أن
 يلصق ذلك الحاصل بالمضو ويحمله جزأ منه بالفعل وقد يحل به كما في الاستسقاء للحمي فان
 الغذاء فيه منبرى عن المضو ولذلك يصير البدن مترهلا أي مسترخيا الثالث أن يجعله بمد
 الاصااق شبيها به من كل جهة حتى في قوامه ولونه وقد يحل به كما في البرص والبهق (وقد
 ثبت وقوفها) أي وقوف الغاذية عن فعلها (ضرورة الموت) وحينئذ لفساد المزاج (بان القوي
 الجسمانية متناهية) في آثارها (كما تقدم) وفي بعض النسخ وقد ثبت وقوفها بضرورة الموت
 وبان القوي الجسمانية يعني ان ضرورة الموت تدل على وقوفها أيضاً وانما كان ضروريا لان الرطوبة
 الغريزية تنتقص بعد بنفس الوقوف وذلك ان الحرارة الغريزية والحرارة الخارجة والحركات
 النفسانية والبدنية تتعاضد في تحليلها حتى تحل بالمكايه فتغلب اليوسة والرطوبة الغريبة وتنطفئ
 الحرارة الغريزية كأنطفاء المصباح عند انتفاء الدهن وغلبة الماء ويحل الموت (والنامية) التي
 لا بد منها في وصول الشخص الى كماله (تداخل الغذاء بين الاجزاء فتضمه اليها فتزيد في
 الاقطار الثلاثة بنسبة طبيعية) اي تزيد في تلك الاقطار بنسبة تقتضيها طبيعة ذلك الشخص
 الذي له تلك القوة (الى غاية ما) هي غاية النشو في ذلك الشخص (ثم تقف) عن فعلها (لا كالورم)
 فانه ليس على النسبة الطبيعية بل خارج عن المجرى الطبيعي (والسمن) فانه قد يكون بمد
 حال النشو أيضاً كالورم وقد مر ما قبل من ان السن لا يكون الا في قطرين ومن انه مخصوص
 باللحم وما في حكمه دون الاعضاء الاصلية كالعظم ونظائره (وذلك) أي بيان وقوف النامية انه
 لما كان البدن متولداً من الدم والمني فهو في الاول رطب في النابة فيتأق حينئذ نفوذ الغذاء بين
 أجزائه بسهولة (ثم يحف يسيراً يسيراً) ويتمشع النفوذ قليلا (ونفوذ الغذاء لا يكون الا بتمدد
 الاعضاء فاذا جفت) الاعضاء جفافا كاملا (لم يقبل ذلك) التمدد فلم يتصور نفوذ الغذاء فيها
 (فوقفت) النامية عن فعلها (ضرورة) وهل تبطل حينئذ بالكلية أو تبقى ذاتها فيه تردد
 والغاذية عدم النامية بتحصيل ما يتعلق به فعلها وهو ما زاد من الغذاء على بدل ما يتحل فاذا
 ساءه الغذاء أو نقص عنه فات محل فعل النامية قالوا والغاذية في الاعضاء متخالفة لما هي فان

غاذية العظم تحيل الغذاء الى ما يشبهه وكذا غاذية اللحم وسائر الأعضاء فلو اتحدت طبائهما لاتحدت أفعالهما (ومنها) أي من الأربع المخدمه (اثنتان يحتاج اليهما لبقاء النوع) فقطع مع كون بقاءه محتاجا الى الاولين أيضا بتوسط الشخص (وهما المولدة والمصورة فالمولدة تفصل من الغذاء) بعد المضمخ الاخير (ما يصلح أن يكون مادة للمثل) أي لمثل ذلك الشخص الذي فصلت منه اليدر (وهي في كل البدن) كما ذهب اليه بقراط واتباعه فان المني عندهم يخرج من جميع الأعضاء فيخرج من العظم مثله ومن اللحم مثله وعلى هذا فالمني متخالف الحقيقة متشابه الامتزاج لان الحس لا يميز بين تلك الاجزاء وعند ارسطو أن تلك القوة لا تفارق الاثنين فيكون المني المتولد هناك متشابه الحقيقة وفي كليات القانون ان المولدة نوع يولد المني في الذكر والإثني ونوع يفصل القوى التي في المني أي الكيفيات المزاجية لان أجزائه متخالفة الامزجة فيمزجها تمزيجات بحسب عضو عضو فيخص للمصب مزاجا خاصا وكذا للعظم والشريان وغيرهما وذلك من منى متشابه الاجزاء أو متشابه الامتزاج (والمصورة وهي توجد) في المني عند كونه (في الرحم خاصة تفيد تلك الاجزاء) أي الاجزاء المتخالفة الحقيقة أو الاستعداد التي في المني (الصور والقوى ولاشكال والمقادير) التي بها تصير مثلا بالفعل بعد ما كانت مثلا بالقوة وهاتان القوتان أعني المولدة والمصورة تخدما الغاذية وهو ظاهر والنامية أيضا وذلك بأن تعظم الأعضاء وتوسع مجاريها حتى تصير الى الهيئة الصالحة للتوليد ولذلك لا يتكون المني الا بعد عظم الاعضاء وهذه الأربع تخدما أربع أخرى

(قوله لان الحس لا يميز) متعلق بقوله متشابه الامتزاج وقوله في كليات القانون الخ أي فيه اشارة الى المذهبين المذكورين وقوله أي الكيفيات المزاجية تفسير للقوى التي كانت في المعنى (قوله لأن أجزائه متخالفة الامزجة) فكيف يصح ما ذكره من كون أجزائه متشابهة الحقيقة قلنا يجوز اختلاف أجزاء المني في الامزجة مع كونها متشابهة في الحقيقة لما عرفت أن مزاج كل نوع له عرض عريض فيصوره هناك اختلاف في الامر جمع عدم خروجه عن ذلك الغرض فهذا الاعتبار يكون بعضه صالحا لان يكون عظمها وبعضه صالحا لان يكون لهما الى غير ذلك وقوله فيمزجها أي يمزج ذلك النوع من المولدة تلك الأجزاء تمزيجات بحسب عضو عضو الخ وقوله تفيد فاعل هذا الفعل هو الضمير المستتر راجع الى الصورة ومفعوله الأول هو قوله تلك الأجزاء ومفعوله الثاني هو قوله الصور وقوله جعلها أي جعل هذه الأربع الأخرى وقوله لانها أي لان هذه الأربع الأخرى وقوله كما مر أي مرآفان قوله وهاتان القوتان الخ وقوله فيجب أن تكون أي حركة الغذاء وقوله حتى تخرج أي المعدة هو قوله عن قريب بتفسير في المعنى لقوله بعيد وهو تصغير بعد وقوله يليق به أي بذلك العضو

جعلها خادمة للاربع السابق كلها لانها تخدم الفاذية الخادمة للنامية مع كونها خادمتين للبائيتين كما مر (الاولى الجاذبة وهي التي تجذب المحتاج اليه) من الغذاء (وتدل على وجودها وجوه) خمسة * (الاول حركة الغذاء من الفم الى المعدة ليست طبيعية والا لا تمتنع) تحركه (الى جهة العلو) بل كان يجب ان يتحرك الى السفل وحده لكونه ثقيل (والثاني باطل اذ قد يزدرد) أى يتلع (المتسكس) الغذاء ابتلاعاتنا وحينئذ تكون حر كته الى علو) ولا ارادية اما من الغذاء فاذا لا شعور له) فلا يتصور منه ارادة (واما من المفتدى فاذا قد ينقلب الغذاء من الفم الى المعدة عند شدة الحاجة اليه بلا ارادة) من المفتدى (بل قد يريد الانسان منعه) ليمضغه (فيقبله) الغذاء وينجذب الى داخل فوجب أن تكون قسرية فلا بد من قاسر وهو اما دفع من فوق بان يقال الحيوان يدفعه باختياره وقد ظهر بطلانه واما جذب من تحت وهو أن يجذبه المعدة بقوة جاذبة فيها وهو المطلوب * الوجه (الثاني انه متى تغذى الانسان بغذاء ثم يتناول بعده شيئا) حلوا واستعمل التي * وجد آخر ما يخرج بالقيء الحلو وليس ذلك (الا لجذب المعدة له) أى للحلو (الى قمرها) بواسطة محبتها اياه طبعيا (واذا تناول) الانسان دواء (مراكرها فالمرئى والمعدة يرومان نقضه ولفظه ولا يزدرد انه لا يبصر فرما يدفع بالقيء بلا اختياره) الوجه (الثالث قد تصمد المعدة لجذب الغذاء في بعض الحيوان) القصير المرئى (كالتمساح حتى تخرج) عند الاغتذاء بحيث تلاقى فيه لكونه واسما وما ذلك الا لشوقها الى اجتذاب الغذاء فدل ذلك هذه الوجوه الثلاثة على ان في المعدة قوة جاذبة * الوجه (الرابع الرحم بعد) انقطاع (الطمث) عن قريب (اذا خلا عن الفضول يشتد شوقه الى المني حتى يحس كأنه يجذب لاحتليل الى داخله جذب المحجمة الدم) الى داخلها وقد سمي بعضهم الرحم حيوانا مشتاقا المني فثبت بهذا الوجه وجود الجاذبة في الرحم * الوجه (الخامس الدم يكون في الكبد مخلوطا بالفضلات الثلاث) أعني البلمغ والصفراء والسوداء (ثم تتمايز) تلك الامور المختلطة (وينصب الى كل عضو نوع من الرطوبة يليق به فلولا ان في كل عضو قوة جاذبة لتلك الرطوبة الثلاثة به (لا تمتنع ذلك) التمايز وانصباب كل رطوبة الى عضو على حدة دائما أو كثيرا وهذه حجة واضحة على وجود القوة الجاذبة في جملة الاعضاء * (الثانية) من الاربع الخادمة (الهاضمة وهي تمد الغذاء الى أن يصير جزأ بالفعل) من المعضو (فهي غير الفاذية أعني صيرورتها) أي أعني القوة التي تقتضى صيرورة الاغذية (جزأ بالفعل) من الاعضاء وفي كليات القانون

وأما الهاضمة فهي التي تحيل ما جذبته الجاذبة وأمسكته الماسكة الى قوام مهيا لفعل القوة
 المنيرة فيه والى مزاج صالح للاستحالة الى الغذائية بالفعل قال الامام الرازي هذا الكلام نص
 في ان القوة الهاضمة غير اقوة الناذية ويؤيده انه جعل الناذية مخدومة للقوي الاربع التي
 منها الهاضمة فلتتكلم في الفرق فتقول اذا جذبت جاذبة عضو شيئا من الدم وأمسكته ماسكته
 فلا دم صورة نوعية واذا صار شبيها بالعضو فعلم بطأت عنه هذه الصورة وحدثت صورة
 أخرى عضوية فهناك كون للصورة العضوية وفساد للصورة الدموية وانما يحصلان اذا كان
 هناك من الطبخ مالا حله ينتقص استعداد المادة للصورة الدموية ويشتد استعدادها للصورة
 العضوية الى ان تزول عنها الاولى وتحدث فيها الاخرى فهنا حالتان أحدهما سابقة وهي
 تزيد استعداد قبول الصورة العضوية والاخرى لاحقة وهي حصول هذه الصورة فالحالة
 الاولى فعل القوة الهاضمة والثانية فعل القوة الناذية وهذا معني قوله (وهي) أي المضم
 الذي هو فعل الهاضمة (استحالات ما) واقعة (بين تمام فعل الجاذبة وابتداء حصول فعل
 الناذية التي هي كون ما) أعني حصول الصورة العضوية ثم اعترض الامام عليه أولا بما أشار
 اليه المصنف بقوله (ويمكن ان يقال المحرك الى مشابه العضو هو القوة الموصلة اليه) وتقر به
 على ما في المباحث المشرفة أن القوة الهاضمة محركة للغذاء في الكيف الى الصورة المشابهة
 لصورة العضو وكل ما حرك شيئا الى شيء آخر فهو الموصل الى ذلك الآخر فيكون الفاعل
 للفعلين قوة واحدة أما الصغرى فظاهرة اذ لا معني لاهضم الا التحريك عن الصورة الغذائية
 الى الصورة العضوية وأما الكبرى فظاهرة أيضا لان ما حرك شيئا الى شيء كان التوجه
 اليه غاية للمحرك والمضي بكونه غاية ان المقصود الاصل هو فعل ذلك الشيء وقد اعترف
 ابن سينا بذلك حيث احتج على ان بين كل حركتين سكونا فقال محال أن يكون
 الواصل الى حد ما واصل الى بلا علة موجودة موصلة ومحال أن تكون هذه العلة غير التي
 أزالنا عن المستقر الاول هذا كلامه وهو يقتضي انه لما كان المزيل عن الصورة الدموية هو
 الهاضمة وجب أن يكون الموصل الى العضوية أيضا الهاضمة فهي الناذية لا غير واعترض
 ثانيا بما ذكره المصنف بقوله (كيف والمراد بالقوة هنا المعدة) للمادة لفيضان الصورة عليها

(قوله واعترض ثانيا) أي اعترض الامام ثانيا وقوله وقال ابن سينا عطف على قوله لم يذكر أي ولذلك قال ابن سينا
 وقوله والظاهر وانما قال والظاهر ولم يقل والظاهر أو والصواب لأن عدل أربعة من الغاذية يتضمن عد الهاضمة

(والمفيض) لها وهو (واهب الصور و) القوة (الهاضمة هي المفيدة) يطبخها وفضجها
 (للاستعدادات المختلفة بالتمرة) أي الشدة (والضف التي من جملتها ما يمد) المادة (لفيضان
 الصورة العضوية وتلك) القوة المفيدة لهذه الاستعدادات (مفنية عن قوي أخرى في الاعضاء)
 لانه اذا تم الاعداد وكل الاستعداد فاضت الصورة ونمت التغذية فاذن لافرق بين
 الهاضمة والغاذية ولذلك لم يذكر جالينوس (شيء من كتبه) (الغاذية) سوى هذه الاربع
 التي سميناها الخواصم (وقال ابن سينا) بل المسيحي على مافي المباحث (الغاذية أربع) وعد
 هذه (الاربع منها) والظاهر أن يقال وعد الهاضمة منها حيث قال في باب القوى والافعال
 والارواح من كتاب المائة الغاذية أربع الجاذبة والماسكة والهاضمة وهي التي تغير الغذاء وتجعله
 شبيها بالعضو المغتذى والرابدة الدافعة (واعلم) ان الغذاء مركب من جوهرين أحدهما صالح
 لان يشبه بالمغتذى والثاني غير صالح له (وان الهاضمة كما تعد الغذاء الصالح للجزئية) على
 ملء (تعد الفضل) الذي لا يصالح التشبيه (منه) أي من الغذاء (للدفع بتريق الغليظ)
 حتى يتدفع (وتخليط الرقيق) فانه قد يتشربه جرم العضو لرقته فلا تدفع تلك الاجزاء المتشربة
 فيه فاذا غلظ لم يتشربه العضو وتدفع بالكلى (وتقطع الزنج) فانه يلتزق بالعضو فلا يتدفع
 الا اذا قطع والاعداد الصادر من الهاضمة (اما بذاتها كما في الجوارح) مثل البازي فان
 حرارتها تذيب الغذاء الوارد عليها بلا احتياج الى ماء وفي الحية فانها رباتاً كل التراب وتجعله
 كيلوسا من غير استعانة بماء وفي الجمل فانه يأكل أياما نباتا يابس ولا يشرب ماء (أو بمخالطة
 رطوبة) مائة (كما في الأدمي) وأكثر الحيوانات ثم للهضم) الذي هو فعل الهاضمة (مراتب
 أربع * الاولى في المعدة بان تجعل الغذاء كيلوسا وهو جوهر كماء الكشك التخين في بياضه
 وقوامه وهذه المرتبة بتدري في النعم لاتصال سطحه بسطح المعدة) حتى كأنهما سطح واحد
 على طريقة السطح الباطن من القرع الذي له عنق طويل ورأس مدور (ولذلك تفعل الحنطة

من الغاذية أيضا لكن مع انضمام زيادة لاحتياجها لثبات تلك الزيادة هي عد الثلاثة الأخرى من الغاذية وقوله
 بتريق الغليظ متعلق بقوله تعد الفضل أما بتريق الغليظ فكما في البول والعرق وأما تخليط الرقيق فكما في الغائط
 والقيء (قوله التخين) صفة ماء الكشك وليس صفة الكشك كما يتوهم وقوله في بياضه متعلق بالتشبيه في قوله
 كماء أي هو شبيه في بياضه بماء الكشك والدماغ جمع دمل بتشديد الميم وهو القرع وقوله كماء صفة وهي آلة
 التنصيف وقوله طرفه الخارج أي الخارج من الكبد ويتضاءل يقال رجل متضاءل أي شئت دقيق وقوله هذا
 العرق أي العرق الكبير

المضوغة في انضاج الدماويل مالا تفعله المطبوخة منها) ولا المدقوقة المخلوطة بالريق فدل ذلك على استحالة كفيته بالمضغ . المرتبة (الثانية في الكبد فان الغذاء) بعد ماصار كيلوسا (اذا اندفع كفيه الى الامعاء للدفع انجذب لطيفه من المعدة ومنها) أي ومن تلك الامعاء التي اندفع اليها الكثيف مختلطا باللطيف (الى الكبد بطريق ماسار يقاوهي عروق) دقاق (صلبة ضيقة) تجاوب فيها واصلة بين الكبد وآخر المعدة وجميع الامعاء (كالمصفاة قالوا واذا اندفع الى ماسار يقا صار الى العرق المسمى باب الكبد وهو عرق كبير يتشعب كل واحد من طرفيه الى شعب كثيرة دقيقة فشعب طرفه الخارجى يتصل فوهاتا بفوهات الماسار يقا وشعب طرفه الآخر تصغر وتتضائل وتندق جدا في الانشعاب والانقسام وتنفذ في الكبد بحيث لا يتخلو شئ من اجزائه عن شعب هذا العرق فاذا نفذ لطيف الكيلوس فيها صار كل الكبد ملاقا لكاه (شينطيوخ فيها) أي في الكبد انطباخا تاما ويصير كيموسا (وتتميز الاخلاط الاربية) المتولدة هناك بعضها عن بعض (وذلك لان الاجزاء اللطيفة النارية منه) أي ما كان من اجزائه لطيفا فيه نارية أي حرارة ولبس (تتجاوز نضجه) وتعمل الى الاحتراق (وخلصته يملوها) أي وخلصته بما يجاوز نضجه يملوها سائر الاجزاء الغذائية (كالرغوة وهي الصفراء فيها حرارة) لما مر من أن فاعل الحرارة الحرارة المفرطة وحاملها الجسم اللطيف قالوا والطبيعي من الصفراء رغو الدم وسببه الفاعل هو الحرارة المتعدلة وأما المحترق منها ففاعل الحرارة النارية في الغذائية (و) الاجزاء (الكثيفة الارضية) أي التي فيها برودة ولبس (اما لطبعها واما لشدة احتراقها وصيرورتها الى طبيعة الرماد رسب فيها) أي في الاجزاء الغذائية (كالمكر وهي السوداء وفيها حموضة) قالوا والطبيعي من السوداء عكر الدم وطعمه بين الخلاوة والعفوصة وما ينصب منها الى فم المعدة ليدغدغها وبذبه على الجوع حامض

(قوله) يصير كيموسا قيل هذا اللفظ سرياني بمعنى الخلط سواء كان صالحا لأن يحصل منه ما ينبغي للبدن أو لم يكن صالحا لذلك بل كان فاسدا في نفسه وقوله منه أي من الغذاء وكلته من ههنا تبعية وقوله وأما المحترق منها أي من الصفراء وقوله ترسب فيها أي تسفل فيها والمكر دودي الزيت وغيره ودودي الزيت ما يبق في أسفله كذا في الصحاح وقوله الى المرتين أي الى الصفراء وال سوداء وهو بروي بضم الميم وتشديد الراء على أن يكون فيهما مرارة في الجملة لان الحرارة أو العفوصة لا تخلو عن مرارة وما وقدر وي بكسر الميم وتشديد الراء أيضا على تغليب الصفراء على السوداء اذا مره الصفراء وقوله الواجب له الضمير في له راجع الى مزاجه أي مزاج كل واحد والضمير في يهلج راجع الى كل واحد أيضا وقوله من جانبه المحذب أي الجانب المحذب للكبد

أنقص وسببه الفاعلى حرارة معتدلة وأما المحترق فيها ففاعله حرارة مجاززة عن الاعتدال والسبب المادى للسوداء هو الشديد الغليظ القليل الرطوبة من الاغذية (وما يبق بينهما) أي بين الرغوة والمكر (منه ما قد تم نضجه وهو الدم وهو حلو) أى مائل الى الحلاوة فيكون حلو بالقياس الى المرتين (ومنه ما هو نج) أي نقي لم يطبخ انطباخا تاما (بعد كانه دم غير تام النضج وهو البلم وفيه حلاوة ما) السكونه دما غير نضيج (وكما كان) البلم (أقرب الى النضج كان أحلى) زيادة قربة حينئذ من الدم (وكل واحد من هذه الاربعة اما طبيعى واما غير طبيعى وذلك) أعنى كونه غير طبيعى (اما لتغير مزاجه في نفسه عن الاعتدال الواجب له الذي به يصلح لان يصير جزءا) من الاعضاء (واما المخالطة مغالط) اياه من أخلاط آخر غير طبيعية أو رطوبة غريبة ترد عليه من خارج (ولها) أى للاخلاط الغير الطبيعية (اسماء يعرفها الاطباء لسانا) ههنا (ليانها) فان اشتهت أن تعرف تفاصيلها فارجع الى الكتب الطبية * المرتبة (الثالثة في العروق فان الاخلاط الاربعة) بعد تولدها في الكبد تنصب الى العرق الثابت من جانب المحذب المسمى بالاجوف المقابل للعرق الثابت من مقعره المسمى بالبالب ثم (تندفع) الاخلاط (في العروق) المتشعبة من الاجوف (مختلطة) بمضها ببعض (وفيها) تنضم الاخلاط انضماما تاما فوق ما كان لها في الكبد وهناك (يتميز ما يصلح غذاء لكل عضو) عضو (فيصير مستمدا لان تجذبه جاذبة العضو) * المرتبة (الرابعة في الاعضاء فان الغذاء اذا سلك في العروق الكبار الى الجداول ثم) منها (الى السواقى ثم الى الرواضع ثم الى العروق الليفية ترشح) الغذاء (من فوهاتها) أي فوهات الليفية الشعرية (على الاعضاء وحصل لها في الاعضاء كل عضو) أي حصل غاذية كل عضو للاغذية

(قول الى الجداول) هي في اللغة الانهار الصغار والمراد هنا العروق المتوسطة بين الكبار والسواقى أي هي متوسطة بينهما في الغلظ والدفقة والسواقى من السقاية جمع ساق وهي العروق المتوسطة بين الجداول والروضع وهي أعنى الروضع من الرضاع جمع راضع أو رضيع وهي هنا العروق المتوسطة في الغلظ والدفقة بين الجداول والليفية وقوله ترشح جواب ادخاله الشعرية خبرا في قوله فان الغذاء وقوله غاذية كل عضو اشارة الى أن المضاف مقدر في كلام (المص) رحمه الله وقوله للاغذية اشارة الى أن الضمير في لما راجع الى الأغذية التي دل عليها اشد لتراشح المذكور الى الغذاء المذكور وقوله عليها أي على الاعضاء وقوله التشبه منصوب على أنه مفعول حصل بتهديد الصاد وقوله به أي بكل عضو وقوله كفى الذبول أي كفا في الذبول وقوله في الاستسقاء صلة الاخلال وقوله في الاصلاق خبرا في كذا الكلام في الذبول في تحصيل بدل ما يتخلل وكذا في البرص والبهق وفي التشبيه الخ وقوله وهو الاكثر أى البول هو الاكثر من المرتين

المرشحة عليها (التشبهه التصاقا وقد يتخل به كنى الذبول ولونا وقد يتخل به كنى البرص والبقي
وفي القوام وقد يتخل به كنى الاستسقاء اللحمي) والصواب الموافق للمباحث المشرقية ما قدمناه
من ان الاختلال في الاستسقاء اللحمي بالاتصاق وفي الذبول في تحصيل بدل ما يتخل وفي
البرص والبقي في التشبه من حيث القوام والماهية * (تنبيهان) الاول ان لكل مرتبة
من مراتب الهضم فضلا لا يصلح أن يصير جزءا من المتندي فيحتاج الى دفعة (فلاولى
التي في معدة (الثفل) الذي يندفع من طريقي الامعاء (ولثانية) التي في الكبد البول وهو
الاكثر (و) الباقي (المرتان السوداء والصفراء) المتدفعتان من الطحال والمرارة (ولثالثة)
التي في العروق (الرطوبة المائية المتدفعة بالبول والابخرة التي تصير عرقا) وجعل البول
فضلة للمرتبة الثالثة مخالف لما في المباحث المشرقية والمشهور فيما بين الاطباء (والرابعة) (التي
ولذلك) أي ولكونه فضلا للهضم الاخير المعد لصيرورة الغذاء جزءا من المتندي بالفعل بل
من أعضائه الاصلية المتكوّنة من المني (يضف استغراق القليل منه ما لا يضيف مثله) أي
مثل ذلك الاضفاف (استغراق اضعافه من الدم) أو سائر الاخلاط وذلك لان استغراقه
يورث وهنا في جواهر الاعضاء الاصلية المتولدة من المني دون غيره من الاخلاط * التنبيه
(الثاني) الغذاء ما يقوم بدل ما يتخل من الشيء بالاستحالة الى نوعه ويقال لما هو غذاء بالفعل
وبالقوة القريبة (والبعيدة) هذه العبارة توهم ان للغذاء معاني أربعة وعبرة الامام الرازي في
كتابه هكذا الغذاء هو الذي يقوم بدل ما يتخل عن الشيء بالاستحالة الى نوعه وقد يقال
له غذاء وهو يد بالقوة غذاء كالخبيطة ويقال له غذاء اذا لم يحجج الى غير الاتصاق في الانقضاء

(قوله) مخالف لما في المباحث المشرقية (أي المناسب له ولما هو المشهور بينهم أيضا) هو أن يذكر البول فضلة للمرتبة
الثانية على ما ذكره الشارح أن نقول القليل منه أي من المني وقوله نصب على أنه مفعول مطلق وقوله استغراق
بالرفع على أنه فاعل لا يضيف (قوله) بدل ما يتخل) بالنصب على أنه مفعول فيه أو مفعول له أي يقوم مقام
ما يتخل أو يقوم بدلا لما يتخل ولك أن تجعل قوله يقوم من الافعال الناقصة أي يصير بدل ما يتخل
(قوله) ولم يشبهه) عطف على قوله لكان أدبر' وهنا بحث ظاهر وهو انه كيف لا يكون أو بعبارة مع أن المراد
من قوله الذي يقوم الخ هو الذي من شأنه أن يقوم الخ سواء قام بالفعل أو بالقوة القريبة أو البعيدة وهذا معنى
اعم بحيث يتناول المعاني الثلاثة والنظر الى هذا المعنى لم يذكر الامام الفاضل قال وقد يقال له الخ و قد قدم نظيره في
تقسيم العلوم حيث قال هناك أي من شأنه أن يعلم فيتناول العلوم بالفعل والعلوم بالقوة وقوله بحيث متعلق بقوله
اجتوارها وقوله القيوا قره أي أصوات البطن وقوله احساء الحس غير مخلوط بلان أو دهن

ويقال له غذاء عند ماصلاً جزءاً من المختذى تشبيهه بالفعل ق قوله وقد يقال له تفصيل لما قبله بلا شبهة فلو كان بالفاء لكان أظهر ولم يشبهه على أحد ان معانيه ثلاثة (والمشهور) فيما بين الاطباء (ان البسيط لا يصير غذاء) للحيوان (ولا برهان عليه) بل فيه اشكال اذ لا شك ان النبات يجذب الماء الى نفسه ويصير ذلك الماء جزءاً منه فلم لا يجوز مثله في الحيوان * (الثالثة) من الاربع الخادمة (الماسكة و ^{وهي} القوة) التي تمسك الغذاء ريثما تفعل فيه الهاضمة فعلها) فالانساب أن يقدم ذكرها على الهاضمة كما فعله الامام الرازي وابن سينا وكأنه انما أخرها لاختذه الهاضمة في تفسيرها (ويثبتها) أي يثبت وجود الماسكة (في المعدة احتواءها على الغذاء من كل الجوانب) وليس ذلك لامتناء المعدة فانها تحتوي (وان قل الغذاء بحيث ليس بينهما فضاء) أصلاً (واذا ضعفت المعدة لم يحصل) ذلك الاحتواء المذكور فلا يحسن المضم (وان كثر الغذاء) مع ضعف المعدة (حصلت القرائن) والنفع ببطء الاستمرار (وبالتشريح نشاهد) هذا موجود في بعض النسخ ومعناه ما ذكره الامام في المباحث المشرقية من اننا اذا أعطينا حيواناً غذاء رطباً كالاشربة والاحساء الرقيقة وشرحنا في ذلك الوقت بطنه وجدنا معدته محتوية عليه من كل جانب قال ووجدنا البواب منطبقاً بحيث لا يمكن أن يسيل منه شيء من ذلك الغذاء الرطب ولوان حيواناً تناول عظماً أعظم من سعة البواب فانه يندفع فلما رأينا الرقيق الذي من شأنه النزول غير نازل والكثيف الذي ليس من شأنه النزول نازل علنا ان هناك قوة تمسك شيئاً غير شيء (و) يثبتها (في الرحم احتواءها على الزرع) الذي هو الولد وأطواره (بحيث لا ينزل) ولو شق الحيوان الحامل من أسفل السرة الى جانب الفرج وكشف عن الرحم برفق لوجد الرحم منضمة من جميع الجوانب منطبقاً اللحم بحيث لا يمكن أن يدخل فيه المليل فلو لم يكن في جواهر الرحم قوة تمسكه لما كان الامر كذلك وأيضاً جرم الذي يقتضي بطبعه الحركة الى أسفل فلو لا ان في لحم قوة تمسكه لما وقف (وكذلك) يثبت بهذا الطريق القوة الماسكة (في الاعضاء) كلها فانها تمسك الرطوبات التي هي أغذيتها (وبالجملة فلما رأينا الرقيق والثقيل) أي الجسم الجامع بين الرقة والثقيل كالشروبات والاحساء الرقيقة في المعدة على ماسر والتي في الرحم والاخلط في الاعضاء (الذي من شأنه النزول لا ينزل و) رأينا (خلافه) أي التليظ الخفيف (الذي ليس من شأنه النزول) كالعظم الكبير الحجم الخفيف الوزن على ما تقدم (ينزل علنا ان

(ثمة أى في كل واحد من المعدة والرحم والاعضاء) (قوة ماسكة إلى الأبد) من القوى الخادمة (الدافعة) أما الغذاء المبدأ للمضو إليه) فمعين بدفعها جاذبة العضو في جذب الغذاء (وأما للفضل عنه) فإن الدم الوارد على الأعضاء مخلوط بالاخلط الثلاثة فيأخذ كل عضو مايلائه ويدفع ماينافيه ولولا دفعه إياه لم يخل شئ من الأعضاء عن الاخلط التي نفسهه (و) أيضا (يحمده) ترك هذه الكتابة أولى أى يحمده (كل أحد من نفسه عند التبرز) إذا كان البراز معتقلا وكان في الامعاء فضل لدافع (كأن معدته واماها) وسائر أحشائه (تنزع) من موضعها وتتحرك إلى أسفل لدفع الفضل حتى أنه ربما انخلع الماء المستقيم عن موضعه بقوة الحركة الدافعة بمنزلة مايمرض له في الزحير (وبدل عليه) أيضا (التي من غير اختيار ومانراه) حينئذ (في المعدة من الاتزاع عن موضعها) إلى فوق بحيث يحرك معها عامة الاحشاء (و) كذا يدل عليه (سائر الاستفراغات البخرانية وغيرها) اذ لابد لها من دافع يدفعها (تنبه اثبات تعدد القوى وتغايرها) بالدوات على رأى الحكماء (بناء) أي مبني (على أصلهم) إلى من أن الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والاجاز أن يستند الكل) أى جميع الافعال المذكورة (إلى قوة واحدة) بالذات (وقد ثبت) فيما مر (ضعفه) أي ضعف هذا الاصل وفساده فلا يصح مابنى عليه من تعدد القوى وتغايرها (ثم) أن سلمنا صحته قلنا (شرطه عدم تعدد الآلات والقوايل) اذ مع تعددها يجوز أن يصدر عن الواحد أشياء مشتركة اتفاقا (وانه) أى عدم تعدد الآلة والقوايل فيما نحن بصده (غير معلوم) جاز حينئذ أن لا يكون هناك الا قوة واحدة تجذب الطعام بالة ونعذبه باخرى وتضمه بثالثة وتدفع الفضل بالة رابعة وتورد الغذاء تارة أكثر من المختل وتارة تنقص أو مساو يا فلا تعدد في هذه القوى الا بالاعتبار (وما يقال) في بيان تعدد القوى (أنا نرى المضو قويا في أحدها) أى أحدي القوى (وضميفا في الاخرى) منها (فهما) أصرا (متغايران) قطعا لا متناع اجتماع المتنافيين في ذات واحدة (ضعيف لجواز أن يكون ذلك) الاختلاف في المضو (لضعف الآلة

(قوله الدافعة) جعل الالف واللام ههنا بمعنى التي تدفع الغذاء إليه أى إلى العضو وقوله للفضل أى التي تدفع الفضل عنه أى عن العضو عند التبرز رأى عند التغييط وقوله فضل لدافع أى فضل مرجع وقوله وسائر أحشائه أى الأمور التي هي في جوفه وهومن الحشو والماء يكسر الميم وهو مفرد والجمع الامعاء والزحير بالزاي المجعومة والحاء المهملة وهو استطلاق البطن والاستفراغات البخرانية هي التي حصلت بشدة الحر

واختلاف فيها) لضعفه وقوة في ذات القوة (ثم) تقول في ابطال القوى لاسباب القوة
المصورة كما زعموه ان (من تأمل في عجائب الافعال الحادثة في علم الطبيعة) من النباتات
للتخالفه الانواع والحيوانات المتباينة الخفائي (البالغة) تلك الافعال العجيبة (من الاتقان)
والاحكام (أقصى الغاية وكان) ذلك التأمل (راجعا الى فطنة وانصاف باقيا على فطرة الله
تعالى التي فطر الناس عليها) من الذكاء والميل الى الصواب (لهم بصيرته التقليدية) من أهل
الاهواء (ولم يكن أسيرا في مطبوعة الوهم) أي في سجنه بان لا يفلت وهمه على عقله (علم)
ذلك التأمل (بالضرورة انها) أي تلك الافعال العجيبة البالغة تلك الدرجة العالية (لا يمكن
ان تستند الى قوى بسيطة) أو مركبة (عديمة الشعور) بما يفرض صادراتها (سيما ما يحدث)
في الحيوانات (من الصور) والاشكال والتخطيطات المقديرية والاضايع الثلاثة (في الرحم
وبما فاض) فيه (من الصور) النوعية (والقوى) النابتة لها (على تلك المادة المتشابهة الاجزاء)
على الرأى الاصوب (وما يراعى فيها) أي في تلك الامور الحادثة والمفاضلة (من) حكم
و (مصالح قد تحيرت فيها الارحام وعجزت عن ادراكها) العقول و (الافهام قد بلغ المدون
منها) أي من تلك الحكم والمصالح (مما علم) في الكتب التي دونت فيها منافع أعضاء
الحيوانات وأشكالها ومقاديرها وأوضاعها (خمس آلاف وما لا يعلم) منها (أكثر) مما علم
كما لا يخفى على ذي حدس كامل (وعلم) ذلك التأمل أيضاً (علما ضروريا لا يشوبه ريب ولا
يحتمل النقيض بوجه) من الوجوه (انها) أي تلك الافعال المذكورة (لا تصدر الا عن
علم) كامل (علمه) خبير) بواطن الاشياء وما يخفى منها (حكيم) يتقن أفعاله مطابقة للمنافع
التي يتصور ترتيبها عليها (قدبر) على كل ما تلاقت به مشيئته بعد علمه المحيط (كما نطق به
الكتاب) الكريم (في عدة مواضع في معرض الاستدلال) على عظمة الصانع وكماله منها
قوله تعالى هو الذي يصوركم في الارحام كيف يشاء فدل ايراده في معرضه على انه علم

(قوله ولم يعلم) بكسر الميم من التعمية وبصيرته مفعوله والتقليد فاعله وقوله من أهل الاهواء حاله من الضمير
الاستدراكي قوله لم يعلم فيكون الحال هنا قيد الخفي دون والمطمورة الحفرة فلذا فسرهاب السجى وقوله علم خبران
والتخطيطات يروى بالخاء المهملة والطاء بن المهمتين من خط الرجل أي نزل فتخطيط الشيء جعله في منزلته
ومرتبته من جهة مقداره ووضعه وشكله وقد يروى بالفاء بن فعنى تخطيط الشيء أن يعطى حظوظها من
المقدار والوضع والشكل وقوله على الرأى الاصوب يعنى أن المختار في المني كونه متشابه الاجزاء لا كونه
متخالف الاجزاء وعلى هذا فاستناد أطواره الى الفاعل المختار العليم الحكيم يكون أظهر

ضروري يستدل به على غيره هذا هو الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه (على ان في الاعتراف بالفاعل المختار) واسناد الاشياء اليه ابتداء كما مرت اليه الاشارة مرة بعد أخرى فائدة جليلة هي ان فيه (لندوحة عن كثير من) أمثال (هذه التعملات التي يكذبها العقل الصريح وبأبهاا الذهن الصحيح ولا يقبلها طبع سليم ولا يذعن لها ذهن مستقيم ربنا لا ترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك أنت الوهاب) منك المبدأ واليك المآب ﴿تبيين﴾ آخران على أمرين متفرعين على ثبوت القوى وتمدها (الاول قالوا وهذه) القوى (الاربع) الخادمة للاربع الاولى (تخدمها الكيفيات الاربع فاشد القوى حاجة الى الحرارة المأخضة) لان المضمم عبارة عن حالة الغذاء في الكيف وهي لا تحصل الا بتفريق الاجزاء الغليظة وجمع الاجزاء الرقيقة ولا يحصلان الا بحركة مكانية فعمل المأخضة حركتان كيفية وايئة وكل واحد من الجذب والدفع حركة واحدة ابنة والامساك وان لم يكن في نفسه حركة بل هو منع عن الحركة الا أنه لا يحصل الا بتجريك اللب المورب الى هيئة الاشتمال فلا بد فيه أيضاً من الحركة الابنية واذا ثبت ان افعال هذه القوى لا تتم الا بالحركة ولا شك ان البرودة مميته مخدرة فلا ينفع بالذات شيئاً من القوى بل هي محتاجة في أفعالها وحركاتها الى الحرارة التي تعاونها فاما كانت الحركة فيها أكثر كالمأخضة كانت حاجتها الى الحرارة أشد (ثم الجاذبة) لانها تحتاج الى حركات في الاين كثيرة قوية قالوا والاجتذاب اما بفعل القوة كما في المغناطيس واما باضطراب الخلاء كما يجذب الماء في الزواقات

(قوله تخدمها الكيفيات الأربع) هذه الكيفيات الأربع تخدم تلك القوى الأربع سواء كانت هي حاصلة في محال تلك القوى وهي الكيفيات الغريزية أو حاصلة في الأغذية أو في الهواء لكن لو كانت هي في غاية الافراط تكون مضرة كما في بردة الأفيون وحرارة الصيف في بعض المواضع الفائرة وقوله حركتان الخ كيفية راسخة وهي استعمال الغذاء في الكيف على ما أشير اليها آنفاً وقوله اليف المورب هو من باب التفعيل يقال ورب العرق أى فسد والمراد هتاهو اليف المرخي المرسل وقوله الممتنة من امتنه أى جعله متيناً صلباً وقوله مخدرة بالخلاء الممجة أى مؤدية للسكسلان والقصور وفي بعض النسخ بالخاء المهملة يقال حدر جلد الرجل أى ورم بكسر الراء واحدرته انا الحارة مغلفة للأغذية ومخلخلة لها وقوله في الزواقات وقدمه تفسير الزواقات في آخر مباحث المسكن في مرصد الكم من موقف الاعراض لانه حاجتها الى التعريك أمس هذا وجه الترتيب الذي أشار اليه ههنا بكلمة ثم معنى ان الحاجة الى اليبوسة انما هو لأجل التسكين وظاهر ان التسكين في فاعلية الماسكة يكون مقصوداً بالذات وفي فاعلية الجاذبة يكون مقصوداً لأجل التمكن من التعريك من بعض ماسكن الأغذية الى مسكن آخر لها فتكون حاجة الماسكة الى اليبوسة أكثر من حاجة الجاذبة الى التعريك كانت أمس من

واما بالحرارة كافي السراج وان كان هذا الاخير واجبا في الحقيقة الى ذلك الاضطراب فاذا كان مع الجاذبة معارضة حرارة كال جذب أقوى (ثم الدافعة) لان فعلها تحريك محض (ثم الماسكة) لما صر من ان فعلها لا يحصل الا بتحريك الليف لكن لما كانت مدة تسكين الماسكة للغذاء أكثر من مدة تحريكها لليف كان احتياجها أقل (وأشد القوى حاجة الى اليوسة الماسكة) لان فعلها بالذات هو الامساك والتسكين واليوسة نافعة في ذلك جداً (ثم الجاذبة) لان حاجتها الى التحريك أمس من حاجتها الى تسكين أجزائها لئلا تقبضها باليوسة لئلا يتمكن من التحريك (ثم الدافعة) وذلك لان فعلها أيضاً التحريك واليوسة تقيد زيادة تمكن للروح وأنها من الاعتماد الذي لا بد منه في الحركة ولو كان في جوهر الروح أو الآلة استرخاء بسبب الرطوبة لتعسر الحركة وحيث كانت الحركة في الجاذبة أقوى كانت حاجتها الى اليوسة أشد (والهاضمة لا حاجة لها الى الليس بل الى الرطوبة) المعينة اياه في التفريق والجمع والطبخ والانضاج والبرودة مع كونها منافية بالذات لافعال هذه فتخدم بالعرض الماسكة باعانتها على حبس الليف المورب على هيئة الاشتمال الصالح للامساك. وتخدم كذلك الدافعة بأنها تمنع تحليل الریح المعينة على الدفع وأيضاً تفلظها وكلما كانت الریح أغلظ كانت أعون وأيضاً تجمع الليف العاصر وتكثفه فتكون أقوى في الدفع فظهر مما ذكر ان الحرارة تخدم جميع هذه القوى والبرودة لا تخدم الا الماسكة والدافعة وان اليوسة تخدم ماسوى الهاضمة والرطوبة تخدمها فقط * التنبيه (الثاني) قد تتضاعف هذه القوى في بعض الاعضاء فالمعدة فيها جاذبة اليها ما يصلح لها وجاذبة) أيضاً (لغذاء البدن من خارج وبالجملة فقد تفعل (المعدة) نارة للاعداد) وتهبته الغذاء لسائر الاعضاء (ونارة للاغتذاء وكذا كثير من الاعضاء) كالكبد وسائر ادوات الغذاء وفي المباحث المشرفة قال بعض الحكماء ان هذه القوى الاربع توجد في المعدة مضاعفة احدهما التي تجذب غذاء البدن من خارج الى تجويف المعدة والتي تمسكه هناك والتي تغيره الى

حاجتها الى تسكين الأغذية (قوله) وحيث كانت الحركة في الجاذبة أقوى (هذه الإشارة الى وجه الترتيب بين الجاذبة والدافعة) كدال عليه بكلمة ثم وحاصل ان حاجة كل منهما الى اليوسة انما هو لأجل التسكين الممكن للتحريك فما كان تحريكه أقوى كان حاجة الى اليوسة أكثر وقوله وتخدم أي تخدم البرودة وقوله كذلك أي بالعرض من قوله تفلظها من التغليظ أي تفلظ البرودة الریح المنضبة وهذا من الاعانة (قوله احدهما) أي احدى الجلتين وهما وان لم تكونا مذكورين صريحاً لهما كانتا مفهوميتين من وقوع قوله مقابلة عفة حالاً مقيدة لما قبلها ولكل واحدة من الجلتين أجزاء أربعة كما ذكره

ما يصلح ان يكون دما والتي تدفعه الى الكبد والثانية التي تجذب الى المدة غذاءها على الخصوص
ونمسك هناك وتغيره الى جوهرها وتذرع الفضلات عنها وكذا الحال في الكبد لان التغيير
الى الدم غير التغيير الى جوهر الكبد كما ان التغيير الى العصاره غير التغيير الى جوهر المدة
وهذه الثانية موجودة بأجزائها الاربعة في جميع أعضاء البدن على اختلاف جواهرها واما
في المدة والكبد فيوجد معها أيضاً الاولى بأجزائها الاربعة ثم قال قال الامام الرازي ان كان
هذا حقاً وجب ان يحكم به في النعم واللسان والمرئ والامعاء والعروق المسماة بمساريقا وبالجملة
في جميع أعضاء الغذاء

﴿ انقسم الثاني في النفس الحيوانية وتسمى قواها ﴾

التي لا توجد في النبات (نفسانية وهي اما مدركة واما محركة) لان امتياز الحيوان عن
مشاركاته في القوى الطبيعية بهاتين القوتين (والمدركة اما ظاهرة واما باطنة) فهذه أنواع
ثلاثة (النوع الاول القوي المدركة الظاهرة) قدم المدركة على الحركة لان تحريكها انما هو
بالارادة المتوقفة على الادراك وقدم الظاهرة على الباطنة لظهورها (وهي المشاعر) أي
الحواس (الخمس الاول البصر والحكماء فيه) أي في الابصار (قولان) بل أقوال ثلاثة
مشهورة الا ان الثالث قريب من الثاني فذكره المصنف في قرنه وعدها قولاً واحداً
﴿ الاول ﴾ وهو مذهب أرسطو) وأتباعه من الطبيعيين (انه انما يحصل الابصار
(بانعكاس صورة المرئي بتوسط الهواء المشف) الذي لالون له فلا يستر ما وراءه (الى الرطوبة
الجليدية) التي في العين (وانطباعها في جزء منها) أي من تلك الجليدية (وذلك الجزء)
الذي تنطبع فيه الصورة (زاوية) رأس (مخروط) متوهم لا وجود له أصلاً (قاعده سطح
المرئي) ورأسه عند الباصرة (ولذلك) أي ولان الابصار بالانطباع على الوجه المذكور دون
خروج الشعاع (يرى القريب اعظم) من البعيد مع تساويهما في المقدار بحسب نفس الامر
بل مع اتحاد المرئي في حالتي القرب والبعد وذلك (لان الوتر الواحد الذي هو امتداد سطح
المرئي (كقرب) من النقطة التي خرج منها اليه خطان مستقيمان محيطان بزوايا) كان

(قول في القوى الطبيعية) وهي القوى التي كانت للنفس النباتية على ما مر في صدر القسم الأول وقد عرفت
أن سائر الحيوانات مشاركة للنباتات في القوى الطبيعية وقوله قريب من الثاني على ما سيبيح في هذه الورقة ان
شأنه تعالى وقوله فان ذكره المصنف في آقرنه أي شدة في جبل واحد

أفصر ساقاً فأوتر) عند تلك النقطة (زاوية أعظم وكلما بعد) عنها (كان أطول ساقاً فأوتر) عندها (زاوية أصغر) كما تشهد به القطرة السليمة (والنفس انما تدرك الصغر والكبر) في المرئي (باعتبار تلك الزاوية) فانها اذا كانت صغيرة كان الجزء الواقع من الجليدية فيها صغيراً فترسم صورة المرئي فيه فيري صغيراً واذا كانت كبيرة كان الجزء الواقع فيها كبيراً فترسم صورته فيه فيري كبيراً ومن المعلوم ان هذا انما يستقيم اذا جعلت الزاوية موضعاً للابصار كما ذهبنا اليه وأما اذا جعل موضع الابصار قاعة المخروط كما يقتضيه القول بمخروج الشعاع فيجب أن يرى الجسم كما هو سواء خرجت الخطوط الشعاعية من زاوية ضيقة أو غير ضيقة هكذا قالوا وفيه بحث لان الأبصار ليس حاصلها بمجرد التقاء عدة بل لرأس المخروط فيه مدخل أيضاً فجاز أن يتفاوت حال المرئي صفراً وكبراً بتفاوت رأسه دقة وغلظاً ألا ترى ان الابصار ان كان بالانطباع كما زعموه كان الظاهر أن لا يتفاوت حال المرئي بين الصغر والكبر بالتقرب والبعد لكن لما كان الانطباع على ما صوروه من قوهم المخروط جاز أن يظهر التفاوت فيه بحسبهما (و) يدل على صحة القول الاول ان (من نظر الى الشمس) بتدقيق وامعان (نظر أطول يلائم اعرض عنها) ونمض عينيه (فانها تبقى صورتها في العين مدة ما) حتى كأنه بعد التغميض ينظر اليها وكذا من نظر الى الروضة المخضرة جداً ساعة طويلة نظراً بتدقيق فان عينيه يتكفيان بتلك الخضرة حتى اذا نظر الى لون آخر لا يصبه خالصاً بل مخلوطاً بالخضرة أو نمض عينيه فانه يجد كأنه ناظر اليها فلولا ان الأبصار بانطباع صورة المرئي لما كان الامر كذلك (و) مما يدل على صحته أيضاً أن يقال (له) أى للبصر في ادراكه (اسوة بسائر الحواس) الظاهرة (اذ ليس ادراكها) لمدركتها (بان يخرج منها شيء ويتصل) ذلك الشيء (بالحسوس بل) ادراكها ايها انما هو لان الحسوس يأتيها) فوجب أن لا يكون الاحساس بالبصر لخروج شيء منه الى المبصر بل لان صورته تأتية فدل ذلك على صحة الانطباع وفساد الشعاع (ويمكن أن يقال على) الدليل (الاول لعله) أي لعل ما ذكرتموه من تفاوت المرئي الواحد في الكبر والصغر بالتقرب والبعد (لسبب آخر) لالانطباعه في جزء أكبر أو أصغر فان عدم العلم به لا يوجب عدمه (و) ان يقال (على الثاني ان الصورة) أي

(قول) لما لا يبصر ليس حاصلها (لانه لا يبصر في صورة خروج الشعاع الخ وقوله فيه أي في الابصار قوله فيه بحسبهما أي في حال المرئي بحسب التقرب والبعد بناء على خروج الشعاع المتوهم وقوله أسوة أي مساواة

صورة الشمس أو الروضة (انما تبقى في الخيال) دون الجليدية الا ترى انه لا يتفاوت الحال بالتغميض والابصار في هذه الحالة قطعا (و) ان يقال (على الثالث انه تمثيل) وقياس للبصر على الحواس الاخر (بلا جامع) معتبر اذ من الجائز ان يكون ادراك هذه الحاسة بخروج شيء منها الى مدر كها دون باقي الحواس الظاهرة (احتج النفاة) للانطباع (بوجوه والعمدة) في الاحتجاج عليه (ما ذكره جالينوس وهو ان الجسم لا ينطبع فيه من الاشكال الا ما يساويه) في المقدار (فوجب) على تقدير كون الايصاد نفس الانطباع أو مشروطا به (أن لا يبصر) من الاشياء (الا قدر نقطة الناظر منها) وهو السواد الاصفر الذي فيه انسان العين (لكنا نبصر نصف كرة العالم والجواب انه لا يمنع حصول شبح الكبير في الصغير انما المحال حصول ذلك الشكل) الكبير (بعينه) في الصغير (والحاصل) مما ذكرنا في الجواب (ان هذا) الذي أورده جالينوس (انما يرد على من يرى) ويمتد (ان المبصر نفس الشبح) المنطبع في الجليدية كما توهمه المتأخرون من كلام المعلم الاول وحكوه عنه (وأما من يزعم ان حصول الشبح شرط للابصار) وان المبصر هو ذلك الامر الخارجي (فلا يرد عليه ذلك) الذي أورده فان شبح الشيء قد لا يساويه في المقدار وان كان موجبا لابصاره على ما هو عليه (وهذا) الاخير (هو الحق) على القول بالانطباع وفي المخلص ان المتأخرين لم يفهموا كلامه فحكوه على ما لا ينبغي فتارة قالوا ان هذه الصورة نفس الابصار وأخري قالوا انها الابصار والمبصر معا وأما الموجود الخارجي فغير مرئي أصلا ثم انهم تصبوا لهذه الخرافات وعرضوا معلمهم لظمن الطاعنين فهم كالرواة السوء للشاعر الجيد (القول الثاني) انه يخرج من العين جسم شعاعي على هيئة (مخروط متحقق) رأسه يلى العين وقاعدته تلى المبصر والادراك التام انما يحصل من الموضع الذي هو موضع سهم المخروط) وهو مذهب جهود الرياضيين ثم انهم اختلفوا فيه على وجوه ثلاثة الأول ان ذلك المخروط مصمت الثاني انه ملتئم من خطوط مستقيمة شعاعية هي أجسام دقاق قد اجتمع اطرافها عند مركز البصر وامتدت متفرقة الى المبصر فواقع عليه اطراف تلك الخطوط ادركه البصر وما وقع بين اطرافها لم يدركه ولذلك يخفى على البصر الاجزاء التي في غاية الصغر الثالث انه يخرج من العين جسم شعاعي دفيع كأنه خط واحد مستقيم ينتهي الى المبصر ثم يتحرك على سطحه (قوله) كأنه خط واحد مستقيم الخ) واطلاق المخروط عليه انما يكون باعتبار ما يتجهل مخروطا

حركة سريعة جداً في طول المرئي وعرضه فيحصل الإدراك به واحتجوا على مذهبهم بأن الإنسان إذا رأى وجهه في المرآة فليس ذلك لانطباع صورته فيها والا كانت منطبعة في موضع معين منها ولم تختلف باختلاف امكنة الراي من الجوانب بل لان الشعاع خرج من العين الى المرآة ثم انعكس منها اصطقاتها الى الوجه ألا يرى انه اذا قرب الوجه منها تخيل ان صورته مرسمة في سطحها واذا بعد عنها توهم انها غائبة فيها مع علمنا بأن المرآة ليس لها غور بذلك المقدار وههنا مذهب ثالث هو أنه ليس يخرج من العين شعاع لكن الهواء الذي بينها وبين المرئي يتكيف بكيفية الشعاع الذي فيها ويصير ذلك آلة في الابصار ولما كان هذا أيضاً مبنيًا على الشعاع كان في حكم المذهب الثاني كما مر (ويبطله) أي المذهب الثاني (انه اذا كان) هناك (ريح) عاصفة (أو اضطراب في الهواء) وجب ان تتشوش تلك الشعاعات (الخارجة من العين) وتتصل بالاشياء الغير المقابلة للوجه فوجب ان يرى الانسان ما لا يقابله لاتصال شماعة به كما أنه لما كان الصوت عبارة عن الكيفية التي يحملها الهواء المتوج لا جرم انه يضطرب عند هبوب الرياح ويميل من جهة الى جهة) وأشار الى ابطاله وابطال المذهب الثالث معاقوله وأيضاً فاعلم ضرورة ان النور الذي يخرج من عين المصنوع يستحيل ان يؤثر فيما بينه وبين الكواكب الثابتة) أي يستحيل ان يقوي ذلك النور على خرق الهواء والافلاك بحيث يصل الى الثواب ويتصل بنصف كرة العالم ويستحيل أيضاً

من حركته السريعة جداً وقدره على مذهبهم وهو القول بخروج الشعاع على الوجوه الثلاثة المذكورة وقوله والا كانت الخ فيه منع وقوله ألا يرى أنه اذا قرب وفيه بحث أيضاً (قوله الذي بينها وقوله الذي فيها) الضمير في بينها وقوله فيها راجع الى العين وقوله كان في حكم المذهب الثاني لايحتمل عليك ان المذهب الثاني مبني على أن يكون لشعاع المخروطي جوهر اجساماني واستحالته ظاهرة كاذ كره بقوله وأيضا فيعلم الخ وان المذهب الثالث مبني على أن يكون الشعاع المخروطي عرضا ولا استحالته عقلية معاني أن يحدث من المبدأ الفاضل ذلك الشعاع في الهواء أو في الأفلاك بواسطة استعدادات وشرائط موجبة لذلك كتقلب الحدقة وسلامة العينين مثلا ولا يلزم من حدوثه أو زواله تبدل سائر كيفيات الهواء والافلاك بل هي اعني تلك الكيفيات باقية على حالها كما كانت هي عليه قبل ذلك فتأمل (قوله وجب أن يتشوش) هذا ممنوع والقياس على الصوت كما ذكره في ابطال المذهب الثاني قياس مع الفارق فان الصوت كيفية قائمة به الهواء والشعاع المذكور جوهر قائم بذاته وقوله ويستحيل أيضاً الخ إشارة الى ابطال المذهب الثالث وقد عرفت انغام ما يدفع هذا الاعتراض عن المذهب الثالث وقوله بل نقول ذلك العضو الخ انما يريد أيضاً على المذهب الثاني ويمكن دفعه عن المذهب الثالث كما ذكرنا وقس على هذا ما قاله الامام ههنا وقوله ولا حالة الشعاع المصدر مضاف الى الفاعل ومفعوله هو قوله ما بينهما

ان يقوى نور عينه على احالة ما بينهما الى كيفيته (بل نقول ذلك المصفور أو الانسان أو الفيل ان كان كله نوراً لما امتد ولا أحال) الى كيفيته (من الهواء عشرة فراسخ وان لم يكن هذا جلياً في العقل فلا جلي عنده) واذا كان الامر كذلك لم يتصور امتداده الى الثوابت ولا احالة الشماع الذي في الدين ما بينهما الى جوهره فبطل القول بالشماع وتوسطه في الابصار مطلقاً قال الامام الرازي في المباحث المشرقية حاصل الكلام في هذا المقام أن نقول انا نعلم علماً ضرورياً بأن العين على صغرها لا يمكن ان تحيل نصف كرة العالم الى كيفيتها ولا ان يخرج منها ما يتصل بنصف كرتها ولا ان يدخل فيها صورة نصفه فالماذهب الثلاثة ظاهرة الفساد بتأمل قليل في هذا الذي ذكرناه وانى لا تعجب من اشتراكها فيما بين الناس واقبالهم على قبولها قال ومن المحتمل ان يقال الابصار شعور بخصوص وذلك الشعور حالة اضافية فتى كانت الحاسة سليمة وسائر الشرائط حاصلة والموانع مرتفعة حصلت للمبصر هذه الاضافة من غير ان يخرج من عينه جسم أو ينطبع فيها صورة فليس يلزم من ابطال الشماع أو الانطباع صحة الآخر اذ ليس على طرفي التقيض (تنبيه) سواء قلنا الابصار بالانطباع أو بخروج الشماع فانه ينفذ في الجسم الشفاف (المتوسط فيما بين الرائي والمرئي كالهواء مستقيماً وينفذ في الشفاف الذي شفيفه مخاف لشفيف الهواء كالماء والبخار منقطعاً) هذا انما يظهر على القول بخروج الشماع فان الخطوط الشماعية التي على سطح المخروط كما مررت اليه اشارة في صدر الكتاب تنفذ الى المرئي على الاستقامة الى طرفيه اذا كان الشفاف المتوسط متشابه المثلث والرقعة فان نرض هناك تفاوت بأن يكون ما يلي الرائي هواء وما يلي المرئي ماء مثلاً فان تلك الخطوط اذا وصلت الى ذلك الماء انعطفت ومالت الى سهم المخروط ثم وصلت الى طرفي المرئي فتكون زاوية رأس المخروط ههنا أكبر منها في الصورة الأولى فلذلك يرى المرئي أعظم ولو انعكس الفرض مالت الخطوط الى خلاف جانب السهم فتري أصغر وأما على القول بالانطباع فليس هناك مخروط ولا خطوط مستقيمة نافذة

(قوله مستقيماً) وكذا قوله منعطفاً حال من الضمير المستتر في ينفذ وهذا الضمير المستتر راجع الى الابصار المذكور نظراً الى اعتبار معنى الشماع فيه محققاً أو موهوماً على ما اشار اليه الشارح وقوله هناك أى في صورة التفاوت المذكور منها أى من زاوية رأس المخروط حال كونها في الصورة الأولى أى في صورة تشابه الغلط والرقعة

في الشفاف على الاستقامة أو الانعطاف الاعلى سبيل التوهم المحض والتخيل الصرف فيختلف حال زاوية رأس المخروط والجزء الواقع فيها من الجليدية فيتفاوت أيضا المرئي الواحد صفرا وكبرائهم ان الانعطاف الى جهة السهم أو خلافها انما يكون (بزاوية أصغر من زاوية الرؤية بكثير ومن تصوراتها مثل زاوية الرؤية فقد أخطأ وموضع بيانه غير هذا الموضع) وقد بينه بعض من عاصره المصنف من محقق صناعة المناظر انه ينعكس الشعاع البصري وغيره من السطح الصقيل كالمرآة والماء الى ما يقابله بزاوية مساوية لزاوية الرؤية يعني زاوية الشعاع وليكن لتصوير انعكاس الحدقة وح كسطح الماء وح ب هو المرئي من سطحه وهو مقابل المرئي بحيث يكون وضعه منه كوضعه من الحدقة ف ا ب هو الخط الشعاعي النافذ الى المرئي وه ب الشعاع المنعكس وزاوية ا ب ح زاوية الشعاع على سطح المرئي من جانب ح وزاوية ه ب ك زاوية الانعكاس عليه وهي مساوية للزاوية الاولى ولما تساويا وجب أن يتساوي أيضا زاويتا ا ب ك ه ب ج وأما زاوية ا ب ه فهي الواقعة بين خطي الشعاع النافذ والمنعكس وقد تدنى هذه الزاوية كما اذا كان الخط النافذ قائما على سطح المرئي فينطبق عليه الخط المنعكس وأما تصوير الانعطاف فهو أن نفرض ه الحدقة و ا ب المرئي فاذا كان

(قوله) فقد أخطأ فان زاوية الانعطاف كانت مساوية لزاوية الرؤية فاذا فرضنا أن يكون الشعاع النافذ بما على سطح المرئي مثلا لزم أن يرى ذلك المرئي أضعاف أصعاف مقداره في صورة الانعطاف الى جهة السهم ولزم أن لا يرى ذلك المرئي أصلا في صورة الانعطاف الى خلاف جهة السهم وذلك لان زاوية الرؤية على الفرض المذكور انما تكون هي الزاوية القائمة ثم أنه لو فرضنا وقوع زاوية الانعطاف فلا بد أن تتحد في كل من جانبي السهم المخروط زاوية انعطاف فعلي تقدير مساواة زاوية الانعطاف لزاوية الرؤية يلزم ان تتحد في جانبي السهم زاويتان هما القائمتان وتظهر ان مابين ضلعي زاوية الانعطاف يكون مرئيا في صورة الانعطاف الى جهة السهم ويكون غير مرئي في صورة الانعطاف الى خلاف جهة السهم وتظهر ايضا ان القائمتين لو كانتا جفتين في سطح الماء الذي تحته العنبه فرضا لم تبقى هناك زاوية أصلا فلزم ان يرى المرئي في الماء بقدر عرض الماء بالغا ما بلغ في الصورة الاولى فيكون ذلك المرئي مرئيا أضعاف أصعاف مقداره مرارا كثيرا هذا خلف وان لا يرى ذلك المرئي أصلا في صورة الثانية اذ الفرض ان زاد في الانعطاف قد كانتا قائمتين وان لم يكن مابين ضلعي كل من الزاويتين المذكورتين مرئيا أصلا في الصورة الثانية فتأمل والله الموفق (قوله) انه ينعكس الخ عطف على قوله فانه بنفذا الخ وقوله بزاوية مساوية لزاوية الرؤية وهي زاوية الانعكاس فانها مساوية لزاوية الرؤية هي زاوية الشعاع كما بينه (قوله) وجب ان يتساوى أيضا زاويتا ب د ه و * ب ج وذلك لان زاوية (ا ب ه) قد مشتركة بين زاوية (ا ب د) وزاوية (ه ب ج) فلما كانت الزاويتان المذكورتان متساويتين بدون اعتبار القدر المشترك يلزم أن تكونا متساويتين أيضا مع اعتبار انضمام القدر المشترك الى كل واحدة منهما

الشفاف المتوسط على قوام واحد فالواصل الى طرفي المرتني الخطان الاحمران المستقيمان
 واذا كان مختلفا بحيث يكون مايلي المبصر أغلظ فالواصل اليهما الخطان الاسودان المنعطفان
 عن الاستقامة الى سهم المخروط وزاوية الانعطاف هي الزاوية للتوهمة من الخط المنعطف
 مفروضاً على الاستقامة والانعطاف كزاوية ح كا (ولهذا) الذي ذكرناه من الانعطاف
 والانعكاس على زاوية مساوية لزاوية الشعاع (لوازم) كثيرة (من رؤية الشجر على الشط
 منتكسا و) رؤية (الغنية في الماء كالأجاصة ونحوها لسنا الآن بصدد بيانها فانه خروج عن
 الصناعة) الكلامية بالكيفية اما رؤية الغنية كذلك فنلوازم الانعطاف لان زاوية الخطين
 الاسودين عند الحدقة أكبر من زاوية الاحمرين كما مر ذلك في المرصد الرابع من المرفق
 الأول وأما رؤية الشجر منتكسا فنلوازم تساوي زاويتي الشعاع والانعكاس ولنشر اليه
 ههنا اشارة خفية وهي أن نفرض خط ا ب عرض النهر وخط ح ب الشجر القائم على شطه
 و ه الحدقة ونفرض على ا ب نقطتي ك و وعلى ح ب نقطتي ح ط فاذا خرج من ه خط
 شعاعي الى و آخر الى ك وجب أن ينعكس الاول الى نقطة ط مثلاً فتكون الزاوية الشعاعية
 أعني زاوية ه و ا ك الزاوية الانعكاسية أعني زاوية ط و ب وأن ينعكس الآخر الى نقطة ح
 فيتساوى أيضاً شعاعية ه و ا و انعكاسية ح ك ب حتي تكون الخطوط المنعكسة من سطح
 الماء الى الشجر كأوتار الآلة الحداية المسماة بمنك على ماسر في ذلك المرصد فيكون المنعكس
 الى رأس الشجر أطول من المنعكس الى ماتحته ولا شعور للنفس بالانعكاس لاعتيادها الرؤية
 بخروج الاشعة على الاستقامة فيكون رأس الشجر عندها ادخل في عمق الماء وهكذا الى
 أسفله فتراه منتكسا رأسه أبعد من سطح الماء غائر فيه جدا ولا يجوز أن ينعكس الخط من
 ك الى ط ومن و الى ح والا كانت شعاعية ه و ا ك انعكاسية ط و ب وهذه الانعكاسية أصغر
 من زاوية ح و ب الخارجة عن مثلث ك و ب شعاعية ه و ا أصغر أيضاً من هذه الخارجة

(قوله) وهذه الانعكاسية اصغر من زاوية (ح د ب) الخارجة عن مثلث (ز د و) وذلك لانه لو لم تكن هذه
 لانعكاسية اصغر من زاوية (ح د ب) لم يوجد المثلث المذكور لانه حينئذ لم يوجد اضلاع ذلك المثلث اذ لم يكن
 حط (و ح) ضلعا له بل يتبع نقطة ح بين نقطتي (ط ب) فيكون الانعكاس صحيحا والمقدر خلافه وقوله للعللة
 المذكورة أي لئلا للعللة المذكورة يعني أن زاوية (ه د ا) يكون ح أكبر من زاوية (ه و ا) لانها خارجة عن
 مثلث (ه و د) فالو لم تكن أكبر منها لم تكن خط (د و) ضلعا من اضلاع هذا المثلث كما لا ينبغي على من له تخيل صحيح

ثم نقول زاوية هـ كـ أكبر للمسة المذكورة من زاوية هـ و المساوية لزاوية ح ب و فتكون
 أكبر منها أيضاً فيلزم أن يكون كل من زاويتي هـ كـ و بـ أـ أكبر من الأخرى هذا خلف
 وأما أنه لا يجوز أن ينكس من نقطة واحدة كـ كـ مثلاً خطان إلى نقطتين من الشجر
 كنقطتي ح ط فلاستلزامه مساواة الكل والجزء لشيء واحد كما لا يخفى في المشعر الثاني
 السمع هـ أى القوة السامعة (وإنما يحصل الإدراك السمعى كما سلف (بوصول الهواء
 المنضبط بين الفارع والمفروع إلى الصماخ لقوة هاجصلة في العصبية المفروشة في مؤخره التي
 فيها هواء محقق كالطبل) فإذا وصل الهواء الحامل للصوت إلى تلك العصبية وقرعها أدركته
 القوة المودعة فيها (فإذا انحرفت تلك العصبية أو بطل حسها بطل السمع هـ المشعر الثالث
 الشم هـ وهو قوة مستودعة في زائدتين في مقدم الدماغ كجلمتي الثدي وزعم بعضهم أن
 الرائحة تتأدى إليه) أى إلى هذا المشعر (يتحلل أجزاء من الجسم ذى الرائحة وتبخره ومخالطته
 المتوسط) من الهواء بين القوة الشامية وذلك الجسم (وزعم آخرون أن الهواء) المتوسط
 (يتكيف بتلك الكيفية) الأقرب فالأقرب إلى أن يصل إلى ما يجاور محل هذه القوة
 فيدركها (من غير أن يخالطه شيء من أجزاء ذى الرائحة) وأيد ذلك بأن ذى الرائحة كلما كان
 أبعد كانت الرائحة المدركة أضعف لأن كل جزء من الهواء إنما يفعل بالرائحة من مجاوره
 ولا شك أن كيفية للتأثر أضعف من كيفة المؤثر (وهذا هو الحق لأن المسك) القليل
 (يعطر مواضع كثيرة وبدوم ذلك مدة بقائه ولا يقل وزنه) مما كان (ولو كان ذلك يتحلل
 منه لا تمتنع ذلك) وأنت تعلم أن هذا إنما يبطل انحصار الشم في الوجه الأول ولا ينافي
 حصوله على كل واحد من الوجهين تارة معاً وتارة بدلاً عن الآخر كما ذكره بعض المحققين
 (احتج الأولون بوجهين الأول أن الحرازة تهيج الروائح) وتبخرها وكذلك كل من ذلك
 والتبخير يذكيها وينشرها (والبرد يكثفها) ويخفيها فدل ذلك على أن الشم بالتمحل (قلنا)
 لا نسلم ما ذكرتم (بل) الحرارة وأخواتها (تدها) أى تمدد الشامة والاهوية المتوسطة
 بينها وبين ذى الرائحة (لقبول الرائحة) إدراكاً وانصافاً وذلك إما (لتأثيرها في الهواء)
 وأعدادها إياه للاتصاف بالرائحة (أو) تأثيرها (في الآلة) وأعدادها للشم (الثانى النفاحة

(قوله وأيد ذلك بأن ذى الرائحة) وهذا غير ظاهر فإن مثل ذكر يوجد في صور تحلل أجزاء ذى الرائحة
 وتبخره ومخالطته للأقرب فالأقرب من الهواء كما لا يخفى

تذيل من كثرة الشم) فلولا أنه يتخلل شيء منها لم يكن كذلك (قلنا) ليس ذبولها من كثرتة (بل من وصول النفس إليها وكثرة اللس) فانهما يخللانهما (وأما مجرد انتشار الرائحة) منها (فلا) يخللها (والا لم يتفاوت) مع الانتشار (الشم وعدمه) وهو باطل قطعاً (المشعر الرابع الذوق) وهو قوة منبهة (أي منتشرة من به إذا نشره) (في العصب المفروش على جرم اللسان وانما تدرك) هذه القوة الطعوم (بواسطة الرطوبة) المنبعثة عن الآلة المسماة باللمعة (العذبة) أي الخالية في نفسها عن الطعوم كلها (المخالطة للذوق) فيحتمل أن يكون توسطها بأن ينتشر فيها اجزاء من ذى الطعم ثم يفوص في اللسان فتدرك الذائقة طعمها فلا فائدة حينئذ في تلك الرطوبة الا تسهيل وصول المحسوس الحامل للطعوم الى القوة الحاسة ويكون الاحساس بعلامسة المحسوس من غير واسطة وان يكون توسطها بأن تتكيف تلك الرطوبة بالطعوم من غير مخالطة فالمحسوس بالحقيقة حينئذ هو الرطوبة المحسوسة بلا واسطة (فاذا كانت الرطوبة) اللعابية (عديمة الطعم) كما هو حالها في ذاتها (أدت الطعوم) من الاجسام الى الذائقة (بصحة) فتدركها كما هي (وان خالطها طعم) اما بان تتكيف به أو يخالطها اجزاء من حامله (لم تؤدها بصحة) بل مخلوطة بذلك الطعم (كما للمرضى) الذين تغير لعابهم على أحد الوجهن (ولذلك كان المرور) الذي غلبت عليه المرة الصفراء (بجد الماء) (النفه) (والسكر) الحلو (مرا ومن ثم) أي ومن أجل أنها اذا خالطها طعم لم تؤد الطعوم بصحة بل مخلوطة بما خالطها (قال بعضهم الطعوم لا وجود لها في ذى الطعم) أي فيما اشتهر بأنه ذو طعم كالمسل مثلاً (وانما توجد) الطعوم (في القوة الدائمة) والآلة الحاملة لها (وكذلك سائر الكيفيات فالحرارة انما يعلم وجودها بالحمس) والذي يعطيه الحمس ويشهده وجودها في العضو الذي فيه القوة اللامسة (عند مماسة النار وأما وجودها في النار فوهم مستفاد من أنها) في النار (لا تعمل) ولا تؤثر في غيرها (الا بالتشبيه) أي احداث شبهه هو موجود فيها (و على

(قوله ولو كان ذلك يتخلل منه لامتنع ذلك) قيل هذا ممنوع لا يجوز أن يحصل في ذلك المسلك أجزاء من خارج وتكون تلك الاجزاء منضمة الى المسلك لا لما يتخلل منه ومتكيفة بكيفية المسلك (قوله يدكها) الدق والكسر وقوله ادراكا واثافا نشر على ترتيب اللف المذكور أعنى قوله بعد الشامة والأهوية المتوسطة (قوله باللمعة) هذا من اللعاب لا من اللعب وقوله ثم يفوص في اللسان يقال غاص في الماء أي نزل في قعره والضمير البارز في خالطها وانما تستفي في تتكيف راجع الى الرطوبة اللعابية وقوله والآلة الحاملة لها أي الحامل الحامل لها وقوله فانه متفرغ غنى منصوب يتألف فرغ الماء أي انصب وقوله شديد اخبر كان

هذا (لأنه تكون النار حارة) في نفسها (لأنه سخنت) غيرها (وهو) أي هذا الوهم (بضمحل) ويتلاشي (بالأمل في تسخين الحركة) للمتحرك (مع عدم حرارتها) في نفسها (والجواب أنه إنكار للمحسوسات) التي علم وجودها في عالمها بلا شبهة (وسفسطة) ظاهرة البطلان (لأنه يستحق الجواب) بإظهار الخلل في مقدماتها لأن متصادمتها للضرورة كافية في ذلك ﴿المشعر الخامس﴾ اللبس وهو قوة مبثوثة في العصب المخاط لاكثر البدن سيما الجلد) فإن العصب يخاطه كله ليدرك به أن الهواء المجاور للبدن محرق أو مجذبي فحتز عنه كيلا يفسد المزاج الذي به الحيات (ومن الاعضاء ما ليس فيه قوة لامسة كالكلية فإنها تمر الفضلات الحادة فافتضت الحكمة) الالهية (أن لا يكون لها حس ثلاثي تنافذي بمرورها عليها) وكالكبد إذ تولد فيه الاخلط الحادة وكالطحال فإنه مفرغة للسوداء وكالرئة فإنها دائمة الحركة تترويح القلب فلا حس في شيء من هذه الاعضاء بل في أغشيتها ليدرك بها ما يمرض لها من الآفات (وكذلك العظم) ليس فيه قوة لامسة (لأنه أساس البدن) وعموده (وعليه أثقاله) فلو كان له حس لثاذي بالحل وقد يقال إن له حساً إلا أن في حسه كلاً لا ولذلك كان احساسه بالألم إذا أحس شيئاً جداً ﴿تبيينان﴾ الأول منهم من قال أن القوة اللامسة أربع (متفاربة بالذوات) الحارمة بين الحار والبارد (الحارمة بين الرطب واليابس) (الحارمة بين الصلب واللين) (الحارمة بين الأملس والخشن ومنهم من أثبت) قوة خامسة تحكم بين الثقل والخفيف ولا يمد كون الآلة (الحاملة للقوة) (واحدة) مع تعدد القوى اللامسة الحالة فيها فلا يلزم من سريان اللامسة في البدن وانتشارها فيه كونها قوة واحدة (كما أن الرطوبة الجليدية فيها قوة باصرة) (قوة لامسة) وإذا جاز اجتماعها في محل واحد جاز اجتماع اللامستين فيه أيضاً إذ ليستا متماثلتين (وكله بناء على أن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد فلا بد من قوى متعددة إما أربع أو خمس لإدراك تلك المفوسات) (وليت شعري لم لا يحملون الذائقة

(قوله ولا يمد كون الآلة الخ) هذا جواب موال مقدر يدل عليه السياق أعني قوله فلا يلزم من سريان اللامسة الخ (قوله وكله بناء على أن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد) فعلى هذا يلزم أن يكون إدراك الحرارة مستنداً إلى قوله لامسة وإدراك البرودة مستنداً إلى قوله أخرى لامسة أيضاً وأن يكون الحاكم بالتضاد بينهما هو العقل دون القوتين المدكورتين فإن كل واحد منهما منفردة لا تقوى على إدراك الكيفيتين المتضادتين معاً فإن كان إدراك كل واحد منهما يتغير بالنوع إدراك الأخرى وأما كون التضاد بينهما نوعاً واحداً فلا يقتضي أن يكون إدراكهما نوعاً واحداً لجعل إدراكهما نوعاً واحداً فيجعل سائر الإدراكات اللامسية نوعاً واحداً

أيضا) قوي (متعددة لتعدد المذوقات) كما يحملون اللامسة متعددة لتعدد الملموسات قال الامام الرازي لهم أن يجيبوا عن هذا باننا أوجبنا أن يكون الحالم على نوع واحد من التضاد قوة واحدة على حدة ليم الشعور بهما والتميز بينهما ولا شك ان بين الحرارة والبرودة نوعا من المضادة مغايرا للنوع الذي بين الرطوبة واليبوسة وكذا الحال في بواقي الملموسات بخلاف الطعوم فانها مع كثرتها ليس بينها الانواع واحد من التضاد فيكفيها قوة واحدة ولم يلتفت اليه المصنف لظهور ضعفه (الثاني) من التنبيهين (قوة الذوق) في ادراكها (مشروطة باللمس) اذ لا يتصور ادراك ذوق بلا ملاسة بين اللسان والمذوق فربما يتوهم من ذلك اتحاد الذائقة باللامسة فدفعه بقوله (ولا شك انها غيرها اذ لا يكفي فيها) أى في ادراك الذائقة (اللمس) وحده (بل يحتاج) معه الى توسط الرطوبة الاعابية واختلاطها على ماص فلا بد من التباير وكيف لا والذوق (يضاده) أى اللمس باعتبار الغاية (لان الذوق) انما (خلق للشعور بما يلائم) من المطعمات التي تسترق بها الحياة (ليجنب واللمس خلق للشعور بما لا يلائم ليجنب) وتلخيصه ان الحيوان مركب من العناصر الاربعة فصلاحه باعتداله وفساده بغلبة بعضها على بعض فلا بد له من قوة يدرك بها ما ينافي مزاجه ويخرجه عن اعتداله وهى اللامسة الدافعة للضررة كما لا بد له من قوة جاذبة للنفعة فهذا الاعتبار كان بينهما تضاد وتخالف ولما كان الاجتناب عن جميع المنافيات واجبا دون اجتلاب جميع اللذائعات عمت اللامسة البدن قال الحكماء لا يمكن وجود حاسة سادسة لائن الطبيعة لا تنقل من درجة الحيوانية الى درجة فوقها الا وقد استكملت ما في الدرجة الاولى فلو كان في الامكان حس آخر لكان حاصله للانسان وهما انبحاث أي بحثان (نختم بها هذا النوع) أى الاول من الانواع الثلاثة (أحدها ان الحواس الظاهرة مختلفة بالقوة والضعف) في ادراكاتها (وتفاوتها) في ذلك انما هو (بحسب القوة المأمنة وضعفها) فكل ما كان أقوى

(قوله مغاير للنوع الذي الخ) هذا غير مسلم هناك هو المغايرة الضمنية دون المغايرة النوعية وقوله وكذا الحال في البواقي الخ هناك أيضا ممنوع وكذا قوله ليس بينهما الانواع واحد من التضاد بين الحلاوة والمرارة مثلا يغاير بالنوع التضادين الجوصة والقبض ولوسلم ذلك ولا نسلم انه يكفي في ادراك المضادين قوة واحدة حتى يكفي في ادراك التضادين قوة واحدة وقد أشار الى هذا النوع بقوله لظهور ضعف (قوله وكل ما كان أقوى مما نعلمه لدرجه كان أقوى احساسه) ويعلم هذا باعتبار زيادة اللذة والألم وتقصاهما بسبب تعلق تلك الحواس بمتعلقاتها كما أشار اليه الشارح بقوله فلذا كانت ملائحته ألذ ومنافراته أشد ابلا ما وقوله فلو وجب الخ إشارة الى

ممانعة المدركة كان أقوى احساساً به (وذلك) أي التفات في الممانعة قوة وضمناً إنما هو (انما هو) أي أغلظ آلة كان أشد ممانعة (و) على هذا (أضعفها) في الاحساس (البصر إذ آلتها النور وهو أطف) من آلات سائر الحواس (ثم السمع وآلتها الهواء ثم الشم وآلتها البخار ثم الذوق وآلتها الماء ثم اللمس وآلتها الاعضاء الصلبة الأرضية) فذلك كانت ملائحته ألد ومنافراته أشد ايلاماً (نأيتها ههنا محسوسات مشتركة) أي يشترك في ادراكها الحواس الظاهرة فلا يحتاج في الاحساس بها الى قوى أخرى (كالمقادير والاعداد والاوزان) والاشكال والحركة والسكون والقرب والبعد واللماسة فلو وجب لكل نوع محسوس قوة (على حدة كما ذهب اليه جمع) لوجب انبات قوى أخرى (لادراك هذه الامور لانها أنواع متخالفة) وقد يجاب عنها بأنها محسوسة بالعرض لا بالذات (أي بالتبعية لا بالاصالة فلا حاجة فيها الى قوة أخرى كما أشرنا اليه انما ذاك فيما هو محسوس بالذات وقد بين كونها محسوسة بالعرض بقوله (ولما انما تحس بواسطة اللون والضوء والحرارة والبرودة ونحوها) وتفصيله ان يقال ان البصر يحس بالعظم والعدد والوضع والشكل والحركة والسكون واللماسة بتوسط الضوء واللون واللمس يدرك جميعها بتوسط حر أو برد وصلابة أو لين والذوق يدرك العظم بأن يذوق طمعا كثيراً والعدد بأن يجد طموماً مختلفة والشم يدرك العدد بضرب من القياس وهو ان يعلم ان الذي انقطعت رائحته غير الذي حصلت رائحته نائياً ويدرك الحركة والسكون بواسطة اللمس ادراكاً ضعيفاً وأما السمع فانه لا يدرك العظم ولكنه قد يدل عليه أحياناً من جهة ان الاصوات العظيمة إنما تحصل في الاغلب من أجسام عظيمة (وقد يستعان فيه) أي في ادراك بعضها (بالمقل) كما في ادراك الحركة والسكون لأن الجسم المتحرك لا بد ان تختلف نسبته الى أجسام أخرى كأن يصير قريباً من جسم كان بعيداً عنه وبالعكس فاذا حصل الاحساس بذلك الاختلاف من جهته حصل الشعور بكونه متحركاً ولذلك قد لا يدرك في بعض الاوقات كراكب السفينة يراها ساكنة مع كونها متحركة حركة سريعة (و) يري (الشط متحركاً) مع كونه ساكناً فانه لما لم يشعر بأن اختلاف نسبته الى الشط انما هو من جهته لم يشعر بحركتها بل أسنده الى الشط

المعاوضة وقوله وقد يجاب الخ اشارة الى منع الملازمة المذكورة وقوله ولذلك أي ولا جل كونها محسوسة بالعرض أو للاستعانة المذكورة

فتوهمه متحركا وقد مر استمالة الشم والسمع بالعقل في المدد والعظم ثم أشار الى معنى آخر المحسوس بالعرض بقوله (وقد يقال المحسوس بالعرض ما لا يحس به أصلا لكن يقارن المحسوس بالحقيقة كأبصارنا بأبصارهم وفان المحسوس ذلك الشخص وليس كونه أبا عمرو محسوسا أصلا) لإصالة ولا تبعا بخلاف الامور السابقة فانها محسوسة بالتبعية فاطلاق المحسوس بالعرض على هذين المعنيين بالاشتراك اللفظي وبهذا خرج الجواب عما ذكره في المباحث الشرقية من ان هذه الامور ليست محسوسة بالعرض لان المحسوس بالعرض ما لا يحس به حقيقة لكنه مقارن للمحسوس الحقيقي وان شئت حقيقة الحال فاستمع لهذا المقال أنست قد سمعت ان البياض مثلا قائم بالسطح أولا وبالذات وقائم بالجسم ثانيا وبالعرض ولا شبهة في انه ليس معنى ذلك أن للبياض قيامين أحدهما بالسطح والاخر بالجسم بل معناه ان له قياما واحدا بالسطح لكن لما قام السطح بالجسم صار ذلك القيام منسوبا الى السطح أولا وبالذات والى الجسم ثانيا وبالعرض فقس على ذلك معنى كون الشئ مثلا مريثا بالذات وبالعرض فاذا قلنا اللون مريث بالذات كان معناه ان الرؤية متعلقة به بلا توسط تعلق تلك الرؤية بغيره وذلك لا ينافي كون رؤيته مشروطة برؤية أخرى متعلقة بالضوء فيكون كلا منها مريثين بالذات لكن رؤية أحدهما مشروطة برؤية الآخر واذا قلنا المقدار مريث بالعرض واسطة اللون كان معناه ان هناك رؤية واحدة متعلقة باللون أولا وبالذات وبالمقدار ثانيا وبالعرض وهكذا الحال في سائر الأمور التي سماها مشتركة بين الحواس فهي محسوسة تبعا قطعا وأما كون الشخص أبا عمرو فلا تعلق للاحساس به بالبتة والمنصف اذا رجع الى نفسه وجد تفرقة ضرورية بينهما وعلم ان المقدار مثلا له انكشاف في الحس ليس ذلك الانكشاف للابوة فانضح الفرق بين معنى المحسوس بالعرض واندفع ما ذكره الامام بل نقول اطلاق هذا الاسم على المعنى الاول أولى كما أشار اليه المصنف بإيراد كلمة قد في المعنى الآخر

﴿ النوع الثاني القوة المدركة الباطنة ﴾

أي القوي التي يكمل بها الادراك الباطني سواء كانت مدركة أو معينة في الادراك (وهي

(قوله سواء كانت مدركة) أي كما هو عند البعض وقوله أو معينة أي كما هو عند البعض الآخر وقوله كالجواس يقال جسست الاخبار وتجسسناها أي تصفحت عنها من الجاسوس وحكى عن الخليل الجواس

أيضا خمس الأولى الحس المشترك وهي القوة التي ترسم فيها صور الجزئيات المحسوسة بالحواس الخمس) الظاهرة التي هي الجوايس لها (فقط العاها النفس من ثمة فندركها) ولما كانت هذه القوى آلة للنفس في ادراكها سميت مدركة لها (ويثبتها) أي يدل على ثبوت الحس المشترك (ثلاثة أوجه الأول لولا ان فينا قوة واحدة مدركة للمحسوسات كلها) بحيث ترسم فيها بأسرها (لما أمكننا الحكم ببعض المحسوسات على بعضها إيجابا ولا سلبا مثل (ان نحكم بأن هذا المدوس هو هذا الملون) أو ليس هذا الملون (فان القاضى) الحكم بالنسبة (لا بد ان يحضره الخصمان) أي المحكوم عليه والمحكوم به حتى يمكنه ملاحظة النسبة بينهما وإيقاع أحد طرفيها وإليس شيء من القوى الظاهرة كذلك فلا بد من قوة باطنة (فان قيل الحكم هو العقل) فلا حاجة الى قوة أخرى (فلنا سببين ان الجزئيات لا يدركها الا قوى جسمانية) فلا يدركها العقل فلا يحكم عليها بل لا بد من قوة جسمانية تدركها برمتها وتحكم فيها بينها (ولفائل أن يقول ثا قولك في ان حكمنا بان زيد انسان ان كان المدرك لهما واحدا فالمدرك للجزئى هو المدرك لكلى أعني العقل) اذ لا يمكن للقوى الجسمانية ادراك الكليات وحينئذ فقد جاز أن يكون الحكم بين الجزئيات المحسوسة هو العقل (والا) أي وان لم يكن مدركها واحدا (بطل أصل الدليل) وهو ان الحكم لا بد أن يحضره الطرفان فان قيل الحكم هو العقل كما أشرتم اليه أولا لكنه يقتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب أن يكون هناك قوة جسمانية ترسم فيها صورها كلها حتى يتصور حضورها عنده أوجب بان الحضور عند العقل لا يجب أن يكون باجتماعها في قوة واحدة بل ربما يكفيها ارتسامها في آلات متعددة للعقل كالحواس الظاهرة الوجه (الثاني القطرة النازلة نراها خطأ) مستقيما (والشعلة التي تدار بسرعة) شديدة (نراها كالدائرة وليستنا) أي القطرة والشعلة (في الخارج) عن القوى المدركة (خطا ودائرة فهو) أي كونهما كذلك

(قوله كالحواس الظاهرة) ان قيل كون ارتسام صور المحسوسات كافيافي الحضور وعند العقل انما يكون اذا كانت المادة حاضرة عند تلك الحواس الظاهرة وقد فرض هنا كون المادة غائبة عن تلك الحواس حينئذ لا يتصور أن يكون ذلك الارتسام كافيافي الحضور وعند العقل فوجب أن يكون هناك قوة أخرى ترسم فيها تلك الصور عند كون المادة غائبة قلنا ذلك ممنوع أيضا اذ لا يرى الناقصة من نظرا الى الشمس نظرا في زمان ممتدا الى روضة محضرة ساعة طويلة كلما في صدر النوع الأول فان تلك القصة تدل على أن في الحواس الظاهرة نوعا آخر لا يرتسام بحيث لا يقتضى حضور الماهية وانه يجوز أن يرسم في الحواس الظاهرة صور لانه قبل المحسوس أصلا كما ارتسم في الحس المشترك على ما زعمتم ولا بد لنفي ذلك من دليل

انما يكون (في الحس المشترك وليس في الباصرة لانها انما تدرك الشيء حيث هو) حتي اذا زال عن مكانه لم تدركه فيه بل في مكان آخر فقط (فهو لارتسامهما) على الوجه المذكور (في قوة أخرى) سوى الباصرة (وليست) تلك القوة (هي النفس) الناطقة لاستحالة اتصافها بماله مقدار (فهي قوة جسمانية) باطنة ترسم فيها صور المحسوسات (ولقائل أن يقول يجوز أن يكون ذلك لارتسامه في القوة الباصرة) وما ذكرتموه من ان الباصرة لا تدرك الشيء الا حيث هو ممنوع اذا لا دليل عليه سوى الاستقراء الذي لا يفيد اليقين فنقول لم لا يجوز أن ينطبع في الباصرة صورة الجسم في حيز وقبل أن تنعج هذه الصورة عنها تنطبع فيها صورته في حيز آخر واذا اجتمعت الصورتان في الباصرة شعرت بهما معا على انهما صورة واحدة لشيء واحد تمتد على الاستقامة أو الاستدارة ويؤيد ذلك ان ابن سينا يسلم ان البصر يدرك الحركة ويستحيل ادراكها الاعلى الوجه الذي صورناه وايضا ارتسام ماله امتداد في النفس انما يستحيل اذا كان حلول الصور فيها كحلول الاعراض في محلها وهو مما ينافي فيه لان الاعراض متنافسة دون الصور والوجه (الثالث ما يراه النائم والمبرسم والكاهن موجود) فان كل واحد منهم يشاهد صوراً محسوسة ويدرك أصواتاً مسموعة بحيث لا يرتاب فيها ويميز بينها وبين غيرها فلا بد أن يكون لتلك الصور والاصوات وجود اذا لمدم الحس يستحيل أن يتميز عن غيره ويشاهد على حسب ما تشاهد الامور الموجودة (وليس) وجودها (في الخارج والا رآها كل سليم الحس فهو في المدرك وهو) أي ذلك المدرك (جسماني) لا عقلي (لما مر) من ان الجزئيات لا تدرك الا قوى جسمانية وليس حساً ظاهراً لتعطله في النوم ولان الرائي ربما كان مغموض العينين فوجب ان يكون حساً باطناً (ولقائل أن يقول لعل المدرك لها النفس كما مر) من انها تدرك الكلّي والجزئي أيضاً وامتناع ارتسام الصور التي لها مقدار فيها غير مسلم عندنا لما عرفت آنفاً (واحتج الخوصم) النافي للحس المشترك (بوجهين الأول ان حصول جبل من ياقوت وبحر من زبيب) كما يرى في النوم (في جزء من بدن النائم ضروري البطلان قلنا قد ينطبع شبح الكبير في الصغير) انما الممتنع أن يرسم عين الكبير في الصغير (كما مر) الثاني كما نعلم

(قوله وايضا) اشارة الى أنه يجوز أن يكون ذلك لارتسامه في النفس المجردة وقوله لان الاعراض ممانعة دون الصور فان حصول العصور في محل ينافي حصول البياض في ذلك المحل مع انه لا يتصور التنافي بين صورتيهما اصلاً

انا لا نشم) الروائح (ولا نذوق) الطعوم (ولا نسمع) الاصوات (ولا نبصر) الالوان
 (بالايدي والارجل) كذلك (نلم انا لا نذوق ولا نفلس) ولا نفعل شيئا مما ذكرناه
 (بالدماغ ومنكره مكابر) لانكار ما يجده كل عاقل من نفسه (قلنا عدم توسط الدماغ فيه)
 أي في الادراك الحسي (ممنوع) وما ذكرتموه لا يدل عليه (وأما انه) أي الدماغ (ليس
 آلة جرمية) أي ليس جرمه آلة للحاسات المذكورة كما اقتضاه دليلكم (فنتم) اذ لا نزاع
 لنا فيه (الثانية) من القوى المدركة الباطنة (الخيال) وهو يحفظ الصور المرتسمة في الحس
 المشترك (اذا غابت المحسوسات عن الحواس الظاهرة فهو) كالخزائن له وبه يعرف من يري
 في زمان (ثم ينبغي ثم يحضر ولولا هذه القوة) وحفظها لصور المحسوسات الغائبة (لا تمتنع
 معرفته) أي لا تمتنع أن يعرف من شيء انه الذي رؤى فيما سبق من الزمان (واختل النظام)
 اذ يحتاج الانسان حينئذ في كل ما يحس به أن يتعرف حاله في المرة الثانية وما يمدها كما في
 المرة الاولى فلا يتميز عنده الضار منه النافع والصادق من العدو ويختل أمر المعاش والمعاد
 (وأثبت) وجود الخيال (بوجوه ثلاثة) الاول قوة القبول غير قوة الحفظ (فدرك الصور
 القابل لما أعني الحس المشترك غير حافظها الذي هو الخيال (قلنا) ما تمسكتم به (هو فرع
 قولكم الواحد لا يصدر عنه الا واحد) وقد مر بطلانه (وان سلم) ذلك (فالحفظ مشروط
 بالقبول) بديهية فلا بد ان يجتمع القبول مع الحفظ (فكيف تقول القابل غير الحافظ) البتة
 حتي يثبت ان مدرك المحسوسات يجب ان يكون مغايرًا لما يحفظها (الثاني الحس المشترك
 حاكم) على المحسوسات كما هلف (دونها) أي دون القوة الخيالية لان فعلها الحفظ ولا شك
 ان ما ليس بمحاكم مغاير لما هو حاكم (قلنا) يجوز ان يكون هناك قوة واحدة (قد تحكم
 نارة ولا تحكم أخرى) فلا يلزم الاتفاير بالاقتدار دون الذات (الثالث الصور) المحسوسة
 (اذا كانت) مرتسمة (في الحس المشترك فهي مشاهدة) كما في المحسوسات الحاضرة عندنا
 (بخلاف ما اذا كانت) مرتسمة (في الخيال) فانها ليست كذلك كما اذا غابت المحسوسات
 عنا فلا بد من تفسير القوتين بحسب الذات (قلنا قد يعود) ما ذكرتم من الاختلاف
 بالمشاهدة وعدمها (الى ملاحظة النفس وعدمها) بأن تكون الصور مرتسمة في قوة واحدة
 فتارة تلفت النفس اليها فتشاهدها وتارة تعرض عنها فلا تشاهدها (الثالثة) من تلك
 القوى هي (القوة الوهمية وهي التي تدرك المعاني الجزئية) المتعلقة بالهوى والمحسوسة

(كالمدواة) الجزئية (التي تدركها الشاة من الذئب) فتهرب منه (والحبة) الجزئية (التي تدركها السمكة من أمها) فتبيل اليها فان هذه المعاني لا بد لها من قوة مدركة سوى الناطقة قالوا (وهي التي تحكم بأن هذا الاصفر) هو (هذا الحلو) ويتجه عليه ان النسبة التي بينهما وان كانت معني جزئيا مدركا للقوة الوهمية الا ان طرفيها محسوسان ومدركان بالحس المشترك والعالم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة حتي يتمكن من الحكم عليهما فلا يجوز ان يكون الحكم المذكور للقوة الوهمية ولا للحس المشترك (لرابطة) منها (القوة الحافظة وهي الحافظة للمعاني التي تدركها) القوة (الوهمية كالخزانة لها ونسبتها الى الوهمية نسبة الخيال الى الحس المشترك فاستغنى) في اثباتها (بما ذكرناه ثم) الخامسة القوة (المتخيلة وهي) القوة (التي تنصرف في الصور المحسوسة والمعاني) الجزئية المنتزعة منها وتصرفها فيها (بالتركيب) تارة (والفصل) أخرى (مثل انسان ذي رأسين وانسان عديم الرأس وحيوان نصفه نسان ونصفه فرس) وهذا النصرف غير ثابت لسائر الحواس والقوى فهو لقوة أخرى (وهذه القوة اذا استعملها العقل) في مدركاته بضم بعضها الى بعض أو فصله عنه (سميت مفكرة) كما انها اذا استعملها الوهم في المحسوسات مطلقا سميت متخيلة فان قيل كيف يستعملها الوهم في الصور المحسوسة مع انه ليس مدركا لها أجيب بان القوي الباطنة كالمرايا المتقابلة فيتمكس الى كل منها ما ارتسم في الاخرى والوهمية هي سلطان تلك القوي فلها تنصرف في مدركاتها واستعمال ما هو آلة فيها بل لها تسلط على مدركات العاقلة فتنازعها فيها وتحكم عليها بخلاف احكامها فن سخرها للقوة العقلية بحيث صارت مطاوعة لها فقد فاز فوزا عظيما (ولنختم هذا النوع) الثاني (بأبحاث الأول عرف وجود هذه القوي) الحس الباطنة (بتمدد لأفعال) الحسة التي هي ادراك المحسوسات وادراك المعاني الجزئية المتعلقة بها وحفظها والتنصرف فيها (لما اعتقدوا انه لا يصدر عن الواحد الا الواحد وقد عرفت ما فيه) من الفساد (ثم) ان سلمنا صحته قلنا (لم لا يجوز أن تكون اقوة واحدة والآلات متعددة أو الشرائط) تنصير تلك الافعال عنها بحسب تعددها كما جازتموه في مواضع أخرى (الثاني محل الحس المشترك والخيال) هو (البطن الأول من الدماغ) المقسم الى بطون ثلاثة أعظمها الأول ثم الثالث وأما الثاني فهو كنفذ فيما بينهما منفرد على شكل الدودة (فالْحس المشترك في مقدمه) أي مقدم البطن الأول (لتصادفه المحسوسات) بالحواس الظاهرة (أولا والخيال في مؤخره) لانه

خزائنها التي تحفظها (وعمل الوهمية والحافظة) هو (البطن الاخير منه والوهمية في مقدمه والحافظة في مؤخره) على قياس حال الحس المشترك والخيال في البطن الأول (وعمل المتخيلة) هو (الدودة الحاصلة في وسط الدماغ الموضوعة بين البطنين لتأخذ من هذه المحسوسات التي في أحد جانبيها (و) من (هذه) المعاني الجزئية التي في الجانب الآخر (فتتصرف) بالتركيب والتفصيل (فيما فيهما) أي في البطنين الأول والاخير من الصور والمعاني المشهور في الكتب المعول عليها ان المتخيلة في مقدم الدودة والوهمية في مؤخرها والحافظة في مقدم البطن الاخير وليس في مؤخره شيء من هذه القوي اذ لا حارس هناك من الحواس فتكثر مصادماته المؤدية الى الاختلال (وانما عرف محالها) المذكورة (بالآفة) فانه اذا تطرق آفة الى عمل من هذه المحال اختل فعل القوة المخصوصة به دون غيرها (أي دون فعل غيرها من أفعال سائر القوي (ولولا اختصاص كل) من هذه القوي (بمحله) لما كان الامر) كذلك (في) اثبات (هذه القوي) وتمدها (بمد) بناء على (نبي القادر المختار) الذي نقلناه عنهم (في) اثبات (هذه القوي) وتمدها (بمد) بناء على (نبي القادر المختار) الموجد لجميع الاشياء ابتداء بمجرد ارادته مبني (على ان النفس) الناطقة (ليست مدركة للجزئيات كما أشرنا اليه) في أثناء الكلام المنقول (فلتكنكم في ذلك فنقول المدرك لجميع أصناف الادراكات) هو (النفس لوجوه * الأول ما ذكرناه من الحكم بالكل على الجزئي) في مثل قولنا زيد انسان (وبكل جزئي على انه غير الآخر) أي والحكم بسلب أحد الجزئين عن الآخر كما في قولك زيد ليس بعمر وفلا بد من قوة تدرك الكلّيات وجميع أنواع الجزئيات من المحسوسات مشاهدة ومتخيلة والمعاني الجزئية متوهمه ومحفوطة ولا يجوز أن تكون هذه القوي جسمانية انفاً فهي القوة العاقلة (الثاني وجداني) بلا شبهة (اني واجد اسمع وأبصر وأجوع وأشبع) وادرك المقولات فالدرك للكل واحد وليس الا النفس (الثالث ان النفس مدبرة للبدن) المعين (فهو) أي النفس بتأويل الانسان (فاعل للجزئيات) من الافعال التدييرية (ولابد له فيه) أي في كونه فاعلاً للافعال الجزئية (من ادراك الجزئيات) الصادرة عنه (اذ الرأي الكلّي نسبته الى الكل) من آحاد ذلك الكلّي (واحد

(قوله مررد) بالزاي الممجمة والراء المهملة وهو ههنا من باب التفعيل يقال زرده أي خنقه وهذا بالخاء الممجمة وبالنون والقاف وقوله لتصادق بالفاء من المصادفة وقوله اذ لا حارس هناك أي لا حافظ هناك

فلا يصلح) الرأي الكلي (لكونه مصدرا للبعض دون البعض) فالنفس مدركة للجزئيات
وفي المباحث المشرقية هي مدبرة لبدن شخص وتدير الشيء للشخص من حيث هو ذلك
الشخص يستحيل الابداع العلم به من حيث هو هو فاذن هي مدركة للبدن الجزئي (وللخصم)
القاتل بان النفس لا تدرك الجزئيات (وجوه * الأول) فلم ضرورة ان ادراك المبصرات
حاصل للبصرو (ادراك) (الاصوات للسمع وعلى هذا) ادراك سائر المحسوسات فانه حاصل
للحواس المخصوصة (وانكار ذلك مكابرة) صادمه للبديهة فلا يلتفت اليه (الثاني آفة كل
عضو) هو محل لقوة (توجب آفة فعله) الذي نسب اليه فلولا انه فعله حقيقة لما كان كذلك
وهذا انما يظهر في الحواس الظاهرة وأما في الباطنة فيستمان بالتجارب الطبية من أن الآفة
متى حدثت في مقدم البطن الأول اختل الاحساس دون تخيل المحسوسات السابقة ومتى
حدثت في مؤخره اختل التخيل دون الاحساس وهكذا الحال في سائر القوي الباطنة
(الثالث اذا أدركنا الكرة) الشخصية مثلا (فلا بد له) أي لادراكنا اياها (ان ترتسم في
في المدرك) منا (صورتها) المتصفة بمقدار مخصوص ووضع معين وحيز لازم لهما (ومن
الحال ارتسام ماله وضع وحيز فيما لاوضع ولاحيز له) أعني النفس المجردة بل لا بد أن يكون
ارتسامه في قوة جسمانية (الرابع اذا تصورنا مربعا) مشخصا على مقدار مخصوص (مجنحا
بمربعين) مشخصين على وضع معين (هكذا) (فانا نميز بين المربعات الثلاثة ونشير الى
وضع كل من الآخر على معني أين هو من صاحبه) واحد الجناحين عن يمين الجناح
والآخر عن يساره (فلو كان محله) أي محل ارتسام هذا المتصور هو (النفس لم كونه)
أي كون هذا المحل الذي هو النفس (منقسما انقساما في الكم وانه باطل لانها مجردة عن
المادة) فلا تقبل الانقسام المقداري (والجواب) عن وجوه الخصم (ان شيئا من ذلك)
الذي ذكره (لا يفتي كون الحواس آلات والنفس هي المدركة) فترسم الجزئيات في تلك
الآلات وتدركها النفس للملاحظتها في آلاتها فلا يلزم انقسام النفس ولا كونها ذات وضع
وحيز وتكون آفة الفعل باختلال الآلات دون المدرك ويصح استناد الادراك الى تلك
الآلات وان لم تكن مدركة حقيقة (وهذا القدر) الذي لا يفي به شبه الخصم (كاف)
للمستدل (في اثبات القوى المذكورة اذ) يعلم بالضرورة انه (لولا اختصاص كل عضو) من
تلك الاعضاء (بقوة) مخصوصة (لما اخصت بكونه آلة لنوع من المدركات دون الآخر)

وبذلك يثبت وجود القوى) وتعددها وهو المطلوب (النوع الثالث القوى الفاعلة) هي التي عبر عنها فيما سبق بالحركة على معنى ان لها مدخلا في الحركة اما بالتحريك أو الاعانة على قياس ما مر في المدركة وفائدة العدول ظاهرة (وتنقسم الي) قوة (باعثة) على الحركة (و) قوة (محركة) مباشرة للتحريك (أما الباعثة) وتسمى شوقية وتزوعة (فلما لجلب النفع وتسمى شهوية واما لدفع الضرر وتسمى غضبية وأما الحركة فهي التي تمدد الاعصاب) بتشجيع العضلات (فتقرب الاعضاء الي مباديها كما في قبض اليد) مثلا (وترخيها) أي ترخي الأعصاب بارخاء العضلات (فتبعد الاعضاء عن مباديها كما في البسط) أي بسط اليد (وهذه القوة) المنبئة في العضلات (هي المبدأ القرب للحركة والمبدأ البعيد) هو (التصور وبينهما الشوق والارادة) فهذه مبادئ أربعة مترتبة للانفعال الاختيارية الصادرة عن الحيوان (فان النفس تتصور الحركة) أولا (فتشتاق اليها) ثانيا بناء على اعتقاد نفع فيها (فتريدها) ثالثا (ارادة قصد) اليها (وإيجاد) لها فتحصل (الحركة) بتدبير الاعصاب وارتخائها رابعا وقال بعضهم الشوق انما يوجد فيمن ليس قدرته نامة فتزد وتشتاق وأما الذي يثق بقدرته فلا شوق له

والقسم الثالث

من الاقسام الثلاثة التي في الفصل الثالث المقود لبيان المركبات التي لها نفس (في النفس الانسانية) أي في بيان قواها ولذلك قال (وقواها) يعني المخصوصة بها (تسمى القوة العقلية فباعتبار ادراكها للكليات والحكم بينها بالنسبة الايجابية أو السلبية تسمى القوة النظرية) والعقل النظري (وباعتبار استنباطها للصناعات الفكرية ومزاوتها للرأي والمشورة) في الامور الجزئية مما ينبغي أن تفعل أو تبرك (تسمى القوة العملية) والعقل العملي فهاتان قوتان

(قوله وفائدة العدول ظاهرة) ولعل فائدة العدول هي التنبيه على أن تلك القوى كما سميت محركية هي أيضا فاعلة والأولى من ذلك أن يقال الفاعلية كما تتناول أيضا نفس الأخذ والبطش والقبض والبسط مثلا يترتب على المحركة والمحركية لا تتناول نفس الأخذ والعيش ونحوهما فتكون الفاعلية أشمل من الحركة وقوله تزوعة يقال نزع الى أهله أي اشتاق وقوله بتشجيع العضلات الشج بفتح الشين المجعومة وسكون النون هو تقبض في الجلد وشجبه تشجيعا كذا في الصحاح (قوله القسم الثالث من الأقسام الثلاثة الخ) لا يذهب عليك أن المصنف قد ذكر في المبرص الأول من هذا الموقف في الجوهر فصلين وذكر في الفصل الثاني منهما أقساما خمسة وذكر في القسم الرابع منهما فصولا ثلاثة وذكر في الفصل الثالث منهما أقساما ثلاثة أيضا فالقسم الثالث الذي ذكره ههنا هو الثالث من هذه الاقسام الثلاثة والقسم الخامس الذي يذكره عقيب هذا هو الخامس من تلك الاقسام الخمسة وقوله اختص بها الباء ههنا داخله على المقصور دون المقصور وعينه وقوله لا تروى التروى على وزن الترقى بمعنى التفكير

متغيرتان اما بالذات أو بالاعتبار اختص بهما الانسان من بين سائر الحيوان فالاولي
 للاحكام الكلية صادقة كانت أو كاذبة والثانية للاحكام المتعلقة بافعال جزئية سواء كانت
 خيرات أو شرورا جميلة أو قبيحة وهذه القوة مستمدة من القوة النظرية لان استخراج
 الآراء الجزئية انما يكون بضرب من التأمل والقياس فلا بد هناك من مقدمة كلية كأن
 يقال مثلا هذا الفعل كذا وكذا وكل ما هو كذا فهو جميل ينبغي أن يفعل أو قبيح ينبغي
 أن يترك فتكون صفري القياس شخصية وكبراه كلية فيحصل منهما رأي في أمر جزئي
 مستقبل من الامور الممكنة فان الواجبات والممنوعات لا تروى في كيفية ايجادها واعدادها
 وكذا الماضي والحاضر لا تروى فيها أيضا للايجاد أو الاعداد بل ذلك مخصوص بالامور
 المستقبلية واذا حكمت هذه القوة بهذا الرأي الجزئي تبع حكمها حركة القوة الاجتماعية الى
 تحريك البدن (ويحدث فيها) أي في النفس الانسانية (من القوة) العملية الشوقية (هيئات
 انفعالية) تتبعها أحوال بدنية (هي الضحك) التابع للتعجب الحادث في النفس من ادراك
 الامور الغريبة الخفية لاسباب (والتجلل والحياء واخواتها) من الخوف والحزن والعقد
 وغيرها من الانفعالات المختصة بالانسان فظهر ان النفس تتأثر من قواها كما انه يؤثر فيها
 القسم الخامس

من الاقسام الخمسة التي ينطوي عليها الفصل الثاني من فصول المرصد الأول من موقف
 الجواهر فلا يستبعد ورود الخامس عقيب الثالث (في المركبات التي لازاج لها اعلم ان
 حر الشمس) وغيرها (يصعد) الى الجو (اجزاء اناهوائية ومائية) مختلطتين (وهو البخار)
 وصعوده ثقيل (واما نارية وأرضية وهو الدخان) وصعوده خفيف وليس ينحصر الدخان
 كما تورف في الجسم الاسود الذي يرتفع مما يحترق بالنار وقد يصعد البخار والدخان
 ساذجا بل يتصاعدان في الاغلب متمزجين (ومنهما يتكون جميع الآثار العلوية اما البخار
 فان) قل و (اشتد الحر) في الهواء (حلال) الأجزاء (المائية) وقلها الى الهوائية (وبقي
 الهواء الصرف والا) أي وان لم يكن الامر كذلك بل كان البخار كثيرا ولم يكن في الهواء
 من الحرارة ما يحلله (فان وصل) ذلك البخار بصعوده (الى) الطبقة (الزمهريرية) التي

(قوله من فصول المقصد الاول) هكذا وجدنا في النسخ والصواب أي يقال من فصول المرصد الأولى أي من فصل
 المرصد الأول فتأمل

هي الهواء البارد كما عرفت (عقده يبرده) وتكاثف (فصار سحابا وتقاطرت الأجزاء المائية اما بلا جود) اذا لم يكن البرد شديدا (وهو المطر واما مع جود) اذا كان البرد شديدا فان كان الجود قبل الاجتماع) والتقاطر وصيرورته حبات كبارا (فهو التاج وان كان) (الجود) بـمـدـه فهو البرد وانما يستدير) ويصير كالكرة (بالحركة) السريعة الخارقة للهواء بمصادمته فتتمعى الزوايا عن جوانب القطرات المنجمدة (وان لم يصل) البخار بالنصاعد (الى الزمهريرية) فاما أن يكون كثيرا أو قليلا فالكثيرة قد تنعقد سحابا ماطرا كما حكي ابن سينا انه شاهد البخار قد صعد من أسافل بعض الجبال صعودا يسيرا وتكاثف حتي كأنه مكبة موضوعة علي وحدة فكان هو فوق تلك الغماء في الشمس وكان من تحتها من أهل القرية التي كانت هناك يمتطرون وقد لا ينعمد (فهو) أي هذا البخار الكثير المتكاثف الذي لم ينعمد سحابا ماطرا (الضباب) المجاور لوجة الأرض (و) أما (قليله) أي قليل البخار الذي لم يصل الى تلك الطبقة فانه (قد يتكاثف يبرد الليل فينزل) نزولا قليلا في أجزاء صفار لا يحس بنزولها الا عند اجتماع شيء يعتد به (اما بلا جود) بعد النزول (وهو الطل أو ممه وهو الصقيع) ونسبته الى الطل كنسبة التاج الى المطر وقد يتكون السحاب من انقباض الهواء بالبرد الشديد فيحصل حينئذ منه الاقسام المذكورة قال الامام الرازي أن تكون هذه الاشياء في الاكثر من تكاثف البخار وفي الاقل من تكاثف الهواء (وأما الدخان فربما يخاط السحاب) بان ترفع أبخرة وأدخنة كثيرة مختلطة الى الطبقة الزمهريرية فيتكاثف البخار وينعقد سحابا فينجس ذلك الدخان في جوف السحاب (فيخرقه اما في صعوده بالطبع) لبقائه على حرارته المقضية لتصفيده (أو عند هبوطه للتكاثف) أي لتكاثفه (بالبرد) الشديد الواصل اليه (فيحدث من خرقه له) أي خرق الدخان وتمزيقه للسحاب صاعدا أو هابطا (ومما كتبه اياه صوت هو الرعد وقد يشتمل) الدخان (بقوة التسخين) وذلك لانه شيء لطيف وفيه مائة وأرضية عمل فيهما الحرارة والحركة والخلخلة المازجة عملا

(**قوله** كأنه مكبة) أي كأن ذلك البخار عمامة مكبة أو دابة مكبة وهو متراكم على وجهه وقوله وعلى وحدة الوحدة المكان المظلم وقوله وكان هو أي ابن سينا وقوله يمتطرون على صيغة المبنى للمفعول (**قوله** والخلخلة المازجة) الأول بالخاء من المهمتين والثاني بالراء المهملة والجيم يقال خلخلت أي أرعجهم وقلعهم عن موضعهم يقال مرج الدين والأمر اختلط اضطرب وفي بعض النسخ والخلخلة المازجة على أن يكون الأول بالخائين

قرب مزاجه من الدهنية فصار بحيث يشتعل بأدنى سبب مشتعل فكيف لا يشتعل
 بالتسخين القوي (الحاصل من الحركة) الشديدة (والمصاكة) العنيفة وإذا اشتعل (فلطيفه
 ينطفيء سرياً وهو البرق وكشفه لا ينطفيء الى أن يصل الى الأرض وهو الصاعقة) وإذا
 وصل اليها فربما صار لطيفاً ينفذ في المتخلخل ولا يحرقه وبذوب الاجسام المندمجة فيذيب
 الذهب والفضة في الصرة مثلاً ولا يحرقها الا ما احترق من الذوب وقد أخبرنا أهل التواتر
 بأن الصاعقة وقعت بشيراز على قبة الشيخ الكبير أبي عبد الله بن خفيف قدس سره
 فاذاب قنديلاً فيها ولم يحرق شيئاً منها وربما كان كشيء غليظاً جداً فيحرق كل شيء أصابه
 وكثيراً ما يقع على الجبل فيدكه دكا ويحكي ان صبيداً كان في صحراء فأصاب ساقه صاعقة
 فنسقط رجلاه ولم يخرج منه دم لحصول الكي بحرارتها (وأنه أعني الدخان قد يصل الى
 كرة النار) وذلك لانه اجزاء أرضية يالسة جداً فيحفظ الحرارة التي يصعد بها بخلاف
 البخار (فيحترق) الدخان حينئذ (كالشمعة التي تطفأ وبجاذبيها من تحت شمعة مشتعلة
 فيشتعل الدخان) الواصل الى الشمعة فوقانية (وتصل) النار التي وقعت في ذلك الدخان
 (بالشمعة السفلية فتشتعل) بهذه النار (فما كان منه) أي من الدخان (لطيفاً صار مشتعلاً
 ونفذ فيه النار بسرعة فيرى ذلك) المشتعل (كأنه كوكب ينقض وهو الشهاب وما كان
 منه كشيء) لا في الغاية (تلق به النار تملقاً تاماً من غير اشتعال) بل ثبت فيه الاحتراق
 (ودام متصلاً لا ينطفئ) أيما وشهوراً ويكون على صورة ذؤابة أو ذنب أو روح أو حيوان
 له قرون كما أشار اليه بقوله (وهو الذؤابات والأذئاب والنيازك وذوات القرون وما كان)
 من البخار (غليظاً) أي كشيء جداً (تلق به النار تملقاً تاماً) لا تملقاً تاماً (فيحدث في الجو
 علامات سوداً أو حمراً) على حسب غلظ المادة فإذا كانت غليظة ظهرت الحرة وإذا كانت
 أغاظ ظهر السواد (وقد تنف الذؤابات ونحوها بجذب كوكب فيديرها الفلك معه مشايبة
 إياه فتري كأن لذلك الكواكب ذؤابة أو ذنباً أو قرناً) واحداً (أو أكثر) من واحد (وهذه
 الاقسام) التي ذكرناها للدخان الواصل الى كرة النار (إذا اتصلت بالأرض أحرقت ما

المجمتين والثاني بالزاي المججمة وقوله المندمجة الاندماج ضد التخلخل وقوله ولا يحرقها أي لا يحرق هو الصرة
 الآن تكون تلك الصرة محترقة بالذوب وقوله على صورة ذؤابة بضم وقع الهمزة على وزن ذؤابة وهي أعنى
 الذؤابة من الشعر والجمع ذؤائب وقوله والنيازك أي الرماح

عليها وتسحي الحريق) وفي المباحث المشرقية اذا ارتفع بخار دخاني لرج دهني وتساعد حتى وصل الى حيز النار من غير أن يقطع اتصاله عن الارض اشتعلت النار فيه نازلة فيري كأن نينا ينزل من السماء الى الارض فاذا وصلت الى الارض أحرقت تلك المادة بالكلية وما يقرب منها وسبيل ذلك سبيل السراج المطفي اذا وضع تحت السراج المشتعل فاتصل الدخان من الاول الى الثاني فانحدر الالهة الى قتلته (وأيضاً) نقول (فالدخان قد ينكسر حره عند الوصول الى الكرة الزمهريرية) فيثقل (فيرجع بطيها) الى الارض (أو) لا ينكسر وحينئذ (يصعد ويصدم) كرة النار لا (الفلك) علي ما وقع في النسخ لان نفوذه في النار البسيطة العالية على الاحالة الى طبيعتها غير معقول بحسب الظاهر (فيرجع) ويرتد بمصادمته كرة النار المنحركة بحركة الفلك رجوعاً على جهات مختلفة كما يرد بمصادمته سهام على جهات شتى (وعلى التقديرين فيتموج الهواء) ويضطرب (وهو الريح) قيل قد وقع في كلام ارسطو ان الريح يحد بأنه متحرك وهو هواء لا بأنه هواء متحرك قال الامام الرازي والذي يمكن ان يقال فيه ان الهواء مادة الريح وموضعها فلا يجوز وضعها موضع الجذس (ولذلك) الذي ذكرناه من حال الدخان في توليد الريح (كان أكثر مبادئ الرياح فوقانية كما تشهد به التجربة والريح كما يحدث بهذا الطريق) في الاغلب (فقد يحدث) أيضاً (بأن يتخلخل الهواء فيندفع) عن مكانه بواسطة عظم مقداره (فيدفع ما يجاوره فيطاوعه) ويدافع ذلك المجاور أيضاً مجاوره فيتموج الهواء (وتضعف) تلك (المدافعة) شيئاً فشيئاً (الى غاية ما يقف) وقد يحدث رياح مختلفة الجهة دفعة فدفعة (تلك الرياح) (الاجزاء الاضية فنضفط) الاجزاء الارضية (بينها مرتفعة كأنها تلتوي على نفسها وهي الزوايا) جمع زوايا وهي الريح

(قوله) اذا ارتفع بخار لدخ (دهني) أى فى دخ دهني ويجوز أن اللام فى قوله لدخ للدخلية أى اذا رفع البخار دخانا دهنيا الخ والدخ بضم الدال وتشديد الخاء لغة فى الدخان كذا فى الصحاح وقوله دائرة مدفة عصا ولاشك ان العصا اذا تحركت على محور نفسها حركة مستديرة كانت بحيث ترد السهام على جهات متفرقة

(قوله) جمع زوايا (هى) بفتح الزاى المجمة والباء الموحدة والعين المهملة على وزن المرحمة مثلاً والاعصار ريح شير الغبار ويرتفع الى السماء كأنه عمود وقوله نكباء على وزن هجاء والنكباء أيضاً ربع من الرياح بحيث يسهكل واحد هما بين موضعين جنوب اثنين من تلك الأربعة المذكورة أو لاواكل واحد من هذه الأربعة أيضاً مخصص على حدة كما ذكر فى الصحاح وقوله والتخطيط بحسب المقدار والوضع بين أجزاء المرمى وقوله متراصة بتشديد الصاد المهملة يقال تراص القوم فى الصف أى تلاصقوا

المستديرة على نفسها (والاعصار) المسمى في الفارسية بكرد باد هذا وقد قيل بين الريح
والمطر تمانع وتعاون أما التمانع فلان الريح في الاكثر تلتطف مادة السحاب بمحاراتها وتفرقها
بتحريكها والمطر يبل الادخنة ويصل بعضها ببعض فينقل حينئذ ولا يتمكن من الصعود
فكل سنة يكثر فيها المطر تقل فيها الريح وبالعكس وأما التعاون فلان المطر يبل الارض
فيعيد هالان يصعد منها دخان اذ الرطوبة تعين على تحلل اليابس وتصدده والريح تجمع السحاب
وتهرب برودة السحاب الى باطنه فيشتد البرد المكثف وأما مهاب الرياح فقير منحصرة
حقيقة في عدد الانهم جعلوا اصولها اربعة هي نقط للشرق والغرب والشمال والجنوب
والعرب تسمى الرياح التي تهب منها بالقبول والدبور والشمال والجنوب وتسمى التي تهب
مما بينها نكباء (وايضاً) نقول (فقد يحدث في الجو أجزاء) رطبة (رشية صقيلة كدائرة
تحيط) تلك الاجزاء (بغير رقيق) لطيف (لا يحجب ما وراءه) عن الابصار (فينعكس منها)
أى من تلك الاجزاء الواقعة على ذلك الوضع (ضوء البصر لصقاتها الى القمر فيرى) في
تلك الاجزاء (ضوءه دون شكله فان الصقيل) الذي ينعكس منه شعاع البصر (اذا صغر جداً)
بحيث لا ينقسم في الحس (أدى الضوء واللون دون الشكل والتخطيط كالفي المرآة الصغيرة)
وتلك الاجزاء الرشية مرابصار متراسة على هيئة الدائرة (فيرى جميع تلك الدائرة كأنها منورة
بنور ضعيف وتسمى الحالة) وانما لا يرى الجزء الذي يقابل القمر من ذلك النيم لان قوة
الشعاع تخفى حجم السحاب الذي لا يستره فلا يرى فيه خيال القمر كيف والشيء انما يرى
على الاستقامة نفسه لا شبهه بخلاف اجزائه التي لا تقابله فانها تؤدى خيال ضوءه كما
عرفت قبل وأكثرت ما تولد الحالة عند عدم الريح فان تمزقت من جميع الجهات دلت على
الصحو وان نحن السحاب حتى بطلت دلت على المطر لان الاجزاء المائسة قد كثرت وان
انحرفت من جهة دلت على ريح تأتي من تلك الجهة واذا اتفق أن توجد سحبان على الصفة
المدكورة أحدهما نمت الاخرى حدثت هناك حالة تحت حالة وتكون التختانية
أعظم لانها أقرب الينا وزعم بعضهم انه رأى سبع حالات معا واعلم ان حالة الشمس
وتسمى الطفاوة بضم الطاء نادرة جداً لان الشمس تحلل السحب الرقيقة ومع ذلك فقد
زعم ابن سينا انه رأى حول الشمس حالة تامة في ألوان قوس قزح ورأى بعد ذلك حالة
فيها قوسية قليلة وانما تنفجر حالة الشمس اذ كثف السحاب واظلم وحكى أيضاً انه رأى حول

القمر هالة قوسيه اللون لان السحاب كان غليظا فتعوس في اجزاء الضوء وعرض ما يمرض
 للقسوس (وقد يحدث مثل ذلك) الذي ذكرناه من الاجزاء الرشية الصقيلة على هيئة الاستدارة
 (في خلاف جهة الشمس وهو قوس قزح) وتفصيله أنه اذا وجد في خلاف جهة الشمس
 اجزاء رشية لطيفة صافية على تلك الهيئة وكان وراءها جسم كثيف اما جبل أو سحاب كدر
 وكانت الشمس قريبة من الافق فاذا ادبر على الشمس ونظر الى تلك الاجزاء انعكس
 شعاع البصر عنها الى الشمس ولما كانت صغيرة جدا لم يؤد الشكل بل اللون الذي يكون
 مركبا من ضوء الشمس ولون المرآة (وتختلف ألوانها) أى ألوان قوس قزح (بحسب)
 اختلاف (أجزاء السحاب) في ألوانها (و) بحسب ألوان (ما وراءها) من الجبال (و) ألوان
 ما ينعكس منها الضوء من الاجرام الكثيفة ورأيت بعض فضلاء زماننا من له في علم المناظر
 كتب عال (وهو المولى الفاضل كمال الملة والدين الحسن التمارسي برد الله مضجعه) يدعى
 بطلان ذلك (الذي ذكرناه من أسباب المنالة وقوس قزح) (لكنه) أى ما ذكرناه فيها
 (رأى الجمهور قد ذكرناه متابعة لهم) وفي المباحث للشرقية زعم بعضهم ان السبب في حدوث
 أمثال هذه الحوادث اتصالات ملكية وقوى روحانية اقتضت وجودها وحينئذ لا تكون من
 قبيل الخيالات وهو أن بري صورة شئ مع صورة شئ آخر مظهر له كالمرآة فيظن أن
 الصورة لأولى حاصلة في الشئ الثاني ولا يكون فيه بحسب نفس الامر قال الامام الرازي
 وهذا الذي ذكره لا ينافي ما ذكرناه فان الصحة والمرض قد يستندان الى أسباب عنصرية
 نارة والى اتصالات فلكية وتأثيرات نفسانية أخرى لكن هذا الوجه يؤيده أن اصحاب
 التجارب شهدوا بأن أمثال هذه الحوادث في الجو توندل على حدوث حوادث في الارض فلو لا
 انها موجودات مستندة الى تلك الاتصالات والاضاع لم يستمر هذا الاستدلال (وأيضاً)
 نقول (فالبخار المحقق في الارض يخرج اقليل من مسامها وينقلب الكثير بمعونة البرد)
 الذي في باطن الارض (ماء ويشفها) فيخرج منها (ومنه العيون) السيالة (اذا كان البخار
 كثيراً فحصل المدد بعد المدد كان الفائض يحدث الثاني ضرورة امتناع الخللاء) فان البخار

(قوله) وهى قوس قزح (يقال قزح الكلب بوله ورشه وقوس قزح التي في السماء غير منصرفة كذا في
 الصحاح وقوله وهو أن يرى الحأى ما يكون من قبيل الخيالات هو أن يرى وقوله وهذا الذى ذكره ذلك البعض
 وقوله لكن هذا الوجه الذى ذكره ذلك البعض

الذي انقلب ماء وفاض الى وجه الارض وجب ان يجذب الى مكانه ما يقوم مقامه لئلا يكون
خلاء فينقلب هو أيضاً ماء ويفيض وهكذا يستتبع كل جزء منه جزءاً آخر قال الامام
الرازي ومياه العيون الرا كدة تحدث من أبخرة بلغت من قوتها ان اندفعت الى وجه
الارض ولكن لم تبلغ من كثرة مددها وقوتها ان يطرد نالها سابقها وهذا الكلام
ينافي ما ذكره المصنف من التعليل بامتناع الخلاء يقتضى ان يملل السيلان بكثرة
الابخرة المقتضية للاندفاع الى فوق، الزكود بقائهما فتأمل قال ومياه الفني والآبار متولدة
من ابخرة نافصة القوة عن ان تشق الارض فاذا ازيل ثقل الارض عن وجهها صادفت
منفذا تندفع اليه بادي حركة فان لم يحصل هناك مسيل فهو البئر وان حصل فهو القناة ونسبة
القي الى الآبار كنسبة العيون السيالة الى الرا كدة واعلم ان النزع من الآبار والعيون
الرا كدة سبب لنوع الماء فيها لان ثقل الماء الظاهر يمنع سائر الابخرة عن الظهور فاذا
نزع قويت تلك الابخرة واندفعت الى خارج وقد اختلفوا في ان هذه المياه متولدة من
أجزاء مائية متفرقة في عمق الارض اذا اجتمعت أو من الهواء البخاري الذي ينقلب ماء وهذا
الثاني وان كان ممكناً الا ان الأول أولى لان مياه العيون والقنوات والآبار تزيد بزيادة الثلوج
والامطار (وأيضاً) نقول (فالبخار والدخان اللذان في الارض قديكتران ويزيدان الخروج
منها) بقوة (ومسامها متكانة فيزلازلها بحركتيهما ومنه تشكون الزلازل) واذا كانا قليلين
أو كان مسامها مفتوحة لم يكن زلزلة ولذلك قلت الزلازل في الاراضي الرخوة واذا كثرت
الآبار والقي في أرض صلبة قلت زلزلتها (وقد يخرج البخار والدخان) المترجان امتزاجاً
مقرباً الى الدهنية وقد صاراً نارا لشدة الحركة المقتضية للاشتعال والانقلاب الى النارية
وربما قويت للمادة على شق الارض فتحدث أصوات هائلة ثم ان وقع هذا الشق في بلدة
جعل عاليها سافلها وربما كان في موضع الانشقاق وهداث فيسقط ما فوق الارض في تلك
الوحدات قليلاً ما تنزل الارض بسقوط تلك الجبال عليها بتواتر المطر وشده (وأيضاً)
نقول (فيحدث في الارض قوة كبريتية وفي الهواء وطوبة يختلط بخار الكبريت باجزاء

(قوله أن يطرد نالها) الطرد الابعاد يقال طرده عن موضع كذا أي أبعده عنه وقوله والزكود بقائها أي بعلل
الزكود بقائها وقوله ومياه القى هذا جمع قنات بضم القاف فيها ومعناه معلوم في الشرح وقوله وهداث بضم الواو
وسكون الهاء أي أرض مطمئنة غائرة كحامي

الهواء الرطب فيفيد مزاجاً فيصيردهنا) أى في طبيعة الدهن (وربما يشتمل بأنوار الكواكب ونثيرها) فيري بالليل في ذلك الموضع شعل مضئ غير محتوفة احتراقاً يعتد به وذلك للطفها (ملخص) بمباراة جامعة وافية (ما ذكرناه) في الفصل الثاني أو في المرصد الاول (كله آراء الفلاسفة حيث نفوا القادر المختار) كما سبقت اليه الاشارة في اسناده الكلام مرة بعد أخرى (فأحالوا اختلاف الاجسام بالصور الى استبعادها) في موادها يقتضى اختلاف الصور الحالة فيها (و) أحالوا (اختلاف آثارها الى صورها المتباينة وأمزجتها) المتخالفة (و) أحالوا (كل ذلك) في الاجسام العنصرية وأسندوه بالآخرة (الى حركات الافلاك وأوضاعها وأما المتكلمون فقالوا الاجسام متجانسة بالذات) أى متوافقة الحقيقة (لتركبها من الجواهر الافراد وانها متماثلة لا اختلاف فيها وإنما يمرض الاختلاف للاجسام لاني ذواتها بل بما يحصل فيها من الاعراض بفعل القادر المختار) فالاجسام على رأيهم متوافقة في الحقيقة متخالفة بالامور الخارجية عن ذواتها (هذا ما قد أجمعوا عليه الا النظام فانه يحمل الاجسام نفس الاعراض) الملتزمة منها الاجسام (والاعراض) التي تركب منها الجسم (مختلفة بالحقيقة) قطعاً (فتكون الاجسام) أيضاً (كذلك) أى مختلفة بالحقيقة وقد سبق في المقصد الثاني من الفصل الاول من هذا المرصد انه لا محيص لمن يذهب الى تجانس الجواهر الافراد من جعل الاعراض داخلية في حقيقة الجسم وهو مبني على ان الاجسام متخالفة الحقائق بالضرورة فيكون منافياً لما قد أجمعوا عليه من تماثلها في الحقيقة وتخالفا بالامور الخارجية الحالة فيها .

(قوله من جعل الاعراض داخلية في حقيقة الجسم) الجار والمجرور متعلق بقوله لا محيص وقد عرفت أن لهم محيصاً من جعل الاعراض في حقيقة الجسم بأن يجعل الاعراض شر وطال امتيازها لأجزاء داخلية في حقيقته وقوله وهو مبني الخ أى جعل الاعراض داخلية في حقيقة الجسم مبني الخ فان قيل هنادون فان كون الاجسام متخالفة الحقائق مبني على جعل الاعراض داخلية في حقيقة الجسم فلو كان جعل الاعراض داخلية في حقيقة الجسم مبني على أن يكون الاجسام متخالفة الحقائق كما زعمه يلزم الدور قلنا المراد بجعل الاعراض داخلية في حقيقة الجسم هو الحكم بكون الاعراض داخلية في حقيقته لا كونها داخلية في حقيقته في نفس الامر حتى يلزم الدور فانه لما كانت الاجسام متخالفة الحقائق بالضرورة مع أن الجواهر الفردة متجانسة عندهم لزمهم أن يحكموا بأن الاعراض داخلية في حقائقها وقوله فيكون منافياً لما أجمعوا عليه الخ ويمكن تأويل كلامهم بأنهم لما رأوا أن الجواهر الفردة هي الركن الاعظم للجسم وان الاعراض تابعة لها جعلوا الجواهر الفردة حقائق الأجسام مساحمة منهم في ذلك

﴿ المرصد الثاني في عوارض الاجسام ﴾

وأحوالها (وفيه مقاصد) ثمانية ﴿ المقصد الاول ﴾ في ان الاجسام محدثة) وضبط الكلام في هذا المقام أن يقال (انها إما أن تكون محدثة بذواتها وصفاتها أو قديمة بذواتها وصفاتها أو قديمة بذواتها محدثة بصفاتها أو بالعكس فهذه أربعة أقسام) - قيسة الى نفس الامر (ثم إما أن نقول بواحد منها أولاً نقول) بل تتردد وتوقف (فهذه خمسة احتمالات * الأول انها محدثة بذاتها) الجوهرية (وصفاتها) المرضية (وهو الحق وبه قال المليون) كلهم (من المسلمين واليهود والنصارى والجوس * الثاني انها قديمة بذواتها وصفاتها واليه ذهب ارسطو ومن تبعه من متأخري الفلاسفة كالأمازيقي وابن سينا وتفصيل مذهبهم انهم قالوا الاجسام تنقسم كما علمت الى فلكيات وعنصريات ، أما الفلكيات فانها قديمة بموادها وصورها) الجسمية والنوعية (واعراضها) المعنية من المقادير والاشكال وغيرها (الاحركات والاوزاع المشخصة فانها حادثة) قطعا ضرورة ان كل حركة شخصية مسبوبة باخرى لا الى نهاية وكذا الارضاع المعنية التابعة لها وأما مطلق الحركة والوضع فقديم أيضاً لان مذهبهم ان الافلاك متحركة مستمرة من الازل الى الابد بلا سكون أصلاً (وأما العنصريات فقديم بموادها وبصورها الجسمية بنوعها) وذلك لان المادة لا تخلو عن الصورة الجسمية التي هي طبيعة واحدة نوعية لا تختلف الابامور خارجة عن حقيقةها فيكون نوعها مستمر الوجود بتعاقب افرادها زلاً وأبداً (وبصورها النوعية بجنسها) وذلك لان مادتها لا يجوز خلوها عن صورها النوعية بأسرها بل لا بد أن يكون معها واحدة منها لكن هذه الصور متشاركة في جنسها دون ماهيتها النوعية فيكون جنسها مستمرا الوجود بتعاقب أنواعه (ثم الصور المشخصة فيها) أى في الصورة الجسمية والنوعية (والاعراض المختصة) المعنية (محدثة لا امتناع في حدوث بعض الصور النوعية) العنصرية كأن يكون مثلاً نوع الإنسان حادثاً غير مستمر الوجود بتعاقب

(قوله) نعم الصور المشخصة فيها) هذان من تفة قوله انهم قالوا الخ لا يذهب عليك ان الصورة المشخصة لا يتصور أن يكون قديمة بنوعها أو بجنسها والالكات محتاجة الى صورة أخرى مشخصة أو متنوعة وهلم جرا فيلزم التسلسل وانما المتصور هو أن يكون قديمة بالعرض العام ولا عبرة بذلك (قوله) فانه جسم الاويمكن للتقدير المختار الذي خلقه الخ) (قوله) كأن يكون نوع الإنسان حادثاً) مع ان نوع الإنسان كان قديماً عندهم وان امتزاجه كانت مركبة من العناصر الأربعة فيلزم أن يكون نوع النار في ضمن تلك الأفراد قديماً عندهم وهذا لعلمهم أنهم أرادوا

افراده الشخصية اذ يجوز حصوله من عنصر آخر بطريق الكون والفساد ولا امتناع أيضا
عندهم في استمراره كذلك ولا في استمرار أنواع المركبات في ضمن افرادها المتعاقبة بلا
نهاية (الثالث) انها قديمة بذواتها محدثة بصفاتهما وهو قول من تقدم ارسطو من الحكماء
وهؤلاء قد اختلفوا في تلك الدوات فمنهم من قال انه جسم واختلف في ذلك الجسم أي
الاجسام هو (وقال نابلس الماعلى انه الماء الذي هو المبدع الأول ومنه أبدع الجواهر كلها
من السماء والارض وما بينهما قال صاحب الملل والنحل وكانه أخذ مذهبهم من الكتب
الالهية (في التواترة ان الله تعالى خلق جوهره ونظر اليها نظرا الهيئتي فذات) وصارت ماء
(فصل البخار) وظهر على وجهها بسبب الحركة زبد (و) ارتفع منها دخان فحصل (من
زبدها الارض ومن دغائها السماء وقيل الارض وحصلت اليواقي بالتلطيف وقيل النار
وحصلت البوق بالتكثيف وقيل البخار وحصلت العناصر) بمضها (بالتلطيف و) بمضها
(بالتكثيف وقيل الخليط من كل شيء لحم وخبز وغير ذلك فاذا اجتمع من جنس منها شيء
له قدر عروس ظان انه قد حدث ولم يحدث أنما تحدث الصورة التي أوجبها الاجتماع) وقد
سبق كلام في هذه الاختلافات في بيان عدد العناصر (ومنيهم من قال انه ليس بجسم واختلف
فيه ما هو فقات الثنوية) من الجوس (النور والظلمة) فانهما قديمان وتولد العالم من امتزاجهما
(و) قال (الحرانيون) منهم القائلون بالقدماء الخمسة (النفس والهيولى) وقد
عشتت النفس بالهيولى لتوقف كالاتها الحسية والمقابلة (عليها فحصل من اختلاطهما أنواع المكونات)
وتدبة المشق بالباء لتضمين معنى اللصوق أو الولوع والافهو متمد بنفسه (وقيل هي الوحدة
فانها تجزئت فصارت) الوحدات (نقطا) ذوات أوضاع (واجتمعت النقط) فصارت
(خطا) اجتمعت (الخطوط) فصارت (سطحا) اجتمعت (السطوح) فصارت (جسما)
وقد يقال ن أكثر هذه الكلمات رموز واشارات لا يفهم من ظواهرها مقاصدهم (الرابع

بصدته حدوث كرت النار بمركبات الافلاك بطريق الكون والفساد وان هذه الكرة مخالفة بالنوع
للجزاء النارية التي في المركبات أو ردوا بقولهم وبصروها النوعية بجنسها ان المقطوع عندهم هو أن يكون
الصورة النوعية للعنصر يات قديمة بجنسها لان يكون قديمة بأنواعها على ما يشعر به قول (المص) ولا امتناع في
حدوثها وكذا قول الشارح ولا امتناع أيضا عندهم (قولهم وقال الحرانيون الخ) هذا بفتح الحاء وسكون الراء
المهملين وبالنون وذكري في الصحاح ان حرنا اسم بلد والنسبة حرناى على غير قياس والقياس حرناى بتشديد
الراء

انها حادثه بذواتها قديمة بصفاتها وهذا لم يقل به أحد لانه ضروري البطالان (فجعله من
الاقسام العقلية والاحتمالات بالنظر الى بادئ الرأي (الخاص التوقف في الكل) أراد به
ماعد الاحتمال الرابع اذ لا يتصور من مائل أن يتردد ويتوقف فيه بل لابد أن ينفقه ببدئته
(وهو مذهب جالينوس) اذ يحكي عنه انه قال في مرضه الذي توفي فيه لبعض تلامذته
اكتب عني اني ماعلمت ان العالم قديم أو محدث وان النفس الناطقة هي المزاج أو غيره وقد
طمعن فيه اقرانه بذلك حين أراد من سلطان زمانه تأقيمه بالفيلسوف اذا عرفت هذا

﴿ فنقول لنا في حدوث الاجسام ﴾

بذواتها وصفاتها (مسالك) سنة المسلك (الأول وهو المشهور) المبسوط في اثبات هذا المطلوب
(الاجسام لا تخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث) بذاته وصفاته
فلا اجسام حادثه كذلك اما المقدمة الثانية فظاهرة لان قدم ما لا يخلو عن الحوادث يستلزم
قدم الحادث وفيه كلام سيرد عليك ﴿ وأما المقدمة الأولى فلو جهين ﴾ الأول ان الاجسام
لا تخلو عن الاعراض (لما مر) اشارة الى ما عرف به ان الاجسام لا تخلو عن الاكوان والتأليف
(وما يتبعهما من الاعراض والاظهر أن يقال لما سيجي أي في المقصد السادس من هذا المرصد
واذ لا توجد) الاجسام (بدون التمايز) بينها لان كل موجود لابد أن يكون متميزا عن
موجود آخر بالضرورة (وقد بينا ان التمايز) بين الاجسام انما هو (بالاعراض) بناء على
تماثل الجواهر الفردة التي تألفت الاجسام منها (ثم الاعراض حادثه لانها لا تبقى زمانين)
وكل ما هو كذلك فهو حادث (وقد مر بينهما) أي بيان ان التمايز بين الأجسام لا يكون
الا بالاعراض وبيان ان الاعراض لا تبقى زمانين ولو اقتصر على ذكر بيان الثاني لكان أولى

(قوله والاظهر أن يقول لما سيجي الخ) وانما لم يقل كذلك أو قدم في المرصد الرابع من موقف الأعراض
ان كل جوهر يقتضي لذاته أول صفة من صفاته الحصول في الميزانية وانه أي الحصول في الجبرم وجود ضرورة
وكذا أنواعه الأربعة أي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق موجودة قطعاً هذا حاصل كلامهم هناك وقد
عرفت أيضاً في هذا الموقف ان الجسم لا يخلو عن التأليف فقد ظهر انه قدم بيان كون الأجسام لا تخلو عن
الاعراض وظاهر ان الحواله على السابق أولى من الحواله على الآتي وقوله واذا لا توجد الأجسام عطف على
قوله لما مر (قوله ولو اقتصر على ذكر بيان الثاني الخ) أي ولو اقتصر على ذلك فقال مثلاً وقدم بيان الثاني لكان
أولى من قوله وقد بينا ذلك لان قوله وقد بينا أنه لا تخلو عن الأول فلا حاجة الى أن يقال نائلاً وقوله
وقد مر بينها أي بيان الأول والثاني فانه حينئذ يكون بالنسبة الى الأول تكرار اللهم الآن يقصد التأكيد فلذا
قال أولى ولم يقل صواباً

لقوله وقد بينا * (الثاني) من الوجهين أن يقال (الجسم لا يخلو عن الحركة والسكون وهما حادثان) فالجسم لا يخلو عن الحوادث (انما قلنا ان الجسم لا يخلو عنهما لانه لا يخلو عن الكون في حيز) بالضرورة (فان كان) كونه في ذلك الحيز (مسبقا بالكون) أى يكون آخر (في ذلك الحيز فهو ساكن) لأن السكون هو الكون الثاني في المكان الأول (والا) أى وان لم يكن كونه في ذلك الحيز مسبقا بالكون فيه (فهو متحرك لا يقال) دليلكم (منقوض بالجسم في أول) زمان (حدوثه) لجريانه فيه مع انه ليس متحركا ولا ساكنا إذ لم يتصف حينئذ بكونه في المكان الأول ولا في المكان الثاني (لانا نقول الكلام في الجسم الباقي) فيدعي انه لا يخلو عن الحركة أو السكون لافي الجسم الحادث فلا نقض واذا أورد هذا السؤال على طريق المناقضة كان منعا لا يضر المعالي اذ مقصوده حدوث الجسم (وانما قلنا ان الحركة حادثة لوجوه * الأول ماهية الحركة هي المسبوقة بالغير) أى ماهيتها تقتضي المسبوقية لذاتها لانها الانتقال من حال الى حال أخرى بل نقول هي الكون الثاني في مكان آخر فتكون مسبوقه بالحالة الأولى والكون الأول (وماهية الازلية عدم المسبوقية بالغير وبينهما منافاة بالذات فلا تكون الحركة ازلية وذلك معنى الحادث * الثاني الماهية لا توجد الا في ضمن الجزئيات) لأن المطلق لا يتصور وجوده منفردا عن التبعينات باسرها (ولاشك ان شيئا من جزئيات الحركة لا يوجد في الازل) لان كل جزء منها منقسم الى أجزاء لا يمكن اجتماعها فلا توجد الامتقابة (فلا توجد ماهيتها) أيضا (فيه) أي في الازل فماهيتها حادثة كجزئياتها (الثالث كل حركة من الحركات الجزئية مسبوقه بعدم ازلي فتجتمع الدمات) أي عدمات جميع الحركات الجزئية (في الاول وحينئذ فلا توجد في الازل حركة) أصلا (والاجامعت) تلك الحركة (عندما هذا خلف) واعترض عليه بان الازل ليس وقتا محدودا وزمانا مخصوصا اجتمع فيه عدم الحركات كلها حتى ان وجد فيه شيء منها جامع عدمه فيلزم اجتماع التقيضين بل معنى كونها ازلية ان تلك الدمات لا بداية لها ولا ترتب بينها بخلاف وجوداتها فان لها بداية وترتبا فليس يفرض شيء من أجزاء الازل الا وينقطع فيه شيء من تلك الدمات التي لا بداية لها بوجود من تلك الوجودات وليس لاجزاء الازل انقطاع في جانب الماضي فاذا وجد في كل جزء منها حركة وانقطع فيه عدمها لم يكن هناك محذور الا ان الوهم قاصر عن ادراك الازل فيحسب انه وقت معين اجتمع فيه وجود الحركة مع

عدمها (وقد يذكر هنا) لبيان حدوث الحركة (وجوه اخر ما لها الى ما ذكرنا وانما تختلف العبارة) دون المعنى (فتركها) وذلك مثل ما قيل من انه ان لم يوجد شئ من الحركات في الازل كانت افرادها كلها حادثة وان وجد فيه شئ منها فان كان مسبوقا بالغير كان الازل مسبوقا بغيره وان لم يكن مسبوقا بغيره كان ذلك اول الحركات فيلزم تناهيهما وماله اما الى الوجه الثاني وهو ان جزئيات الحركة مع اذا كانت حادثة كانت ماهيتها كذلك واما الى الوجه الثالث واعلم ان الداهيين الى قدم الجسم لم يذهبوا الى انه موصوف بحركة جزئية ازالة بل قالوا انه متصف بحركات متعاقبة لانهاية لها وكل جزئي منها يوجد في جزء من الازل على ماصورناه وهذا معنى قولهم ماهية الحركة قديمة وان كان كل واحد من آحادها حادنا قالوا وعدم خلوه عن مثل هذه الحوادث التي لانهاية لاعدادها لا يستلزم حدوثه ولا كون الحادث قديما فلا بد لنا ابطال كلامهم عن بيان امتناع تسلسل الحوادث في المتعاقبة بلانهاية حتى يتيسر لنا أن نقول الجسم لا يخلو عن حوادث متناهية وكل ما لا يخلو عن حوادث كذلك كان حادثا والا لزم قدم الحادث أو خلوه عن تلك الحوادث فلذلك قال (الرابع) من وجوه حدوث الحركة وامتناع تعاقب افرادها الى غير النهاية (طريقة لتطبيق وقد عرفتها) في مباحث ابطال التسلسل (وتقررهما هنا) ان نقول لو تسلسلت الحركات متعاقبة بلانهاية كان لنا (ان نفرض من حركة ما) كدورة معينة مثلا (الى ما لا بداية له جملة) واحدة (و) نفرض أيضا من (حركة قبلها بمقدار متناه) كمشرذمات مثلا (جملة أخرى ثم نطبق الجملتين الجزء الاول) من احدهما (بالاول) من الاخرى (والثاني بالثاني) وهكذا (لا الى نهاية فان كان بازاء كل من اجزاء الجملة الزائدة جزء من اجزاء الجملة الناقصة كان الشئ مع غيره كمو لا مع غيره) فيكون الزائد مساويا للناقص (هذا خلف والا وجد في اجزاء الزائدة ما كان لا يوجد بازائه من الناقصة جزء فنقطع الناقصة ضرورة فتكون متناهية والزائدة انما تزيد عليها بمتناه والزائد على المتناهي بالمتناهي متناه) بلا شبهة (فتكون الزائدة أيضا متناهية) فيلزم تناهيهما وهو خلاف المفروض اعني عدم تناهيهما في تلك الجملة فلو كانت الحركات غير متناهية كانت متناهية وما استلزم وجوده عدمه كان محال قطعاً (وقد عرفت الكلام عليه) أي على الاستدلال بالتطبيق (في ابطال التسلسل سؤال وجواباً فلا نعيده) دفماً للاملال (الخامس) من تلك لوجوه (طريقة التضايف)

وقد عرفتها أيضا هناك (وتقريرها هنا ان الحركات تتألف من اجزاء بمضها سابقة وبمضها
 مسبوقه ولنجعلها اياما مثلا فلو كانت تلك الايام غير متناهية امكن لنا ان نجعل من يوم ما
 وهو اليوم الذي نحن فيه جزءا آخرافنقول هذا الجزء في هذه السلسلة) التي لا تنتهى
 (مسبوق) أي موصوف بالمسبوقية (وليس بسابق وكل جزء من اجزائها الاخر سابق
 ومسبوق بحسب الفرض) اذ المفروض لانهاى السلسلة فكل واحد من اجزائها الاخر موصوف
 بالمسبوقه والسابقية معا اذ لو وجد فيها سابق غير موصوف بالمسبوقية لانقطعت السلسلة به
 وعلى هذا التقدير (فكل سابق مسبوق من غير عكس كلي كالاخير المذكور فيكون عدد
 المسبوق أي المسبوقية (ازيد من عدد السابق) أي السابقة (الواحد وانه محال لانهما متضايقان)
 حقيقيان (يجب تكافؤهما في الوجود وتساويهما في العدد وأن يكون بازاء كل واحد) من
 أحدهما (واحد) من الآخر وأما تساوي عدد المشهورين فتغير لازم كأن واحد له أبناء الا
 لمن يمتبر التغير الاعتباري بحسب الوصف ولو كانت السلسلة متناهية كان هناك سابق ليس
 بمسبوق فيتكافأ الاضافيان (وانما قلنا السكون حادث لانه لو كان قدما لامتنع زواله واللازم
 باطل اما الملازمة فلانه وجودي لما تقدم) في مباحث الاين من ان وجود الكون ضروري
 معلوم بمعاونة الحس وكذا أنواعه الاربعة لان حاصلها عائد الى الكون والمميزات أمور
 اعتبارية مثل كونه مسبوقا بكون آخر أو غير مسبوق وامكان تحلل ثالث وعدمه (وكل
 وجودي) أي موجود (قديم يمتنع زواله) ومن ثمة قيل القدم يتأني العدم (لانه) أي
 القديم (ان كان واجبا) يذانه (فظاهر) امتناع عدمه وان كان ممكنا كان مستندا الى
 واجب (بالذات لما سيأتي) في اثبات الواجب تعالى (ولا يكون ذلك الواجب) الذي
 استند اليه الممكن القديم (مختاراً لما مر) من (ان القديم لا يستند الى المختار بل) يكون
 (موجبا فان لم يتوقف تأثيره) أي تأثير الواجب في ذلك القديم (على شرط أصلا) بل كان
 ذاته كافيا في ايجاده (ثم من عدمه عدم الواجب) لانه يلزم ذاته من حيث هي وانفشاء
 اللازم يستلزم انتفاء المزموم فيكون عدمه محالا (وان توقف تأثيره فيه على شرط) فلا
 يكون ذلك الشرط حادثا والالكان القديم المشروط به أولى بالحدوث بل (يكون ذلك
 الشرط أيضا) قديما ويمود الكلام فيه (وفي صدوره عن الواجب هل هو بشرط أو بغير
 شرط) ويلزم الانتهاء الى ما يجب صدوره عن الواجب بغير شرط دفعا للتسلسل) في

الأمور المترتبة للوجود ما (فلو عدم) هذا الصادر المنتهي اليه (عدم الواجب هذا
 خلف) فاذا امتنع عدم هذا الشرط مع امتناع عدم الموجب الواجب امتنع عدم مشروطه
 أيضا وهكذا الى القديم الذي كلامنا فيه وهو المطلوب (وأما بطلان اللازم فبالاتفاق
 والدليل أما الاتفاق فلأن الاجسام عند الحكماء منحصرة في الفلكيات وحركاتها واجبة)
 عندهم (وفي العناصر وحركاتها جائزة فلا شيء من الاجسام يمتنع عليه الحركة واما الدليل
 فلأن الاجسام متساوية في الماهية لتتركبها من الجواهر الفردة المتماثلة كما عرفت (فيصح
 على كل) من الاجسام (من الحيز ما صح على الآخر وما ذلك الا بخروجه عن حيزه
 أو نقول الاجسام اما بسيطة ويجوز على كل جزء منه) أي من البسيط (ما يصح على الآخر
 فيصح أن يماس يساره ما يماس بينه وبالعكس وما هو الا بالحركة واما مركبة من البسائط
 فيصح على بسائطها أن يماسها الآخر وما هو الا بالحركة وبالجملة فعلم بالضرورة ان مقولة الوضع
 غير واجبة للبسائط (لأن اجزاءها متحدة في الماهية فيجوز تبدل أوضاعها نظرا الى طبيعتها
 وكذا للمركبات) لأن تبدل أوضاع البسائط التي فيها يستلزم تبدل أوضاعها (و) نعلم أيضا
 بالضرورة (انه ما من جسم الا ويمكن للقادر المختار) الذي خلقه (أن يغير وضعه فيجعل بينه
 يساره وبالعكس وانكاره مكابرة) لا يعتمد بها المسلك الثاني وهو بعض المتأخرين كالاختصار
 للمسلك الأول انه لو وجد جسم قديم لزم اما كونه (واحد) قديم واما أن يكون قبل كل كونه
 كونه) آخر لا الى نهاية والتالي باطل بقسميه (اما الملازمة فلانه لا بد للجسم من كونه) في حيز
 لكونه متحيزا بالذات (فان وجد له كونه غير مسبوق بآخر) أي بكون آخر (لزم القسم
 الأول) لان ذلك الكون يجب أن يكون ثابتا للجسم القديم على الاستمرار فيكون قديما
 (والا) أي وان لم يوجد له كونه غير مسبوق بآخر (لزم القسم الثاني) لان كل كونه له
 فانه مسبوق بكون آخر فوجب أن يكون قبل كل كونه كونه لاني نهاية (اذ على ذلك
 التقدير) الذي نحن فيه (لو وجد كونه لا كونه قبله لزم خلو الجسم عن الكون) وأنت
 خير بان القسم الثاني لا يحتاج الى هذا البيان لانه اذا لم يوجد له كونه غير مسبوق بآخر فان
 كل كونه له مسبوقا بكون قبله لاني نهاية انما يحتاج الى البيان هو القسم الاول بان يقال
 ذلك الكون الذي ليس مسبوقا بمثله يجب أن يكون مستمرا أزلا والزم خلو الجسم عن
 الكون نعم لو قيل انه وجد له كونه قديم فهو القسم الأول والا فلا بد أن يكون قبل كل كونه

كون آخر اذ لو وجد له كون لا كون قبله لزم خلو الجسم عن الكون لانتظم الكلام (وأما
 بطلان التالى فاما القسم الاول) وهو قدم الكون (فبمثل ماينبأ به حدوث السكون وأما
 القسم الثانى) وهو تماقب الا كون الى مالا نهاية له (فبالتطبيق وطريقة التضاييف وغيرهما)
 من أدلة بطلان التسلسل (ولا يخفى عليك ان في هذا المهلك طرعا لمؤنات كثيرة) كانت
 في المسلك الاول (من بيان كون السكون وجوديا) اذ قد اختلف فيه فذهب الحكماء الى
 انه عدم الحركة عما من شأنه الحركة فيجوز حينئذ زواله لان اعدام الحوادث تزول بوجوداتها
 مع كونها أزلية (فان الكون) الذى ذكر في هذا المسلك (لاشك في انه وجودي) بلا
 خلاف (ومن بيان ان الجسم لا يخلو عن الحركة والسكون فان لغائل أن يقول هو في الازل
 لا متحرك ولا ساكن لان كلا منهما يقتضي المسبوقية بالغير) فلا يصح اتصافه بشئ منهما
 في الازل (ومن سقوط قولهم السابقة والمسبوقية في الحركة بالفرض اذ لا أجزاء لها الا
 بالوهم وفي الخارج هو أي الحركة (كون واحد مستمر) بين للبدا والمتهى لما مر من
 ان الحركة تطلق على الامر الممتد ولا وجود له في الخارج بل يتمتع بوجوده فيه وعلى الامر
 المستمر الموجود الذي لا انقسام له في مأخذ الحركة وهو الذي يدعى انه قديم لا المعنى الاول
 فتأمل ﴿ المسلك الثالث للامام الرازي ﴾ ذكره في المحصل ونسبه الآمدى الى بعض
 المتأخرين من الاشاعرة (وهو أيضاً مأخوذ من المسلك الأول والمؤنات) التي كانت فيه
 باقية ههنا (بحالها) سوى قليل منها كما لا يخفى (وتقريره انه لو وجد جسم قديم لكان في الازل
 اما متحركا أو ساكنا والتالى باطل بقسميه وأنت بمعرفة بيانه بعد ماقررناه في السلكين
 السابقين خبير) فلا نشغل به حذفاً للمؤنة ﴿ المسلك الرابع له أيضاً كل جسم ممكن لانه
 مركب ﴾ اما من الجواهر الفردة أو الهوى والصورة (وكثير) أي وتشاركه في ماهيته
 أمور متعددة (وسياقي) في الالهيات (ان الواجب) الوجود (واحد) لا شريك له في
 حقيقته (وغير مركب) فلا يكون الجسم واجباً بل ممكناً (وكل ممكن هو موجود فله
 موجود ولا يتصور) اليجاد (الا عين عدم وهو مبني على ما ذكرنا في مباحث القدم من انه
 لا يجوز) الامام الرازي (اهتداد القديم الى السبب الموجب) كما لم يجوزوا استناده الى المختار
 (و) قد (نهناك) على مأخذه فتذكره ﴿ المسلك الخامس الاجسام فعل التفاعل المختار لما سياتى
 في الصفات ﴾ أى في صفاته تعالى (فكون) الاجسام (حادثة لما بينا ان القديم لا يستند الى

المختار وهذان الوجهان (أى الرابع والخامس) يشتملان حدوث العالم كله (من الاجسام
 والمجردات وصفاتها بخلاف الاولين فانهما لا يعطيان الا حدوث الاجسام) وصفاتها
 (ويحتاج في تميمها الى تنى المجردات) ولم يتعرض للمسلك الثالث لانه جعله عين الاول
 لبقاء المؤنات وأما السادس فهو في (حكم الاولين بلا اشتباه) المسلك السادس (الجسم يقوم
 به الحادث وهو ضرورى لما نشاهده من) حدوث (الحركات) القائمة به (وتجدد الاعراض
 الحالة فيه كالاضواء والالوان والاشكال وتبهرها) ولا شيء من القديم كذلك لما سنبرهن عليه
 في (الالهيات) من ان القديم لا يكون محلا للاحداث (احتيج الخضم) على القدم (بشبه)
 أربع (الاولى) وهي مستخرجة من العلة المادية أن يقال (المادة قديمة والا احتاجت الى مادة
 أخرى) لما عرفت من ان كل حادث مسبوق بالمادة (وتسلسل) أي لزم التسلسل في المواد
 (وانها) أي المادة (لا تخلو عن الصورة الجسمية والنوعية أيضا) لما تقدم فيلزم قدم الجسم
 لكون أجزائه بأسرها قديمة (والجواب منع تركب الجسم من المادة والصورة و) ان سلمنا
 ذلك (لا نسلم كون المادة قديمة فانه) أي كونها قديمة (يثبت بوجود اختلاف الاستعداد
 المقرب الى وجود الحوادث كما سلف (وانه فرع الایجاب بالذات وسنبطله) بآيات قدرة
 الصانع في الموقف الخامس (ولا نسلم) أيضا (انها لا تخلو عن الصورة وقد مر ضمه دليله)
 الشبهة (الثانية) وقد نسبها الامام الرازي الى العلة الصورية أن يقال (الزمان قديم والا كان
 عدمه قبل وجوده قبلية لا يجمع فيها السابق المسبوق وهو) السابق (الزماني فيكون
 وجودا حين ما فرض معدوما هذا خلف) واذا كان الزمان قديما كانت الحركة التي
 هو مقدارها قديما فكذا الجسم الذي هو محل الحركة (والجواب منع ان التقدم بالزمان)
 أي لا نسلم تحقق التقدم الزماني فانه فرع وجود الزمان وهو غير مسلم (وان سلم)
 تحققة في الجملة (فليس) تقدم عدم الزمان على وجوده (بالزمان) حتي يلزم اجتماع التقيضين
 (بل هو كـ تقدم أجزاء الزمان بعضها على بعض) اعني التقدم بالذات لا بامر زائد عليها
 فلا عذور حينئذ * الشبهة (الثالثة) وهي العمدة (عندهم في اثبات مطلبهم ومأخوذة من
 العلة المؤثرة ان يقال (فاعلية الفاعل للعالم) أي تأثيره فيه وابعاده اياه (قديمة ويلزم منه قدم
 العالم بانه) أنه (لو كانت) فاعليته (حادثة) مخصوصة بوقت معين (لتوقفت على شرط
 حادث) مختص بذلك الوقت (والا) أي وان لم تتوقف على شرط كذلك لزم الترجيح بلا

مرجح) لان اختصاص حدوث الفاعلية حينئذ بذلك الوقت دون ما قبله وما بعده مع تساوى نسبتها الى جميع الاوقات تخصيص بلاخصيص (والكلام في ذلك الشرط) الحوادث واختصاصه بوقت معين (كما في) الحادث (الاول) فلا بد له ايضاً من شرط آخر حادث (ويلازم التسلسل) في الشروط الحادثة واذا كانت فاعليته قديمة كان الاثر قديماً ايضاً اذ لا يتصور تحقق تأثير ويجاد حقيقى في زمان مع عدم حصول الاثر فيه وقد تقرر هذه الشبهة بعبارة اخرى ابسط فيقال جميع ما لا بد منه في اليجاد ان كان حاصله لازلاً كان اليجاد حاصله فيه اذ لو لم يحصل لكان حصوله بعده اما ان يتوقف على شرط حادث فلا يكون جميع ما لا بد منه حاصله وهو خلاف المفروض أولاً يتوقف فيلزم الترجيح بالمرجح واذا كان اليجاد أزلياً كان وجود الاثر الذى لا يتخلف عنه كذلك وان لم يكن جميع ما لا بد منه في اليجاد حاصله في الازل كان بمضه حادثاً قطعاً فنقل الكلام اليه وتقول ان لم يحتج هذا الحادث الى إيجاد لزم استثناء الحادث عن المؤثر المخصص وان احتاج فاما ان يكون جميع ما لا بد منه في إيجاد حاصله في الازل فيلزم قدم الحادث أولاً يكون حاصله بمضه حادث بالضرورة فيلزم التسلسل في الاسباب والمسببات وهو محال (وقد ذكر في الجواب عنه وجوه والذى يصلح للتويل عليه وجهان الاول النقص بالحادث اليومى) اذ شبهة في وجوده فنقول فاعلية الفاعل القديم لهذا الحادث قديمة اذ لو كانت حادثة لتوقفت على شرط حادث حذراً من الترجيح بالمرجح والكلام في هذا الشرط الحادث كما في الاول فتسلسل الحوادث المترتبة الى ما لا نهاية له فلو صح دليلكم لكان الحادث اليومى قديماً (لا يقال أنه) أى الحادث اليومى (يستند الى الحوادث الفلكية) من الحركات والاتصالات الكوكبية (وكل منها مسبوق بآخر لا الى نهاية) ومثل هذا التسلسل جائز بخلاف التسلسل في الامور المترتبة المجتمعة (لانا نقول ابتداء الفارق) بين صورة النقص ومحل النزاع على الوجه الذى ذكرتموه (لا يدفع النقص) لان التسلسل في الامور التى ضبطها وجود سواء كانت مجتمعة أو متعاقبة محال كما وقفت عليه (وايضاً فنقول) اذا سلم جواز التسلسل في الحوادث المتعاقبة (فلم لا يجوز ان يكون حدوث العالم مشروطاً بشرط مسبوق بآخر لا الى نهاية) فيكون حدوث العالم عن المبدأ القديم بتسلسل الحوادث المتعاقبة كما في الحادث اليومى عنكم (فان قيل ذلك) أى تسلسل الشروط المتعاقبة (انما يتصور فيما له مادة)

بتزايد استعدادها بتوارد تلك الشروط عليها لقبول الحادث المشروط بتلك الشرط حتى
 اذا تم الاستعداد فاض عليها من المبدأ القديم ماهي مستعدة له (وما سوى العالم) أي
 ماهو خارج عنه (ليس له مادة) حتي يتصور توارد الشروط المعتبرة في حدوث العالم عليها
 (قلنا لا نسلم ذلك) الذي ذكرتموه من ان الشروط والحوادث المتعاقبة انما يتصور في
 الماديات (اذ قد تكون تصورات متعاقبة لامر مجرد) عن المادة وتوابعها (كل سابق منها
 شرط لللاحق الى ان تنتهي) فيما يزال (الى ماهو شرط) أي الى تصور هو شرط
 (لحدوث العالم) الجسماني فلا يتم الاستدلال بما ذكرتم علي قدمه (الا ان يقال لكل
 حادث مادة) وتلك المادة لا تخلو عن الصورة (فيكون هذا رجوعا الى الطريقة الأولى وقد
 أجنبنا عنها) الوجه (الثاني ان ترجيح الفاعل المختار عندنا لاحد مقدوريه) علي الآخر (انما
 هو بمجرد الارادة ولا حاجة فيه) أي في ذلك الترجيح (الى) داع (مرجح ينضم اليه كما
 تقدم تحقيقه في مثال طريق الهارب من السبع وقد حي المطشان) فنقول الفاعلية حادثة
 بمجرد الارادة المتعلقة بالمقدور وقد يقال هذه الارادة المستلزمة لوجود المقدور ان كانت
 قديمة لزم قدم المقدور وان كانت حادثة احتاجت الى ارادة أخرى أو شيء آخر حادث فيلزم
 التسلسل ويحاجب ما يجوز ترتب الارادات أو ترتب تملقات ارادة واحدة قديمة الى ما لا يتناهي
 وما يجوز حدوث تملقها في وقت معين بلا سبب مخصص لكون التعلق أمرا اعتباريا
 فعليك بالتدبر فيها والتثبت في مزال الاوهام في أمثال هذه المقامات * الشبهة (الرابعة
 صحة العالم) أي إمكان وجوده (لأول لها والالزام الانقلاب من الامتناع الذاتي الى
 الامكان الذاتي وانه يرفع الامان عن البدنيات) بجواز الجائزات واستحالة المستحيلات
 (وكذلك صحة تأثير الباربي فيه) أي وكذا امكان تأثيره تعالى والعالم لأول له والالزام
 الانقلاب المذكور وحينئذ (فيجب أن يحزم بامكان وجود العالم في الازل) من الصانع
 (وهو يطل دلائلهم) أي دلائل المتكلمين على امتناع وجوده فيه (ثم) اي به مدثوت
 امكان وجوده وصدوره أولا (نقول ترك الجود) الذي هو افاضة الوجود عليه (زمانا
 غير متناه لا يليق بالجواد المطلق) الكامل من جميع الجهات في كونه جوادا فوجب قدم
 وجوده والالزام تطله (والجواب انه) أي ما ذكرتموه من حديث الجود ولزوم التطلعي
 كلام (خطابي) لا يجدي نفعا فيما نحن فيه من البرهانيات (ثم انه لا يلزم من ازالة الصحة

صحة الازلية كفي الحادث بشرط كونه حادثا) فان امكانه ازلى لما ذكرتم وليست ازلته
 ممكنة لاستحالة الازلية مع شرط الحدوث وقد عرفت انه اذا أخذ ذات الحادث من حيث
 هو كان امكانه ازليا وأمكن ازلته أيضا واذا أخذ بشرط الحدوث لم يكن له امكان من
 هذه الحيثية فضلا عن أن يكون امكانه ازليا ﴿المقصد الثاني﴾ في صحة فناء العالم) بعد
 وجوده (وهو فرغ الحدوث فن قال انه قديم قال لا يجوز عديمه لما تقدم) في بيان حدوث
 السكون من ان القديم لا يجوز عديمه (وأما من قال انه حادث فقد قال بجواز فناءه لكون
 ماهيته من حيث هي قابله للعدم) حيث كانت متصفة به (والعدم قبل) أي قبل الوجود
 (كالعدم بعد) أي بعده (لا تمايز بينهما ولا اختلاف فيهما فما جاز عليه أحدهما جاز عليه
 الآخر) فقد ثبت جواز الفناء وأما وقوعه فقد توقف فيه بعضهم وأول الآيات الدالة عليه
 (لم يخالف في ذلك أحد الا الكرامية فانهم مع اعترافهم بحدوث الاجسام قالوا انها أبدية
 ممتنع فناؤها ودليلهم) على ذلك (مأثرنا اليه في امتناع بقاء الاعراض والكرامية طردوه
 في الاجسام) فقالوا الوعدم الجسم بعد بقائه لكان عديمه اما لذاته وأما لمر آخر وجودي
 أو عدمي الى آخر مامر هناك والكل باطل فلا يصح عديمه (فالتفت اليه بتجده مع جوابه)
 المذكور هناك (محضر عندك) فلا حاجة الى اعادتها ﴿المقصد الثالث﴾ الاجسام باقية خلافا
 للنظام) فانه ذهب الى انها متجددة آتافانا كالأعراض وقيل هذا النقل عنه غير معتمد عليه لانه
 قال باحتياج الاجسام الى المؤثر حال البقاء فتوجبته النقلة انه لا يقول ببقائها (ومن أصحابنا) أي
 ومن الاشاعرة (من ادعي فيه الضرورة) أي البدهاهة قال الأمدى نحن نعلم بالضرورة العقلية
 ان ما شاهدناه بالامس من الجبال الراسيات والارضين والسموات هو عين ما نشاهده اليوم
 وكذا نعلم بالاضطرار ان من فاتحناه بالكلام هو عين من ختمناه معه وان أولادنا ورققاءنا
 الآن هم الذين كانوا معنا من قبل (لا يقال ليس ذلك) أي جز منا ببقائها ضرورة (الالبقاء
 في الحس) فانه يشهد باستمرار الاجسام (ولا يصلح) الحس وشهادته بالبقاء (للتحويل
 عليه) والوثوق به (اذا لعراض كذلك) لان الحس شاهد ببقائها (وقد قلتم) أيها الاشاعرة
 (بانها لا تبقى) زمانين بل هناك امثال متجددة لم يدرك الحس تفاوتها فحسبها أمرا واحدا
 مستمرا فكيف يقبلون شهادته في الاجسام دون الاعراض (قلنا) أي لا نأقول (لا نسلم

ان ذلك (الجزم منّا) ليس الالبقاء في المحس (حتى يتجه عليه ما ذكرتموه) بل الضرورة العقلية حاصلة (بلا شبهة) (والضروري) البديهي (لا يطلب مستنده بل هو ما يجزم به مجرد الفطرة) عند تصور الطرفين وملاحظة النسبة فان ذلك هو معنى البديهي المرادف للاولى (ومنهم من استدل عليه بأنه لو لم يكن الاجسام باقية لارتفع الموت والحياة) أى لم يكن ان يقال لموت حي أو حياة ميت لان علمها يجب ان يكون واحدا وعلى ذلك التقدير فالجسم حال حياته غير الجسم حال مماته فلا يكونان واردين على موضوع واحد (و) لا ارتفع (التسخن والتبرد والتسود والتبييض) ونظايرها أى لم يكن القول بالاستحالة أصلا بأنها مشروطة باتحاد المحل (وكل ذلك باطل بالضرورة) العقلية (حجة النظام أنها لو بقيت لامتنع عدمها بالدليل الذى ذكرناه لبقاء الاعراض) أى فى امتناع عدمها على تقدير بقائها (واللازم باطل اتفاقا) تنبيه (على منشأ مذاهب النظام والكرامية وغيرهم) (ذلك الدليل لما قام في (الأعراض) ودل على امتناع بقائها (طرده النظام في الاجسام فقال بعدم بقائها أيضا) قال الأمدى وذلك لأنه يني على أصله وهو ان الجواهر مركبة من الاعراض حتى ان كانت الاعراض مختلفة كانت الاجسام مختلفة قال ولهذا فانا ندرك الاختلاف في بعض الجواهر كالماء والنار بالضرورة كما ندرك الاختلاف بين الحرارة والبرودة كذلك (ولما كان بقاؤها ضروريا) أولا (ألزم الكرامية أنها لا تقضي) أصلا بناء على اعتقادهم صحة ذلك الدليل (وفرق قوم) فقالوا بجدد الاعراض وبقاء الاجسام وانما افرقوا بينهما (بان الاعراض) على تقدير فنائها بعدم الشرط بعدم بقائها (مشروطة بالجواهر المشروطة بها فيدور) وتلخيصه ان عدمها بعدم بقائها لا يجوز أن يكون بعدم الشرط لأن شرط بقائها لا يجوز أن يكون عرضا لامتناع التسلسل بل لا يكون ذلك الشرط الا الجواهر مع كونه مشروطا بالاعراض في البقاء فيلزم الدور فبطل هذا القسم في الاعراض كسائر الاقسام فثبت أنها لو بقيت لامتنع عدمها لكنها جائزة لعدم بالضرورة فلا تكون باقية (وأما الجواهر فيعفظها الله تعالى بأعراض متعاقبة يخلقها فيها فاذا أراد) الله (أن يفتي) الاجسام (لم يخلق فيها المرض) فتنتي بآتفاء شرط بقائها ولا عذور فيه وهذا مذهب الاشاعرة (أو يخلق فيها عرضا منافيا للبقاء) وهو الفناء مثلا فينتي بذلك وهذا مذهب المعتزلة فلا يتم في الاجسام الدليل الدال على امتناع الفناء بعدم البقاء فلا يلزم كونها غير باقية (المقصد الرابع) الجواهر يمتنع عليها التداخل

أى دخول بعضها في حيز بعض آخر بحيث يتحدان في المكان والوضع ومقدار الحجم وهذا الامتناع ليس معللا بالتجزى كما ذهب اليه المعتزلة من ان الحيز له باعتبار وجود أحد الجوهرين فيه كون مضاف لكونه باعتبار وجود الآخر فيه بل هو (لذاتها بالضرورة) البدئية (اذ لو جاز ذلك) أى تداخل الجواهر (لجاز أن يكون هذا الجسم المئين اجساما) كثيرة متداخلة (و) جاز أن يكون (الذراع الواحد من الكرباس مثلا ألف ذراع بل) جاز (تداخل العالم كله في حيز خردلة) واحدة موحاز أيضاً أن يفصل عنها عوالم ممتدة مع بقائها على هيئتها (و صريح العقل) بداهته (يأباه) وقد اتفق العقلاء على امتناع التداخل (وأما النظام فقيل أنه جوزوه والظاهر أنه لزمه ذلك فيما صار اليه) من ان الجسم للتناهي المقدار مركب من أجزاء غير متناهية المدد اذ لا بد حينئذ من وقوع التداخل فيما بينها (وأما أنه التزمه وقال به) صريحا (فلم يعلم) كيف وهو جحد للضرورة فلا يرتضيه عاقل لنفسه (وان صح) أنه قال به (كان مكابرا) لمقتضى عقله (المقصد الخامس) وحدة الجوهر ووحدة حيزه مثلا زمانا فكما لا يجوز كون جوهرين في حال واحد في حيز واحد) كما مر آنفا (فلا يجوز) أيضاً (كون الجوهر لواحد في آن واحد في حيزين وهذا ضرورى) أيضاً كالأول (وقال بعض الأئمة في إثباته لو جاز ذلك لم يكن لنا) العزم بأن الجسم الحاصل في هذا الحيز غير) الجسم (الحاصل في الحيز الآخر وأيضاً فلا يبقى فرق بين الجسم الواحد والجسمين ولعل ذلك) الذي أورده في إثباته (تنبه على الضرورة بمبارات) غفلة (تصور المطلوب في الذهن) تصويرا واضحا (فإن شيئا من ذلك) الذي جملة دليلا (ليس باوضح من المطلوب) فكيف يصح الاستدلال به (وتنبه) هل يسمى الجسمان باعتبار امتناع اجتماعهما في حيز واحد (ضدين كما يسمى المرئان باعتبار امتناع اجتماعهما في محل واحد (ضدين) كما عرفت (فيه خلاف بين المتكلمين) فنع التفاضل من اطلاق اسم الضد على الجواهر فكأنه راعى في التضاد تعاقب الضدين على المحل المقوم وذلك غير متصور في الجواهر بخلاف الاعراض وجوزوه الاستاذ أبو اسحاق (وهو) بحث (لفظي) حاذ إلى مجرد الاصطلاح) في اطلاق الالفاظ (ولكل أن يصطلح في لفظ الضدين على ما يشاء) ممن اللغوي اذ لا حرج في ذلك (واعلم ان للحكماء خلافا قريبا منه في الصور النوعية كالنارية والمائية هل هما ضدان أم لا) فقال بعضهم نعم وقال آخرون لا (وهو أيضا) بحث

(لفظي مرجعه الى اشتراط توارد الضدين على موضوع أو عمل فالت شرط تواردهما على موضوع لم يكنوا ضدين) اذلا موضوع لهما (وان اكنى بالحل) الذي هو أهم من الموضوع (فهما ضدان) لتواردهما على المادة المنصرية (والاصطلاح المشهور على الأول هو المقصد السادس) الجسم هل يخلو عن المرض وضده انفق المتكلمون (من الاشاعرة (علي منعه) وقالوا كل عرض مع ضده يجب أن يوجد أحدهما في الجسم (وجوزه بعض الدهرية في الازل) وقالوا ان الجواهر كانت بخالية في الازل عن جميع اجناس الاعراض ولم يجوزوا خلوها عنها فيما لا يزال (وهم بعض الفائيين بان الاجسام قديمة بذواتها محدثة بصفتها وجوزه) أي خلو الجسم عن المرض (الصالحية) من المتزلة (فيما لا يزال) فقالوا يجوز فيه خلو الجسم عن جميع الاعراض (وللمعتزلة) الباقيين (تفصيل فالبصرية منهم يجوزونه في غير الاكوان والبندادية يجوزونه في غير الالوان وأما المتكلمون) أي الاشاعرة (فمنهم منه بناء على ان الاجسام متجانسة) عندهم اتركبها من الجواهر الافراد المتماثلة (وانما تميز) الاجسام بمضاهن بعض (بالاعراض) الحالة فيها (فلو خلا الجسم عنها) بأسرها (لم يكن) ذلك الجسم (شيئا من الاجسام المخصوصة) المتميزة عن غيرها (بل) كان (جسما مطلقا) غير مخصوص معين (والمطلق لا وجود له بالاستقلال ضرورة) انما الموجود في الخارج هو الامور المتعينة المتنازعة ويرد على هذا الاستدلال انه ربما كان الامتياز ببعض الاعراض فلا يلزم ان الجسم لا يخلو عن شيء من الاعراض وضده معا (وهو واقعة النظام في ذلك) أي في امتناع الخلو (لهم) أي للمتكلمين (أمر ظاهر) يعني انه وان خالفهم في تماثل الاجسام لكنه يوافقهم في امتناع خلوها عن الاعراض بناء على ماسر من مذهبه في تركب الجسم من المرض وذلك ظاهر لاسترة به (ومنهم من احتج عليه) أي على امتناع الخلو (بامتناع خلوه عن الحركة والسكون كما مر وهو ضعيف لان الدعوى عامة) في كل عرض مع ضده (وهذا) الاحتجاج (لا تميم فيه ورب عرض) سوى الحركة والسكون (يخلو الجسم عنه وعن ضده) فان الهواء خال عن الالوان والطبوم واضدادهما ثم يصلح ردا على البندادية حيث جوزوا الخلو عن الاكوان وعلى الصالحية حيث جوزوا الخلو عن الجميع فيما لا يزال (وأما قياس البعض على البعض) وقياس (ما قيل الاتصاف بما بعده وبالس فاضف) من ذلك الضعيف يعني ان بعضهم حاول التعميم في الاحتجاج المذكور فقال لما ثبت امتناع الخلو عن

الا كوان ثبت امتناعه عن سائر الاعراض بالقياس عليها وهو فاسد جداً فساداً ظاهراً إذ
 لا جامع فيه أصلاً وبمعنىهم أراد اثبات المدعى فقال انفقت الاشاعة والمعتزلة على امتناع
 الخلو بعد الاتصاف وذلك لاجراء العادة من الله تعالى بخلق المثل أو الضد بعده عند
 الاشعري وامتناع زوال المرض الا بطريان ضده عند المعتزلي فكذا يمتنع الخلو قبله قياساً
 عليه وهو أيضاً خال عن الجامع مع ظهور الفارق وانما كنا أضعف من التمسك بالحركة
 والسكون لانه يثبت بعضاً من المطلوب بخلافها (احتج المجوز) للخلو (بوجوه) ثلاثة
 (الأول) لو لم من وجود الجوهر وجود المرض لكان الرب تعالى مضطراً الى احداث
 المرض عند احداث الجوهر وانه ينفي الاختيار * والجواب ان هذا لازم عليكم في امتناع
 وجود المرض دون الجوهر و) امتناع وجود (العلم دون الحياة و) امتناع وجود (العلم
 بالمنظور فيه دون النظر) فانكم لا تجوزون انقلاب العلم النظري بصفاته تعالى ضرورياً
 وحصوله بلا نظر فيلزم كونه مضطراً الى احداث الجوهر والحياة والنظر عند احداث
 الامور الموقوفة عليها (فا هو عذرکم في صوز الازام فهو عذرنا في عمل النزاع) ولا يخفى
 عليك ان الازام الثابت لا يتجه على من يسند النظر والعلم المستفاد منه الى قدرة المبد وكذا
 اذا أبدل الثالث بما ذكره الآمدى من لزوم العلم بالمنظور فيه عند انتفاء الآفات للامانة منه *
 الوجه (الثاني) ما من معلوم الا ويمكن ان يخلق الله تعالى في المبد علماً به والمعلومات (أي
 المفهومات التي يمكن ان يتعلق العلم بها) (في نفسها غير متناهية) لشمولها الواجب والممكنات
 والمتمنعات فكذا العلوم المتعلقة بها غير متناهية (والحاصل) من تلك العلوم (للمبد متناه)
 لاستحالة وجود ما لا يتناهي (فان اتقي) والظاهر ان يقال فقد اتقي (عنه علوم غير متناهية
 فكان يجب) على تقدير امتناع الخلو عن المرض وضده (ان يقوم به بازاء كل علم متنف عنه
 ضده فيلزم) حينئذ (قيام صفات غير متناهية) بالمبد (وكذا) الحال (في المقدورات
 ونحوها) كالمرادات (وانه محال) لما عرفت (والجواب ان المتني) عن المبد هو (تعلق العلم)
 بما لا يتناهي من المعلومات (وانه) أي ذلك التعلق (ليس بمرض) بل هو أمر اعتباري
 (وهذا) الازام الذي ذكرتموه (انما يلزم من يحوج كل معلوم الى علم) على حدة وبجملة
 مع ذلك أمر آو وجوداً لأنفس التعلق الاعتباري (ونحن لا نقول به) بل يجوز أن يتعلق
 علم واحد بمعلومات متعددة أو نجمله نفس التعلق لا صفة موجودة (وأجاب الاستاذ أبو

اسحاق بناء على أصله من تضاد العلوم الممتدة) وان كانت مختلفة لا متماثلة (ان) أي بأن (ضد العلوم المنتهية) التي لا تنتهي (هو العلم الحاصل) سواء كان ممتداً أو واحداً فلا محذور (وألزم) الاستاذ على أصله (امتناع اجتماع عِلْمَيْنِ) مطلقاً في علم واحد لكونهما متضادين عنده (فالزعم وزعم ان لكل علم محلاً من القلب غير ما للآخر فلا يجتمع علمان في محل واحد أصلاً) وأجاب ابن فورك (فقال) (المعلومات وان كانت غير متناهية فالإنسان لا يقبل منها الا علوماً متناهية لا ممتناع وجود ما لا ينتهي مطلقاً) واذا لم يقبل ما لا ينتهي من العلوم لم يلزم على تقدير خلوه من العلوم التي لا تنتهي ان يتصف بضداد غير متناهية لان قيام الضد انما يكون بدل ما كان المحل قابلاً له قال الآمدي وهذا أسد من جواب الاستاذ قال المصنف (وانما يصح) هذا الجواب (لو امتنع وجود ما لا ينتهي بدلاً كما يتمتع وجوده معاً) لكنه لم يثبت وأجيب عنه بان اللازم حينئذ اتصاف المبدأ بصفات غير متناهية على سبيل البدل وليس بمستحيل لان الحاصل للأبد في كل وقت مع ما قبله من الاوقات متناهية قطعاً (وأجاب القاضي) الباقلاني (بانه قد يكون انتهاء ما انتهي عنه (من العلوم) التي لا تنتهي (بضد عام) هو صفة واحدة مضادة لجميع تلك العلوم المنتهية ولا استحالة في مثل ذلك (كالوالتنوم) فانهما ضدان (لجميع العلوم) على الاطلاق واذا جاز ذلك جاز أيضاً ان تضاد صفة واحدة ماعدا العلوم الحاصلة في الوجه (الثبات الهواء) وكذا (الماء خال عن اللون) الخصوص كالسواد مثلاً (و) عن (ضده) أيضاً اذ لا لون له أصلاً وكذا هو خال عن الطعوم المتضادة كما مرّت الإشارة اليه (والجواب منع عدم اللون) فيه (بل) له لون ما لكانه (لا يدرك لضعفه أو ألزم ان الشفيف) الثابت للهواء والماء أمر وجودي هو (ضد اللون) المطلق (لاعدمه) تنبيه منهم) أي من المتكلمين (من قال قبول الاعراض) الثابت للجواهر (معلى بالتجيز للدوران) فانه اذا وجد التجيز وجد القبول واذا عدم عدم والمدار علة لعداثر (وقيل للدوران كل) منهما (مع الآخر فليس اسناد أحدهما الى الآخر أولى من العكس والحق التوقف) لان كل واحد من المذهبين ممكن ولا قاطع في شيء منهما (المقصد السابع الابداد) الموجودة (متناهية) من جميع الجهات (سواء كانت) تلك الابداد (في ملاء) كالاباد المقارنة المادة الجسمية (أو خلا) كالاباد المجردة عنها (ان جاز) الغلاء والمراد أن تنامي الابداد لا يتوقف على

امتناع الخلاء (خلافا للهند) فانهم ذهبوا الى انها غير متناهية وانما قلنا بتناهيها (لوجود
 الأول لو وجد بعد غير متناه) ولومن جهة واحدة (قلنا أن نفرض) من مبدأ معين
 (خطا غير متناه وخطا آخر متناهيا) بحيث (يوازيه) في وضعه الاول أي يكون بحيث
 لا يلاقيه أصلا وان أخرج الى غير النهاية (نم ميل) الخط المتناهي بحركته مع ثبات أحد
 طرفيه الذي في جانب المبدأ (من الموازاة مائلا الى جهته) أي جهة الخط الغير المتناهي
 (فيسامته أي يصير بحيث يلاقيه بالاخراج وذلك أعني حصول المسامته بتلك الحركة معلوم
 (ضرورة والمسامته) المذكورة (حادثية) لكونها معدومة حال الموازاة المتقدمة عليها (فلها
 أول) (اذ كل حادث كذلك) (وهي) أي مسامتته إياه (بنقطة) لأن تقاطع الخطين لا يتصور
 الا عليهما (فيكون في الخط الغير المتناهي نقطة هي أول نقطة المسامته وأنه محال اذ ما من
 نقطة نفرض على الخط الذي نفرض غير متناه (الا والمساومة مع ما قبلها) أي فوقها من
 جانب لا تنهى الخط (قبل المسامته معها) وذلك (لان المسامته) مع أية نقطة نفرض
 (انما نحصل بزواوية مستقيمة الخطين) عند الطرف الثابت من الخط المتناهي فأحد الخطين
 هو هذا المتناهي مفروضا على وضع الموازاة والاخر هو بعينه أيضا لكن حال كونه على
 وضع المسامته فسكان هناك خط آخر كان منطبقا عليه فزال بحركته انطباقه مع بقاء أحد
 طرفيه على حاله ويزداد اتضاعه بأن نفرض الخط المتناهي خارجا من مركز كرة موازيا
 لغير المتناهي ثم نفرض حركتها حتى يصير مسامتا فيحدث عند مركز الكرة زاوية
 مستقيمة الخطين وانها تقبل القسمة الى غير النهاية) اذ قد بين اقليدس في الشكل التاسع
 من المقالة الاولى من كتابه ان كل زاوية مستقيمة الخطين يمكن تصنيفها بخط مستقيم
 ولا شك ان كل واحد من النصفين زاوية مستقيمة الخطين فيقبل التصنيف أيضا وهكذا
 الى ما لا نهاية له على ان الزاوية المسطحة اما كم أو كيفية حالة فيه سارية في جهة واحدة منه
 فتكون قابلة للانقسام أبدا كالمقادير (وكما كانت الزاوية أصغر كانت المسامته مع النقطة
 الفوقاية) يعني اذا فرض ان نقطة ما هي أول نقط المسامته لم تكن تلك النقطة كذلك لأن المسامته
 معها انما تكون بحدوث زاوية منقسمة الى نصفين ولا شك ان حدوث نصفها قبل حدوث كلها
 وفي حال حدوث النصف توجد المسامته لزوال الموازاة حينئذ قطعا وتلك المسامته مع نقطة
 فوقاية بلا شبهة فلا تكون النقطة الأولى أول نقطة المسامته وهكذا فلا يمكن أن يوجد

هناك ما هو أول تلك النقط وقد تبين ذلك بان المسامطة انما تكون بالحركة وكل حركة منقسمة الى جزء سابق وجزء لاحق فحال ما يوجد الجزء السابق تكون المسامطة مع نقطة أخرى وهكذا قال المصنف

﴿ تلخيصه ﴾

أي تلخيص هذا الوجه انه (لو وجد بعد غير متناه لا يمكن الفرض) أي الفروض (المذكور واللازم باطل لانه مستلزم ان لا امتناع المسامطة أو لوجود نقطة هي أول نقط المسامطة) اذ مع ذلك الفرض اما أن تمتنع المسامطة وهو أحد الأمرين أو لا تمتنع فيجب أن يوجد أول نقط المسامطة وهو الأمر الآخر (والقسمان باطلان) اما وجود تلك النقطة فلما مر من استحالة واستلزام وجودها تنافي ما لا يتناهي أيضاً وأما امتناع المسامطة فلأن زوال الموازاة بالحركة يستلزم وجودها فلا يتصور امتناعها على ذلك الفرض كما لا يخفى ومنهم من فرض الخط المنتهي أو لا مسامطة ثم تحرك الى أن صار موازياً قال فلا بد من نقطة هي آخر نقط المسامطة لانها كانت ثم زالت فيكون لها نهاية لكنه باطل لمثل ما مر وسماه برهان الموازاة واعترض عليه بمنع امكان الفرض (أي لا نسلم انه لو وجد بعد غير متناه لا يمكن وجود خط غير متناه مع وجود خط آخر متناه فيكون موازياً للأول أو لا مسامطه بسبب حركته ثانياً اذ يجوز ان يكون بعض هذه الامور محالاً في نفسه أو يكون كل واحد منها ممكناً واجتماعهما محالاً كاجتماع قيام زيد مع عدمه وحينئذ جاز ان يكون البعد الغير المنتهي ممكناً والفرض ممتنعاً على أحد الوجهين ويكون المحال ناشئاً منه لا من البعد الذي لا يتناهي أو يكون كلاهما ممكناً ويلزم المحال من اجتماعهما (وجوابه دعوى الضرورة) أي نحن نعلم ببديهة العقل ان كل واحد من الأمور المفروضة ومجموعها أيضاً ممكن على تقدير لا تنافي الابداد فلو كان لا تنافيها ممكناً في نفس الأمر لم يكن هناك ممتنع لا بسيط ولا مركب فلا يتصور لزوم محال ولما لم علم ان المحال هو اللاتناهي وحده (واعلم ان من المفروض ما يحكم العقل بجوازه) بديهة (كالفروض الهندسية مثل تطبيق خط على خط وفصل خط من خط وادارة دائرة) بتحويل خط مستقيم مع ثبات أحد طرفيه الى أن يعود الى وضعه الاول (وليس لأحد أن يمنع الامكان) وما نحن فيه من قبيل هذه الفروض كما نبهنا عليه فلا يخفى عليه منع امكانه على ذلك التقدير (وقد يقال عليه) أيضاً (لا نسلم لزوم نقطة هي أول نقط المسامطة لعين ما

ذكرتم في بطلان التالي (أى نستدل به على بطلان الملازمة فنقول اذا تحرك نصف قطر
 الكرة كما ذكرتم وجب ان لا يوجد في الخط الذي لا يتناهى نقط هي أول نقط المسامنة
 لأن المسامنة انما تكون بزواية وحركة مقسمتين فلا يوجد هناك ما هي أول نقطها لان كل
 نقطة تفرض كذلك كانت المسامنة مع ما فوقها قبلها (في الجواب) عن هذا (انا بينا لزوم
 ذلك بأن المسامنة لها أول) لكونها حادثة (وهو يكون بنقطة ضرورة) فالنقطة التي حدثت
 المسامنة معها في ذلك الاول هي أول نقطها (وعلى امتناع اللازم) في نفسه (لا يدل على
 عدم ملازمته لجواز أن يكون الملزوم أيضا متمما كيف ولو دل على ذلك لما تم الاقيسة
 الاستثنائية التي استنتي فيها تقيض التالي واستدل عليه واليه أشار بقوله (والا جاء في كل
 قياس استثنائي يستنتي فيه تقيض التالي) وقد يجاب أيضا بأننا استدلل هكذا لو كانت الابعاد
 غير متناهية وتحرك الخط المتناهي من الموازاة الى المسامنة فاما أن يوجد أول نقط المسامنة
 أو لا يوجد وكلاهما محال بدليلكم وحيلنا وعلى هذا بطل اعتراضكم بالسكينة لكن بقي ههنا
 بحث وهو انا لا نسلم ان المسامنة ببعض الزاوية أو الحركة قبل المسامنة الحاصلة بكلاهما وانما يلزم
 ذلك اذا كان بعضهما موجودا بالفعل حتى يمكن ان يوجد به مسامنة لكنهما ينقسمان بالقوة
 لا بالفعل ولوصح ما ذكرتموه لا تمتنع حركة نصف قطر الدائرة على قوس منها لأن الحركة الى
 نصف القوس قبل الحركة الى كلها والحركة الى نصف الزاوية قبل الحركة الى كلها وهكذا
 بل تمتنع الحركة مطلقا فالشبهة انما وقعت من موضع ما بالقوة مكان ما بالفعل ودفعه بعض
 الافاضل بان ما ذكرناه أحكام وهمية الا انها صحيحة اذ الوهم انما يحكم بها على طاعة من العقل
 كسائر الهندسيات فليس للمدعى الا انه لا بد للمسامنة الحادثة من أول نقطة في الوهم لكن
 الخط الغير المتناهي لا يتعين فيه نقطة للأولية بخلاف الخط المتناهي وفيه نظر اذ ليس يلزم
 من حدوث المسامنة الآن يكون لها زمان هو أول أزمنة وجودها فلا تكون المسامنة
 الحادثة فيه مسبقة بمسامنة في زمان سابق عليه وهذا اللازم لا يستلزم أن يوجد هناك
 نقطة هي أول نقط المسامنة في الوهم بانه أن نقول لا مسامنة حال الموازاة بل لا بد لحدوثها
 من حركة واقعة في زمان فإذا وجدت كانت المسامنة حاصلة في كل آن يفرض في ذلك
 الزمان وتلك الآتات المفروضة فيه غير متناهية أي لا تقف عند حد فكذا المسامات
 المتوهم فيها وكل واحدة منها انما هي مع نقطة أخرى فلا تتعين نقطة أولى يقف الوهم

عندها وهل هذا الامثل أن يقال لو حدثت الحركة لكان لها أول زمان توجد فيه وحينئذ فلا بد أن يتعين لها وإسائها جزء أول في الوهم لكنه محال لا يقال المسامنة آتية فلا بد لها من نقطة غير مسبوقه باخري في الوهم لانا نقول مسامنة الخط للنقطة آتية وأما المسامنة المذكورة أعني مسامنة الخط للخط فلا يتصور حدوثها الا بوجود حركة في زمان كما ذكرناه فليس هناك مسامنة الا وهي مسبوقه في الوهم باخري الى غير النهاية فلا يتعين فيه نقطة غير مسبوقه ويمكن أن يقال نحن ندعي انه اذا وقع ذلك المفروض في الخارج فلا بد أن يتعين فيه نقطة هي أول نقط المسامنة اذ لا بد هناك من مسامنة غير مسبوقه فيه باخري والا لزم وجود مسامنت غير متناهية المدد بالفعل في زمان متناه وهو محال فذلك المسامنة انما هي باولى النقط ولك أن تحمل ذلك الدفع على هذا المعنى بان تجعل تعين النقطة في الوهم عبارة عن تعيينها في الخارج على تقدير وقوع المفروض فيه فيندفع النظر عنه (وقال بعض فضلاء المتأخرين) وهو صاحب باب الاربعين هذا الدليل مقبول عليكم لدلالته على عدم تنامي الابداد بأن يقال (ان أطول خط يفرض) في البعد المتناهي الموجود (هو محور العالم) فاذا فرضنا خطا يوازيه ثم يتحرك حتى يسامته على طرفه (والمسامنة مع النقطة التي فوقه) خارج العالم (قبل المسامنة معه) لما ذكرتم بعينه فيلزم أن يكون على سمته نقط لا تنامي وبعد غير متناه يفرض فيه تلك النقط. (وهذا) الذي ذكره (عما لا ورود له كيف والمسامنة مع نقطة لا وجود لها لا تعقل) لأنه لا يمكن اخراج خط الى خارج العالم اذ لا خلاء موجودا هناك ولا فكيف يتصور ملاقاته لنقطة معدومة فيه (والوهم البحث) الذي لا يساعده العقل (لأعبر به) وتحقيقه ان اللازم مما ذكره نقط موهومة غير متناهية في خط موهوم غير متناه والكلام في تنامي الابداد الموجودة في الخارج دون الموهومة الصرفة الوجه (الثاني وهو عكس الأول) في انه فرض فيه أولا المسامنة والتقاطع بين الخطين ونائيا الموازاة وعدم الملاقة واعتبر فيه آخر نقط التقاطع (و هو (زيادة تقرير) وتحقيق (له) أي للوجه الأول (ان نفرض خطين غير متناهيين متقاطعين ثم يفرجان كأنهما مائلان الى الموازاة فلا بد في الموازاة (من ان يتخلص أحدهما عن الآخر ولا يتصور ذلك الا بنقطة هي نهايتها ويلزم الخلف) وهو تناميها على تقدير اللانهاية وقد ذكره صاحب التلويحات واشتهر يبرهان التخلص وانما يتضح اذا فرض كرة خرج من

مركزها خط غير متناهٍ، قاطع لا آخر غير متناهٍ أيضا فإذا تحركت الكرة فقبل تمام الدورة لا بد ان يصير الخط الخارج من مركزها موازيا للآخر فيلزم تناهيها وبرهان الموازاة على ما مر مأخوذه من فرض أحد الخطين متناهيا وسامتا أولا فظهر ان برهين المساماة والموازاة والتخلص راجعة الى أصل واحد * الوجه الثالث انا نفرض من نقطة ما خطين ينفرجان كساقى مثلث متساوي الاضلاع بحيث يكون البعد بينهما بعد ذهابهما ذراعا ذراعا وبعد ذهابهما ذراعين ذراعين وعلى هذا (تزايد البعد بينهما بقدر ازديادهما ولو ترك ذكر تساوى الاضلاع واكتفى بالحيثية المفسرة له لكان الكلام اخصرا وأظهر وعصولة ان يكون الانفراج بينهما بقدر امتداهما (فاذا ذهبا الى غير النهاية كان البعد بينهما غير متناهٍ) أيضا (بالضرورة واللازم محال لانه محصور بين حاصرين والمحصورين حاصرين يمتنع أن لا يكون له نهاية ضرورة وهذا) البرهان في الحقيقة (هو الذى يسمى ابن سينا البرهان السلمى مع زيادة تايخيص عجز عنه الفحول البزول) واهتدى اليه صاحب المطارحات وذلك التايخيص هو فرض الانفراج بين الخطين بقدر الامتداد اذ قد سقط به مؤنات كثيرة يحتاج اليها فى السلمى الذى أورده فى اشاراته كما تطلع عليها فى شروحها (واعلم ان هذا) الوجه الثالث (يدل على بطلان عدم تناهى الابعاد من جميع الجهات) كما هو مذهب الخصم ومن جهتين أيضا لامن جهة واحدة اذ لا يمكن حينئذ فرض الانفراج بقدر الامتداد واليه الاشارة بقوله (ولو جوز مجوز اسطوانة غير متناهية) فى طولها (لم يتم ذلك) فى ابطالها بخلاف الأولين فانهما بطلان لاتناهي الابعاد على الاطلاق * الوجه (الرابع) وهو البرهان السلمى على الاطلاق وقد تلخصه المصنف تايخيصا شافيا (نفرض ساقى مثلث) خرجا من نقطة واحدة (كيف اتفق) أى سواء كان الانفراج بقدر الامتداد كما مر تصويره أو أزيد بان يكون الانفراج ذراعين اذا كان الامتداد ذراعا أو أنقص كما اذا انعكس الحال بينهما (فللانفراج اليهما) أى الى الساقين (نسبة محفوظة بالنسبة ما بان) وذلك لان الخطين مستقيمان فلا يتباعدان الا على نسق واحد فاذا امتد عشرة أذرع مثلا وكان الانفراج حينئذ ذراعا فاذا امتد عشرين ذراعا كان الانفراج ذراعين قطعا واذا امتد ثلاثين كان ثلاثة أذرع وعالقه فقس وهذا معنى حفظ نسبة الانفراج اليهما وحينئذ تكون نسبة الامتداد الأول أعني المشرة الى الثانى أعني المشرين كنسبة الانفراج الأول أعني الذراع الى الثانى أعني

الذراعين وكذا الحال في نسبة الثالث الى الثالث والرابع الى الرابع وما بعدهما (فلو ذهبنا) أي الساقان (الى غير النهاية لكان ثمة بعد متناه) هو الامتداد الأول (نسبته الى غير المتناهي) وهو الامتداد الذهاب الى غير النهاية كنسبة المتناهي (وهو الانفراج الأول (الى المتناهي) وهو الانفراج بينهما حال ذهابهما الى غير النهاية لما عرفت من ان نسبة الامتداد الى الامتداد كنسبة الانفراج الى الانفراج (هذا خلف) لأن نسبة المتناهي الى المتناهي المذكورين بجزئية معينة ويستحيل ذلك بين المتناهي وغير المتناهي لا يقال جاز أن يكون الانفراج الحاصل حال الذهاب غير متناه أيضا لانا نقول فيلزم انحصار ما لا يتناهي بين حاصرين * الوجه (الخامس اننا نقسم) جسمنا على هيئة الدائرة وليكن (توسا بستة أقسام) متساوية بان نقسم أولا محيط دائرة الى ست قطع متساوية ثم نصل بين النقط المتقابلة بخطوط متقاطعة على مركزه فينقسم حينئذ الى أقسام ستة متساوية (يحيط بكل قسم) منها (ضلعان ثم يخرج الاضلاع) باسرها (الى غير النهاية) حتى تنقسم الابعاد كلها في طولها وعرضها أعني سعة العالم بهذه الاقسام ثم نرد في كل قسم فنقول هو (في عرضه) اما غير متناه فينحصر ما لا يتناهي بين حاصرين) هما الضلعان المحيطان به (واما متناه فكذا الشكل) متناه أيضا (لأنه ضعف المتناهي) الذي هو أحد الاقسام (بمرات متناهية) هي السنة (وهذا) البرهان المسمى بالترسي (كالتمة والتوضيح للبرهان) الذي هو تلخيص (السلي لان كل قسم من السنة كمثلاث متساوي الاضلاع) لانك اذا فرضت على ضلعي كل قسم نقطتين متساويتين البعد عن المركز ووصلت بينهما بخط كان ذلك الخط مساويا لكل واحد من الضلعين وذلك لان الزاوية التي عند المركز ثلثا قائمة اذ المحيط بكل نقطة أربع قوائم وقد قسمت ههنا بست زوايا متساوية وكذا كل واحدة من الزاويتين الباقيتين ثلثا قائمة لانهما متساويتان لتساوي وتريهما واذا كانت زوايا المثلث متساوية كانت الاضلاع كذلك فظهر ان الانفراج بين كل ضلعين بقدر امتدادهما كما في ذلك البرهان الا ان ههنا تصورا ومزيد توضيح لامكان خروج الخطين من نقطة بحيث يفرجان على قدر امتدادهما وكان يكفيه ههنا أن يخرج من نقطة واحدة خطوطا ستة على أن تكون جميع الزوايا متساوية الا ان في امكان ذلك نوع خفاء ففرض دائرة لاشبهة في امكان تقسيم محيطها الى أقسام ستة متساوية وحينئذ يلزم تساوي الزوايا المركزية وكون كل واحدة ثلثي قائمة فيكشف مساواة

البعد فيما بين الخطين لامتدادهما انكشافا تاما وهذه الوجوه أعني الثالث والرابع والخامس
 كالإيجاز راجعة الى برهان واحد * الوجه (السادس التطبيق) الدال على تنامي الابعاد من
 جميع الجهات (وطريقه) ههنا (ان نفرض من نقطة ما الى غير النهاية خطأ) نفرض (من
 نقطة قبلها بمتناه خطا آخر) الى غير النهاية أيضا (ثم نطبق الخطين فالناقصة امام مثل الزائدة)
 واستحالته ظاهرة (أو نقطع فينقطمان) فلا يكونان غير متناهيين (كما تقدم مرتين) مرة
 في بطلان التسلسل ومرة في تنامي القوى الجسمانية * الوجه (السابع) ان نفرض خطأ غير
 متناه من الجانبين ثم نعين عليه نقطتين بينهما بعد متناه ونشير الى نقطة ما (من هاتين
 النقطتين) (فقول هي اما المنتصف أولا فان كانت المنتصف كان منها في الجانب الآخر
 مثله فيكون من النقطة الاخرى في ذلك الجانب أقل منه فنطبق أحدهما بالآخر ونتم
 الدليل وان لم تكن المنتصف كان أحدهما أقل من الآخر ونمضي في تمام الدليل ولا يذهب
 عليك ان هذا تقرير آخر للتطبيق فقلعادت الوجوه السبعة الى أدلة ثلاثة اثنان منها يدلان
 على امتناع اللاتناهي مطلقا وواحد على امتناعه في جهتين أو أكثر (احتج الخصم) على
 عدم التناهي (بوجوه * الأول) ان (ما وراء العالم متميز فانه ما يلي يمينه) أي يمين العالم (غير
 ما يلي يساره ضرورة) لا ترى ان بديهة العقل شاهدة بان ما يلي القطب الشمالي غير ما يلي
 القطب الجنوبي وما يلي المشرق غير ما يلي المغرب الى غير ذلك (والتميز لا يكون عدما محضا
 فهو أذن) موجود و (بعد) لقبوله انتقدير سواء كان ماديا أو مجردا (والجواب متع) ثبوت
 (التميز) فيما وراء العالم بحسب نفس الامر (وانما ذلك) التميز الذي ذكرتموه (وهم)
 محض لاعبرة به أصلا * (الثاني انه) أي ما وراء العالم (منقدر فان ما يوازي رابع العالم أقل
 مما يوازي نصفه وكل متقدر فهو) موجود و (كم والجواب ان المتقدر) الذي صورتموه
 (وهم) باطل لا يلتفت اليه قطعا * (الثالث انالوفرصنا واقفا على طرف العالم فان أمكنه
 مديده فيما وراءه فثمة فضاء) موجود لاستحالة مدايد في العدم الصرف (منقدر اذما يسع)
 منه (أصبا أقل مما يسع اليد كلها وان لم يمكنه) مديده فيه (ثمة جسم مانع) لليد من النفوذ
 (وعلى التقديرين ثمة بعد) اما مجرد أومادي (والجواب لانسلم أنه لو لم يمكنه مديده فيه
 ثمة جسم مانع لجواز ان يكون ذلك لالوجود المانع بل لعدم الشرط وهو الفضاء الذي
 يمكن مد اليد فيه * الرابع الجسم ماهية كلية فيمكن لها افراد غير متناهية عقلا) فاذا

وجدت تلك الافراد كانت الابداد غير متناهية (والجواب ان الكلية) وان لم تمتنع من وقوع جزئيات لا تتناهى الا انها (لا تقتضي الوجود) أي وجود شيء من الجزئيات (ولا التعدد) في الجزئيات (ولا عدم التناهي) فيها بل يجوز ان يكون الكلّي ممتنع الوجود فلا يوجد شيء من افراده أو ممتنع التعدد فلا تتمدد افراده أو ممتنع اللانهايي في افراده فلا يوجد له افراد غير متناهية كل ذلك لامور خارجة عن مفهوم الكلية وعدم تناهي افراد الجسم ممتنع للدلالة السابقة (المقصد الثامن) يجوز المتكلمون وجود عالم آخر مماثل لهذا العالم لان الامور للمتماثلة تشارك في الاحكام واليه الاشارة في الكلام الجيد * أو ليس الذي خلق السموات والارض بقادر على أن يخلق مثلهم * و (قال الحكماء لاعالم غير هذا العالم اعني ما يحيط به سطح محد الجہات لثلاثة أوجه * الاول لوجود خارجه عالم آخر لكان في جانب من المحدود) كان (المحدود في جهة منه فتكون الجهة قد تحدت قبله) ليتصور وقوعه فيها (لابه) كما هو الواقع (وهذا خالف والجواب ان الذي ثبت بالبرهان تحدد جهتي الملو والسفل بالمحدد) كما مر (واما تحدد جميع الجهات به فلا ولم لا يجوز ان يكون ههنا جهات غير هاتين الجهتين تتمدد لانهذا المحدود) بل بمحدد آخر فيجوز وقوع هذا في جهة منها (فان حصر الجهات) المتحددة (في هاتين لم يعم عليه دليل * الثاني لو وجد عالم آخر لكان بينهما خلاء سواء كانا) مما (كرّين أولاً) وذلك لان هذا العالم كرى فان كان الآخر كرى أيضاً لم يتصور الملاقة بينهما الا بنقطة فلا بد أن يقع بينهما خلاء سواء تلاقيا أولاً وان لم يكن كرى وقع الخلاء أيضاً لان ملاقة الكرة للكرة لا تكون الامع فرجة (والجواب) بعد تسليم امتناع الخلاء ان نقول (لا نسلم ذلك لجواز ان يلاهما) أي يلاء ما بينهما (مالى ولو أردنا ذكر مستند للمنع تبرعاً قلنا قد يكونان) أي العالمان (تدويرين) مر كوزين (في نحن كرة) عظيمه يساوي مخنفاطريهما أو يريد عليهما (وربما تضمن) تلك الكرة (الوفا من الكرات كل واحدة) منها (أعظم من المحدود بما فيها) من الافلاك والناصر (ولا استبعاد) في ذلك (فانهم قالوا تدوير المريج اعظم من ممثل الشمس بما فيها) من الافلاك الثلاثة والناصر الاربعة ثلاث مرات (واذا جاز ذلك فلم لا يجوز فيها هو أعظم منه ومن أين لكم أنه ليس في جوف تدوير المريخ عناصر ومركبات ماثلة لما عندنا) في الحقيقة (أو مخالفة له) فيها * (الثالث لو وجد عالم آخر لكان فيه عناصر لها فيه احياء طبيعية

فيكون لعنصر واحد) كالماء مثلا (حيزان طبيعيان) وقد عرفت بطلانه (والجواب منع تساوي عناصرهما وكانتهما) المركبة منهما (صورة) أي لانسلم تساويهما في الصورة النوعية وان كانت متشاركة في الآثار والصفات كاشتراك ناريهما في الاحراق والاشراق (ولئن سلمنا) الاشتراك في الصورة النوعية (فلا نسلم تماثلها حقيقة) لجواز الاختلاف في الهيولى الداخلة في حقيقتيهما (وان سلمنا) التماثل أيضا (فلم لا يجوز أن يكون وجوده في أحدهما) أي حصوله في أحد الحيزين (غير طبيعي) ولانسلم ان القمر لا يكون دائما

﴿ المرصد الثالث في مباحث النفوس ﴾

المجردة وأحكامها شرع في بيانها بعد الفراغ من مباحث الاجسام وعوارضها (وفيه مقاصد) أربعة ﴿ المقصد الأول ﴾ في النفوس الفلسفية وهي مجردة عن المادة وتوابعها (لان حركات الافلاك ارادية فلها نفوس مجردة اما الأول) وهو كون حركاتها ارادية (فلاها اما طبيعية اوقسرية اوارادية) كما مر من ان أقسام الحركة الذاتية منحصرة فيها (والأولان باطلان) نعين الثالث (اما كونها طبيعية فلان الحركة الدورية كل ماوضع فيها فهو مطلوب ومتروك فلو كان ذلك) التحرك الدوري (مقتضى الطبيعة) ومستندا اليها (لكان الشيء الواحد) وهو الوضع الخصوص (مطلوبا بالطبع ومتروكا بالطبع وأنه محال) وقد وجه هذا الدليل بان كل وضع يتوجه اليه المتحرك بالاستدارة يكون ترك ذلك الوضع هو عين التوجه اليه فيكون المهرب عنه بالطبع بعينه مطلوبا بالطبع في حالة واحدة بل يكون المهرب عن الشيء عين طلبه وأنه محال بدبهة ورد عليه بانه ترك وضع ليس توجهها اليه بعينه لانعدامه بتركه بل غايته انه توجه الى مثله فلا يكون المتروك نفس المطلوب فالاولى أن يوجه بان المتحرك بحركته المستديرة يطلب وضعا ثم يتركه ومثله لا يتصور من فاقد الارادة لان طلب الشيء المعين وتركه لا يكون الا باختلاف الاغراض الموقوفة على الشهور والارادة (واما كونها قسرية فلما تقدم ان القسر انما يكون على خلاف الطبع وذلك) لانه تقدم في مباحث الاعتمادات ما هو بعينه أعني (ان عديم الميل الطبيعي لا يتحرك) قسرا (وهنا لا طبع فلا قسر وأيضا فلو كان) تحرك الافلاك على الاستدارة (بالقسر لكان على موافقة القاسر فوجب تشابه حركاتها) في الجهة والسرعة والبطء وتوافقها في المناطق والاقطاب اذلا يتصور هناك قسر الا من بعضها لبعض لكن حركاتها كما شهدت به الارصاد ليست متشابهة

ولا متوافقة (وأما الثاني) وهو انه اذا كانت حركاتها ارادية كانت لها نفوس مجردة (فلان ارادتها) المتعاقبة بحركاتها (ليست) ناشئة (عن تخيل محض) من قوة جسمانية تدرك أموراً جزئية (والا امتنع دوامها) أي دوام الحركات الفلكية (على نظام واحد دهر الداهرين) أي أزلاً وأبداً (لا يختلف ولا يتغير) (لا في الجهة ولا في السرعة الا ترى ان الحركات الحيوانية المستندة الى الادراكات الجزئية تختلف وتنقطع (فهي) أي ارادتها التي تترتب عليها الحركات السرمدية على وتيرة واحدة (اذن ناشئة عن تعقل كلي) يندرج فيه أمور غير متناهية (وعمل التعقل الكلي مجرداً شيئاً في في النفوس الانسانية برهانه والاعتراض) على هذا الدليل أن يقال (لانسلم انها ليست طبيعية وانه يلزم) من ذلك (كون المطلوب بالطبع مهر وباعنه بالطبع لجواز ان يكون المطلوب) في الحركة الطبيعية (نفس الحركة) لا حصول وضع معين فان قيل حقيقة الحركة هي التآدي الى شئ آخر فلا تطلب لذاتها بل انبهرها قلنا الحركة عندنا عبارة عن كون الجوهر في آئين في مكانين فيز كونها مطلوبة لذاتها (سندناه) أي سلمنا ان الحركات الفلكية ليست طبيعية (لكن لانسلم انها ليست قسرية قولكم القسر على خلاف الطبع) أي ما ليس فيه ميل طبيعي لا يقبل حركة قسرية (ممنوع وقد مر ما في دليله) من الخلل على أنه ليس يلزم من عدم كون حركاتها المستندة طبيعية ان لا يكون لها ميل طبيعي بخلاف لهذه الحركة ولا نسلم أيضاً ان القاصر هناك منحصراً في الافلاك حتى يلزم التشابه بل نقول الحركة الحاصلة من بعضها في بعض تكون حركة عرضية لا قسرية (سندناه لكن لانسلم ان التخييل لا ينظم) على حالة واحدة ولا يدوم سرمداً (ولم لا يجوز ان يكون تخيله) أي تخيل الفلك (خلاف تخيلنا) فلا يختلف ولا ينقطع بل يستمر أزلاً وأبداً بتعاقب افراغ غير متناهية متعاقبة بحركات متوافقة متتالية فان قيل القوى الجسمانية كما مر متناهية مدة وعدة وشدة فلا تستند اليها الحركات التي لا تنتهي قلنا قد مر أيضاً ما فيه ولو صح ذلك لم يضر ما ليكم اثبات النفوس المنظمة في الاجسام الفلكية (سندناه لكن لانسلم ان محل العقل مجرد) ما سيأتي من برهانه (سنشكك عليه) هناك (تقريمان) على القول بان الافلاك نفوساً مجردة وانها احياء ناطقة (والاول لها مع القوة العقلية) التي نسبتها اليها كنسبة النفس الناطقة اليها (قوى جسمانية هي) بتخيلاتها (مبدأ للحركات الجزئية) الصادرة عنها (فان التعقل الكلي لا يصلح

لذلك) أى لكونه مبدأ لوقوع الحركة الجزئية (فان نسبته الى جميع الجزئيات سواء فلا يصلح مبدأ لتخصيص البعض) بالوقوع (دون البعض) بل لابد في وقوعه من ارادة جزئية متفرعة من ادراك جزئى لا يتصور الامن قوة جسمانية وهذه القوى في الافلاك كالخيال فينا الا انها سارية في جميع اجزائها بسيطة وتسمى نفوسا منطبعة (الثانى ليس للافلاك حس) من الحواس الظاهرة (ولا شهوة ولا غضب لان الاحتياج اليهما لجلب النفع ودفع الضرر المقصود بهما حفظ الصورة عن الفساد وصورها) الجسمية والنوعية (لا تقبل ذلك) لامتناع الخرق والالتام والكون والفساد عليها (والمقدمات) المذكورة (كلها متنوعة) اذ لا نسلم ان هذه القوى انما خلقت لما ذكرناه يجوز أن يكون خلقها لكونها كمالا للجسم ولا نسلم أيضاً انحصار النفع والدفع في حفظ الصورة عن الفساد ولئن سلم فلا نسلم ان صورة الفلك لا تقبل الفساد وما استدل به عليه مدخول وفي الملخص ان كلام ابن سينا اضطرب في الحواس الباطنة حيث نفاها استدل عليه بأنها متعلقة بالحواس الظاهرة لان التخيل لحفظ صور المحسوسات والتوهم لدرك أحوالها الجزئية والتفكير للتصرف فيها فاذا لم يوجد الاصل وجب أن لا يوجد التبع ويرد على هذا الاستدلال انا لا نسلم انحصار فائدتها في حفظ صور المحسوسات وأحوالها الجزئية والتصرف فيها اذ يجوز أن يكون فيها فوائد أخرى وان سلم فلا نسلم انه لا معقل في الوجود المقصود الثانى) في ان النفوس الانسانية مجردة) أى (ليست) قوة (جسمانية) حالة في المادة (ولاجسما) بل هى لا مكانية لا تقبل اشارة حسية (وانما تعلقها بالبدن تداق التدبير والتصرف) من غير أن تكون داخله فيه بالجزئية أو الحلول (هذا مذهب الفلاسفة) المشهورين من المتقدمين والمتأخرين (ووافقهم على ذلك من المسلمين الغزالي ولراغب) وجمع من الصوفية المكاشفين (وخالفهم فيه الجمهور بناء على ما مر من نفي المجردات على الاطلاق) عقولا كانت أو نفوسا (احتجوا) أي المتبتون لتجربتها (بوجوه) خمسة (الأول انها تعقل البسيط) الذى لا جزء له بالفعل (فتكون مجردة اما الاول فلانها تعقل حقيقة ما) من الحقائق أى معنى مامن المعانى (فان كانت) تلك الحقيقة (بسيطة فذلك) أي ثبت المطلوب اعني تعلقها للبسيط (والا كانت) تلك الحقيقة (مركبة من البسائط) بالفعل لان الكثرة متناهية كانت أو غير متناهية يجب فيها الواحد بالفعل لانه مبدءوها (وتعقل الكل بمبدء تعقل اجزائه)

بالضرورة لا يقال هذا اذا كان الكل معقولا بالكنه فان تعقله بوجه مالا يستلزم تعقل شئ من أجزائه لانا نقول كلامنا في ذلك الوجه المعقول فان كان بسيطا فذاك وان كان مركبا كان له بسائط كل واحد بالفعل (واما الثاني) وهو انها اذا تعلق بالسيط كانت مجردة (فلان محل البسيط لو كان جسمًا أو جسمانيًا) أي لو كان ذا وضع اصالة أو تبعا (لكان منقسما وانقسام المحل يوجب انقسام الحال فيه لان الحال في أحد جزئية غير الحال في) الجزء (الآخر وانه) أي انقسام الحال الذي هو العلم (بنافي البساطة) في المعلوم اذا يجب ان يكون العلم مطابقا لمعلومه (اجيب عنه بأنه مبني على ان النفس محل للمعقول) لان التعقل عبارة عن حصول الصورة في القوة العاقلة (وهو ممنوع فان العلم) عندنا (مجرد تعلق) بين العالم والمعلوم يتنازع به المعلوم عند العالم وذلك التعلق أمر اعتباري اتصف به العالم لا امر موجود حال فيه (وان سلم) ان العلم بمحصول صورة المعلوم (فحل) أي فالنفس حينئذ محل (لصورة البسيط) الذي تعلقه لالذات البسيط (ولا يلزم المطابقة) بين الصورة وذى الصورة (من جميع الوجوه فقد لا تكون) صورة البسيط (بسيطة) الانري الى ما قالوه من أنه يجوز ان يكون للبسيط الخارجى صورتان عقليتان أو أكثر كما مر في مباحث الحال (وان سلم) ان صورة البسيط يجب ان تكون بسيطة (فلا نسلم ان كل ذى وضع منقسم فانه بناء على نفي الجزء الذى لا يتجزى) وهو ممنوع وحينئذ جاز ان تكون النفس جوهر افردا كما قال به بعض (وان سلم) ان كل ذى وضع منقسم (فلا نسلم ان الحال في المنقسم منقسم كالسطح) الحال عندكم في الجسم المنقسم في جميع الجهات مع أنه لا يتقسم في العمق وكاخط الحال في السطح مع عدم انقسامه في العرض والقطعة الحاملة في الخط مع انها لا تنقسم أصلا وبالجملة انما يلزم انقسام الحال اذا كان الحلول سريانيا وهو فيما نحن بصدده غير مسلم (وان سلم أنه) أي الحال في المنقسم (منقسم بالقوة كالجسم بالفعل وانه لا ينافي البساطة لجواز ان تكون جهة انقسامه غير جهة بساطته) فان الجسم البسيط عندكم منقسم بالقوة الى مالا يتناهى مع كونه بسيطا بالفعل اذ ليس فيه مفاصل متحققة فليس فيه انقسام فعلى ولا منافات بين الانقسام وعدمه من جهة القوة والفعل لانهما جهتان متغايرتان (الثاني) من الوجوه الخمسة (انها) أي النفس الانسانية (تعقل الوجود وانه بسيط لما مر) في مباحثه من ان أجزائه وجودات أو عدمات الى

آخر الكلام (والجواب ما تقدم) من المتنوع الواردة على مقدمات أدلة بساطته والتنوع المذكورة في الوجه الاول الذي هو أهم منه **في الثالث** من تلك الوجوه (أنها تعقل المفهوم الكلّي فتكون مجردة اما الاول فظاهر) لأنها تحكم بين الكليات أحكاما إيجابية وسلبية فلا بد لها من تعقّلها (واما الثاني فلان) النفس إذا كانت ذات وضع كان المعنى الكلّي حالا في ذى وضع ولا شك ان (الحال في ذى الوضع يختص بمقدار) مخصوص (ووضع) معين فابتين لمحلّه (فلا يكون) ذلك الحال (مطابقا لكثيرين مختلفين بالمقدار والوضع بل لا يكون مطابقا لالماله ذلك المقدار والوضع) فلا يكون حينئذ كلياً هذا خلف لان المقدار خلافه (والجواب يعرف مما مر) اذ لانسلم ان عاقل الكلّي محل له لا يتناهى على الوجود الذهني وأيضاً الحال فيها له مقدار وشكل ووضع معين لا يلزم ان يكون متصفا بها لجواز ان لا يكون الحلول سرياناً (ويرد ههنا منع عدم مطابقتها لكثيرين اذ قد يخالف الشيخ لماله الشيخ في الصغر والكبر) كالصور المنقوشة على الجدار وكصورة السماء في الحس المشترك مع وجود المطابقة بينهما وتحقيقه ان معنى المطابقة هو ان الصورة اذا جردت عما عرض لها بتبعية المحل كانت مطابقة لكثيرين ألا ترى أنه يجب تجربتها عن التشخيص العارض لها بسبب المحل **في الرابع** منها (أنها تعقل الضدين) اذ تحكم بينهما بالتضاد (فلو كان) مدرّكها (جسماً أو جسمانياً) لزم اجتماع السواد والبياض مثلاً في جسم واحد وأنه محال) بديهية (والجواب ان صورتي الضدين لا تضاد بينهما لانهما بخالفان الحقيقة الخارجية) فليس يلزم من ثبوت التضاد بين الحقيقتين ثبوته بين الصورتين (ولولا ذلك لما جاز قيامهما بالمجرد) أيضاً لان الضدين لا يجتمعان في محل واحد مادياً كان أو مجرداً (وان سلمنا) تضاد صورتي الضدين (فلم لا يجوز ان يقوم كل) منهما (بجزء من الجسم) الذي يعقلهما معاً غير الجزء الذي قام به الاخرى فلا يلزم اجتماع المتضادين في محل واحد **في الخامس** منها ان يظن (كونها جسماً بلامرئ ثم نقول (لو كان العاقل منها جسمانياً) حالاً في جميع البدن أو في بعضها) (لنقل عنه دائماً أو لم يعقله دائماً) والتالي باطل اما الملازمة فلان تعقله لمحلّه ان كفى فيه حضوره لذاته كان حاصله دائماً) يعني ان الصورة الخارجية التي للمحل بمناصرة بذاتها عند العاقل دائماً فلو كفى ذلك في تعقله اياه كان تعقله مستمراً دائماً (والاحتياج) لتعقله له (الى حصول صورة أخرى) منزوعة (منه) حاصلة فيه (وانه محال

لانه يقتضى اجتماع المثلين) لان الصورتين متماثلتان في الماهية (فلا يحصل) ذلك التعقل دائما
(وأما بطلان التالى فبالوجدان اذ ما من جسم فينا يتصور انه محل للعلم) والقوة العاقلة
(كالقلب والدماغ وغيرهما) من أجزاء البدن (الا وزقله تارة ونفقل عنه أخرى والجواب
منع الملازمة) بمنع ما ذكر في بيانها (لجواز أن لا يكون) في تمقله (حضوره) بصورة
الخارجية (ولا يحتاج) أيضا (الى حصول صورة أخرى بل يتوقف على شرط غير ذلك)
لان كون التعقل بمحصول الصورة ممنوع عندنا (سلمناه لكن لانسلم ان حصول صورة
أخرى فيه اجتماع للمثلين وانما يلزم ذلك ان لو تائن الصورة الخارجية والصورة الذهنية وهو
ممنوع) سلمناه تماثلهما لكن لا اجتماع بينهما في محل واحد لان احدهما محل للعاقلة والاخرى
حالة فيها (خاصة) في رواية مذاهب المتكبرين لتجرد النفس الناطقة) التي يشير اليها كل
أحد بقوله انا (وهى) كثيرة لكن المشهور منها (تسعة الأول لابن الراوندى انه جزء
لا يتجزى في القلب لدليل عدم الانقسام مع نفى المجردات) يعني انها جوهر لظهور قيامها
بذاتها وغير منقسمة لما مر من تمقلها للبساط ولست مجردة لامتناع وجود المجردات
الممكنة فتكون جوهرًا فردًا هو في القلب لانه الذى ينسب اليه العلم (الثانى للنظام انه
اجزاء) هى اجسام (لطيفة سارية في البدن) سريان ماء الورد في الورد (باقية من أول
العمر الى آخره لا يتطرق اليها تخل وتبدل) حتى اذا قطع عضو من البدن اقتضى ما فيه من
تلك الاجزاء الى سائر الاعضاء (انما التخل والتبدل) من البدن (فضل ينضم اليه وينفصل
عنه اذ كل أحد يعلم انه باق) من أول عمره الى آخره ولا شك ان التبدل ليس كذلك
(الثالث انه قوة في الدماغ وقيل في القلب الرابع انه ثلاث قوى احدها في القلب وهى
الحيوانية والثانية فى الكبد وهى النبائية والثالثة فى الدماغ وهى النفسانية الخامس انه الهيكل
المخصوص) وهو المختار عند جمهور المتكلمين (السادس انه الاخلاط) الاربعة (المستقلة
كما وكيف السابع انه اعتدال المزاج النوعى الثامن انه الدم المعتدل اذ بكثرته واعتداله تقوى
الحياة وبالعكس التاسع انه الهواء اذ باقطاءه طرفة عين تقطع الحياة) فالبدن بمنزلة الرق
المنفوخ فيه (واعلم ان شيئًا من ذلك) الذي رويناه (لم يبق عليه دليل وما ذكره لا يصلح
للتعويل) عليه (المقصد الثالث) في ان النفس الناطقة حادثة اتفاق عليه المليون اذ لا قدم
عندهم الا الله وصفاته) عند من أثبتوا زائدة على ذاته (لكنهم اختلفوا في انها هل تحدث

مع حدوث (البدن أو قبله فقال بعضهم تحدث معه لقوله تعالى بعد ترداد اطوار البدن ثم أنشأناه خلقاً آخر والمراد بهذا الانشاء (افاضة النفس) على البدن (وقال بعضهم بل قبله لقوله عليه الصلاة والسلام خلق الله الارواح قبل الاجساد بالني عام وغاية هذه الادلة الظن) دون اليقين الذي هو المطلوب (اما الآية فلجواز أن يريد بقوله ثم أنشأناه جعل النفس متعلقة به وانما يلزم) من ذلك (حدوث تعلقها لاحداث ذاتها وأما الحديث فلانه خبروا حد فتراضه الآية وهي مقطوعة المتن بمطابقة الدلالة والحديث بالعكس) فلكل رجحان من وجه فيتقوا مان (هذا) كما ذكرناه (و) اما (الحكماء) فأنهم (قد اختلفوا في حدوثها فقال به ارسطو ومن تبعه ومنه من قبله وقالوا بقدومها احتج ارسطو بأنها لو قدمت فاما أن تكون قبل التعلق بالبدن) متعددة (تميزة أولاً فإن كانت متميزة فتمايزها) وتعيينها (اما بذواتها أولاً بذواتها فان كان بذواتها) أو بلوازمها (فتكون كل نفس) من النفوس البشرية (نوعاً منحصراً في الشخص الواحد) فيلزم اختلاف كل نفسين بالحقيقة وانه باطل اذ لو لم نقل بأن كلها متماثلة فلا أقل من أن يوجد فيها بين الجميع (نفسان متماثلان وان كان) تمايزها (لابذواتها كان بالقابل وما يكتنفه كما تقدم) من ان تعدد افراد النوع الواحد معلل بقباله والاعراض الكثيفة به (ومادتها البدن فتكون متعلقة قبل هذا البدن ببدن آخر ويلزم التناسخ) أي انتقالها من بدن الى آخر (وسنبطله وان لم تكن) قبل التعلق (تميزة) بل كانت واحدة (فبعد التعلق ان بقيت) على وحدتها (كما كانت كانت نفس زيد هي بعينها نفس عمرو فيلزم أن يشترك في صفات النفس من العلم والقدرة واللذة والالم) وسائر الصفات وانه باطل بالضرورة (وان لم يبق كما كانت) بل تكثرت (لزم التجزي والانقسام ولا يتصور هذا الا في له مقدار) وحجم فلا تكون مجردة بل مادية (وأيضاً فقد عدت) بذلك التجزي والانقسام (تلك الهوية) الواحدة القديمة (وحصلت هويتان أخريان حادثتان ويلزم المطلوب) وهوان النفوس المتعلقة بالابدان حادثة (احتج الخطم) على قدمها (بوجوه) ثلاثة (الأول ان كل حادث له مادة) فلو كانت النفس حادثة كانت مادية لا مجردة (فلنا) بعد تسليم الملازمة تلك المادة التي يستلزمها الحدوث (أعم من مادة محل الحادث) فيها أو يتعلق بها) والمتعلق بالمادة يجوز أن يكون مجرداً بحسب ذاته (الثاني لو لم تكن) الناطقة (أزلية لم تكن أبدية) أيضاً والثالث باطل اتفاقاً وأما الملازمة فلأنها اذا

كانت حادثة يزول وجودها لأن كل كائن فاسد (والجواب المنع) ومعنى القضية
للمذكورة ان كل حادثة فهو في حد ذاته قابل للمدم وليس يلزم منه طريانه عليه لجواز أن
يتمتع عدمه لغيره أبدا (الثالث يلزم عدم تناهي الابدان) والصواب عدم تناهي النفوس
وذلك لانها اذا كانت حادثة كان حيدونها بمحدث الابدان التي هي شرط فيضائها من
المبدأ القديم والابدان غير متناهية لاستنادها الى اقتضاء الادوار الفلكية التي لا تنتهي
فتكون النفوس البشرية غير متناهية أيضا يمكن لاستحالة في لانها الابدان والادوار
لانها متعاقبة بخلاف النفوس فانها باقية بعد المفارقة فيلزم اجتماع أمور موجودة غير متناهية
وهو محال بالتطبيق (والجواب شرط امتناع الترتيب) الطبيعى أو الوضوى (كأمر) والنفوس
الناطقة وان كانت موجودة مجتمعة لانها غير مترتبة فيجوز لانها (تنبيه) قال
ارسطو كل حادث لا بد له (من استناده الى المبدأ القديم الواجب (من شرط حادث)
فقوله (دفعاً للدور والتسلسل) تعليل لما هو المقدر في الكلام واما الاحتياج الى الشرط
فثلا يلزم تخلف المعلول عن عاته التامة (فلهذا النفس) من المبدأ المفيض (شرط
وهو حدوث البدن) لانه القابل المستند لتدبيرها وتصرفها (فاذا حدث البدن فاضت
عليه نفس من المبدأ الفياض ضرورة عموم الفيض ووجود القابل المستند وبه أبطل
التناسخ) حيث قال ان صح التناسخ (فاذا حدث بدن تعلق به نفس متناسخ وفاض
عليه نفس أخرى) حدث الآن (لما ذكرنا من حصول العلة) المؤثرة (بشرطها كمالا
فتكون للبدن الواحد نفسان وهو باطل بالضرورة فان كل أحد يجد ان نفسه واحدة واعلم
ان هذا) الذي ذكره ارسطو في حدوث النفس وبطلان التناسخ (دور صريح فانه بين
حدوث النفس بلزوم التناسخ) على تقدير قدمها (وابطاله ثم بين بطلان التناسخ
بحدوث النفس وانما يصح له ذلك لوبين أحدهما بطريق آخر مثل ما يقال في ابطال
التناسخ انه يلزم تذكرها لاحوالها في البدن الآخر أو ان استعداد الابدان للنفوس
وتكونها) أى حدوث النفوس (على وتيرة) واحدة فانه كلما استعد بدن حدث نفس
(بخلاف مفارقة النفوس) مع حدوث الابدان (اذ قد يتفق وباء) أى فساد هواء (أو جايحة)
أى حادثة مستأصلة كالطوفان (أو قتل عام يهلك فيها من النفوس) دفعة (ما يعلم بالضرورة
انه لم يحدث في ذلك الزمان بخلاف العادة ذلك المبلغ من الابدان) كما نقل من انه وقع حرب

في أرض يونان قتل في يوم واحد مائتا ألف من الجائنين ومن المعلوم أنه لم يحدث في
 ذلك اليوم أبدان بهذا العدد في جوانب العالم لتعلق بها تلك النفوس المفارقة عن أبدانها
 فلو كان تعلق النفوس على طريقة التناسخ لزم تعطل بعضها الى ان يحدث بدن تتعلق به
 (وليس شيء منها) والاظهر منهما أي من هذين الطريقتين الآخزين (بصالح للتدويل)
 اذ لا نسلم لزوم التذكر لاحوالها في البدن السابق لجواز كونه مشروطا بالتعلق به على أنه
 قد نقل عن بعضهم أنه قال اني لا تذكر كوفي في صورة الجمل ولا نسلم ان عدد أبدان
 الحيوانات الصغيرة والكبيرة في البحور والبراري لا يساوي عدد تلك النفوس المفارقة
 (وعلى أصل الدليل) الذي أبطل به التناسخ (اعتراضات تدفعها ان كان ما بعد تلك من
 الاصول على ذكر منك فلا نفيدها حذرا من الاطئاب) مثل ان يقال لا نسلم ان كل
 حادث لا بدله من شرط حادث فان التفاعل المختار له ان يخص الحوادث باوقاتها من غير
 ان يكون هناك داع وليس هذا مسهلما للتخاف عن العلة المستلزمة سدناه لكن لا نسلم
 ان شرط حدوث النفس هو البدن ولم لا يجوز ان يكون له شرط غيره سامناه لكن لا
 نسلم أنه اذا حدث بدن وجب أن يفيض عليه نفس انما يجب ذلك اذا لم يتعلق به نفس
 مستنسخة وقد يقال أراد باصل الدليل ما ذكره ارسطو على حدوث النفس فانه أصل لدليله
 على ابطال التناسخ فيعترض عليه باننا لا نسلم ان علة التمايز اما الذات أو غيرها لان التمايز
 أمر عديم فلا يحتاج الى علة ولا نسلم تمايز النفوس كلها ولا تمايز نفسين منها والاستعداد
 لا يجدي نفعا ولا نسلم ان تمايز افراد نوع واحد انما يكون بالقابل وما تقدم في بيانه قد ظهر
 لك هناك فساد الى غير ذلك مما لا ينبغي على الفطن في المقصد الرابع **تعلق النفس**
 بالبدن (ليس تعلقا ضعيفا يسهل زواله باذن سبب مع بقاء المتعلق بحاله كتعلق الجسم بمكانه
 والا تمكنت النفس من مفارقة البدن بمجرد المشيئة من غير حاجة الى أمر آخر وليس
 أيضاً تعلقا في غاية القوة بحيث اذا زال التعلق بطل المتعلق مثل تعلق الاعراض والصور
 للمادة بمحالتها لما عرفت من انها متجردة بذاتها غنية عما تحل فيه بل هو تعلق متوسط بين
 بين كتعلق الصانع بالآلات التي يحتاج اليها في افعاله المختلفة ومن ثمة قيل هو (تعلق
 بالاشئ بالمعشوق) عشقا جليا الهاميا فلا ينقطع ما دام البدن صالحا لان تعلق به النفس
 الا يرى انها تحبه ولا تمل مع طول الصحبة ولا تكره مفارقتها وذلك (لوقوف كمالها

ولذاتها) العقلية والحسية (عليه) فانها في مبدأ خلقتها خالية عن الصفات الفاضلة كلها
 فاحتاجت الى آلات تعينها على اكتساب تلك الكمالات والى ان تكون تلك الآلات
 مختلفة فيكون لها بحسب كل آلة فعل خاص حتى اذا حاولت فعلا خاصا كلابصار مثلا
 انتفت الى العين فتقوي على الابصار التام وكذا الحال في سائر الافعال ولو اتحدت
 الآلة لا اختلطت الافعال ولم يحصل لها شئ منها على الكمال واذا حصلت لها
 الاحساسات توصلت منها الى الادراكات الكلية ونالت حظها من العلوم والاخلاق
 المرضية وترقت الى لذاتها العقلية بعد احتفاظها بالذات الحسية فتعلقها بالبدن على وجه
 التصرف والتدبير كمتعلق العاشق في القوة بل اقوي منه بـ (و) انما تتعلق من البدن
 (أولا بالروح القلبي المتكون في جوفه الايسر من بخار الغذاء ولطيفه) فان القلب له
 تجويف في جانبه الايسر يجذب اليه لطيف الدم فيبخره بـ حرارته المفرطة فذلك البخار هو
 المسمى بالروح عند الاطباء وعرف كونه أول متعلق للنفس بان شدة الاعصاب يبطل قوى
 الحس والحركة مما وراءه ووضع الشد ولا يبطلها مما يلي جهة الدماغ وأيضا التجارب الطبية
 تشهد بذلك (وتفديده) أي تقييد النفس الروح بواسطة التعلق (قوة بها تدرى) الروح الى
 جميع البدن (تفديده) الروح الحامل لتلك القوة (كل عضو قوة بها يتم نفعه من القوى التي
 فصلناها فيما قبل وهذا كله عندنا للقادر المختار ابتداء ولا حاجة الى اثبات القوى) كما
 مر مرارا

﴿ المرصد الرابع في العقل ﴾

والمراد به كما مر موجود ممكن ليس جسما ولا حالا فيه ولا جزأ منه بل هو جوهر مجرد في
 ذاته مستغن في فاعليته عن الآلات الجسمانية (وفيه مقاصد) ثلاثة ﴿ المقصد الأول في إثباته ﴾
 قال الحكماء أول ما خلق الله تعالى العقل كما ورد نص الحديث (قال بعضهم وجه الجمع بينه
 وبين الحديثين الآخرين أول ما خلق الله القلم وأول ما خلق الله نوري ان المعلوم الأول من
 حيث انه مجرد بعقل ذاته ومبدأه يسمى عقلا ومن حيث انه واسطة في صدور سائر الموجودات
 ونفوس المعلوم يسمى قلما ومن حيث توسطه في افاضة أنوار النبوة كان نوراً لسيد
 الانبياء (واحتجوا عليه) أي على اثبات العقل (بوجوبين * الأول الله تعالى واحد) مقيتي
 لا تكثر فيه أصلاً بوجه من الوجوه (فلا يصدر عنه ابتداء الا الواحد ويمتنع ان يكون ذلك)

المصادر عنه (جسم التركبة) فلو صدر أولا لزم تمدد المصادر في المرتبة الاولى (ولتقدم الهيولى
 والصورة عليه ضرورة) لان الجزء متقدم على الكل فلو كان هو المصدر الاول لتقدم
 على اجزائه (ولا) يجوز ايضا ان يكون المصدر الاول (أحد جزئيه اذ لا يستقبل بالوجود
 دون الآخر) فلا يستقل بالتأثير ايضا والمصدر الاول مستقل بالوجود والتأثير معا (ولا
 عرضا اذ لا يستقل بالوجود دون الجوهر) الذي هو محله فكيف يوجد قبله (ولا نفسا اذ
 لا تستقل بالتأثير دون الجسم) الذي هو آلتها (فيمتنع ان يكون سببا لما بعده) ويجب
 ذلك فيما صدر أولا (فتمين ان يكون المصدر الاول (هو العقل * تلخيصه أول صادر عنه
 تعالى واحد مستقل بالوجود والتأثير وغير العقل ليس كذلك لانقاء الفيد الاول في الجسم
 والثاني في الهيولى والصورة والعرض والثالث في النفس الثاني الموجد للجسم) كالفلك مثلا
 (لا يجوز ان يكون هو الواجب لذاته والا لا وجد جزئيه) لان موجد الكل حقيقة يجب ان
 يكون * وجدا لكل واحد من اجزائه (فيكون) الواجب تعالى (مصدر الاثنين) في مرتبة
 واحدة (ولا جسا لا خراف الجسم انما يؤثر فيما له وضع) مخصوص (بالقياس اليه) اما المجاورة
 والقرب أو المحاذاة والمقابلة علم ذلك (بالتجربة) فان النار لا تسخن أى جسم كان بل يماثلها
 والشمس لا تضيء الا بما قبلها (فلو) أوجد جسم جسا آخر لوجب أن يفيض صورته على
 هيولاه ولو (أغاض الصورة على الهيولى لكان للهيولى وضع قبل الصور وأنه محال) لان
 وضع الهيولى مستفاد من الصورة التى هي ذات وضع بالذات لكونها في حد نفسها ممتدا في
 الجهات (ولا نفسا لتوقف تأثيرها عليه) فان النفس لا تؤثر الا بالآلات جسمانية فيكون
 تأثيرها متأخرا عن الجسم فكيف يتصور إيجادها اياه (ولا أحد جزئيه والا لكان) ذلك
 الجزء الموجد للجسم (علة للآخر وقد أبطلناه لعدم استقلاله بالوجود) دون الآخر فلا
 يتصور كونه علة موحدة للآخر (ولا عرضا لتأخره عنه) في الوجود (فهو) أى الموجد
 للجسم (العقل * الاعتراض بناء على) تسليم (ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد اما على)
 الوجه (الأول فلم لا يجوز أن يكون أول صادر هو الجسم بان يصدر أحد جزئيه) عن
 الواجب تعالى ابتداء (وبواسطة يصدر الآخر) وقد صرحوا بان الصورة جزء لعلة
 الهيولى وليس يلزم من كونها غنية في مدخلية التأثير عن الهيولى كونها غنية في وجودها
 متشخصة عنها (وان سلم) ذلك (فلم لا يجوز أن يكون) المصادر الأول (نفسا ولا يلزم

من توقف تصرفها في البدن على تعلقها به توقف ايجاده مطلقاً) على ذلك التعلق فيجوز أن يوجد الجسم بلا تعلق هو منشأ للتصرف والتدبير (وان سـ لم فلم لا يجوز أن يكون) المصادر الأول (صفة قائمة بذات الله تعالى ودلائلهم على عدم زيادة الصفات سنبطله وأما على) الوجه (الثاني فلم لا يجوز أن يكون الموجد للجسم جسماً قوله انما يؤثر) الجسم (فيما له وضع بالنسبة اليه ممنوع والاستقراء) على سبيل التجربة كما ذكرتم (لا يفيد العموم) لانه استقراء ناقص (سئلناه لكن قد يكون الموجد نفساً توجد له أولاً ثم تعلق به سئلناه لكن قد يكون هو الواجب) بأن يوجد أحد جزئيه ابتداءً وتوسطه الجزء الآخر (لماصر) في الاعتراض على الوجه الأول (المقصد الثاني) في ترتيب الموجودات على رأيهم قالوا اذا ثبت ان المصادر الأول عقل فله اعتبارات ثلاثة وجوده في نفسه ووجوبه بالغير وامكانه لذاته فيصدر عنه بكل اعتبار أمر فباختبار وجوده (يصدر) عقل وباختبار وجوبه بالغير (يصدر) نفس وباختبار امكانه (يصدر) جسم (هو الفلك الأول وانما قلنا ان صدورها عنه على هذا الوجه (استناد الاشراف الى الجهة الاشرف والاخس الى الاخس فانه أخرى وأخلق وكذلك) (يصدر (من) العقل (الثاني عقل) ثالث (ونفس) ثابته (وقلك) ثان وهكذا (الى) العقل (المأثر) الذي هو في مرتبة التاسع من الافلاك أعنى فلك القمر (ويسمى العقل الفعال) المؤثر في هيولى العالم السفلى (المفيض للصور) والنفوس (والاعراض على العناصر) البسيطة (و) على (التركبات) منها (بسبب ما يحصل لها من الاستعدادات المسببة عن الحركات الفلكية) والاتصالات الكوكبية (وأوضاعها) الاعتراض (أن يقال) هذه الاعتبارات ان كانت وجودية فلا بد لها من مصادر متعددة (والابطال قولكم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فيبطل) حينئذ (أصل دليلكم وان كانت اعتبارية امتنع ان تصير جزءاً مصدراً للامور الوجودية) وقد يجاب عنه بأنها ليست جزءاً من المؤثر بل هي شرط للتأثير والشرط قد يكون أمراً اعتبارياً لكن مثل هذه الاعتبارات من السلوب والاضافات عارضة للمبدأ الأول فيجوز أن تكون بحسبها مصدراً لأمور متعددة كالملول الاول وذلك مناف لمذهبهم الذي بنوا عليه كلامهم في ترتيب الموجودات (وحديث استناد الاشراف الى الاشراف خطابي) لا يلتفت اليه في المطالب العلمية (وإستناد الفلك اثنا من مع ما فيه من الكواكب المختلفة) المقادير المتكثرة كثيرة لا تنحصر (الى جهة

واحدة) في العقل الثاني كما زعموه (مشكل) جدا) وكذلك اسناد الصور والاعراض التي في عالمنا هذا مع كثرتها) القائمة عن المحصر (الى العقل الفعال) مشكل أيضا (وبالجملة فلا يخفى) على الفطن المنصف (ضمف ما اعتمدوا عليه في هذا المطلب المالى) وفي المخلص انهم خبطوا فتارة اعتبروا في العقل الاول جبهتين وجوده ووجهه وعله العقل وامكانه ووجهه وعله الفلك ومنهم من اعتبر بدلهما ثقله لوجوده وامكانه علة لعقل وفلك وتارة اعتبروا فيه كثرة من ثلاثة أوجه كما ذكر في متن الكتاب ونارة من أربعة أوجه فزادوا عله بذلك الغير وجعلوا امكانه علة لهيولى الفلك وعله علة لصورته فظهر ان العقول عاجزة عن ادراك نظام الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر * المقصد الثالث * في أحكام العقول وهي سبعة * الاول انها ليست حادثة لما تقدم ان الحدوث يستدعى مادة * الثانى ليست كائنة ولا فاسدة اذ ذلك عبارة عن ترك المادة صورة ولبسها صورة أخرى) فلا يتصور الا في المركب المشتعل على جهتي قبول وفعل (واما البسيط فلا يكون فيه جهتا قبول وفعل) فلا تكون العقول لبساطتها فاسدة بل أبدية (الثالث نوع كل عقل منحصر في شخصه اذ تشخصه بماهيته ولا لكان بالمادة وما يكتنفها كما تقدم * الرابع ذاتها جامعة لكلها لاني ما يمكن لها فهو حاصل) بالفعل دائما (وماليس حاصلها فهو غير ممكن لما علمت ان الحدوث يستدعى مادة يتجدد استعدادها بحركة دورية سرمدية فلا يتصور الا في مادي هو تحت الزمان) والعقول مجردة غير زمانية (الخامس انها عاقلة لذواتها اذ الثقل حضور الماهية المجردة) عن النواشى الغريبة (عند الشيء) المجرد القائم بذاته (ولا شك ان ماهيتها حاضرة لذواتها فان حضور الماهية اعم من حضور الماهية المغايرة وغير المغايرة) والتغاير الاعتبارى كاف في تحقق الحضور (وفيه نظر لجواز ان يكون شرط الثقل حضور الماهية المغايرة كما في الحواس) فان الاحساس انما يكون بحصول صورة مغايرة عند الحاسة لا بحصول صورة مطلقا والا كانت الحواس مدركة لصورها الخارجية وهو باطل (السادس انها تعقل الكليات وكذا كل مجرد) من المجردات القائمة بذواتها فانه يعقل الكليات (اذ كل مجرد كذلك (يمكن ان يعقل) لان ذاته منزه عن العلائق الغريبة عن ماهيته والشواثب المادية المانعة عن الثقل فاهيته لا تحتاج الى عمل يعمل بها حتى يصير معقولة فان لم تعقل كان ذلك من جهة العاقل فكل مجرد فهو في حد نفسه يمكن ان يعقل (وكل ما يمكن ان يعقل فيمكن

ان يعقل مع غيره اذ) نعلم بالضرورة انه (لاتضاد في التعقلات) فكل معقول يمكن ان يعقل مع كل واحد من سائر المعقولات وايضا كل ما يعقل فانه لا ينفك عن صحة الحكم عليه بالامور العامة كالوحدة والامكان وغيرها والحكم بين شيئين يستدعي تعقلاهما معا فكل معقول يمكن ان يعقل مع غيره في الجملة وحينئذ (فيمكن ان يقارنه) أي المجرد (الماهية المجردة) أي الماهية الكاشفة التي (للمعبر في العقل) لان التعقل عبارة عن حصول ماهية المقول في العاقل فاذا تعقل المجرد ملح ماهية غيره كانا معا حاصلين في العقل فيكون كل منهما مقارنا للآخر فيه فاذا أمكن ان يقارن ماهية الغير المجرد في العقل (فيمكن ايضا ان يقارنها) أي يقارن ماهية الغير ماهية المجرد (مطلقا) أي سواء كان المجرد موجودا في العقل أو في الخارج (اذ كونها) أي حصول ماهية المجرد (في العقل ليس شرطا للمقارنة) المطلقة وصحتها (لانه لو كان شرطا) للمقارنة على الاطلاق وصحتها (لكان مقارنته) أي مقارنة المجرد (للعقل) التي هي أخص من مطلق المقارنة (مشروطة) أيضا (بكونها) أي بكون ماهية المجرد (في العقل) لان الاخص لا بد ان يكون مشروطا بما شرط به الاعم (و) حينئذ (يلزم الدور) لان كون ماهية المجرد في العقل هو عين مقارنته له المشروطة (واذا لم يكن كون المجرد في العقل شرطا للمقارنة بينه وبين ماهية الغير جازت المقارنة بينهما اذا كان المجرد موجودا في الخارج (واذا جاز مقارنته) الماهية الكلية (المجردة) التي للغير (اياها) يعني ماهية المجرد حال كونها موجودة في الخارج (أمكن تعقلها) أي تعقل الماهية الكلية (له) أي للمجرد اذ لا معنى لتعقله للماهية الكلية الامقارنة تلك الماهية له في وجوده الخارجي (وكل ماهو ممكن له فهو متماثل له بالعقل) دائما لما عرفت (فاذن هو عاقل لكل ما يقارنه) من الكليات (بالفعل وهو المطلوب) وحصول الكلام ان المجرد يصح ان يكون معقولا اذ لا مانع فيه من تعقله وكل ما يصح ان يكون معقولا يصح ان يعقل مع كل واحد مما يقارنه من المفومات وكل ما أمكن ان يعقل مع غيره أمكن ان يقارن ماهيته ماهية غيره لان تعقل الشيء عبارة عن حصول ماهيته في العقل ثم ان امكان مقارنة المقول المجرد الماهية معقول آخر ليس متوقفا على حصول المجرد في العقل لان حصوله فيه نفس المقارنة فلو توقف امكان المقارنة عليه كان امكان الشيء متوقفا على وجوده ومتأخرا عنه وانه محال واذا لم يتوقف امكان المقارنة على وجود المجرد في العقل

أمكن المقارنة حال كون المجرد موجودا في الخارج ولا يتصور ذلك الا بمحصل الغير في
المجرد وحلوله فيه وهو عين تعقله اياه واذا أمكن تعقله له كان حاصلا بالفعل لان التغير
والحدوث من توابع المادة (الجواب لانسلم ان كل مجرد يمكن تعقله كالباري) تعالى فان
حقيقته مجردة مع انه لا يمكن تعقلها للبشر عندكم (وحقيقة العقول والنفوس) فانها غير
معقولة لنا أين الجزم بإمكان تعقلها ولا نسلم ان المجرد في صيرورته معقولا لا يحتاج الى عمل
يعمل به انما يصح ذلك اذا انحصر المانع من التعقل في المادّة وتوابعها هو ممنوع (وان سلمنا
فلا نسلم ان كل ما يمكن تعقله يمكن تعقله مع الغير وما الدليل عليه والوجدان (الشاهد بعدم
التضاد والتنافي بين التعقلاقت (لا يعم) شهادته لعدم تعلقه بجميع المفهومات (كيف والغير
قد يكون مما لا يجوز تعقله) كما أشرنا اليه (وان سلم فلا نسلم انه) أي تعقله مع الغير
(يقضي مقارنة الماهية المجردة) التي لذلك الغير (للعقل أي للمجرد المعقول) (وانما يصح)
ذلك (لو كان العلم حصول الماهية المجردة في العقل) حتى اذا تعقلا معا كانا موجودين
متقارنين فيه (وقد تكلمنا فيه) حيث بينا ان للعلم تعلق خاص بين العالم والمعلوم (وان
سلمنا) ان تعقلهما يستلزم تقارنهما في الوجود الذهني (فلا نسلم انه يلزم من جواز المقارنة)
بينهما في العقل (جواز مقارنته) (أي مقارنة المجرد) للغير مطلقا قوله والا لكان مقارنته
للعقل مشروطة بكونها في العقل) ويلزم الدور (قلنا انما يلزم ذلك أن لو كانت المقارنتان)
أي مقارنة أحد المفعولين للآخر في العقل ومقارنة أحدهما للعقل (مثلين) حتى يلزم من
اشتراط المقارنة الأولى بكون المجرد في العقل اشتراط الثانية به أيضا فيدور (وهو) أي
كونهما مثلين (ممنوع فان حصول الشئيين) كالمجرد وماهية الغير (في ثالث) هو العقل
(مخالف لحصول أحدهما) أي أحد الشئيين كالمجرد (في الآخر) كالعقل فان الأول
مقارنة أحد الحالين في محل للعال الآخر والثاني مقارنة الحال لمحله فان أحدهما من الآخر
فلا يلزم من كون المقارنة بين المجرد وماهية الغير مشروطة بكون المجرد في العقل كون
المقارنة بين المجرد والعقل مشروطة به ليكون من قبيل الاشتراط الشئ بنفسه لا يقال
قد لزم من تعقلهما معا المقارنة بينهما في العقل قلنا ليست المقارنة مطلقا مشروطة بكون
المجرد في العقل والادراك عرفت لانا نقول ليس يزعم انخلصم ان كل ما يطلق عليه المقارنة
بالنسبة الى المجرد مشروط بكونه في العقل حتى يتم ما ذكرتم بل يزعم ان المقارنة بين المجرد

وغيره من المقولات مشروطة بكونها في العقل حتى اذا وجد المجرد في الخارج فان شرط
 المقارنة بينهما فلم يمكن أن يقارنه غيره فلا يصح تعقله اياه (وان سلم) تماثل المقارنتين وانه
 يمكن مقارنة كل واحد من المقولات للمجرد في الوجود الخارجى (فلا يلزم) من ذلك
 (امكان تعقله) للمقولات المقارنة له (وانما يلزم هذا لو كان هو) أي المجرد (قابلاً للتعقل)
 أى لكونه عاقلاً وهو ممنوع (لابقاء التعقل نفس هذه المقارنة) فاذا أمكنت المقارنة فقد
 أمكن التعقل قطعاً (لانا نمنعه) أي نمنع اتحادهما (لجواز أن يكون) التعقل (أمراً متغيراً)
 للمقارنة (مشروطاً بها) وليس يلزم من امكان الشرط في موضع امكان المشروط فيه
 * (السامع انما لا تعقل الجزئيات من حيث هي جزئية (لانها تحتاج الى آلات جسمانية) لتدرك
 بها (ولانها) أي الجزئيات (متغير) فالعلم بها يكون متغيراً فلا يثبت لما لا يجوز عليه التغير
 (والاعتراض عليه مستمره في بحث صفات الباري) سبحانه (في مسألة العلم) فان علمه تعالى
 محيط بها من غير ان يكون هناك آلة جسمانية أو تغير في ذاته أو صفاته الحقيقة (خاصة)
 لمباحث العقول (في الجن والشياطين) فانها أيضاً من الجواهر الغائبة عن حواسنا (وهي
 عند الملمين أجسام تشكّل باى شكل شات) وتقدر على أن تتولج في بواطن الحيوانات
 وتنفذ في منافذها الضيقة نفوذ الهواء المستنشق واخلفوا في اختلافها بالتنوع مع الاتفاق
 على انهما من أصناف المكافئين كالملك والانس (ومنه الفلاسفة لانها اما أن تكون)
 الاجساما (لطيفة أولاً وكلاهما باطل اما الأول فلانه يلزم أن لا تقدر) هي (على الافعال الشاقة
 وتشاكي بادي قوة) وسبب من خارج يصل اليها (وهو خلاف ما يمتدونه وأما الثاني
 فلانه يوجب أن ترى ولو جوزنا اجساما كشيقة لانراها لجاز أن يكون بحضرتنا جبال
 وبلاد لانراها وبوقات وطبول نسمعها وهو سفسطة) محضة (والجواب ان لطفها بمعنى
 الشفافية) أى عدم اللون (فلا يلزم أحد الامرين لجواز ان يقوى الشفاف) الذي لا لون له
 (على الافعال الشاقة ولا ينفعل بسرعة ومع ذلك فلا تراها وبالجملة فان أردتم باللطافة الشفافية
 فتختار أنها لطيفة ولا يلزم عدم قوتها) على تلك الافعال (وان أردتم) بها (سرعة الانفعال
 والانقسام الى أجزاء) متصغرة (ورقفة اليوم) فان اللطافة تطلق على هذه المعاني (فتختار أنها غير
 لطيفة ولا يلزم رؤيتها كالسماء) الا انه يشكّل سهولة تشكّلها باى شكل شات فلذلك قال
 (كيف وقد يفيض عليها انقادر المختار مع لطافتها) ورقتها (قوة عظيمة فان القوة لا تلتقي

بالقوام) في الزفة، الناظ. لا يثبت في الصغر والكبر (لا ترى ن. ق. ام لانسان دور قوام الحديد
 والحجر وترى مصهم بفعل الحديد ويكسر الحجر ويصدر منه ما لا يمكن أن يسد الى غلط
 القوام وتوى الحيوانات مخلقة في القوة اخلافا ليس بحسب اختلاف القوام) والجثة (كما
 في الاسد مع الحمار قال قوم هي النفوس الارضية) قال النفس ان كانت مدبرة الاجرام
 العلوية فهي النفس الممكة وان كانت مدبرة لاه اصغر هي النفس الارضية أي السفلية (وهي
 مختلفة فمنها الملائكة الارضية) والها اشار عيسى السلام بقوله اناي ملك الحبال وملك
 الامطار وملك البحار وقد وقع في بعض النسخ بدل الارضية الكروية بخفيف الزاء أي
 الملائكة المقربون وردناه غير مناسب لان الكروية من الملائكة هم المهيمون المستغرقون
 في انوار حلال الله سبحانه وتعالى بحيث لا يفرغون معه شيء أصلا لا لتدبير
 الاجسام ولا للتأثير فيها (ومنها الجن ومنها الشياطين وغير ذلك فهذه
 جنود الربك) لا يعلمها الا هو وقال قوم هي النفوس الناطقة للمفارقة
 فالخيرة) من المفارقة عن الابدان (تتلاق بالخيرة) من
 المفارقة لها نوعا من التلاق (وتعاونها على الخير) والساد
 (وهي الجن والشريرة) منها (تتلاق بالشريرة
 وتعاونها على الشر) والفساد (وهي
 الشياطين والله أعلم
 بمحققاتي الامور

﴿ ثم الجزء السابع يليه الجزء الثامن وأوله الموقف الخامس في الالهيات ﴾

فهرست الجزء السابع من كتاب المواضع

صحيفة	صحيفة
١٧٣ الفصل الثالث في المركبات التي لها نفس	٢ المقصد الثاني ٥ المقصد الثالث
١٩٢ القسم الثاني في النفس الحيوانية	٧ المقصد الرابع ٢٠ المقصد الخامس
٢٠٤ النوع الثاني القوة المدركة الباطنة	٣٢ « « السادس
٢١٢ انقسم الخامس	٧٨ القسم الاول في الافلاك وفيه مقاصد
٢٢٠ المرصد الثاني في عوارض الاجسام	٧٨ المقصد الاول ٩٨ المقصد الثاني
المقصد الاول في ان الاجسام محدثة	١٠٨ « « الثالث ١١٢ المقصد الرابع
٢٣١ المقصد الثاني في صحة فناء العالم	٣٠ القسم الثاني من اقسام الكواكب
« « الثالث	٣١ المقصد الاول ١٣٢ المقصد الثاني
٢٣٢ « « الرابع	٣٣ المقصد الثالث ١٣٥ المقصد الرابع
٢٣٣ « « الخامس	٣٦ « « الخامس
٢٥٤ المرصد الثالث في مباحث النفس	٣٧ القسم الثالث في العناصر وفيه مقاصد
« « الاول	٣٧ المقصد الاول ١٤١ المقصد الثاني
٢٤٧ المقصد الثاني	١٤٣ المقصد الثالث ١٤٣ المقصد الرابع
٢٥٠ « « الثالث	١٤٤ « « الخامس ١٤٧ « « السادس
٢٥٣ « « الرابع	١٤٩ « « السابع ١٤٣ المقصد الثامن
٢٥٤ المرصد الرابع في العقل	١٥٤ المقصد التاسع ٢٥٥ المقصد العاشر
المقصد الاول في اثباته	١٥٥ المقصد الحادي عشر
٢٥٦ « « الثاني	١٥٧ « « الثاني عشر
٢٥٧ « « الثالث في احكام العقل	١٥٧ « « الثالث عشر
﴿ تمت ﴾	١٥٩ القسم الرابع في المركبات وفيه مقاصد
	١٥٩ المقصد الاول
	١٦٥ « « الثاني
	١٧١ الفصل الثاني

